طرح الأسهم للاكتتاب العام في دولة الإمارات فقط

نشرة الاكتتاب للطرح العام لأسهم

شركة سالك ش.م.ع. ***(شركة مساهمة عامة)*** **("الشركة" أو "سالك")**

التاريخ: ٥ سبتمبر ٢٠٢٢

نشرة الاكتتاب هذه ("**النشرة**") معدة لبيع عدد ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ٠,٠١ درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم (تمثل نسبة ٢٠٪ من إجمالي الأسهم المصدرة في الشركة) ("**أسهم الطرح**") عن طريق اكتتاب عام في دولة الإمارات العربية المتحدة ("**دولة الإمارات**"). تحتفظ حكومة دبي والتي تمثلها دائرة المالية ("**المساهم البائع**") بالحق في تعديل حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديرها الخاص، مع مراعاة القوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع ("**الهيئة**"). سيكون سعر الطرح بالدرهم الإماراتي ويتم تحديده بناءً على نطاق سعر الطرح، الذي سيتم الإعلان عنه في إعلان الإدراج (الإعلان قبل تاريخ الإدراج) المقرر نشره في نفس يوم بداية فترة الطرح في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وقبل تاريخ بدء الاكتتاب ("**نطاق سعر الطرح**"). سيتم إدراج أسهم الطرح حسب الأصول اعتبارًا من تاريخ إدراج أسهم الطرح ("**الإدراج**") في سوق دبي المالي ("**سوق دبي المالي**").

سيتم الإعلان عن سعر الطرح النهائي ("سعر الطرح النهائي") وحجم الطرح النهائي ("حجم الطرح النهائي") بعد غلق باب الاكتتاب. يرجى الاطلاع على الجزء الخاص بسعر الطرح النهائي في القسم الأول من هذه النشرة والذي يوضح كيفية احتساب سعر الطرح النهائي.

لم ولن يتم اتخاذ أي إجراء في أي دولة أخرى يسمح فيها بالاكتتاب العام في أسهم الطرح وفقا لهذه النشرة أو حيازتها أو تداولها أو توزيعها، باستثناء في دولة الإمارات. وبناء على ذلك، لن يتم بيع أسهم الطرح أو عرضها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولا يجوز توزيع أو نشر هذه النشرة أو أي مواد أخرى متعلقة بالطرح أو الإعلان عن الطرح أو أي مستندات أو معلومات أخرى تتعلق بأسهم الطرح، في أي دولة إلا وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها في هذه الدولة.

لا تتحمل الهيئة أية مسؤولية عن محتوى هذه النشرة أو المعلومات الواردة فيها.

ينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على درجة عالية من المخاطرة. لذا، يتعين على المكتتبين المحتملين في أسهم الطرح قراءة قسم "المخاطر المتعلقة بالاستثمار" من هذه النشرة بعناية وذلك بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العوامل التي ينبغي لهم أخذها بعين الاعتبار قبل الاكتتاب في أسهم الطرح.

فترة الطرح

تبدأ فترة الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة (على النحو الموضح في هذه النشرة) في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وتنتهي في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ للشريحة الأولى والشريحة الثالثة وفي ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢ للشريحة الثانية.

في حال تم الاكتتاب في كل أسهم الطرح وتخصيصها ولم تتم زيادة عدد أسهم الطرح، فإن أسهم الطرح ستمثل نسبة ٢٠٪ من إجمالي الأسهم العادية المصدرة في رأس مال الشركة (الأسهم) (تم احتساب هذه النسبة بناءً على العدد الإجمالي للأسهم في رأس مال الشركة). يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الطرح وحجم الشرائح في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديره الخاص، مع مراعاة القوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع ("الهيئة"). قبل هذا الطرح، لم يتم إدراج الأسهم في أي سوق مالي ولم يتم ولم يحدث أي تسويق عام للأسهم. بعد غلق باب الاكتتاب أمام الشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة، ستتقدم الشركة بطلب لإدراج أسهمها في سوق دبي المالي.

تاريخ موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع على إعلان هذه النشرة: ٢٠٢٢/٨/٣١

تحتوي هذه النشرة على بيانات تم تقديمها وفقًا لقواعد الإصدار والإفصاح الصادرة عن الهيئة في دولة الإمارات، وقد تم اعتماد إعلان هذه النشرة من الهيئة بتاريخ ٢٠٢٢/٠٨/٣١ تحت رقم (٢٠٢٢/ ٨٥٧/خ/ت/إ)، ولا يُعد اعتماد الهيئة لإعلان هذه النشرة بمثابة اعتماد لجدوى الاستثمار ولا توصية بالاكتتاب في الأسهم، وإنما يعني فقط أن النشرة تتضمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وفقًا للقواعد المعمول بها الصادرة عن الهيئة في ما يتعلق بالنشرة، ولا تُعتبر الهيئة مسؤولة عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة أو اكتمالها أو كفايتها، ولا تتحمل أي مسئولية عن أية أضرار أو خسائر تلحق بأي شخص نتيجة الاعتماد على هذه النشرة أو أي جزء منها، ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة، مجتمعين ومنفردين، كامل المسئولية في ما يتعلق بصحة المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم وبعد بذل العناية اللازمة وإجراء الدراسات الممكنة، بعدم وجود أية حقائق أخرى أو معلومات جوهرية يؤدي عدم تضمينها بالنشرة إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة أو مؤثرة في القرار الاستثماري للمكتتبين.

طريقة بيع أسهم الطرح في اكتتاب عام

تمثل أسهم الطرح ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) سهم، سيتم بيعها من قبل المساهم البائع وعرضها للاكتتاب في طرح عام سيتم بموجبه تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري، حيث يتم إنشاء سجل أوامر الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة فقط من المكتتبين في الشريحة الثانية. ويحتفظ المساهم البائع بالحق في تغيير حجم الطرح وحجم الشرائح في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديره الخاص، مع مراعاة القوانين المعمول بها وموافقة الهيئة.

عند إنشاء سجل أوامر الاكتتاب، سوف تمثل أسهم الطرح المكتتب فيها من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية كل أسهم الطرح المستخدمة عند احتساب سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح. ويتعيّن لنجاح الاكتتاب ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠ %، وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن ٤٠ % من أسهم الطرح.

وإذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في أسهم الشريحة الأولى، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية إلى الشريحة الثانية. وإذا لم يتم الاكتتاب بالكامل في أسهم الشريحة الثالثة، يتم تخصيص أسهم الطرح المتبقية إلى الشريحة الأولى. وتلتزم بنوك تلقي الاكتتاب برد مبالغ الاكتتاب الفائضة المستلمة من المكتتبين في الشريحة الأولى والمكتتبين في الشريحة الثالثة لأسهم الطرح بالإضافة إلى العوائد المحققة على تلك المبالغ من بعد غلق باب الاكتتاب بيوم واحد وحتى قبل تاريخ ردها للمكتتبين في الشريحة الأولى والمكتتبين في الشريحة الثالثة بيوم واحد، على ألا يتجاوز تاريخ رد المبالغ مدة خمسة أيام عمل من التاريخ المحدد لتخصيص أسهم الطرح إلى جميع الشرائح.

ولا يجوز للمساهم البائع الاكتتاب في أي من أسهم الطرح بشكل مباشر.

آلية البناء السعري

آلية البناء السعري هي آلية يتم بموجبها تحديد سعر السهم من خلال الخطوات التالية:

أ. تعين الشركة بنكاً استثماريًا واحداً أو أكثر وهو مستشار مالي مرخص من قبل الهيئة ليكونوا بصفة مدير (مديري) الاكتتاب المشتركين ويتم تكليفهم بمساعدة الشركة على تحديد النطاق السعري الذي يمكن به بيع الأوراق المالية وصياغة نشرة اكتتاب لتوزيعها على المستثمرين المحتملين.

ب. تقوم البنوك الاستثمارية التي تم تعيينها بدعوة بعض المستثمرين المحترفين، وهم عادة وليس حصراً من كبار المشترين من ذوي الخبرة ومديري الصناديق الاستثمارية، كما يمكن دعوة غيرهم من المستثمرين المحترفين، لتقديم طلبات اكتتاب في عدد الأسهم التي يرغبون في شرائها والأسعار التي يرغبون في دفعها مقابل تلك الأسهم، وتسجيل آراء المستثمرين المحترفين في السجل الخاص بأوامر الاكتتاب في أسهم الطرح.

ج. يتم تحديد السعر وفقًا لآلية "البناء" السعري من خلال تقييم حجم الطلب الكلي على الأسهم المطروحة من طلبات الاكتتاب المقدمة. وتقوم البنوك الاستثمارية بتحليل المعلومات، ويحددون بناءً على ذلك مع الشركة والمساهم البائع السعر النهائي للأسهم، والذي يُطلق عليه سعر الطرح النهائي.

د. يتم بعد ذلك تخصيص الأسهم بناءً على طلبات الاكتتاب المقدمة في ما يتعلق بالشريحة الثانية بين مقدمي طلبات الاكتتاب المقبولين وفقًا لتقدير الشركة والمساهم البائع.

يتضمن قسم "*التعريفات والمصطلحات*" قائمة بالتعريفات والمصطلحات الواردة في هذه النشرة.

هيكل الشرائح

أ. الشريحة الأولى

سيتم طرح أسهم للشريحة الأولى وفقًا لهذه النشرة، وسيتم تخصيص نسبة ٧٪ (سبعة في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١٠٥،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وخمسة ملايين) سهم للشريحة الأولى. تقتصر الشريحة الأولى على الأشخاص التاليين:

- ***المكتتبون الأفراد***

الأشخاص الطبيعيون (بما في ذلك المستثمرون المحترفون المقيمون (كما هو موضح أدناه في البند المتعلق بالشريحة الثانية) الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة) الذين لديهم حساب بنكي (فيما عدا أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرّف في قانون الأوراق المالية للولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٣٣، وتعديلاته ("**قانون الأوراق المالية الأمريكي**"). ولا توجد أي متطلبات أخرى على جنسية أو مكان الإقامة للتأهل كأحد المكتتبين الأفراد.

يجوز للقُصر التقدم بطلبات للاكتتاب في أسهم الطرح وفقا للإجراءات المعمول بها لدى بنك تلقي الاكتتاب والقوانين السارية والمطبقة في هذا الشأن.

- ***المستثمرون الآخرون***

المستثمرون الآخرون (الشركات والمؤسسات) الذين لم يتمكنوا من المشاركة في الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة والذين لديهم حساب بنكي (فيما عدا أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرّف في قانون الأوراق المالية الأمريكي).

يجب أن يمتلك كافة المكتتبين في الشريحة الأولى رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي.

يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديره الخاص وموافقة الهيئة. أي زيادة في حجم الشريحة الأولى سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الثانية و/أو الشريحة الثالثة، بشرط ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠٪ من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة مجتمعين (حسب الاقتضاء) عن ٤٠٪ من إجمالي أسهم الطرح.

إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح بالشريحة الأولى بشكل كامل، فستكون أسهم الطرح غير المكتتب فيها من تلك الشريحة متاحة للمكتتبين من الشريحة الثانية، أو يجوز للمساهم البائع بدلًا من ذلك (بالتشاور مع الهيئة) (١) تمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب في الشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة و/أو (٢) إتمام الطرح عند الحد المستلم من الطلبات.

يبلغ الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الأولى ٥,٠٠٠ درهم إماراتي على أن يتم تقديم أي طلبات زيادة بقيمة ١,٠٠٠ درهم إماراتي أو مضاعفات ذلك.

لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب من المكتتبين في الشريحة الأولى.

ب. الشريحة الثانية

سيتم طرح أسهم للشريحة الثانية وفقًا لوثيقة الشريحة الثانية، وتُخصص نسبة ٩٢٪ (اثنين وتسعين في المائة) من أسهم الطرح، بما يمثل ١،٣٨٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وثلاثمائة وثمانين مليون) سهم، إلى الشريحة الثانية، والتي يقتصر الاكتتاب فيها على *"المستثمرين المحترفين"* (بحسب التعريف الوارد في قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (١٣/ر.م) لسنة ٢٠٢١ (بصيغته المعدلة من وقت لآخر))، والذي يشمل على وجه التحديد المستثمرين الذين يمكن تصنيفهم بالطريقة التالية:

- **المستثمرون المحترفون**

(١) **المستثمرون المحترفون بطبيعتهم** والذين يشملون ما يلي:

أ. الشركات والمنظمات الدولية التي يكون أعضاؤها من الدول أو البنوك المركزية أو السلطات النقدية الوطنية؛

ب. الحكومات والمؤسسات الحكومية وهيئاتها الاستثمارية وغير الاستثمارية والشركات المملوكة لها بالكامل؛

ج. البنوك المركزية أو الهيئات النقدية الوطنية في أي بلد أو دولة أو سلطة قانونية؛

د. مؤسسات السوق الرأسمالية المرخصة من الهيئة أو الخاضعة لرقابة هيئة رقابية مماثلة لها؛

هـ. المؤسسات المالية؛

و. المؤسسات المالية المنظمة وصناديق الاستثمار المشتركة المحلية أو الأجنبية وشركات إدارة صناديق التقاعد الخاضعة للتنظيم وصناديق التقاعد الخاضعة للتنظيم؛

ز. أي كيان يتمثل نشاطه الرئيسي في الاستثمار في الأدوات المالية أو توريق الأصول أو المعاملات المالية؛

ح. أي شركة تكون أسهمها مدرجةً أو يُقبل تداولها في أي سوق لدولة عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛

ط. أي وصي على صندوق ائتماني يمتلك، خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، أصولاً بقيمة ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر؛

ي. المكاتب العائلية المرخصة التي تمتلك أصولاً بقيمة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر؛

ك. المشاريع المشتركة والجمعيات التي لديها، أو كان لديها في أي وقت خلال العامين الماضيين، صافي أصول بقيمة ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر (باستثناء قروض الشركاء والمساهمين)؛

ل. أي هيئة اعتبارية تنجح (اعتبارًا من تاريخ آخر قوائم مالية لها) باختبار "مشروع كبير"، بحيث تستوفي اثنين من المتطلبات التالية على الأقل:

١. تمتلك إجمالي أصول بقيمة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر (باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل والالتزامات طويلة الأجل)؛

٢. لديها صافي إيرادات سنوية بقيمة ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر؛ أو

٣. لديها إجمالي نقد واستثمارات في ميزانيتها العمومية؛ أو إجمالي حقوق ملكية (بعد خصم رأس المال المدفوع)، لا يقل عن ٧,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي؛

(٢) **المستثمرون المحترفون المُقيَّمون** والذين يشملون:

أ. أي شخص طبيعي يمتلك صافي أصول، باستثناء قيمة محل إقامته الرئيسي، لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (**من أصحاب الملاءة المالية المرتفعة**)؛

ب. أي شخص طبيعي:

١. معتمد من الهيئة أو من هيئة رقابية مماثلة؛

٢. يعمل في كيان مرخص أو في مؤسسة مالية منظمة وشغل وظيفته على مدار العامين الماضيين؛

٣. تم تقييمه وثبت أن لديه معرفة وخبرة كافيتين فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الصلة ومخاطرها (بعد تقييم الملاءمة)؛ او

٤. يمثله كيان مرخص له من قبل الهيئة؛

ج. أي شخص طبيعي (**المشارك في الحساب**) لديه حساب مشترك لإدارة الاستثمار مع أحد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة (**صاحب الحساب الرئيسي**)، شريطة استيفاء كل الشروط التالية:

١. يجب أن يكون المشارك في الحساب قريبًا من الدرجة الأولى أو الثانية لصاحب الحساب الرئيسي؛

٢. يُستخدم الحساب لإدارة استثمارات صاحب الحساب الرئيسي والمشتركين فيه؛ و

٣. يتم الحصول على تأكيد خطي من المشترك (أي، المشارك في الحساب) يؤكد أن قرارات الاستثمار المتعلقة بحساب الاستثمار المشترك يتم اتخاذها نيابةً عنه من قبل صاحب الحساب الرئيسي؛

د. الشركات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الائتمانية المنشأة لغرض إدارة محفظة أصول استثمارية لأحد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة؛ و

هـ. أي مشروع يستوفي الشروط التالية:

١. لديه إجمالي نقد واستثمارات في ميزانيته العمومية؛ أو إجمالي حقوق ملكية (بعد خصم رأس المال المدفوع)، لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي؛

٢. أو تم تقييمه وثبت أن لديه معرفة وخبرة كافيتين فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الصلة ومخاطرها (بعد تقييم الملاءمة)؛

٣. لديه مسيطر (على سبيل المثال، شخص يسيطر على غالبية الأسهم أو حقوق التصويت في المشروع ذي الصلة أو يمتلك القدرة على تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس إدارة المشروع ذي الصلة)؛

٤. شركة قابضة أو شركة تابعة أو شريك في مشروع مشترك ينطبق عليه تعريف المستثمر المحترف بطبيعته أو المستثمر المحترف المُقيَّم،

وهم الذين تتم الموافقة عليهم، في كل حالة، من قبل الشركة والمساهم البائع، بالتشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركون، وتنطبق عليهم أي من المواصفات التالية: (أ) أن يكون شخصًا من خارج الولايات المتحدة الأمريكية وممن يجوز تقديم عرض لهم استنادًا للائحة س (S) بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي، أو (ب) أن يكون شخصًا في مركز دبي المالي العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب نموذج قواعد السوق الموجودة في الدليل الإرشادي لسلطة دبي للخدمات المالية أو (ج) أن يكون شخصًا في سوق أبوظبي العالمي ممن يجوز تقديم

عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب قواعد الأسواق المنصوص عليها في لوائح الخدمات المالية والأسواق، ولا يقدم العرض سوى للأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل المحترف المنصوص عليها في قواعد سير العمل الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.

يجب أن يمتلك جميع المكتتبين في الشريحة الثانية رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي.

إذا لم يتم الاكتتاب في جميع أسهم الطرح للشريحة الثانية سوف يتم سحب عملية الطرح.

يبلغ الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الثانية ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي.

لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب من المكتتبين في الشريحة الثانية.

ج. الشريحة الثالثة

سيتم طرح أسهم للشريحة الثالثة وفقًا لهذه النشرة، وسيتم تخصيص نسبة ١٪ (واحد في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة عشر مليون) سهم للشريحة الثالثة، والتي تقتصر على الأشخاص التالي وصفهم:

- ***الموظفون المؤهلون***

الأشخاص الطبيعيون (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيون من المستثمرين المحترفين المقيّمين (كما هو موضح أدناه في البند المتعلق بالشريحة الثانية)) الذين لا يشاركون في الشريحة الأولى ولا في الشريحة الثانية والذين هم من الموظفين المؤهلين ويتم تقديم بياناتهم من قبل الشركة إلى بنوك تلقي الاكتتاب في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ أو قبله (فيما عدا أي شخص مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معرّف في قانون الأوراق المالية الأمريكي، وتعديلاته).

إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح في الشريحة الثالثة بالكامل، فسيتم إتاحة أسهم الطرح غير المكتتب فيها للاكتتاب من قبل المكتتبين من الشريحة الأولى، أو يجوز للمساهم البائع كحل بديل (بالتشاور مع الهيئة) (١) تمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحتين الأولى والثانية والشريحة الثالثة و/أو (٢) غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات.

يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الشريحة الثالثة في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديره الخاص وبناء على موافقة الهيئة، أي زيادة في حجم الشريحة الثالثة سيؤدي إلى انخفاض في حجم الشريحة الأولى و/أو الشريحة الثانية (حسب الاقتضاء)، شريطة ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠٪ من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة مجتمعين عن ٤٠٪ من إجمالي أسهم الطرح بشكل إجمالي.

يجب أن يمتلك جميع المكتتبين في الشريحة الثالثة رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي.

يبلغ الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب للمكتبين من هذه الشريحة ٥,٠٠٠ درهم إماراتي على أن يتم تقديم أي طلب إضافي بزيادات لا تقل عن ١,٠٠٠ درهم إماراتي أو مضاعفات ذلك.

لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب من المكتتبين في الشريحة الثالثة.

د. جهاز الإمارات للاستثمار

يتم حجز نسبة ٥٪ من أسهم الطرح ليتم الاكتتاب بها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار، وفقًا لمتطلبات المادة ١٢٧ من قانون الشركات. وسوف يتم خصم أسهم الطرح المخصصة لجهاز الإمارات للاستثمار بموجب هذه الحقوق التفضيلية من إجمالي الأسهم المخصصة للشريحة الثانية. وإذا لم يمارس جهاز الإمارات للاستثمار هذه الحقوق التفضيلية للتقدم للاكتتاب في أسهم الطرح، سوف تكون هذه الأسهم متاحة للاكتتاب فيها من قبل المكتتبين من الشريحة الثانية.

هـ. صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية للعسكريين المحليين

يجب أن تكون ٥٪ من أسهم الطرح محجوزة للصندوق، وفقًا لمتطلبات قانون دبي رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ بشأن الاكتتاب في أسهم الشركات المملوكة لحكومة دبي. وسيتم خصم أسهم الطرح المخصصة للصندوق بموجب نظام الحقوق التفضيلية هذا من الحجم الإجمالي للشريحة الثانية. إذا لم يمارس الصندوق حقوقه التفضيلية للتقدم بطلب للحصول على أسهم الطرح، فستكون أسهم الطرح هذه متاحة لمقدمي طلبات الشريحة الثانية الآخرين.

يتعين على كل مكتتب أن يمتلك رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي ورقم حساب بنكي لكي يكون مؤهلاً للتقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح. لا يجوز للمكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح إلا في شريحة واحدة. في حالة تقدم شخص للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركون صرف النظر عن أحد الطلبين أو كليهما.

تم الحصول على موافقة الهيئة على إعلان نشرة طرح الأسهم للاكتتاب العام في دولة الإمارات (خارج سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي). بخلاف التسجيل في دولة الإمارات، لم يتم تسجيل الأسهم لدى أي هيئة رقابية أخرى في أي دولة أخرى.

تمت الموافقة على نشر النسخة العربية لهذه النشرة من قبل الهيئة.

وسوف يتوفر على الموقع الالكتروني http://ipo.salik.ae/ نسخة من **وثيقة الشريحة الثانية** (باللغة الإنجليزية فقط) والتي لم يتم مراجعتها أو اعتمادها أو قبولها من قبل الهيئة. ولا تشكل الوثيقة المتعلقة بالطرح للشريحة الثانية جزءًا من هذه النشرة ولا تدرج المعلومات الواردة فيها في هذه النشرة.

بموجب المادة ١٢١ من قانون الشركات، يكون كل المشاركين في الطرح مسؤولين عن مشاركتهم في عملية الطرح، بما في ذلك المساهم البائع وأعضاء مجلس الإدارة، فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة في هذه النشرة ضمن حدود نطاق عمل كل مشارك في الطرح وخبرته.

صدرت هذه النشرة بتاريخ ٥ سبتمبر **٢٠٢٢.**

هذه النشرة متاحة على الموقع الإلكتروني للشركة على

http://ipo.salik.ae/

أسماء وبيانات الاتصال الخاصة بالمشاركين في الطرح

مدراء الاكتتاب المشتركون

الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ

الطابق الأول، مبنى المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني

طريق بني ياس، ديرة

ص.ب. ٢٣٣٦

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٢٠١٢٩٤٠+

المجموعة المالية هيرميس الإمارات ذ.م.م

مكتب ١٠٦، المكاتب ٣،

ون سنترال، مركز دبي التجاري العالمي

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٣٦٣٤٠٠٠+

بنك اتش اس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة

برج اتش اس بي سي (HSBC)، طابق ١٧، وسط المدينة

ص.ب. ٦٦

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٢٢٨٨٠٠٧+

بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.

المقر الرئيسي

طريق بني ياس، ديرة

ص.ب. ٧٧٧

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٣١٦٠٣٣٣+ / ٩٧١٤٣١٦٠٠١٨+

بنوك تلقي الاكتتاب

بحسب لائحة البنوك المرفقة في الملحق ٢ من هذه النشرة

المستشار القانوني لعملية الاكتتاب في الطرح العام الأولي

المستشار القانوني للشركة بشأن القانون الإنجليزي والقانون الإماراتي والقانون الأمريكي

فريشفيلدز بروكهاوس دربنجر إل إل بي

بيت العملات الفتان، الطابق ٢٠،

مركز دبي المالي العالمي،

ص. ب ٥٦٩ ٥٠٦

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٥٠٩٩١٠٠+

المستشار القانوني للشركة بشأن القانون الإماراتي

التميمي ومشاركوه

أبراج سنترال بارك، الطابق ٧،

مركز دبي المالي العالمي،

ص.ب. ٩٢٧٥،

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٣٦٤١٦٤١+

المستشار القانوني لمديري سجل الاكتتاب بشأن القانون الإنجليزي والقانون الإماراتي والقانون الأمريكي

شيرمن وستيرلنغ – ذات مسؤولية محدودة

مركز دبي المالي العالمي

قرية البوابة ١٠، المكتب ٤٠٦-٤٠٩

ص.ب. ٥٠٦٧٧١

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٢٤٩٢١٠٠+

شيرمن وستيرلنغ (لندن) إل إل بي

٩ شارع أبولد

لندن، AP٢ EC2A

المملكة المتحدة

رقم الهاتف: ٤٤٢٠٧٦٥٥٥٠٠٠+

مدققو الحسابات المستقلون

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)

البناية ٥، إعمار سكوير

ص.ب. ١١٩٨٧

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٤٣٠٤٣١٠٠+

مدققو حسابات الاكتتاب في الطرح العام الأولي

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

إعمار سكوير، مبنى ٣، داون تاون

ص.ب. ٤٢٥٤

دبي، الامارات العربية المتحدة

رقم الهاتف ٩٧١٤٣٧٦٨٨٨٨+

مدير علاقات المستثمرين

محمد هشام علي زين العابدين

شركة سالك ش.م.ع.

الطابق الأول، بناية رقم"C"

مقر هيئة الطرق والمواصلات

دبي، الإمارات العربية المتحدة

رقم الهاتف: ٩٧١٥٠٧٤٩٧١٧٤+

أُعدت هذه النشرة بتاريخ **٥ سبتمبر٢٠٢٢** .

إشعارهام

(يتعين على جميع المكتتبين قراءته بعناية)

- تهدف هذه النشرة إلى تزويد المكتتبين المحتملين بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاكتتاب في أسهم الطرح. وينبغي على هؤلاء المكتتبين المحتملين، عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الشركة، قراءة هذه الوثيقة بشكل كامل ومراجعة كل البيانات والمعلومات الواردة فيها، وفحصها والنظر فيها بعناية قبل اتخاذ أي قرار سواءً بالاكتتاب في أسهم الطرح أم لا (وعلى الأخص، قسم ("المخاطر المتعلقة بالاستثمار"))، بالإضافة إلى النظام الأساسي للشركة.

- عند اتخاذ قرار بالاستثمار، يجب على كل مكتتب محتمل في أسهم الطرح الاعتماد على دراسته وتحليله للشركة وشروط الطرح، بما في ذلك ما ينطوي عليه هذا الطرح من مزايا ومخاطر، كما ينبغي لمقدمي طلبات الاكتتاب الحصول على المشورة اللازمة والضرورية من مستشاريهم القانونيين والماليين بشأن الاستثمار. سينطوي الاستثمار في أسهم الطرح على مخاطر كبيرة، لذلك ينبغي للمكتتبين المحتملين عدم التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح إلا إذا كانت لديهم القدرة على تحمل خسارة كل استثماراتهم أو جزء منها.

- يعتبر المستلمون لهذه النشرة مفوضين لاستخدامها لغرض النظر في الاكتتاب في أسهم الطرح فقط، ولا يجوز نسخ هذه النشرة أو أي جزء منها أو توزيعها، ولا يجوز استخدام أيٍ من المعلومات الواردة بها لأي غرض آخر باستثناء اتخاذ القرار المناسب بشأن الاكتتاب في أسهم الطرح ضمن الشريحة الأولى والشريحة الثالثة. ويوافق مستلمو هذه النشرة على الشروط السابقة بمجرد الموافقة على استلام هذه النشرة.

- ينبغي عدم تفسير محتويات هذه النشرة على أنها مشورة قانونية أو مالية أو ضريبية.

- المعلومات الواردة في هذه النشرة لا تخضع لأي مراجعة أو إضافة دون الحصول على موافقة الهيئة وإبلاغ الجمهور بهذه المراجعة أو الإضافة وذلك بالنشر في صحيفتين يوميتين وفقًا للقواعد الصادرة من قبل الهيئة. يحتفظ المساهم البائع بحق إلغاء الطرح في أي وقت من الأوقات ووفقًا لتقديره المطلق شريطة الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة.

- الأسهم المطروحة هي أسهم معروضة بموجب هذه النشرة بغرض الاكتتاب في دولة الإمارات فقط. ولا تشكل هذه النشرة ولا تعتبر جزءًا من أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو حث على أي عرض لشراء أو الاكتتاب في أي أوراق مالية أخرى غير أسهم الطرح أو أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار، أو حث على الشراء أو الاكتتاب في أسهم الطرح من قبل أي شخص في أي دولة خارج دولة الإمارات (بما في ذلك سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي).

- لن يتم نشر هذه النشرة أو توزيعها ويجب أن لا يتم إرسالها أو نقلها إلى أي دولة أخرى بخلاف دولة الإمارات (بما في ذلك سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي). لم يتم تسجيل أسهم الطرح في أي هيئة تنظيمية في أي ولاية قضائية أخرى بخلاف الهيئة.

- في حالة طرح أسهم الطرح في أي دولة أخرى، فإنه يتعين على الشركة طرح أسهم الطرح بطريقة متوافقة مع القوانين والقواعد السارية والمقبولة لدى السلطات المعنية في تلك الدولة.

- ليس الغرض من هذه النشرة أن تشّكل ترويجًا، أو عرضًا، أو بيعًا أو تسليمًا لأسهم أو أوراق مالية أخرى وفقًا لقواعد الأسواق الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية أو قانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي أو قواعد الأسواق الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية.

- لم يتم الموافقة على هذا الطرح أو ترخيصه من جانب سلطة تنظيم الخدمات المالية أو سلطة دبي للخدمات المالية، كما أنه لا يعد عرضًا لأي أوراق مالية في سوق أبو ظبي العالمي وفقًا لقواعد الأسواق الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية أو في مركز دبي المالي العالمي وفقًا لقانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي أو قواعد الأسواق في سلطة دبي للخدمات المالية.

- تمت الموافقة على إعلان هذه النشرة من قبل الهيئة، ولا يجوز اعتبار موافقة الهيئة على إعلان هذه النشرة بمثابة اعتماد أو موافقة على جدوى الاستثمار ولا توصية بالاكتتاب، ولكن يعني فقط أنه قد تم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات قواعد الإصدار والإفصاح عن المعلومات الصادرة عن الهيئة المطبقة على هذه النشرة. ولا تتحمل الهيئة ولا سوق دبي المالي أي مسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة أو اكتمالها أو كفايتها، ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار أو خسارة يتعرض لها أي شخص بسبب الاعتماد على نشرة الاكتتاب هذه أو أي جزء منها.

اعتُمدت هذه النشرة من قبل الهيئة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣١.

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

معلومات عامة

لا يتم تقديم أي تعهد أو ضمان، سواء كان صريحًا أم ضمنيًا، ولا يتم قبول أي مسؤولية أو التزام، من قبل أي شخص بخلاف الشركة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في هذه النشرة أو اكتمالها أو التحقق منها أو كفايتها، ولا يجوز الاعتماد على ما ورد في هذه النشرة على أنه وعد أو تعهد في هذا الصدد، سواء في الماضي أم المستقبل. لا يوجد أي شخص مفوض بتقديم أي معلومات أو تعهدات غير تلك الواردة في هذه النشرة أو لا تتوافق مع هذه النشرة، وفي حال تقديم أي معلومات أو تعهدات من هذا القبيل، فإنه لا يجوز الاعتماد عليها على أنها مصرح بتقديمها من قبل الشركة. ولا يُعد تسليم هذه النشرة، في أي حال من الأحوال، بمثابة إشارة ضمنية إلى عدم حدوث أي تغيير في أعمال الشركة أو شؤونها منذ تاريخ إعداد هذه النشرة، كما لا يعني أن المعلومات الواردة بها صحيحة في أي وقت بعد تاريخ إعدادها.

ينبغي عدم تفسير محتويات هذه النشرة على أنها مشورة قانونية أو تجارية أو ضريبية.

عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

تقديم المعلومات المالية

فيما يلي القوائم المالية التاريخية المدرجة هذه النشرة:

- القوائم المالية المقتطعة المدققة لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية (للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك الإيضاحات المتعلقة فيها ("*القوائم المالية المقتطعة السنوية* "))؛ و
- القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية غير المدققة لشركة سالك ش.م.ع. للفترة ما بين ١ يناير و١ يوليو ٢٠٢٢، بما في ذلك المعلومات المالية المقارنة غير المدققة أو المراجعة للفترة ما بين ١ يناير و١ يوليو ٢٠٢١، والإيضاحات المرفقة بها ("*القوائم المالية المقتطعة المرحلية*"، ويشار إليها مع "*القوائم المالية المقتطعة* السنوية" باسم "*القوائم المالية*").

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة السنوية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية على الشركات التي تعد تقاريرها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة السنوية على أساس الاقتطاع حيث أن النشاط التجاري لم يكن كيانًا قانونيًا قائمًا بذاته في أي من الفترات المعروضة فيه نظرًا لأن أعمال سالك لم تعمل ككيان مستقل في الماضي، وعليه فقد لا تكون البيانات المالية المقتطعة السنوية مؤشرًا على أداء أعمال سالك المستقبلي ولا تعكس بالضرورة نتائج عملياتها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية، كما لو كانت أعمال سالك تعمل ككيان منفصل عن هيئة الطرق والمواصلات خلال الفترات المعروضة فيها. هناك المزيد من المعلومات المتعلقة بأساس إعداد القوائم المالية المقتطعة السنوية في الإيضاح رقم ٢ ("*أساس الإعداد*") المرفق بالقوائم المالية المقتطعة السنوية.

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة المرحلية وفقًا لمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤ "التقارير المالية المرحلية". لا تشتمل القوائم المالية المقتطعة المرحلية على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية المقتطعة السنوية، ويجب قراءتها جنبا الى جنب مع القوائم المالية المقتطعة السنوية. تتوفر المزيد من المعلومات حول أسس إعداد القوائم المالية المقتطعة المرحلية في الإيضاح رقم ٢ ("أسس الإعداد") المرفق بالقوائم المالية المقتطعة المرحلية.

باستثناء ما هو موضح أدناه، تم استخلاص المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ من القوائم المالية المقتطعة السنوية من دون أي تغييرات جوهرية وتم استخلاص المعلومات المالية للفترتين ما بين ١ يناير ٢٠٢١ و١ يوليو ٢٠٢١ وما بين ١ يناير ٢٠٢٢ و١ يوليو ٢٠٢٢ من القوائم المالية المقتطعة المرحلية.

يجب على المستثمرين المحتملين مراجعة مستشاريهم المحترفين لفهم القوائم المالية المقتطعة السنوية والقوائم المالية المقتطعة المرحلية الواردة في "*القسم الثالث: الإفصاحات المالية* " وفي *الملحق ٤ "القوائم المالية"*.

يرجى ملاحظة أن الإشارات إلى "الشركة" في هذه النشرة تشير إلى أعمال سالك في السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٢٠ و٢٠١٩ وإلى شركة سالك ش.م.ع. بعد ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وهو تاريخ تحويل أعمال سالك إلى شركة سالك ش.م.ع..

المقاييس الو اقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تحتوي هذه النشرة على بعض المقاييس المالية التي لم يتم تحديدها أو الاعتراف بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبالتالي لم يتم حسابها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، بما في ذلك الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، والنفقات الرأسمالية، وتحويل التدفقات النقدية، ورأس المال التشغيلي، ونسبة التدفقات النقدية الحرة ("*المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*"). وتعتقد الشركة أن هذه المقاييس توفر معلومات قيمة، كما تستخدمها إدارة الشركة لتقييم كفاءة عملياتها وقدرتها على استخدام أرباحها في سداد الديون والنفقات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال التشغيلي. ولا توجد مبادئ معمول بها يخضع لها حساب هذه المقاييس ويمكن أن تختلف المعايير التي تستند إليها هذه المقاييس من شركة إلى أخرى. ولأن هذه المقاييس غير موحدة، فإنها لا توفر في حد ذاتها أساسًا كافيًا لمقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى وينبغي عدم استخدامها وحدها أو كبديل للربح التشغيلي أو أي مقياس آخر كمؤشر للأداء التشغيلي أو كبديل لاستخدام النقد المحقق من الأنشطة التشغيلية كمقياس للسيولة. قدمت الشركة هذه المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية لأنها تعتقد أنها تساعد المستثمرين والمحللين الماليين في تسليط الضوء على اتجاهات الأعمال التجارية للشركة.

ولا يُعتد بأي من هذه المقاييس على أنها مقياس للأداء أو السيولة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، ويجب عليك عدم اعتبار الأرباح المُعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وهامش الأرباح المُعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وتحويل التدفقات النقدية ورأس المال العامل والنفقات الرأسمالية ونسبة التدفقات النقدية الحرة إلى حقوق الملكية على أنها بديل لصافي الدخل أو الربح التشغيلي أو المقاييس المالية الأخرى المحددة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو غيرها من المبادئ المحاسبية المعمول بها. تخضع المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لقيود على استخدامها كأدوات تحليلية، ويجب عدم استخدامها وحدها أو كبديل لتحليل أداء الشركة التشغيلي كما هو موضح وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقع على عاتق الإدارة المسؤولية عن المقاييس المالية الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتستند هذه المقاييس إلى مراجعة الإدارة لنتائجها وتقديراتها المالية، وبناءً على ذلك، لم يتم تدقيق المعلومات الواردة أعلاه أو مراجعتها من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي) أو أي شركة تدقيق أخرى، ويجب قراءتها بالاقتران مع المعلومات التاريخية المعروضة، ولا يُقصد منها أن تشكل جزءًا من قائمة المركز المالي أو الربح والدخل الشامل للشركة حتى تاريخ إعداد هذه النشرة. وبناءً على ذلك، ينبغي للمستثمرين المحتملين عدم الاعتماد بشكل مفرط على الأرباح المُعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وهامش الأرباح المُعدلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وتحويل التدفقات النقدية ورأس المال العامل والنفقات الرأسمالية ونسبة التدفقات النقدية الحرة إلى حقوق الملكية أو غيرها من المقاييس المالية الأخرى الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الواردة هذه النشرة.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء

تُعرِّف الشركة "الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء" على أنها ربح السنة/الفترة، باستثناء تأثير الفوائد والضرائب ونفقات الاستهلاك بينما تُعرِّف "هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء" على أنه نسبة الإيرادات من الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، المعبر عنها كنسبة مئوية. وتُعد الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء مقاييس أداء رئيسية تخضع لمراجعة أعضاء مجلس الإدارة.

تحويل التدفقات النقدية

تُعرِّف الشركة "تحويل التدفقات النقدية" على أنه ربح السنة زائد خسائر التصرف في الممتلكات والمعدات ومصاريف الاستهلاك، مطروحًا منه شراء الممتلكات والمصانع والمعدات، مقسومًا على الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء.

رأس المال التشغيلي

تُعرِّف الشركة "رأس المال التشغيلي" على أنه مجموع المخزون والذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والدفعات المقدمة للموردين، مطروحًا منه الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى والجزء الحالي من التزامات العقود. يعيد العملاء شحن حسابات سالك الخاصة بهم مقدمًا ويتم الاعتراف بالإيرادات فقط عند مرور سيارة العميل عبر بوابة تحصيل التعرفة المرورية، مما يؤدي إلى ملف تعريف سلبي لرأس المال العامل.

النفقات الرأسمالية

تعرف الشركة "النفقات الرأسمالية" على أنها مشتريات الممتلكات والمعدات.

معدل التدفقات النقدية الحرة

تُعرِّف الشركة "معدل التدفقات النقدية الحرة " على أنها صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، مطروحًا منها مشتريات الممتلكات والآلات والمعدات والعائدات من بيع الممتلكات والمعدات.

لتسوية بعض المقاييس المالية الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع أكثر المقاييس القابلة للمقارنة مباشرة المحسوبة والمعروضة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى الرجوع إلى *"القسم الثالث - الإفصاحات المالية"*

المعلومات المالية التصورية غير المدققة

تحتوي هذه النشرة على:

- معلومات مالية تصورية غير مدققة لشركة سالك ش.م.ع. تشتمل على بيان الأرباح والدخل الشامل غير المدقق التصوري للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبيان المركز المالي غير المدقق التصوري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والملاحظات ذات الصلة ("المعلومات المالية التصورية السنوية")، والتي تم تجميعها من قبل الإدارة لتوضيح تأثير المعاملات الموضحة أدناه والمبينة في الملاحظة ٢ من المعلومات المالية التصورية السنوية (يشار إليها مجتمعة باسم " المعاملات والاتفاقيات التعاقدية ما قبل الطرح ")، على المركز المالي لأعمال سالك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كما لو تمت المعاملات والاتفاقيات التعاقدية ما قبل الطرح في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و ١ يناير ٢٠٢١ على التوالي. كجزء من هذه العملية، استخرجت الإدارة معلومات حول المركز المالي والأداء المالي لسالك من القوائم المالية المقتطعة السنوية لأعمال سالك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ و
- المعلومات المالية التصورية غير المدققة لشركة سالك ش.م.ع.، والتي تشتمل على بيان الارباح للربح والدخل الشامل غير المدقق التصوري

للفترة من ١ يناير إلى ١ يوليو ٢٠٢٢ والملاحظات ذات الصلة ("المعلومات المالية التصورية المرحلية "، والتي يشار اليها، بالإضافة إلى المعلومات المالية التصورية السنوية بـ " المعلومات المالية التصورية ") التي تم إعدادها بناءً على استخدام القوائم المالية المقتطعة المرحلية.

المعاملات والاتفاقيات التعاقدية ما قبل الطرح

- اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة في يونيو ٢٠٢٢: دخلت الشركة في اتفاقية تمويل مرابحة مدتها خمس سنوات مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. مقابل تمويل لأجل بقيمة ٤ مليارات درهم وتسهيل تمويل متجدد بقيمة ٢٠٠ مليون درهم ("اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة") لغرض إجراء دفعة الامتياز المقدمة لهيئة الطرق والمواصلات بموجب اتفاقية الامتياز (بحسب تعريفها الوارد أدناه) ولأغراض عامة للشركة.

- اتفاقية الامتياز: أبرمت هيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز التي دخلت حيز السريان في ١يوليو ٢٠٢٢ ("اتفاقية الامتياز ")، والتي تمنح بموجبها هيئة الطرق والمواصلات بعضًا من صلاحياتها وسلطاتها بموجب قانون دبي رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تشغيل سالك أي نظام تحصيل رسوم الطرق الأوتوماتيكي في دبي وصيانتها وإدارتها. كما تمنح اتفاقية الامتياز الشركة الحق في فرض رسوم على مستخدمي الطرق والتي قامت بموجبها بتقديم مدفوعات امتياز مقدمة بقيمة ٤,٠ مليارات درهم ("دفعة الامتياز المقدمة") الى هيئة الطرق والمواصلات لاستخدام بوابات التعرفة المرورية الحالية ومبلغًا متفق عليه عند بناء بوابات جديدة. وتتوقع الشركة دفع ضريبة القيمة المضافة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم في ما يتعلق بدفعة الامتياز المقدمة في عام ٢٠٢٣، والتي ستستردها بالكامل. وثمة رسوم امتياز متغيرة كذلك استنادًا إلى إيرادات بوابات التعرفة المرورية المكتسبة واجبة الدفع إلى هيئة الطرق والمواصلات على مدى اتفاقية الامتياز.

- اتفاقية الخدمات الانتقالية: أبرمت هيئة الطرق والمواصلات اتفاقية خدمات انتقالية مع الشركة دخلت حيز السريان في ١ يوليو ٢٠٢٢ تقوم بموجبها هيئة الطرق والمواصلات بتقديم الخدمات إلى الشركة لفترة مؤقتة، بحسب ما تم تحديده في اتفاقية الخدمات الانتقالية، لأداء عمليات التعرفة المرورية ومهام المكاتب الخلفية، مثل التمويل وتقنية المعلومات والموارد البشرية والإدارة والتسويق والاتصالات وفقًا لاتفاقية الامتياز.

- اتفاقية الإيجار: دخلت الشركة في اتفاقية إيجار مع هيئة الطرق والمواصلات في ١٣ يونيو ٢٠٢٢ لمدة عامين تبدأ من ١ يوليو ٢٠٢٢. وفقًا لشروط عقد الإيجار، تدفع سالك مبلغ ١٠٢٣,٢ ألف درهم إماراتي كإيجار وتدفع بعض التكاليف الإضافية للصيانة واستهلاك المرافق والخدمات المرنة تبلغ ٢٢٥٠٠ درهم إماراتي و ٣٤٩٦٠٠ درهم إماراتي و ١٣٩٦٠٠ درهم إماراتي على التوالي على أساس سنوي. جميع المبالغ المعروضة لا تشمل ضريبة القيمة المضافة. يجوز لسالك إنهاء عقد الإيجار، دون أي غرامة، في أي وقت خلال مدة الاتفاقية من خلال تقديم إشعار لمدة شهرين على الأقل للمؤجر.

- ضخ رأس المال من قبل دائرة المالية بحكومة دبي ("**دائرة المالية**") في ٢٩ يونيو ٢٠٢٢: عند تشكيل شركة سالك ش.م.ع.، قامت دائرة المالية بضخ أرصدة مصرفية بقيمة إجمالية قدرها ٢٠٥ مليون درهم إلى الشركة.

- تعيين أعضاء مجلس الإدارة ("**المجلس**") والموظفين لشركة سالك: شركة سالك ش.م.ع. تأسست في ١٧ يونيو ٢٠٢٢ وعينت أعضاء مجلس إدارتها وموظفي الإدارة الرئيسيين وبعض الموظفين. يتكون مجلس الإدارة من ٧ أعضاء (الرئيس ونائب الرئيس و٥ أعضاء مجلس الإدارة). يتألف هيكل موظفي سالك من موظفي الإدارة، أي الرئيس التنفيذي (الرئيس التنفيذي)، والمدير المالي (CFO)، ورئيس قسم التخطيط الاستراتيجي والتطوير، ورئيس قسم علاقات المستثمرين، و٨ موظفين آخرين.

يشار إلى هذه الصفقات باسم "*الصفقات والاتفاقيات التعاقدية ما قبل الطرح*". لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى "*المعلومات المالية التصورية غير المدققة المختارة*"، و"*المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة*" و"*الاتفاقيات الجوهرية*" و"*المعلومات المالية التصورية غير المدققة*" لمزيد من المعلومات.

تم عرض المعلومات المالية التصورية غير المدققة لأغراض التوضيح فقط وليس المقصود منها أن تمثل أو توفر دلالة على نتائج العمليات أو المركز المالي الذي يتم تبليغه من قبل الشركة لو تم إتمام الصفقات والاتفاقيات التعاقدية ما قبل الطرح كما منذ التواريخ المبينة، أو المركز المالي أو نتائج العمليات لأي فترة مستقبلية. يتم وصف التعديلات الاولية والافتراضات المرتبطة بها في الإيضاحات المتعلقة بالمعلومات المالية التصورية غير المدققة.

ينبغي قراءة المعلومات المالية التصورية غير المدققة بالاقتران مع المعلومات الواردة في "*القسم الثالث: الإفصاحات المالية*"، و"*الاتفاقيات الجوهرية*" و"*المعلومات المالية التصورية*".

تقديم العملات

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن جميع الإشارات الواردة في هذه النشرة إلى "الدرهم الإماراتي" أو "الدرهم" هي إشارة إلى العملة الرسمية لدولة الإمارات.

- "الدرهم الإماراتي" أو "الدرهم" هي إشارات إلى العملة الرسمية لدولة الإمارات؛ و

- "الدولار الأمريكي" أو "الدولار" هي إشارات إلى العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية.

يتم ربط قيمة الدرهم الإماراتي بسعر الدولار الأمريكي بواقع ٣,٦٧٢٥ درهم إماراتي لكل دولار أمريكي منذ عام ١٩٩٧. وتم حساب كل التحويلات بين الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي في هذه النشرة بناءً على هذا المعدل. الإشارات إلى "مليار" تعني ألف مليون.

التقريب

تم تقريب بعض البيانات الواردة في هذه الوثيقة، بما فيها المعلومات المالية والإحصائية والتشغيلية. ونتيجةً لهذا التقريب، فإن مجموع البيانات الواردة في هذه الوثيقة قد يختلف قليلاً عن مجموع الحساب الفعلي لهذه البيانات. لقد تم تقريب النسب المئوية في الجداول وبناءً على ذلك فإنها قد لا تصل في مجموعها إلى ١٠٠٪.

البيانات المستقبلية

تحتوي هذه النشرة على بعض البيانات المستقبلية، تهدف البيانات المستقبلية الواردة في هذه النشرة إلى استعراض الرؤية المستقبلية كما في تاريخ هذه النشرة، وتنطوي تلك البيانات على مخاطر وشكوك معلومة وغير معلومة والتي يقع الكثير منها خارج نطاق سيطرة الشركة وجميعها مبني على تقديرات وتوقعات الشركة الحالية وكذلك الأحداث المستقبلية. تعرف تلك البيانات في بعض الأحيان باستخدام مصطلحات تشير إلى المستقبل مثل "يعتقد" أو "يتوقع" أو "يمكن" أو "سوف" أو "قد" أو "ينبغي" أو "يجب" أو "ينوي" أو "يقدر" أو "يهدف" أو "يخاطر" أو "يستهدف" أو "يخطط " أو "يتنبأ" أو "يستمر" أو "يفترض" أو "يتمركز" أو "من المتوقع" أو ما يفيد السلب من هذه المصطلحات أو مرادفاتها المختلفة أو ما يماثلها. تضمن هذه البيانات كافة الأمور التي لا تشكل حقائق تاريخية. وتوجد هذه البيانات في عدد من الفقرات في هذه النشرة والتي تشمل بيانات حول النوايا والتوقعات الحالية بخصوص نتائج عمليات الشركة، ووضعها المالي، والسيولة، والتوقعات، والنمو، والاستراتيجيات، وسياسة الأرباح، والقطاع الذي تعمل به الشركة وغير ذلك من الأمور.

إن البيانات المستقبلية والبيانات الأخرى المتضمنة في هذه النشرة فيما يتعلق بالأمور التي لا تعتبر حقائق تاريخية وكما في تاريخ هذه النشرة قد تشتمل على تنبؤات وتستند إلى معتقدات إدارة الشركة، وكذلك الافتراضات والمعلومات المتاحة حاليًا لإدارة الشركة. على الرغم من أن الشركة تعتقد أن التوقعات المنعكسة في مثل هذه البيانات التطوعية معقولة في هذا الوقت، لا يمكن للشركة تقديم أي ضمان بأن هذه التوقعات ستثبت أنها صحيحة. بالنظر إلى أوجه عدم اليقين هذه، يتم تحذير المستثمرين من عدم الاعتماد بشكل لا داعي له على مثل هذه البيانات التطلعية. ولا يوجد أي التزام أو تعهد بتحديث أيٍ من البيانات المستقبلية الواردة في هذه الوثيقة لتعكس أي تغيير في التوقعات أو أي تغير في الأحداث، أو الأوضاع أو الظروف التي تستند إليها هذه البيانات إلا إذا كان ذلك ضروريًا: (١) في حالة وجود تغيير مهم في نقطة جوهرية واردة في هذه النشرة أو (٢) بموجب القوانين المعمول بها في دولة الإمارات.

تم تضمين العوامل المهمة التي قد تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية ماديًا عن توقعات الشركة في البيانات التحذيرية في هذه النشرة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إلى جانب البيانات التطلعية المضمنة في هذه النشرة. يرجى الرجوع إلى قسم "المخاطر المتعلقة بالاستثمار" للحصول على مزيد من المعلومات.

معلومات هامة

لا تشكل أو تمثل هذه النشرة أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو التشجيع على أي عرض للشراء أو الاكتتاب في أي أوراق مالية أخرى غير الأوراق المالية موضوع هذه النشرة. كما أنها لا تشكل أي عرض أو دعوة لبيع أو إصدار أو التشجيع على أي عرض لشراء أو الاكتتاب في تلك الأوراق المالية من قبل أي شخص تحت أي ظرف يكون بموجبها هذا العرض أو التشجيع غير قانوني.

يُعتبر المستلمون لهذه النشرة مفوضين لاستخدامها لغرض النظر في الاستثمار في أسهم الطرح فقط، ولا يجوز لهم نسخ هذه النشرة أو أي جزء منها أو توزيعها، ولا يجوز استخدام أيٍ من المعلومات الواردة بها لأي غرض آخر باستثناء اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم الطرح. ويوافق مستلمو هذه النشرة على ما سبق بمجرد قبول استلامها. يجب على المكتتبين الراغبين في الاستثمار قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في أسهم الطرح قراءة هذه النشرة بأكملها (وبالتحديد قسم "*المخاطر المتعلقة بالاستثمار*") عند النظر في الاستثمار في أسهم الشركة بالإضافة إلى النظام الأساسي للشركة. عند اتخاذ قرار استثماري، يجب على المكتتبين الاعتماد على تحرياتهم وتحليلاتهم واستفساراتهم الخاصة عن الشركة وشروط الطرح بما في ذلك ما ينطوي عليه من مزايا ومخاطر.

لا يوجد أي شخص مفوض بتقديم أية معلومات أو تعهدات أو ضمانات غير تلك الواردة في هذه النشرة في ما يتعلق بالطرح أو أسهم الطرح. وفي حال تقديم أيٍ منها فإنه لا يجوز الاعتماد على هذه المعلومات أو الضمانات على أنها مقدمة من قبل الشركة أو المساهم البائع أو غيرهم من المشاركين في الطرح. ويقر المُكتتب عند التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الطرح بأنه (١) يعتمد على المعلومات الواردة في هذه النشرة فقط وأنه (٢) لا توجد أية معلومات أخرى مقدمة من قبل الشركة أو المساهم البائع أو أي مشارك آخر في الطرح أو أي من مستشاري الشركة ("**المستشارون**").

لا يشارك أي شخص أو مستشار، بخلاف مدراء الاكتتاب المشتركون وبنوك تلقي الاكتتاب المذكورين في الصفحة ٧-٩ في الاكتتاب العام لأسهم الطرح في دولة الإمارات أو يتلقون أي أموال اكتتاب منه أو يتولون إدارته. لا يتحمل بنك اتش اس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة ولا أي من الشركات التابعة له مسؤولية المشاركة في أو تسويق أو إدارة أي جانب من جوانب العرض للأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين الذين يشكلون مستثمرين محترفين معتمدين).

لا يُعتبر محتوى الموقع الإلكتروني للشركة أو أي موقع إلكتروني آخر مشار إليه في هذه النشرة أو محتوى أي موقع إلكتروني يمكن الوصول إليه من الروابط الموجودة على أيٍ من هذه المواقع الإلكترونية، بأنها من محتويات هذه النشرة أو جزء منها، كما لا تتحمل أو تقبل الشركة ولا المساهم البائع أو غيرهما من المشاركين في الطرح أو أيٍ من المستشارين أية مسؤولية عن محتويات هذه المواقع الإلكترونية.

لا تقبل الشركة أو المساهم البائع أو المشاركون في الطرح أو مدراء الاكتتاب المشتركون أو مديرو سجل الاكتتاب المشتركون أو المستشارون أية مسؤولية عن دقة أي من المعلومات المقدمة من قبل الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى أو كفايتها ولا عن نزاهة أية توقعات أو وجهات نظر أو آراء أدلت بها الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى في ما يتعلق بالشركة أو الطرح، أو أسهم الطرح أو عن مصداقيتها أو ملاءمتها. لا تقدم الشركة أو المساهم البائع أو المشاركون في الطرح أو مدراء الاكتتاب المشتركون أو مديرو سجل الاكتتاب المشتركون أو المستشارون أي تعهد أو ضمان بشأن ملاءمة أيٍ من تلك المعلومات أو النشرات، أو دقتها أو كفايتها أو مصداقيتها.

كما لا تقدم الشركة أو المساهم البائع أو المشاركون في الطرح أو مدراء الاكتتاب المشتركون أو مديرو سجل الاكتتاب المشتركون أو المستشارون أية ضمانات أو تعهدات بشأن الأداء المستقبلي للشركة أو عائدات الاستثمارات التي تتم بموجب هذه النشرة.

تم تقديم البيانات الواردة في هذه النشرة كما هي في تاريخ إصدارها، ما لم يتم تحديد وقت سابق يتعلق بهذه البيانات. ولا يعني نشر هذه النشرة (أو أي إجراء يُتخذ وفقًا لها) بأنه تفسير على أنه لم يطرأ أي تغيير على وضع الشركة أو الحقائق الخاصة بها أو شؤونها منذ ذلك التاريخ.

لن تخضع هذه النشرة للتنقيح والمراجعة، ما لم يتم الحصول على موافقة خطية مسبقة من الهيئة. ولن تسري أية تعديلات على هذه النشرة إلا بعد الإعلان عنها في صحيفتين يوميتين تصدران في دولة الإمارات. ويحتفظ المساهم البائع بحقه في سحب هذه النشرة وإلغاء الطرح في أي وقت وفق تقديره وحده وذلك شريطة الحصول على موافقة مسبقة بذلك من الهيئة. في حال سحب الطرح، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل إلى المكتتبين، إلى جانب أي أرباح محققة. ولا يُعتبر تسليم هذه النشرة أو أي بيع يتم بموجبها، تحت أي ظروف، بمثابة إشارة ضمنية إلى عدم وجود أي تغيير في شؤون الشركة منذ تاريخ إعداد هذه النشرة كما لا يعني أن المعلومات الواردة بها صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ النشر.

تم تعيين الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ والمجموعة المالية هيرميس الإمارات ذ.م.م وبنك اتش اس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة بصفة مدراء الاكتتاب المشتركون وسيتولون إصدار أسهم الطرح وتسويقها والترويج لها والتنسيق مع كل من الشركة والهيئة والمشاركين الآخرين في الطرح في ما يتعلق بطرح أسهم الطرح في دولة الإمارات. كما تم تعيين بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. بصفته بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي، وبناءً على هذه الصفة، سيكون مسؤولاً عن تلقي مبالغ الاكتتاب المحددة بهذه النشرة وفقا للقواعد والقوانين المعمول بها بدولة الإمارات للشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة. إن مدراء الاكتتاب المشتركون وبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي مرخصان حسب الأصول من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.

يتحمل كل طرف من الأطراف المشاركة في عملية الطرح المسؤولية عن مشاركتهم في إجراءات الطرح، بما في ذلك المساهم البائع وأعضاء مجلس الإدارة، في ما يتعلق بصحة المعلومات الواردة في هذه النشرة ضمن حدود نطاق عمل كل مشارك في الطرح وخبرته. لا يشارك بنك اتش اس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة ولا أي من الشركات التابعة له في تلقي أموال الاكتتاب أو سجل الدفاتر أو المشاركة أو إدارة أي جانب من جوانب العرض للأشخاص الطبيعيين (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيون الذين يشكلون المستثمرين المحترفين المعتمدين).

يعمل مدراء الاكتتاب المشتركون بشكل حصري لصالح الشركة والمساهم البائع وليس لصالح أي شخص آخر في ما يتعلق بالطرح، ولا يعتبر أي شخص آخر

(سواء كان أحد مستلمي هذه الوثيقة أم لا) عميلاً لأي من المشاركين في الطرح في ما يتعلق بهذا الطرح. حيث يتحمل كل مشارك في عملية الطرح المسؤولية، بما في ذلك المساهم البائع وأعضاء مجلس الإدارة، فيما يتعلق باكتمال ودقة المعلومات الواردة هذه النشرة ضمن حدود نطاق عمل كل مشارك في الطرح وخبرته. قد يكون مدراء الاكتتاب المشتركون، ومديرو سجل الاكتتاب المشتركون، والمشاركون في الطرح قد اشتركوا (مباشرة أو من خلال الشركات التابعة لهم المعنية) في معاملات مع الشركة والمساهم البائع وقدموا خدمات أعمال مصرفية استثمارية متنوعة وخدمات استشارية مالية وغيرها من الخدمات لهما، وقاموا بتحصيل الرسوم المعتادة نظيرها. ولا تشكل أي من المعاملات السابقة بين مدراء الاكتتاب المشتركون والمشاركين في الطرح والشركة والمساهم البائع أي تعارض في المصالح بينهم.

فيما يتعلق بالطرح، يجوز لكل من مدراء الاكتتاب المشتركون وأي من شركاتهم التابعة شراء بعض أسهم الطرح عن طريق هذا الطرح بصفة رئيسية تمكنهم من الاحتفاظ بأسهم الطرح أو شرائها أو بيعها لحسابهم الخاص، ويجوز لهم عرض هذه الأسهم وبيعها بخلاف ما يتعلق بالطرح. وبناءً على ذلك، يجب قراءة الإشارات الواردة في هذه النشرة إلى أسهم الطرح المعروضة أو المطروحة على أنها تشمل أي طرح أو عرض لأسهم الطرح لمدراء الاكتتاب المشتركون أو أي من شركاتهم التابعة العاملة بهذه الصفة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز لمدراء الاكتتاب المشتركون أو شركاتهم التابعة إبرام اتفاقيات تمويل (بما في ذلك المقايضات) مع المستثمرين. لا ينوي مدراء الاكتتاب المشتركون الإفصاح عن حجم أي من هذه الاستثمارات أو المعاملات باستثناء الإفصاح المطلوب بموجب القانون والمتطلبات التنظيمية.

قد يكون مدراء الاكتتاب المشتركون ومديرو سجل الاكتتاب المشتركون قد اشتركوا (بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال الشركات التابعة لهم المعنية) في معاملات مع الشركة والمساهم البائع وقدموا خدمات أعمال مصرفية استثمارية متنوعة وخدمات استشارية مالية وخدمات إدارة المخاطر والتحوط وغيرها من الخدمات لهما، وقاموا بتحصيل الرسوم المعتادة نظيرها. وقد يوفر مدراء الاكتتاب المشتركون وأي من شركاتهم التابعة تلك الخدمات إلى الشركة والمساهم البائع وأي من شركاتهما التابعة في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، يجوز أيضًا لمدراء الاكتتاب المشتركون وأي من شركاتهم التابعة تقديم منتجات إدارة المخاطر للشركة و/ أو المساهم البائع أو أي أطراف ذات علاقة بأي منهما فيما يتعلق بالطرح يمكن بشأنها أن يحصلوا على مبلغ مالي (مبالغ مالية)، أو يحصلوا على أرباح و/أو يتكبدوا أو يتجنبوا خسائر مرتبطة بإغلاق الطرح (ومن المحتمل أن يكون مقدار هذه المبالغ أكبر بكثير من الرسوم التي يحصل عليها مدراء الاكتتاب المشتركون ذي الصلة مقابل خدماته التي يقدمها بصفته مدير سجل اكتتاب مشترك في ما يتعلق بالطرح). ولا تشكل أي معاملات سابقة بين مدراء الاكتتاب المشتركون والمشاركين في الطرح والشركة أي تعارض في المصالح بينهم.

يتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة الواردة أسماؤهم في هذه النشرة المسؤولية التضامنية والتكافلية عن دقة محتويات هذه النشرة واكتمالها وصحتها. ويقرون، بعد إجراء تحقيقات العناية الواجبة، بأن المعلومات الواردة في هذه النشرة كما في تاريخ إصدارها، هي معلومات واقعية ودقيقة، وكاملة وصحيحة ولم يتم إغفال أية معلومات من شأنها ان تجعل أية بيانات في هذه النشرة مضللة بشكل جوهري.

تحتوي هذه النشرة على معلومات مقدمة وفقًا لقواعد الإصدار والإفصاح الصادرة عن الهيئة.

ويجب على كل من المكتتبين المحتملين، عند اتخاذ قرار استثماري، الاعتماد على تحرياتهم وتحليلاتهم، بعد مراجعة المعلومات الواردة في هذه النشرة (بأكملها) التي تم توفيرها من قبل المساهم البائع وأعضاء مجلس إدارة الشركة الواردة أسماؤهم في هذه النشرة.

لم ولن يتخذ أي إجراء في أي بلد، بخلاف دولة الإمارات، من شأنه أن يسمح بالاكتتاب العام في أسهم الطرح أو بيعها أو حيازة هذه النشرة أو نشرها أو توزيعها أو حيازة أية مواد أخرى متعلقة بالشركة أو أسهم الطرح أو نشرها أو توزيعها في أي بلد أو منطقة حيثما يلزم اتخاذ إجراء لذلك الغرض. وبناءً عليه، لا يجوز طرح الأسهم أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يجوز توزيع هذه النشرة أو أي إعلان أو أي مواد اكتتاب أخرى أو مستندات أو أي معلومات متعلقة بأسهم الطرح أو نشرها في أو من أية دولة أو ولاية قضائية باستثناء الحالات التي تسمح بها القواعد والأنظمة السارية في تلك الدولة أو الولاية القضائية. يجب على الأشخاص الذين حصلوا على هذه النشرة أن يحيطوا أنفسهم علمًا بهذه القيود وأن يحرصوا على مراعاتها.

لا تتحمل الشركة ولا المساهم البائع ولا أي من المشاركين في الطرح ولا مدراء الاكتتاب المشتركون أو أي من مدراء سجل الاكتتاب المشتركين ولا المستشارون أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك يحدث لأية قيود متعلقة بالبيع، أو عرض البيع أو حث أي شخص على شراء أسهم الطرح، سواء كان مشتريًا محتملاً أم لا لتلك الأسهم في أية ولاية قضائية خارج دولة الإمارات (بما في ذلك سوق أبو ظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي)، سواءً تم هذا العرض أو الحث شفويًا أم كتابيًا، بما في ذلك عبر البريد الإلكتروني. كما لا تقدم الشركة ولا المساهم البائع ولا أي من المشاركين في الطرح ولا مدراء الاكتتاب المشتركون أو أي من مدراء سجل الاكتتاب المشتركين ولا المستشارون (أو ممثليهم) أية تعهدات لأي من المكتتبين المحتملين فيما يتعلق بمدى قانونية تقدمه للاكتتاب في أسهم الطرح بموجب القوانين السارية والمطبقة عليهم.

أصدرت (أو من المتوقع أن تصدر) لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. رأي شرعي يفيد أن الطرح، على حد علمهم، متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما يتعين على المستثمرين بذل العناية الواجبة للتأكد من أن الطرح متوافق مع الشريعة لأغراضهم الخاصة.

بصرف النظر عن المسؤوليات والالتزامات - إن وُجدت - التي قد تُفرض على مدراء الاكتتاب المشتركون ومدراء سجل الاكتتاب المشتركين بموجب القواعد المنظمة لأي ولاية قضائية يكون فيها استثناء أي مسؤولية بموجب القواعد المنظمة ذات الصلة غير قانوني، أو باطل أو غير قابل للإنفاذ، لا يتحمّل مدراء الاكتتاب المشتركون ومدراء سجل الاكتتاب المشتركين والشركات الفرعية والشركات التابعة لهم ومديريهم، أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لهم (أو التابعين لتلك الشركات الفرعية أو الشركات التابعة لهم) أي مسؤولية أيًا كانت، ولا يقدمون أي تعهدات أو ضمانات - صريحة كانت أم ضمنية - تتعلق بدقة محتوى هذه النشرة أو اكتماله ولا أي بيانات أخرى تم إصدارها أو يُزعم إصدارها من جانب الشركة أو نيابةً عنها في ما يتصل بالشركة أو أسهم الطرح أو الطرح، وينبغي عدم الاعتماد على ما ورد في هذه النشرة باعتباره تعهدًا أو إقرارًا في هذا الصدد، سواءً في الماضي أم المستقبل. ويخلي كل مدير من مدراء الاكتتاب المشتركون ومدراء سجل الاكتتاب المشتركين والشركات الفرعية والشركات التابعة لهم والمديرين المعنيين، أو الموظفين أو الوكلاء التابعين لهم (أو التابعين

لتلك الشركات الفرعية أو الشركات التابعة لهم) نفسه من جميع وأي مسؤوليات أو التزامات أيًا كانت قد تقع عليهم بأي شكل من الأشكال فيما يتعلق بهذه النشرة أو أي بيان من هذا القبيل أو الطرح العام لأسهم الطرح داخل دولة الإمارات بشكل عام.

وافقت الهيئة على هذه النشرة بتاريخ ٢٠٢٢/٠٨/٣١.

التعريفات والمصطلحات

سوق أبو ظبي العالمي	سوق أبو ظبي العالمي.
درهم أو درهم إماراتي	العملة الرسمية لدولة الإمارات.
القوائم المالية المقتطعة السنوية	القوائم المالية المقتطعة المدققة لهيئة الطرق والمواصلات - سالك لكل سنة منتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك الإيضاحات ذات الصلة.
المعلومات المالية التصورية السنوية	المعلومات المالية التصورية غير المدققة لشركة سالك ش.م.ع. التي تتألف من بيان الأرباح والدخل الشامل التصويري غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وبيان المركز المالي التصويري غير المدقق كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والإيضاحات المرفقة بها.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للشركة.
الهيئة أو هيئة الأوراق المالية والسلع	هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات.
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة.
معدل النمو السنوي المركب	معدل النمو السنوي المركب.
الاقتطاع	عملية نقل الأصول والحقوق والالتزامات المتعلقة بالأعمال من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية.
الرئيس التنفيذي	الرئيس التنفيذي للشركة.
المدير المالي	المدير المالي للشركة.
تاريخ غلق باب الاكتتاب	الثلاثاء الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ للشريحة الأولى والشريحة الثالثة والأربعاء الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢ للشريحة الثانية.
قانون الشركات	القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية.
الشركة أو سالك	أعمال سالك التي تُعرف حاليًا باسم شركة سالك ش.م.ع.، شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي بدولة الإمارات بموجب قانون تأسيس سالك (المُعرَّف بمزيد من التفاصيل أدناه) ووفقًا لأحكام قانون الشركات (المُعرَّف أعلاه) والنظام الأساسي المعتمد للشركة.
اتفاقية الامتياز	اتفاقية الامتياز المبرمة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، والتي تمنح بموجبها هيئة الطرق والمواصلات بعضًا أو كل من صلاحياتها وسلطاتها بموجب قانون دبي رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تشغيل سالك وصيانتها وإدارتها.
كوفيد ١٩	فيروس سارس-كوف-٢ أو كوفيد-١٩ وأي تطورات أو متحورات له.
قانون حقوق المؤلف	القانون الاتحادي رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
دائرة المالية	دائرة المالية لحكومة دبي.
سوق دبي المالي	سوق دبي المالي في دولة الإمارات.
أعضاء المجلس أو أعضاء مجلس الإدارة	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين وغير التنفيذين.
بيانات دبي	البيانات المتعلقة بإمارة دبي.
قانون بيانات دبي	القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن تنظيم نشر وتبادل البيانات في إمارة دبي.

قانون التأمين الصحي في دبي	القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣.
طلبات الاكتتاب الإلكترونية	الطلبات المقدمة عبر تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال / ونظام التحويلات المالية وأجهزة الصراف الآلي على النحو المحدد من قبل بنوك تلقي الاكتتاب وسوق دبي المالي للمكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة.
الموظفون المؤهلون	الأفراد المعنيون الذين يعملون لدى هيئة الطرق والمواصلات و / أو سالك و / أو مؤسسة تاكسي دبي، وهم موظفون دائمون بدوام كامل في هيئة الطرق والمواصلات و / أو سالك و / أو مؤسسة تاكسي دبي.
بنك الإمارات دبي الوطني	بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
اينوك	شركة بترول الإمارات الوطنية.
الحوكمة البيئية والاجتماعية	الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
الأعضاء التنفيذيون أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيون	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيون لدى الشركة.
سعر الطرح النهائي	سعر الطرح الذي سيشتري به جميع المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة كل سهم من أسهم الطرح. يتم تحديد سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح بعد انتهاء عملية البناء السعري للشريحة الثانية، وبعد التشاور بين مدراء الاكتتاب المشتركون والمساهم البائع والشركة. ويجب أن تمثل الأسهم الخاصة بالمكتتبين من الشريحة الثانية كامل أسهم الطرح المستخدمة في احتساب سعر الطرح النهائي لكل سهم من أسهم الطرح. عقب إغلاق باب الاكتتاب للشريحة الثانية، سوف تقوم الشركة بنشر إعلان ينص على سعر الطرح النهائي للسهم (***"إعلان سعر الطرح النهائي"***) والذي سيُنشر في جريدتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية وأخرى تصدر باللغة الإنجليزية في دولة الإمارات وعلى الموقع الإلكتروني http://ipo.salik.ae او الاتصال على الرقم ٤٧٦ ٧٢٥٤٥ ٨٠٠ (800 Salik IPO).
المستشار المالي	الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.
القوائم المالية	القوائم المالية المقتطعة السنوية والقوائم المالية المقتطعة المرحلية.
السنة المالية	تبدأ السنة المالية للشركة في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.
الشريحة الأولى	عرض أسهم الطرح في دولة الإمارات على المكتتبين في الشريحة الأولى.
المكتتبون من الشريحة الأولى	المكتتبون من الأفراد والمستثمرين الآخرين (بما في ذلك الأشخاص الطبيعيون والشركات والمؤسسات) الذين لا يشاركون في الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة والذين يحملون رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي ولديهم حساب بنكي.
سلطة تنظيم الخدمات المالية	سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبو ظبي العالمي.
نظام التحويلات المالية	نظام التحويلات المالية لدى المصرف المركزي.
الصندوق	صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية للعسكريين المحليين العاملين في إمارة دبي.
مجلس التعاون الخليجي	دول مجلس التعاون الخليجي، وهي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ومملكة البحرين.
قانون الهجرة	القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢١ في شأن دخول وإقامة الأجانب.
مدققو الحسابات المستقلون	برايس ووتر هاوس كوبرز (فرع دبي).

المكتتبون الأفراد	الأشخاص الطبيعيون الذين يحملون رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي ولديهم حساب بنكي (بما في ذلك المستثمرون المحترفون المُقيّمون). لا توجد أي متطلبات على الجنسية أو مكان الإقامة.
مستشار القطاع	إف تي أي كونسلتنج جلف ليمتد.
تقرير القطاع	تقرير فيما يتعلق بالأسواق التي تعمل فيها الشركة.
القوائم المالية المقتطعة المرحلية	القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية وغير المدققة لشركة سالك ش.م.ع. لفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢٢، بما في ذلك المعلومات المالية المقارنة غير المدققة أو غير المراجعة كما في ولفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢١، والإيضاحات المتعلقة بها.
المعلومات المالية التصورية المرحلية	المعلومات المالية التصورية غير المدققة لشركة سالك ش.م.ع. التي تتألف من بيان الأرباح والدخل الشامل التصوري غير المدققة للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ١ يوليو ٢٠٢٢ والإيضاحات المرفقة بها.
لائحة أمن المعلومات	لائحة أمن المعلومات الصادرة عن مركز دبي للأمن الإلكتروني.
التكنولوجيا المعلوماتية	تكنولوجيا المعلومات المرخصة من قبل ترانسكور.
مدراء سجل الاكتتاب المشتركون	بنك الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ وبنك اتش اس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة وعدد محدد من البنوك الإقليمية والدولية.
مدراء الاكتتاب المشتركون	بنك الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ. والمجموعة المالية هيرميس الإمارات ذ.م.م. وبنك اتش اس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة.
قانون العمل	القانون الاتحادي رقم (٣٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن تنظيم علاقات العمل.
بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي	بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
مؤسسة الترخيص	مؤسسة الترخيص التابعة لهيئة الطرق والمواصلات.
الإدراج أو إدراج الأسهم	بعد غلق باب الاكتتاب والتخصيص للمكتتبين المقبولين، سوف تتقدم الشركة لإدراج كل أسهمها في سوق دبي المالي. وسيتم تفعيل تداول الأسهم في سوق دبي المالي من خلال سجل الأسهم لسوق دبي المالي.
الحظر	وافقت الشركة تعاقديًا على الامتناع وامتناع جميع جهاتها التابعة (كما هي معرفة في اتفاقية ضمان الاكتتاب) وامتناع أي شخص يتصرف بالنيابة عنها أو عن أي من جهاتها التابعة، دون موافقة خطية مسبقة من المنسقين العالميين المشتركين (لا يجوز حجب هذه الموافقة أو تأخيرها بشكل غير معقول)، عما يلي خلال فترة الحظر: (أ) الإصدار بشكل مباشر أو غير مباشر أو العرض أو الرهن أو البيع أو التعاقد على البيع أو البيع أو منح أي خيار، أو حق أو ضمان أو عقد شراء، أو ممارسة أي خيار بيع أو شراء أي خيار أو التعاقد على بيع، أو التحويل أو التصرف بشكل آخر مباشر أو غير مباشر، في أي أسهم أو أسهم أخرى للشركة، أو أوراق مالية قابلة للتحويل أو التبادل أو الممارسة نظير أي أسهم أو ضمانات أو حقوق أخرى لشراء الأسهم أو أي ورقة مالية أو منتج مالي يتم تحديد قيمته، بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال الرجوع إلى سعر الأسهم؛ أو(ب) إبرام أي اتفاقية تبادل أو أي اتفاقية أو معاملة أخرى للنقل الكلي أو الجزئي، بشكل مباشر أو غير المباشر، للتبعات الاقتصادية لملكية الأسهم، في كل الأحوال، سواء كانت أية معاملة من ذلك القبيل سيتم تسويتها عن طريق تسليم الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى، نقدًا أو خلافه؛ أو (ج) الإعلان للجمهور، عن النية في إنفاذ تلك المعاملة. وافق المساهم البائع تعاقديًا على الامتناع وامتناع جميع جهاته التابعة (كما هي معرفة في اتفاقية ضمان الاكتتاب) وامتناع أي شخص يتصرف بالنيابة عنه أو عن أي من جهاته التابعة، دون موافقة خطية مسبقة من المنسقين العالميين المشتركين (لا يجوز حجب هذه الموافقة أو تأخيرها بشكل غير معقول)، عما يلي خلال فترة الحظر: (أ) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، العرض أو الرهن أو البيع أو التعاقد على البيع أو البيع أو منح أي خيار، أو حق أو ضمان أو عقد شراء، أو ممارسة أي خيار بيع أو شراء أي خيار أو التعاقد على بيع، أو التحويل أو التصرف بشكل آخر مباشر أو غير مباشر، في أي أسهم أو أسهم أخرى للشركة، أو أوراق مالية قابلة للتحويل أو التبادل

	أو الممارسة نظير أي أسهم أو ضمانات أو حقوق أخرى لشراء الأسهم أو أي ورقة مالية أو منتج مالي يتم تحديد قيمته بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الرجوع إلى سعر الأسهم (باستثناء لأجل تجنب الشك، أي أوراق مالية صادرة عن المساهم البائع)؛ أو(ب) إبرام أي اتفاقية تبادل أو أي اتفاقية أو معاملة أخرى للنقل الكلي أو الجزئي، بشكل مباشر أو غير المباشر، للتبعات الاقتصادية لملكية الأسهم، في كل الأحوال، سواء كانت أية معاملة من ذلك القبيل سيتم تسويتها عن طريق تسليم الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى، نقدًا أو خلافه؛ أو (ج) الإعلان بشكل رسمي، عن النية في إنفاذ تلك المعاملة. ولا يسري القيد السابق على: (١) عرض الأسهم وبيعها في الطرح؛ (٢) أية تحويلات أسهم تجري من قبل المساهم البائع لصالح شركاته التابعة ("المحال إليهم") (رهنا بقبول المحال إليهم بالشروط السابقة)، غير أنه في حال أن لم يعد المحال إليه جهة تابعة، تتم إعادة تحويل الأسهم إلى المساهم البائع قبل توقف المحال إليه عن كونه جهة تابعة؛ (٣) قبول عرض عام (بما في ذلك العرض من الشركة) مُقدم إلى جميع حاملي الأسهم المُصدَرة آنذاك (بخلاف الأسهم المملوكة من قبل الشخص مُقدِّم العرض أو شركاته التابعة) وفقًا لشروط تنص على معاملة جميع حاملي الأسهم على قدم المساواة، أو إنفاذ وتنفيذ التزام أو تعهد غير قابل للإلغاء لقبول عرض عام (من دون أي اتفاق إضافي على تحويل أي أسهم أو حصة فيها أو التصرف فيها)؛ (٤) ممارسة أي حقوق فيما يتعلق بعرض أولوية لشراء الأسهم من جانب الشركة بغرض بيع عدد كاف من حقوق المساهم البائع للحصول على ما تبقى من حقوقه؛ (٥) بيع الأسهم أو التنازل عنها بطريقة أخرى وفقًا لأي عرض تقدمه الشركة لشراء الأسهم بشروط مماثلة لجميع حاملي الأسهم في الشركة؛ (٦) نقل الأسهم أو غيرها من أسهم الشركة أو أي أوراق مالية قابلة للتحويل إلى الأسهم أو قابلة للتنفيذ مقابل أو قابلة للتبادل مع الأسهم أو أسهم أخرى للشركة ("الأوراق المالية ذات الصلة") (١) عند تقديم إشعار خطي مسبق إلى المنسقين العالميين المشتركين، إلى: (أ) أي حكومة أجنبية أو (ب) مستثمر استراتيجي أجنبي يعمل في قطاع البنية التحتية ويقدم الدعم الفني والتشغيلي للشركة ولصالحها؛ أو (٢) بموافقة خطية مسبقة من المنسقين العالميين المشتركين، إلى أي مستثمر آخر، (في كل حالة "المنقول إليه المصرح له") وفي كل حالة بشرط أن، (أولًا) الأوراق المالية ذات الصلة المراد نقلها (١) ستشمل، سواء في معاملة واحدة أو سلسلة من المعاملات ذات الصلة، ما لا يقل عن ٢,٥٪ (اثنين ونصف بالمائة) من رأس مال الشركة المصدر القائم في ذلك الوقت و (٢) لا يتم بيعها بسعر أقل من سعر العرض و (ثانيًا) كشرط لهذا التحويل، يجب على المنقول إليه المصرح له الاتزان بنفس قيود الحظر فيما يتعلق بالأوراق المالية ذات الصلة كما هي مطبقة على المساهم البائع في اتفاقية ضمان الاكتتاب، بالإضافة إلى أي قيود حظر تفرضها القواعد واللوائح المعمول بها أو أي قيود أخرى يوافق عليها المنقول إليه المصرح له. (٧) أي تنازل من قبل و/أو تخصيص وإصدار أسهم لصالح المساهم البائع بموجب أي إعادة تنظيم لرأس المال فيما يتعلق بأي أسهم مملوكة أو محمولة أو مسيطر عليها من قبل المساهم البائع (شريطة أن تكون أي أسهم صادرة أو مملوكة من قبل المساهم البائع بموجب إعادة تنظيم رأس المال هذه خاضعة للقيود السابقة)؛ (٨) نقل أي أوراق مالية قابلة للتحويل إلى الأسهم أو قابلة للتنفيذ مقابل أو قابلة للتبادل مع الأسهم أو أسهم أخرى للشركة، شريطة أن تكون هذه الأوراق المالية قابلة للتحويل إلى الأسهم أو قابلة للتنفيذ مقابل أو قابلة للتبادل مع الأسهم أو أسهم أخرى للشركة وفقًا لشروطها بعد مرور اثني عشر شهرًا على الأقل من تاريخ إصدارها و/أو تحويلها؛ (٩) نقل الأسهم أو التصرف بها بطريقة أخرى عندما يكون هذا النقل أو التصرف مطلوبًا بموجب القانون أو أي سلطة مختصة أو بأمر قطعي من محكمة مختصة؛ (١٠) نقل الأسهم أو التصرف فيها بطريقة أخرى بموجب مصالحة أو ترتيب بين الشركة ودائنيها أو أي فئة منهم أو بين الشركة وأعضائها أو أي فئة منهم يتفق عليها الدائن أو الأعضاء و (عند الاقتضاء) تكون معتمدة من قبل أي سلطة معنية؛ أو (١١) عمليات نقل الملكية المسموح بها بموجب المادة ٢١٥ من قانون الشركات.
فترة الحظر	الفترة التي تبدأ منذ تاريخ اتفاقية ضمان الاكتتاب حتى وبما يشمل ١٨٠ (مائة وثمانون) يومًا بعد الإدراج والتي يكون خلالها الحظر ساريًا.
شيك المدير	شيك مصرفي مصدق مستحق الصرف من بنك مرخص ويعمل في دولة الإمارات.
الحد الأقصى للاستثمار	لا يوجد حد أقصى للاستثمار في أسهم الطرح.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
الحد الأدنى للاستثمار	تم تحديد الحد الأدنى للاستثمار في أسهم الطرح في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة بقيمة ٥,٠٠٠ درهم إماراتي، على أن يتم أي استثمار إضافي بزيادات لا تقل عن ١,٠٠٠ درهم إماراتي أو مضاعفات ذلك. وتم تحديد الحد الأدنى للاكتتاب في أسهم الطرح في الشريحة الثانية بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (لمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى قسم "*مبالغ الاكتتاب*" في القسم الأول من هذه النشرة).
الوزارة	وزارة الاقتصاد.
الوزير	وزير الاقتصاد.
صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	إجمالي حركة المرور مطروحًا منه الرحلات الخاضعة للخصم.
رقم المستثمر	رقم مستثمر وطني موحد يحصل عليه المكتتب من سوق دبي المالي وذلك ليقوم بالاكتتاب والتداول في سوق دبي المالي وناسداك دبي.
الأعضاء غير التنفيذيين او أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لدى الشركة.
المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	إجراءات مالية معينة لم يتم تحديدها أو الاعتراف بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، بما في ذلك إيرادات الرسوم، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، وهامش الأرباح المُعدّلة قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، وتحويل التدفقات النقدية، ورأس المال التشغيلي، وصافي الدين، ونسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء، ومعدل التدفقات النقدية الحرة.
اتفاقية التجديد	نقل اتفاقية ترانسكور إلى الشركة اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٢.
المشاركون في الطرح	الكيانات المدرجة في الصفحات ٧ و٨ و٩من هذه النشرة.
فترة الطرح	تبدأ فترة الاكتتاب للشريحة الأولى والشريحة الثالثة يوم الثلاثاء الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وتنتهي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢. تبدأ فترة الاكتتاب للشريحة الثانية يوم الثلاثاء الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وتنتهي يوم الأربعاء الموافق ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢.
سعر الطرح	السعر الذي سيتم به بيع كل سهم في الطرح.
نطاق سعر الطرح	يتم عرض أسهم الطرح من خلال نطاق سعري بالدرهم الإماراتي سوف يتم نشره في اليوم الأول من فترة الطرح.
أسهم الطرح	١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) سهم من المقرر أن يبيعها المساهم البائع في عملية اكتتاب عام. ويحتفظ المساهم البائع بالحق في تغيير حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الطرح وفقًا لتقديره الخاص، مع مراعاة القوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.
الطرح	الاكتتاب العام لعدد ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) من الأسهم (بما يمثل نسبة ٢٠٪ من إجمالي الأسهم المصدرة في الشركة)، والتي يتم طرحها للبيع من قبل المساهم البائع.
نظام الطرح	قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١١/ر.م) لسنة ٢٠١٦ بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة وتعديلاته.
التكنولوجيا التشغيلية	التكنولوجيا التشغيلية مرخصة من ترانسكور.
قانون المعاشات	القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٩.

الصفقات والترتيبات التعاقدية قبل الطرح	بشكل جماعي، اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة واتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية واتفاقية الإيجار وعملية ضخ رأس المال من قبل دائرة المالية في ٢٩ يونيو ٢٠٢٢ وتعيين مجلس الإدارة والموظفين لدى سالك.
المعلومات المالية التصورية	المعلومات المالية التصورية السنوية والمعلومات المالية التصورية المرحلية.
العميل المحترف	الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل المحترف وفقًا للقاعدة ٢-٣-٢ من قواعد سير العمل الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية.
المستثمرون المحترفون	(١) **المستثمرون المحترفون بطبيعتهم** والذين يشملون ما يلي: أ. الشركات والمنظمات الدولية التي يكون أعضاؤها من الدول أو البنوك المركزية أو السلطات النقدية الوطنية؛ ب. الحكومات والمؤسسات الحكومية وهيئاتها الاستثمارية وغير الاستثمارية والشركات المملوكة لها بالكامل؛ ج. البنوك المركزية أو الهيئات النقدية الوطنية في أي بلد أو دولة أو سلطة قانونية؛ د. مؤسسات السوق الرأسمالية المرخصة من الهيئة أو الخاضعة لرقابة هيئة رقابية مماثلة لها؛ هـ. المؤسسات المالية؛ و. المؤسسات المالية المنظمة وصناديق الاستثمار المشتركة المحلية أو الأجنبية وشركات إدارة صناديق التقاعد المنظمة وصناديق التقاعد المنظمة؛ ز. أي كيان يتمثل نشاطه الرئيسي في الاستثمار في الأدوات المالية أو توريق الأصول أو المعاملات المالية؛ ح. أي شركة تكون أسهمها مدرجةً أو يُقبل تداولها في أي سوق لدولة عضو في المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية؛ ط. أي وصي على صندوق ائتماني يمتلك، خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، أصولاً بقيمة ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر؛ ي. المكاتب العائلية المرخصة التي تمتلك أصولاً بقيمة ١٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر؛ ك. المشاريع المشتركة والجمعيات التي لديها، أو كان لديها في أي وقت خلال العامين الماضيين، صافي أصول بقيمة ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر (باستثناء قروض الشركاء والمساهمين)؛ ل. أي هيئة اعتبارية تنجح (اعتبارًا من تاريخ آخر قوائم مالية لها) باختبار "مشروع كبير"، بحيث تستوفي اثنين من المتطلبات التالية على الأقل: ١. تمتلك إجمالي أصول بقيمة ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر (باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل والالتزامات طويلة الأجل)؛ ٢. لديها صافي إيرادات سنوية بقيمة ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي أو أكثر؛ أو ٣. لديها إجمالي نقد واستثمارات في ميزانيتها العمومية؛ أو إجمالي حقوق ملكية (بعد خصم رأس المال المدفوع)، لا يقل عن ٧,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي؛ (٢) **المستثمرون المحترفون المُقيَّمون** والذين يشملون: أ. أي شخص طبيعي يمتلك صافي أصول، باستثناء قيمة محل إقامته الرئيسي، لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي (**من أصحاب الملاءة المالية المرتفعة**)؛ ب. أي شخص طبيعي: ١. معتمد من الهيئة أو من هيئة رقابية مماثلة؛ ٢. يكون موظف في كيان مرخص أو في مؤسسة مالية منظمة وشغل وظيفته على مدار العامين الماضيين؛ ٣. تم تقييمه وثبت أن لديه معرفة وخبرة كافيتين في ما يتعلق بالاستثمارات ذات الصلة ومخاطرها (بعد تقييم الملاءمة)؛ أو

	٤. يمثله كيان مرخص له من قبل الهيئة. ج. أي شخص طبيعي (**المشارك في الحساب**) لديه حساب مشترك لإدارة الاستثمار مع أحد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة (**صاحب الحساب الرئيسي**)، شريطة استيفاء كل الشروط التالية: ١. يجب أن يكون المشارك في الحساب قريبًا من الدرجة الأولى أو الثانية لصاحب الحساب الرئيسي؛ ٢. يُستخدم الحساب لإدارة استثمارات صاحب الحساب الرئيسي والمشتركين فيه؛ و ٣. يتم الحصول على تأكيد خطي من المشترك (أي، المشارك في الحساب) يؤكد أن قرارات الاستثمار المتعلقة بحساب الاستثمار المشترك يتم اتخاذها نيابةً عنه من قبل صاحب الحساب الرئيسي؛ د. الشركات ذات الأغراض الخاصة والصناديق الائتمانية المنشأة لغرض إدارة محفظة أصول استثمارية لأحد أصحاب الملاءة المالية المرتفعة؛ هـ. وأي مشروع يستوفي الشروط التالية: ١. لديه إجمالي نقد واستثمارات في ميزانيته العمومية؛ أو إجمالي حقوق ملكية (بعد خصم رأس المال المدفوع)، لا يقل عن ٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي؛ أو ٢. تم تقييمه وثبت أن لديه معرفة وخبرة كافيتين فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الصلة ومخاطرها (بعد تقييم الملاءمة)؛ أو ٣. لديه مسيطر (على سبيل المثال، شخص يسيطر على غالبية الأسهم أو حقوق التصويت في المشروع ذي الصلة أو يمتلك القدرة على تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس إدارة المشروع ذي الصلة)، أو شركة قابضة أو شركة تابعة أو شريك في مشروع مشترك يقع ضمن تعريف المستثمر المحترف بطبيعته أو المستثمر المحترف المُقيَّم، وهم الذين تتم الموافقة عليهم، في كل حالة، من قبل الشركة والمساهم البائع، بالتشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركون، وتنطبق عليهم أي من المواصفات التالية: (أ) أن يكون خارج الولايات المتحدة الأمريكية وممن يجوز تقديم عرض له استنادًا للائحة س (S) بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي، أو (ب) أن يكون شخصًا في مركز دبي المالي العالمي ممن يجوز تقديم عرض لهم وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب نموذج قواعد السوق الموجودة في الدليل الإرشادي لسلطة دبي للخدمات المالية أو (ج) أن يكون شخصًا في سوق أبوظبي العالمي ممن يجوز تقديم عرض له وفقًا للإعفاء من التسجيل بموجب قواعد الأسواق المنصوص عليها في لوائح الخدمات المالية والأسواق، ولا يقدم العرض سوى للأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير العميل المحترف المنصوص عليها في قواعد سير العمل الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.
برايس ووترهاوس كوبرز	برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي).
بنوك تلقي الاكتتاب	مجموعة البنوك التي يقودها بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي على النحو المبين في لائحة البنوك المرفقة في الملحق ٢ من هذه النشرة.
اللائحة س (S)	اللائحة س (S) من قانون الأوراق المالية الأمريكي.
الرحلات المدرة للدخل	نسبة الرحلات المعلنة التي يخضع فيها سائقي المركبات للرسوم.
مؤسسة تابعة لهيئة الطرق والمواصلات	أي مؤسسة تم إنشاؤها في إطار هيئة الطرق والمواصلات، مثل مؤسسة المرور والطرق أو مؤسسة النقل العام أو مؤسسة القطارات.
قانون هيئة الطرق والمواصلات	القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بشأن إنشاء هيئة الطرق والمواصلات.
قانون التعرفة المرورية	القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعرفة المرورية في إمارة دبي.
بيانات سالك	بيانات دبي (التي تشمل البيانات الشخصية) التي يتم جمعها عبر نظام سالك.
قانون تأسيس سالك	قانون دبي رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٢ المتعلق بتأسيس شركة سالك ش.م.ع.

ملصقات سالك	أنظمة التدفق الحر (أو المفتوحة) لبوابات التعرفة الخاصة بالشركة التي تستخدم ملصقات تحديد الهوية بموجات الراديو.
أعمال سالك	أعمال سالك التابعة لهيئة الطرق والمواصلات، قبل تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.
الشريحة الثانية	عرض أسهم الطرح للمكتتبين من الشريحة الثانية بموجب وثيقة الطرح للشريحة الثانية.
وثيقة الطرح للشريحة الثانية	هي وثيقة طرح تمت صياغتها بشكل خاص وحصري للمستثمرين المحترفين ضمن الشريحة الثانية وبطريقة تتماشى مع القوانين والأنظمة السارية والمقبولة للهيئات المختصة في الولاية القضائية المعنية، ولم يتم المصادقة عليها من قبل الهيئة ولا تشكل هذه الوثيقة جزءًا من هذه النشرة ولا تشكل المعلومات الواردة فيها جزءًا من هذه النشرة. ستكون وثيقة الطرح للشريحة الثانية متاحة على http://ipo.salik.ae/.
المكتتبون من الشريحة الثانية	المستثمرون المحترفون.
المساهم البائع	حكومة دبي. ممثلة في دائرة المالية، بعد إتمام الطرح مباشرة، سيستمر المساهم البائع في امتلاك نسبة ٨٠٪ من رأس المال المُصدَر والقائم للشركة على افتراض عدم زيادة حجم الطرح.
أعضاء الإدارة العليا أو الإدارة العليا	الأفراد الذين تم تحديدهم بهذه الصفة في "الهيكل الإداري المقترح للشركة - الإدارة العليا".
المساهم	حامل أسهم في رأس مال الشركة.
الأسهم	الأسهم العادية للشركة، كل منها بقيمة اسمية ٠,٠١ درهم إماراتي (فلس واحد)، مدفوعة بالكامل ومصدرة وقائمة والتي تمنح الحقوق المنصوص عليها في النظام الأساسي.
الرسالة النصية	الرسالة النصية القصيرة.
المكتتب	شخص طبيعي أو اعتباري يتقدم للاكتتاب في أسهم الطرح.
المجلس التنفيذي	المجلس التنفيذي لإمارة دبي.
اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة	اتفاقية التمويل التي تبلغ مدتها خمس سنوات بشأن تمويل لأجل بقيمة ٤ مليارات درهم إماراتي وتسهيل تمويل متجدد بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي، وهي مبرمة بين الشركة وبنك الإمارات دبي الوطني بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٢.
الشريحة الثالثة	عرض أسهم الطرح للمكتتبين من الشريحة الثالثة.
المكتتبون من الشريحة الثالثة	الموظفين المؤهلين.
الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية	الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية والتابعة لبوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة، وكذلك الأعمال والهياكل والمرافق والمنشآت والمعدات التي تُعتبر جزءًا لا يتجزأ من أو لازمة لتشغيل الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المرافق الخاضعة للتعرفة المرورية وأثاث الطرق والهياكل والبنية التحتية الأخرى في مناطق خدمات الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية.
لائحة التعرفة والغرامات	قرار المجلس التنفيذي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ باعتماد الرسوم والغرامات المترتبة على قانون التعرفة المرورية في إمارة دبي.
ترانسكور	ترانسكور ال بي فرع دبي.
اتفاقية ترانسكور	الاتفاقية المعمول بها بين هيئة الطرق والمواصلات وشركة ترانسكور منذ عام ٢٠٠٦ لمجموعة كاملة من خدمات التشغيل والصيانة لنظام بوابات التعرفة عبر مواقع مختلفة في دبي.
مؤسسة المرور والطرق	مؤسسة المرور والطرق.
قانون العلامات التجارية	المرسوم الاتحادي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢١.

اتفاقية الخدمات الانتقالية	اتفاقية الخدمات الانتقالية المبرمة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.
نظام تعرفة ترانسكور	نظام تعرفة ترانسكور.
الشريحة	الشريحة الأولى أو الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة كما قد تكون الحالة.
دولة الإمارات	دولة الإمارات العربية المتحدة.
قانون حماية البيانات الإماراتي	المرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية البيانات الشخصية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١.
دفعة الامتياز المقدمة	دفعة الامتياز المقدمة البالغة ٤,٠ مليارات درهم بموجب عقد الامتياز التي سددتها الشركة الى هيئة الطرق والمواصلات لاستخدام بوابات التعرفة المرورية الحالية. وتتوقع الشركة دفع ضريبة القيمة المضافة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم في ما يتعلق بدفعة الامتياز المقدمة في عام ٢٠٢٣، والتي ستستردها بالكامل.
نظام المرور الموحد	نظام المرور الموحد.
المصرف المركزي	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية وأراضيها وممتلكاتها وأي ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية ومقاطعة كولومبيا.
قانون الأوراق المالية	قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣، بصيغته المعدلة.
ضريبة القيمة المضافة	ضريبة القيمة المضافة.

التفاصيل الرئيسية لأسهم الطرح

- **اسم الشركة:** شركة سالك ش.م.ع.
- **رأس المال:** تم تحديد رأس مال الشركة كما في تاريخ الإدراج بقيمة ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة وسبعين مليون) درهم إماراتي مقسمًا إلى ٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (سبعة مليارات وخمسمائة مليون) سهم مدفوعة بالكامل بقيمة ٠،٠١ درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم.
- **نسبة أسهم الطرح وعددها ونوعها:** ١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) سهم، وجميعها أسهم عادية تمثل ٢٠٪ (عشرين بالمئة) من رأس المال المصدر للشركة (تم احتساب هذه النسبة بناءً على العدد الإجمالي للأسهم في رأس المال كما في تاريخ هذه النشرة).
- **نطاق سعر الطرح لكل سهم:** سيكون نطاق سعر الطرح بالدرهم الإماراتي وسيتم نشره قبل بداية "فترة الطرح" وفي اليوم الموافق لبداية "فترة الطرح" في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢.
- **أهلية الفئات المؤهلة من المكتتبين للتقدم بطلب الحصول على أسهم الطرح:**
  - **الشريحة الأولى:** سيتم فتح باب الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الأولى وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم *"التعريفات والمصطلحات"* من هذه النشرة. ويجب على جميع المكتتبين في الشريحة الأولى أن يكون لديهم رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي ورقم حساب بنكي. سيتم تخصيص نسبة ٧٪ (سبعة في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١٠٥،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وخمسة ملايين) سهم للشريحة الأولى. يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديره الخاص وموافقة الهيئة. أي زيادة في حجم الشريحة الأولى ستؤدي إلى تخفيض مماثل في حجم الشريحة الثانية و/أو الشريحة الثالثة (حسبما ينطبق)، بشرط ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠٪ (ستين بالمائة) من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن ٤٠٪ (أربعين بالمائة) من أسهم الطرح.
  - **الشريحة الثانية:** سيتم فتح باب الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الثانية وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم *"التعريفات والمصطلحات"* من هذه النشرة. ويجب على جميع المكتتبين في الشريحة الثانية أن يكون لديهم رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي. سيتم تخصيص نسبة ٩٢٪ (اثنين وتسعين في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١،٣٨٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وثلاثمائة وثمانين مليون) سهم للشريحة الثانية.
  - **الشريحة الثالثة:** سيتم فتح باب الاكتتاب للمكتتبين من الشريحة الثالثة وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم *"التعريفات والمصطلحات"* من هذه النشرة. ويجب على جميع المكتتبين من الشريحة الثالثة أن يكون لديهم رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي الوطني ورقم حساب بنكي. سيتم تحديد الحجم النهائي للشريحة الثالثة من قبل المساهم البائع في تاريخ إعلان سعر الطرح. سيتم تخصيص نسبة ١٪ (واحد في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل (١٥،٠٠٠،٠٠٠) (خمسة عشر مليون) سهم للشريحة الثالثة. يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الشريحة الثالثة في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديره الخاص وموافقة الهيئة. أي زيادة في حجم الشريحة الثالثة ستؤدي إلى تخفيض مماثل في حجم الشريحة الأولى و/أو الشريحة الثانية، بشرط ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠٪ (ستين بالمائة) من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن ٤٠٪ (أربعين بالمائة) من أسهم الطرح بشكل إجمالي.
- **يحظر الاكتتاب في أسهم الطرح كما هو مبين أدناه:** يحظر الاكتتاب العام على أي مكتتب تكون عملية شرائه للأسهم مقيدة بموجب القوانين المعمول بها في موطن إقامته أو بموجب قوانين الولاية القضائية التي ينتمي إليها. ويتحمل المكتتب المسؤولية عن تحديد ما إذا كان طلب اكتتابه وعملية الشراء التي قام بها لأسهم الطرح تتوافق مع قوانين الولاية (الولايات) القضائية المعمول بها أم لا.
- **الحد الأدنى للاستثمار:** تم تحديد الحد الأدنى للاستثمار في أسهم الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثالثة بقيمة ٥,٠٠٠ درهم إماراتي على أن يكون أي استثمار إضافي يتم بزيادات لا تقل عن ١,٠٠٠ درهم إماراتي أو مضاعفات ذلك. وتم تحديد الحد الأدنى للاستثمار في أسهم الطرح للشريحة الثانية بقيمة ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي.
- **الحد الأقصى للاستثمار:** لا يوجد حد أقصى للاستثمار في أسهم الطرح.
- **الاكتتاب من قبل المساهم البائع:** لا يجوز للمساهم البائع الاكتتاب في أسهم الطرح بصورة مباشرة.
- **فترة الحظر:** الفترة التي تبدأ منذ تاريخ اتفاقية ضمان الاكتتاب حتى وبما يشمل ١٨٠ (مائة وثمانون) يومًا بعد الإدراج والتي يكون خلالها الحظر ساريًا.
- **أسباب الطرح واستخدام متحصلاته**

لن تحصل الشركة على أي جزء من متحصلات الطرح. يتحمل المساهم البائع كل نفقات الطرح بما في ذلك أي عمولات متعلقة بالبيع وأي رسوم تقديرية. يتم إجراء الطرح لأسباب عدة منها توفير إمكانية للمساهم البائع لبيع جزء من أسهمه، مع توفير سيولة أكبر للتداول في الأسهم وتعزيز وضع الشركة في مجتمع الاستثمار العالمي.

- **تكاليف الاكتتاب/نفقات الطرح**

يتحمل المساهم البائع كل نفقات الطرح (بما في ذلك عمولات البيع وأي رسوم تقديرية).

معلومات إضافية حول الشريحة الأولى والشريحة الثالثة

١. طلبات الاكتتاب

يتعين على كل مكتتب من مكتتبي الشريحة الأولى والشريحة الثالثة تقديم طلب اكتتاب واحد فقط (١) باسمه الشخصي، في حالة تقديم طلب الاكتتاب بواسطة شخص طبيعي (ما لم يكن وكيلاً لمكتتب آخر، في هذه الحالة سيتم تقديم طلب الاكتتاب باسم المكتتب) أو (٢) باسم شخص اعتباري، في حالة تقديم طلب الاكتتاب بواسطة أي كيان مؤسسي. وإذا قدم أحد المكتتبين أكثر من طلب اكتتاب واحد باسمه الشخصي أو باسم شخص اعتباري، تحتفظ بنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركون بالحق في استبعاد كل أو بعض طلبات الاكتتاب المقدمة من هذا المكتتب وعدم تخصيص أي أسهم له.

على المكتتبين التأكد من حصولهم على رقم مستثمر وطني محدث لدى سوق دبي المالي واستكمال كل البيانات المطلوبة في طلب الاكتتاب وإرفاق كل المستندات المطلوبة وتقديمها إلى أيٍ من بنوك تلقي الاكتتاب إلى جانب مبلغ الاكتتاب وذلك خلال فترة الطرح المتعلقة بالشريحة الأولى والشريحة الثالثة.

يجب أن يكون طلب الاكتتاب المستوفي للبيانات واضحًا وبخط مقروء، وفي حال مخالفة هذا الشرط، سترفض بنوك تلقي الاكتتاب استلام الطلب من المكتتب لحين قيام المكتتب باستكمال البيانات والمستندات المطلوبة قبل غلق باب الاكتتاب.

يجب على جميع الموظفين المؤهلين الذي يرغبون بالمشاركة في الشريحة الثالثة تقديم بيان إبداء الاهتمام إلى جانب تفاصيل رقم المستثمر الوطني ذي الصلة الخاصة بهم من خلال المنصات التي توفرها سالك في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ أو قبله. وسيتم إرسال قائمة الموظفين الذين قدموا بيان إبداء الاهتمام بحلول ١٢ سبتمبر ٢٠٢٢ إلى بنك تلقي الاكتتاب وسوق دبي المالي قبل يوم من بدء فترة الاكتتاب وسيتم تقديم أي إضافات أخرى إلى قائمة الموظفين المقدمة إلى بنك تلقي الاكتتاب وسوق دبي المالي على أساس يومي حتى الساعة ١ ظهرا من يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢. ولن يكون أي بيان إبداء اهتمام يتم استلامه بعد ذلك التاريخ مؤهلاً لتخصيص الشريحة الثالثة. ولن يكون بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي مسؤول عن التحقق من دقة قائمة الموظفين المؤهلين أو اكتمالها وستكون مسؤولية سالك وحدها.

في حال لم يقدم أي موظف من الموظفين المؤهلين المشاركين في الشريحة الثالثة بيان إبداء الاهتمام قبل التاريخ والوقت المنصوص عليهما أعلاه، فسيتم تحويل اكتتابه إلى الشريحة الأولى، وفي حال قدّم أي موظف من الموظفين المؤهلين المشاركين في الشريحة الأولى بيان إبداء الاهتمام الخاص به قبل التاريخ والوقت المنصوص عليهما أعلاه، فسيتم قبول اكتتابه ضمن الشريحة الثالثة.

ويترتب على الاكتتاب في أسهم الطرح الموافقة على النظام الأساسي للشركة والالتزام بكل القرارات الصادرة عن الجمعية العمومية للشركة. وُتعد أي شروط تضاف إلى الطلب كأن لم تكن، ولا تُقبل أي نسخ ضوئية من طلبات الاكتتاب. ويجب عدم استكمال طلب الاكتتاب إلا بعد قراءة هذه النشرة والنظام الأساسي للشركة بإمعان. ويتعين تقديم طلب الاكتتاب بعد ذلك إلى أي من الفروع التابعة لبنوك تلقي الاكتتاب المحددة في هذه النشرة أو من خلال القنوات الإلكترونية (يرجى الرجوع إلى "*الاكتتاب الإلكتروني*").

ويقر المكتتبون أو وكلاؤهم بصحة المعلومات الواردة بطلب الاكتتاب بحضور ممثل عن البنك الذي قدم الاكتتاب إليه. ويوقع المكتتب أو من ينوب عنه على طلب الاكتتاب أو يصدق عليه بصورة واضحة.

يحق لبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي ولبنوك تلقي الاكتتاب رفض طلبات الاكتتاب المقدمة من أي مكتتب في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة لأيٍ من الأسباب التالية:

- إذا كان نموذج طلب الاكتتاب غير كامل أو غير صحيح فيما يتعلق بالمبلغ المدفوع أو المستندات المقدمة (ولا يتحمل أيٍ من المشاركين في الطرح أي مسؤولية عن عدم استلام ما تم تخصيصه من أسهم الطرح إذا لم يتم ملء عنوان المكتتبين بشكل صحيح)؛
- إذا تم دفع مبلغ الاكتتاب بطريقة مغايرة لطرق الدفع المسموح بها؛
- إذا لم يتطابق مبلغ الاكتتاب المقدم مع طلب الاكتتاب مع شروط الحد الأدنى المطلوب للاستثمار أو الزيادات المحددة لطرح الشريحة الأولى والشريحة الثالثة؛
- إذا كان طلب الاكتتاب المقدم غير واضح أو غير مقروء بشكل كامل؛
- إذا تم إرجاع شيك المدير لأي سبب من الأسباب؛
- إذا كان المبلغ الموجود في الحساب البنكي المذكور في طلب الاكتتاب المقدم غير كافٍ لسداد مبلغ الاكتتاب المذكور في نموذج طلب الاكتتاب المقدم أو إذا كان بنك تلقي الاكتتاب غير قادر على تحصيل المبلغ مقابل الطلب سواء كان ذلك لعدم تطابق التوقيع أم لأي أسباب أخرى؛
- إذا كان رقم المستثمر الوطني غير ساري لدى سوق دبي المالي أو كان غير صحيح؛
- إذا كان طلب الاكتتاب مكررًا (وتعود الموافقة على مثل هذا الطلب المكرر إلى السلطة التقديرية للشركة والمساهم البائع فقط)؛
- إذا ثبت أن طلب الاكتتاب يخالف شروط الطرح؛

- إذا تبين أن المكتتب قد قدم أكثر من طلب واحد (إذ لا يجوز التقدم بطلبات للاكتتاب في أكثر من شريحة من بين الشريحة الأولى والشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة، ولا يجوز التقدم بأكثر من طلب في أي من الشرائح)، ويخضع قبول أي طلب (طلبات) مكرر / متعدد لتقدير الشركة والمساهم البائع وحدهما)؛

- إذا كان المكتتب شخصًا طبيعيًا وتبين أنه لم يتقدم بطلب الاكتتاب باسمه الشخصي (إلا إذا كان وكيلاً أو ممثلاً عن مكتتب آخر)؛

- إذا لم يلتزم المكتتب بالقواعد المعمول بها في الطرح الخاص بالشريحة الأولى أو الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة؛

- إذا تبين أنه من الضروري رفض طلب الاكتتاب لضمان الامتثال لأحكام قانون الشركات أو النظام الأساسي أو هذه النشرة أو متطلبات المصرف المركزي أو الهيئة أو سوق دبي المالي؛ أو

- إذا فشل تحويل الأموال من خلال نظام التحويلات المالية/ نظام السويفت/ الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية عبر الهاتف / أجهزة الصراف الآلي / الموقع الإلكتروني أو في حالة عدم كفاية المعلومات المطلوبة في الحقول الخاصة للمضي قدمًا في معالجة الطلب.

يجوز لبنوك تلقي الاكتتاب وبنوك تلقي الاكتتاب الرئيسي رفض الطلب لأيٍ من تلك الأسباب المذكورة أعلاه في أي وقت حتى تخصيص أسهم الطرح، كما أنها لا تتحمل أي التزام بإخطار المكتتبين قبل إرسال إشعار تخصيص الأسهم للمكتتبين المرفوضين.

المستندات المصاحبة لطلبات الاكتتاب

يجب على جميع المكتتبين تقديم المستندات التالية مع نماذج طلبات الاكتتاب الخاصة بهم:

فيما يتعلق *بالأفراد* من مواطني دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي أو أي دولة أخرى:

- تفاصيل رقم المستثمر الوطني؛

- أصل وصورة من جواز السفر ساري المفعول أو بطاقة الهوية الإماراتية سارية المفعول؛ و

- في حالة كان الموقع شخصًا آخر بخلاف المكتتب، يجب تقديم ما يلي:
  - سند وكالة مصدق حسب الأصول لصالح الشخص المخول له بالتوقيع أو صورة معتمدة من أحد الأشخاص/ الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات مثل كاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
  - أصل جواز سفر/ بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المخول له بالتوقيع للتحقق من توقيعه وصورة من جواز السفر / بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
  - صورة جواز السفر/بطاقة الهوية الإماراتية للمكتتب للتحقق من توقيعه؛ و
  - تفاصيل رقم المستثمر الوطني؛ أو

- في حال كان المفوض بالتوقيع وصي على قاصر، يتم تقديم ما يلي:
  - أصل وصورة من جواز السفر/بطاقة الهوية الإماراتية للشخص الوصي للتحقق من توقيعه؛
  - أصل وصورة من جواز سفر القاصر؛ و
  - في حال كان الوصي معينًا من قبل المحكمة، أصل وصورة عن سند وصاية مصدق من المحكمة ومن أي جهات مختصة أخرى (مثل كاتب العدل).

فيما يتعلق *بالأشخاص الاعتبارية* بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار، وغيرها من الشركات والمؤسسات:

- بخصوص الأشخاص الاعتبارية المسجلين في دولة الإمارات:
  - أصل وصورة من الرخصة التجارية أو السجل التجاري للتحقق أو صورة معتمدة من أحد الأشخاص / الهيئات التنظيمية في الإمارات مثل كاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
  - أصل وصورة من المستند الذي يجيز للمفوض بالتوقيع نيابةً عن المكتتب وتقديم طلب الاكتتاب نيابةً عنه وقبول الشروط والأحكام المنصوص عليها في نشرة الإصدار ونموذج الاكتتاب؛ و
  - أصل وصورة من جواز سفر /بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المفوض بالتوقيع؛ و
  - تفاصيل رقم المستثمر الوطني.

- بخصوص الأشخاص الاعتبارية الأجنبية: فإن المستندات المطلوبة ستختلف بناءً على طبيعة الشركة ومكان تسجيلها، وبناءً عليه، يُرجى

الرجوع إلى ***مدراء الاكتتاب المشتركون*** للحصول على قائمة بالمستندات المطلوبة.

بالنسبة للمشاركين من الموظفين المؤهلين في الشريحة الثالثة:

- تقديم بيان إبداء الاهتمام الخاص بهم مع تفاصيل رقم المستثمر الوطني ذي الصلة الخاص بهم من خلال المنصات المحددة؛
- تقديم طلب لأحد بنوك تلقي الاكتتاب؛ و
- جواز سفر / بطاقة الهوية الإماراتية.

في حالة كان الموقع شخصًا آخر بخلاف المكتتب، يجب تقديم ما يلي:

- سند وكالة مصدق حسب الأصول لصالح الشخص المخول له بالتوقيع أو صورة معتمدة من أحد الأشخاص/ الهيئات التنظيمية في دولة الإمارات مثل كاتب العدل أو حسب الأصول المرعية في الدولة؛
- أصل جواز سفر/ بطاقة الهوية الإماراتية للشخص المخول له بالتوقيع للتحقق من توقيعه وصورة من جواز السفر / بطاقة الهوية الإماراتية؛ و
- تفاصيل رقم المستثمر الوطني.

٢. طريقة الاكتتاب والدفع للشريحة الأولى والشريحة الثالثة

طريقة الدفع للشريحة الأولى والشريحة الثالثة

يتعين على المكتتب تقديم طلب الاكتتاب إلى أيٍ من بنوك تلقي الاكتتاب المذكورة في هذه النشرة وتقديم رقم المستثمر الوطني لدى سوق دبي المالي ورقم حسابه المصرفي بالإضافة إلى سداد قيمة أسهم الطرح التي يرغب بالاكتتاب بها، ويتم الدفع بإحدى الطرق التالية:

- شيك مصرفي (شيك مدير) مصدق مستحق الصرف من بنك مرخص يعمل في دولة الإمارات، لصالح "شركة سالك ش.م.ع.";
- الخصم من حساب المكتتب لدى أي بنك من بنوك تلقي الاكتتاب؛ أو
- الاكتتاب الإلكتروني (يرجى الرجوع إلى القسم الخاص بالاكتتاب الإلكتروني أدناه).

يجب أن يتم تعبئة التفاصيل الخاصة بالحساب المصرفي للمكتتب في نموذج طلب الاكتتاب حتى لو كان سيتم سداد مبلغ الاكتتاب عن طريق شيك مدير.

لا يجوز سداد قيمة الاكتتاب أو قبولها لدى أي بنك من بنوك تلقي الاكتتاب باستخدام أي طريقة مما يلي:

- نقدًا؛
- شيك (غير مصدق)؛ أو
- أي طريقة دفع أخرى تخالف ما هو مذكور أعلاه.

يرجى الرجوع إلى الملحق ٢ لمعرفة الفروع المشاركة لبنوك تلقي الاكتتاب.

الاكتتاب الإلكتروني

الاكتتاب الإلكتروني من خلال بنوك تلقي الاكتتاب وسوق دبي المالي- الشروط العامة

عمليات الاكتتاب الإلكترونية: يجوز لبنوك تلقي الاكتتاب ان يكون لها قنوات الكترونية خاصة بها (أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف المتنقلة، والموقع الإلكتروني وغيرها) والتي يتم ربطها بنظام الاكتتاب العام الأولي لسوق دبي المالي. ويعتبر تقديم العميل لطلب الاكتتاب الإلكتروني بمثابة موافقة منه على شروط الطرح وأحكامه نيابةً عن المكتتب، كما يعتبر ذلك موافقة لبنك تلقي الاكتتاب بدفع إجمالي قيمة الأسهم التي يرغب بالاكتتاب فيها، وذلك عن طريق خصم المبلغ من الحساب المصرفي الخاص بالعميل وتحويل المبلغ لحساب "**شركة سالك ش.م.ع.**" المفتوح لدى بنك تلقي الاكتتاب، وذلك على النحو الموضح في طلب الاكتتاب. ويعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه النشرة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم. يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي لأسهم الطرح ورد عائدات أسهم الطرح التي لم تخصص (إن وجدت) مع الأرباح الناجمة عنها عقب إغلاق فترة الطرح، ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه بواسطة بنك تلقي الاكتتاب التي تم تقديم طلب الاكتتاب الإلكتروني إليه.

<u>الاكتتاب الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني</u>

يمكن لأصحاب الحسابات لدى بنك الإمارات دبي الوطني الاكتتاب عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وقناة تطبيقات الهاتف الخاصة بالبنك وكذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي. يمكن للأشخاص المؤهلين الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك الإمارات دبي الوطني باستخدام

بطاقة الخصم الخاصة بهم، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو تطبيق الهاتف باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور ذات الصلة (كما هو معتاد مع هذه القنوات). يعتبر هذا كافيًا لأغراض تحديد الهوية، وبالتالي فإن المستندات الداعمة المتعلقة بالتطبيق المنصوص عليها في مكان آخر في نشرة الإصدار هذه لن تنطبق على التطبيقات الإلكترونية. يمكن للمشتركين الذين ليس لديهم حساب لدى بنك الإمارات دبي الوطني، سواء كانوا في الإمارات العربية المتحدة أو خارجها، الاشتراك من خلال موقع الاكتتاب المخصص على الإنترنت https://IPO.EmiratesNBD.com والدفع من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت عبر بوابة الدفع الخاصة بالبنك المركزي الإماراتي (PGS") ") أو من خلال تحويل الأموال من البنك المركزي الإماراتي أو نظام السويفت. في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم، يرجى الاتصال بفريق بنك الإمارات دبي الوطني المخصص من خلال مركز الاتصال ٨٠٠ ٧٢٥٤٥ ٤٧٦ (800 SALIK IPO).

الاكتتاب الإلكتروني في مصرف الإمارات الإسلامي

يمكن لأصحاب الحسابات لدى مصرف الإمارات الإسلامي الاكتتاب عبر قناة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك وكذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي وتطبيقات الهاتف. يمكن للأشخاص المؤهلين الوصول إلى أجهزة الصراف الآلي باستخدام بطاقة الخصم الخاصة بهم، وحسابات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور (كما هو معتاد مع القنوات المصرفية الإلكترونية). يعتبر هذا كافيًا لأغراض التعريف فيما يتعلق باشتراكاتهم.

يرجى الملاحظة أن أي أشخاص ليسوا من عملاء مصرف الإمارات الإسلامي غير مؤهلين للاشتراك من خلال قنوات الاشتراك الإلكترونية لمصرف الإمارات الإسلامي. في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم، يرجى الاتصال بالفريق المتخصص المعني بالاكتتابات العامة والتابع لمصرف الإمارات الإسلامي من خلال مركز الاتصال ٨٠٠ ٧٢٥٤٥ ٤٧٦ (800 SALIK IPO).

الاكتتاب الإلكتروني في بنك أبو ظبي الأول

أدخل إلى https://www.bankfab.com/en-ae/cib/iposubscription

راجع "صفحة كيفية الاكتتاب " واتبع التعليمات وأرسل الاكتتابات للشريحة الأولى والثالثة.

تطبيق بنك أبو ظبي الأول للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (لعملاء البنك).

في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم، يرجى الاتصال على ٠٢٦١٦١٨٠٠.

الاكتتاب الإلكتروني في مصرف أبو ظبي الإسلامي

يمكن الوصول إلى قنوات الاكتتاب الإلكترونية في مصرف أبو ظبي الإسلامي، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول www.adib.ae .عبر الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف أبوظبي الإسلامي يتم ربطها على النحو الواجب بقاعدة بيانات سوق دبي المالي وهي متاحة فقط لأصحاب حسابات مصرف أبوظبي الإسلامي.

سيصل أصحاب حسابات مصرف أبو ظبي الإسلامي إلى قنوات الاكتتاب الإلكترونية الخاصة بمصرف أبو ظبي الإسلامي باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور ذوي الصلة، وسيعتبر ذلك كافيا لأغراض استيفاء متطلبات التعريف.

يقوم أصحاب الحسابات في مصرف أبو ظبي الإسلامي بإكمال نموذج الطلب الإلكتروني ذي الصلة بشريحتهم من خلال تقديم جميع التفاصيل المطلوبة بما في ذلك تحديث لسوق دبي المالي ورقم حساب نشط في مصرف أبو ظبي الإسلامي والمبلغ الذي يرغبون في الاكتتاب فيه واختيار حساب الوساطة المحدد.

من خلال تقديم نموذج الاكتتاب الإلكتروني، يوافق صاحب حساب مصرف أبو ظبي الإسلامي على شروط وأحكام الطرح، ويفوض مصرف أبوظبي الإسلامي بخصم المبلغ من حساب مصرف أبوظبي الإسلامي المعني وتحويله إلى حساب الاكتتاب لصالح حساب المصدر لدى مصرف أبوظبي الإسلامي، كما هو مفصل في طلب الاكتتاب.

لأي أسئلة إضافية، الرجاء التواصل معنا على ٠٠٩٧١٢٦٥٢٠٨٧٨.

الاكتتاب الإلكتروني في بنك المشرق

ستوفر الرحلة الرقمية لبنك المشرق القابلية للعملاء الحاليين لتقديم طلبات الاكتتاب رقميا، وتوليد أرقام المستثمرين مع سوق دبي المالي، وافتتاح حساب الوساطة مع أوراق المشرق المالية بشكل مباشر خلال رحلة واحدة سلسة في تطبيق المشرق للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما أنه للعملاء المؤهلين التقدم لما يصل إلى خمسة أضعاف الرافعة المالية من خلال نفس الرحلة الرقمية.

يمكن للعملاء من غير المشرق الاستفادة مما ورد أعلاه من خلال فتح حساب Mashreq NEO الخاص بهم أولاً على الفور من خلال تطبيق Mashreq NEO.

لمزيد من التوضيحات، يرجى الرجوع إلى https://mashreq.com/salik-ipo

في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم يرجى الاتصال ٠٠٩٧١٤٤٢٤٤٤٥٧

الاكتتاب الإلكتروني في بنك دبي الإسلامي

في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم يرجى الاتصال على ٠٠٩٧١٤٦٠٩٢٢٢٢

الاكتتاب الإلكتروني في مصرف عجمان

سيتمكن أصحاب الحسابات في مصرف عجمان من الاشتراك في الطرح العام الأولي من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ومن خلال الفروع المشاركة المرشحة. يرجى تسجيل الدخول إلى https://www.ajmanbank.ae للاشتراك من خلال قناتنا المصرفية عبر الإنترنت باتباع خطوات بسيطة.

لأية استفسارات أخرى، يرجى الاتصال بنا على ٨٠٠٢٢

الاكتتاب الإلكتروني في بنك أبوظبي التجاري

الخطوات:

الخطوة # ١ لعملاء بنك أبو ظبي التجاري زيارة https://www.adcb.com/salik والنقر رابط الاكتتاب في الطرح العام.

الخطوة # ٢ استكمال مصادقة تسجيل الدخول (معرّف العميل ورقم الهاتف المحمول وكلمة المرور لمرة واحدة).

الخطوة # ٣ أدخل رقم المستثمر الوطني.

الخطوة # ٤ حدد الوسيط، أدخل مبلغ الاكتتاب، حدد الحساب ثم أرسل.

في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم يرجى الاتصال ٦٠٠٥٠٢٠٣٠

الاكتتاب الإلكتروني في بنك المارية المحلي ذ.م.م.

تطبيق الخدمات المصرفية الهاتفية لبنك المارية المحلي ذ.م.م. MBank UAE Banking Application

للتقدم بطلبات الاكتتاب من خلال تطبيق بنك المارية المحلي ذ.م.م الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة يرجى زيارة https://www.mbank.ae/IPO

يرجى مراجعة القسم "تعليمات الاكتتاب" المتعلقة بكيفية الاكتتاب في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة من خلال تطبيق Mbank UAE على هاتفكم المحمول (التطبيق متاح للتحميل من قبلكم على تطبيق أبل ستور Apple's App store وغوغل بلي Google Play)

لمقدمي الطلبات أيضا إصدار رقم مستثمر في سوق دبي المالي من خلال التطبيق.

سيتم قبول طلبات الاكتتاب من خلال بنك المارية المحلي ذ.م.م. إذا قدمت من قبل مقيمي دولة الإمارات العربية المتحدة فقط.

في حالة وجود أي مشاكل أو للدعم يرجى الاتصال على ٦٠٠٥٧١١١١

الاكتتاب الإلكتروني في بنك دبي التجاري

سيكون الاكتتاب مفتوحًا لجميع أصحاب الحسابات المصرفية.

يمكن لأصحاب الحسابات تسجيل الدخول إلى بوابة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك وتقديم مصلحتهم للاكتتاب العام. سيقوم الفريق المخصص بعد ذلك بالاتصال بالعميل واستكمال المتطلبات بما في ذلك فتح حساب وساطة لدى البنك.

لأية استفسارات أخرى، يرجى الاتصال بنا على ٠٠٩٧١٤٢١٢١٨٩٥

الاكتتاب الإلكتروني في مصرف الشارقة الإسلامي

لأية استفسارات أخرى، يرجى الاتصال بنا على ٠٠٩٧١٦٥٩٩٩٩٩٩

قنوات الاكتتاب الإلكتروني من خلال سوق دبي المالي

سيوفر سوق دبي المالي موقعه الرسمي www.dfm.ae وتطبيق الهاتف الخاص به للمكتتبين الذين لديهم رقم مستثمر وطني مسجل على الموقع الإلكتروني www.dfm.ae أو تطبيق الهاتف لسوق دبي المالي والحاملين لبطاقة iVESTOR سارية أو الذين لديهم حساب لدى أحد البنوك الكائنة في دولة الإمارات والتي تعد جزءًا من بوابة الدفع الخاصة بالمصرف المركزي لدولة الإمارات لتقديم طلبات الاكتتاب الإلكترونية إلى بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي من خلال القنوات المتاحة لدى سوق دبي المالي.

وقد يكون لدى بنوك الاكتتاب والوسطاء المرخصين من قبل سوق دبي المالي قنوات إلكترونية خاصة بهم (مثل تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهواتف الجوالة وأجهزة الصراف الآلي) والتي يتم ربطها بنظام الطرح العام الأولي لسوق دبي المالي. يعني تقديم نموذج طلب الاكتتاب الإلكتروني قبول العميل مقدم الطلب بأحكام الطرح وشروطه نيابة عن المكتتب وتفويض بنوك تلقي الاكتتاب وسوق دبي المالي بسداد إجمالي مبلغ الاكتتاب عن طريق خصم هذا المبلغ من بطاقة iVESTOR ذات الصلة أو من الحساب البنكي الخاص بالعميل وتحويل

هذا المبلغ إلى الحساب الخاص بالطرح العام الأولي لصالح "**شركة سالك ش.م.ع.**" لدى بنوك تلقي الاكتتاب – كما هو مفصّل في طلب الاكتتاب. وبعد تقديم الطلبات إلكترونيًا كافيًا في ما يتعلق بالوفاء بمتطلبات تعريف الهوية وعليه، فإن أي مستندات داعمة مطلوبة في أي موضع آخر في هذه الوثيقة لن تطبق على طلبات الاكتتاب الإلكتروني المعنية في هذا القسم. يجب أن يتم الإخطار بالتخصيص النهائي لأسهم الطرح ورد عائدات أسهم الطرح التي لم تخصص (إن وجدت) مع الأرباح المستحقة عليها عقب إغلاق فترة الطرح، ويتم تنفيذ هذا الأمر والتعامل معه قبل الإدراج بواسطة بنوك تلقي الاكتتاب أو سوق دبي المالي التي تم تقديم طلب الاكتتاب الأصلية إليها.

في حالة عدم امتثال أي من المكتتبين لهذه النشرة، لا سيما في ما يتعلق بالاكتتاب الإلكتروني وبطاقة iVESTOR أو بوابة الدفع التابعة للمصرف المركزي لدولة الإمارات، فلا يتحمل سوق دبي المالي ولا المؤسِسون ولا الشركة ولا مجلس الإدارة ولا بنوك تلقي الاكتتاب أو البنك المُصدر لبطاقة iVESTOR بأي حال من الأحوال أدنى مسؤولية عن استخدام خدمة الاكتتاب الإلكتروني من جانب عميل البنك أو المكتتب، ولا الخصم من حساب العميل لدى بنك تلقي الاكتتاب، ولا خصم البنك المُصدر لبطاقة iVESTOR من حساب هذه البطاقة أو بوابة الدفع التابعة للمصرف المركزي لدولة الإمارات، وذلك في ما يخص بعض أو كل الخسائر أو الأضرار المتكبدة سواء بشكل مباشر أم غير مباشر نتيجة لخدمة الاكتتاب الإلكتروني و/أو بطاقة iVESTOR.

كما يمكن أن يتم استلام طلبات الاكتتاب عن طريق نظام التحويلات المالية. وعلى المستثمرين الذين يختارون استخدام نظام التحويلات المالية تقديم رقم مستثمر وطني لدى سوق دبي المالي بالإضافة إلى قيمة أسهم الطرح المكتتب فيها في حقل التعليمات الخاصة.

مواعيد هامة لطرق سداد قيمة الاكتتاب

- في حالة سداد مبالغ الاكتتاب التي يتم دفعها عن طريق شيك مصدق بحلول الساعة ١ من ظهر يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢.
- في حالة سداد مبالغ الاكتتاب التي يتم دفعها عن طريق نظام التحويلات المالية أو نظام السويفت بحلول الساعة ١ من ظهر يوم ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢.
- يجب تقديم طلبات الاكتتاب التي يتم تلقيها عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف أو أجهزة الصراف الآلي أو الموقع الإلكتروني قبل الساعة ١من ظهر يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

مبالغ الاكتتاب

يتعين على المكتتبين في الشريحة الأولى تقديم طلبات شراء أسهم الطرح بمبلغ ٥,٠٠٠ درهم أو أكثر، على أن يكون أي استثمار يزيد عن ٥,٠٠٠ درهم بزيادات لا تقل عن ١,٠٠٠ درهم أو مضاعفات ذلك. وبناءً عليه، يتقدم المكتتبون في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة بمبلغ اكتتاب بالدرهم الإماراتي والذي سيتم استعماله لشراء أسهم الطرح بسعر الطرح النهائي بدلاً من التقدم للاكتتاب في عدد معين من أسهم الطرح.

سعر الطرح النهائي

سعر الطرح الذي سيشتري به جميع المكتتبين أسهم الطرح سيكون هو سعر الطرح النهائي.

سيتم بيع أسهم الطرح في طرح عام أولي، وسوف يتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال اتباع آلية البناء السعري للسهم حيث يتم بناء سجل أوامر طلبات الاكتتاب من خلال طلبات الاكتتاب المقدمة من المكتتبين في الشريحة الثانية (لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على من يحق له التقدم بطلب للاكتتاب في أسهم الشريحة الثانية). وسوف يتم دعوة المكتتبين في الشريحة الثانية لتقديم طلبات اكتتاب في أسهم الطرح ضمن نطاق سعر الطرح باستخدام طلبات متأثرة بالأسعار، (كأن يكون من خلال الإشارة إلى مبالغ الطلبات والتي ستتفاوت في الحجم اعتمادًا على السعر). وسيستخدم مدراء الاكتتاب المشتركون المعلومات الخاصة بمقدار الطلب وبأسعار متنوعة قدمها المكتتبون من الشريحة الثانية لتحديد سعر الطرح النهائي وتوصية الشركة والمساهم البائع (والذي يجب أن يكون في نطاق سعر الطرح) المتعلق بكل المشاركين في الطرح.

ويجب أن تمثل الأسهم الخاصة بالمستثمرين المحترفين جميع أسهم الطرح المستخدمة في احتساب سعر الطرح النهائي لأسهم الطرح.

عملية الاكتتاب

يجب على المكتتبين تعبئة نموذج الطلب الخاص بشريحتهم، وتوفير كل التفاصيل المطلوبة. لا يكون المكتتبون الذين لا يقومون بتقديم رقم مستثمر وطني ساري لدى سوق دبي المالي ورقم حساب بنكي، مؤهلين لشراء الأسهم ولن يتم تخصيص أي أسهم من أسهم الطرح لهم.

يجب على المكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في شريحة واحدة فقط. في حالة تقدم شخص للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركون صرف النظر عن أحد الطلبين أو كليهما.

سوف يقوم بنك تلقي الاكتتاب والذي تتم من خلاله عملية الشراء بإصدار إقرار بالاستلام إلى المكتتب والذي يتعين على المكتتب الحفاظ عليه حتى تلقيه إشعار التخصيص. وُتعتبر نسخة طلب الشراء عند تقديمها موقعة ومختومة من قبل بنك تلقي الاكتتاب إقرارًا باستلام طلب الاكتتاب. يجب أن يتضمن إيصال الشراء بيانات المكتتب وعنوانه والمبلغ المدفوع وتفاصيل طريقة الدفع وتاريخ الاستثمار. وسوف يتضمن الإقرار، في حالة الطلبات المقدمة إلكترونيًا عن طريق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي، المعلومات الأساسية للطلب مثل رقم المستثمر الوطني والمبلغ والتاريخ وتفاصيل حساب العميل.

وفي حالة عدم تسجيل عنوان المكتتب بشكل صحيح، فإن المساهم البائع ومدراء الاكتتاب المشتركون وبنوك تلقي الاكتتاب لا يتحملون أي مسؤولية

عن عدم تلقي المكتتب إشعار التخصيص الخاص به.

٣. معلومات إضافية حول عدد من الأمور المرتبطة بالطرح

فترة الطرح

تبدأ من يوم الثلاثاء الموافق ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢ وتنتهي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ للشريحة الأولى والشريحة الثالثة ويوم الاربعاء ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢ للشريحة الثانية.

بنوك تلقي الاكتتاب

- **بنك تلقي الاكتتاب الرئيسي:** بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
- **بنوك تلقي الاكتتاب:** لائحة البنوك مرفقة في الملحق ٢ من هذه النشرة.

طريقة تخصيص أسهم الطرح لفئات المكتتبين المختلفة

بموجب اللوائح الخاصة بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة بموجب القرار رقم (١١/ر.م) لسنة ٢٠١٦ (بصيغته المعدلة من وقت لآخر)، سيخصص المساهم البائع أسهم الطرح وفقًا لسياسة التخصيص المحددة أدناه

في حالة تجاوز الحجم الكلي للاكتتابات المستلمة عدد أسهم الطرح، سيقوم المساهم البائع بتخصيص أسهم الطرح وفقًا لسياسة التخصيص المبينة أدناه وسيقوم أيضا برد مبالغ الاكتتاب الفائضة والعوائد المحققة الناجمة عنها للمكتتبين.

الإشعار بالتخصيص

سيتم إرسال إشعار إلى المكتتبين المقبولين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن طريق رسالة نصية قصيرة تؤكد لهم بصورة مبدئية قبول الاكتتاب وعدد أسهم الطرح المخصصة لهم. وسوف يعقب ذلك إشعارات مفصلة تحدد الأسهم المخصصة لكل مكتتب، وسيتم إرسال هذا الإشعار عن طريق البريد المسجل إلى كل مكتتب في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة.

طريقة إعادة المبالغ الفائضة للمكتتبين

يتعين تخصيص أسهم الطرح للمكتتبين في موعد أقصاه ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٢ (أي خلال خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الثانية)، ويجب، خلال خمسة (٥) أيام من تاريخ التخصيص، رد المبالغ الفائضة وأي عوائد مترتبة عليها إلى المكتتبين الذين لم يتم تخصيص أي من أسهم الطرح لهم في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة وكذلك رد قيمة الاكتتاب وأي عوائد محققة عليها للمكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة الذين رفضت طلباتهم للأسباب المذكورة أعلاه. ويتم إعادة المبلغ الفائض والعوائد المحققة عنه إلى نفس حساب المكتتب الذي تم من خلاله دفع المبلغ الأصلي للطلب، وفي حال قيام المكتتب بدفع مبلغ الاكتتاب من خلال شيك مصرفي معتمد، سيتم إعادة تلك المبالغ من خلال شيك مرسل عن طريق بريد مسجل إلى عنوان المكتتب الموضح على طلب الاكتتاب.

سوف يسترد المكتتب الفرق (إن وجد) بين سعر الاكتتاب الذي تمت الموافقة عليه من قبل الشركة والمساهم البائع ومبلغ طلب الاكتتاب المسدد من قبل ذلك المكتتب وفقًا لبنود هذه النشرة.

الاستعلام والشكاوى

على المكتتبين الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم شكاوى حول الأمور المتعلقة بالطلبات المرفوضة أو التخصيص أو رد الأموال الفائضة الاتصال ببنك تلقي الاكتتاب الذي تم الاكتتاب من خلاله، وإذا لم تستطع الجهة التوصل إلى حل فإنه يتعين على البنك إحالة الموضوع إلى مدير علاقات المستثمرين، ويجب أن يظل المكتتب على اطلاع دائم بالوضع. وتبقى علاقة المكتتب مستمرة مع جهة تلقي الاكتتاب فقط.

إدراج الأسهم وتداولها

عقب تخصيص أسهم الطرح، ستقوم الشركة بإدراج كل أسهمها في سوق دبي المالي وفقًا لقواعد الإدراج والتداول السارية في تاريخ الإدراج في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢. وسيتم تفعيل التداول على الأسهم وفقًا لأنظمة التداول الإلكترونية من خلال سجل الأسهم بسوق دبي المالي، ومن المتوقع أن يبدأ التداول عقب الانتهاء من التسجيل.

حقوق التصويت

تنتمي كل الأسهم لنفس الفئة وتتمتع بحقوق تصويت متساوية ويتعين تصنيفها بالتساوي في كل الحقوق والالتزامات الأخرى. ويمنح كل سهم لحامله الحق في الإدلاء بصوت واحد (١) فيما يتعلق بكل قرارات المساهمين.

المخاطر

هناك بعض المخاطر الخاصة بالاستثمار في هذا الطرح. تمت مناقشة هذه المخاطر في قسم "*المخاطر المتعلقة بالاستثمار*" في هذه النشرة ويجب أن تؤخذ في الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار بالاكتتاب في أسهم الطرح.

جهاز الإمارات للاستثمار

يحق لجهاز الإمارات للاستثمار الاكتتاب فيما يصل إلى خمسة في المائة (٥٪) من أسهم الطرح، ويجب أن يتم تخصيص النسبة المخصصة للاكتتاب فيها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار قبل بداية التخصيص. سوف يتم خصم الأسهم المخصصة بموجب نظام الحقوق التفضيلية هذا، لجهاز الإمارات للاستثمار من الشريحة الثانية. وفي حالة عدم ممارسة جهاز الامارات للاستثمار للحقوق التفضيلية الخاصة به فإن النسبة المحجوزة له تكون متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية.

صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية للعسكريين المحليين

يحق لصندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية للعسكريين المحليين الاكتتاب فيما يصل إلى خمسة في المائة (٥٪) من أسهم الطرح، ويجب أن يتم تخصيص النسبة المخصصة للاكتتاب فيها من قبل الصندوق قبل بداية التخصيص. سوف يتم خصم الأسهم المخصصة بموجب نظام الحقوق التفضيلية هذا للصندوق من الشريحة الثانية. وفي حالة عدم ممارسة الصندوق للحقوق التفضيلية الخاصة به، فإن النسبة المحجوزة له تكون متاحة للاكتتاب من قبل المكتتبين في الشريحة الثانية.

٤. الجدول الزمني للاكتتاب والإدراج

توضح التواريخ المذكورة أدناه الجدول الزمني المتوقع للطرح. ومع ذلك، تحتفظ الشركة بالحق في تغيير أيٍ من التواريخ/المواعيد، أو تقصير الفترات الزمنية المحددة أو تمديدها رهنًا بموافقة السلطات المعنية ونشر ذلك التعديل خلال فترة الطرح في صحف يومية.

الحدث	التاريخ
تاريخ بداية الاكتتاب	الثلاثاء ١٣ سبتمبر ٢٠٢٢
(تستمر فترة الطرح للشريحة الأولى والشريحة الثالثة لمدة سبعة أيام عمل، بما في ذلك أيام السبت، وذلك لأغراض قبول طلبات الاكتتاب)	
تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الأولى والشريحة الثالثة	الثلاثاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢
تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الثانية	الأربعاء ٢١ سبتمبر ٢٠٢٢
إعلان سعر الطرح النهائي	الخميس ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٢
التخصيص للشريحة الأولى والشريحة الثالثة	بمدة أقصاها الثلاثاء ٢٧ سبتمبر٢٠٢٢
إخطار الرسائل القصيرة بالتخصيصات النهائية للشريحة الأولى والشريحة الثالثة	الثلاثاء ٢٧ سبتمبر٢٠٢٢
البدء في رد فائض الاستثمار للمكتتبين وأي ربح محقق ناتج عن ذلك، لمشتركي الشريحة الأولى والشريحة الثالثة وكذلك البدء في إرسال رسائل البريد الإلكتروني أو إرسال البريد المسجل المتعلق بتخصيص أسهم الطرح.	الأربعاء ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٢
التاريخ المتوقع لإدراج الأسهم في سوق دبي المالي	الخميس ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٢

٥. الشرائح

سوف يتم تقسيم أسهم الطرح كما يلي:

الشريحة الأولى:

الحجم:	٧٪ (سبعة في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١٠٥،٠٠٠،٠٠٠ (مائة وخمسة ملايين) سهم. يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الشريحة الأولى في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديره الخاص وموافقة الهيئة. أي زيادة في حجم الشريحة الأولى ستؤدي إلى تخفيض مماثل في حجم الشريحة الثانية و/أو الشريحة الثالثة، بشرط ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠٪ (ستين بالمائة) من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن ٤٠٪ (أربعين بالمائة) من أسهم الطرح.

الأهلية:	المكتتبون من الشريحة الأولى وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم *"التعريفات والمصطلحات"* من هذه النشرة.
الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب:	٥,٠٠٠ درهم، على أن يكون أي استثمار إضافي بقيمة ١,٠٠٠ درهم.
الحد الأقصى لحجم طلب الاكتتاب:	لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.
سياسة التخصيص:	في حالة زيادة حجم الاكتتاب في أسهم الشريحة الأولى عن عدد الأسهم المخصص لها، سوف يتم تخصيص أسهم الطرح إلى المكتتبين في الشريحة الأولى بالتناسب مع مبلغ الاكتتاب المحدد في الطلب المقدم من كل مكتتب وبناء على سعر الطرح النهائي. وسيتم تقليص الطلبات بناءً على هذا الأساس في حالة زيادة حجم الاكتتاب في الشريحة الأولى. وسيجري تقريب كسور الاستحقاقات الناتجة من التوزيع التناسبي لأسهم الطرح إلى أقرب أقل عدد صحيح. ستخصص الأسهم وفقًا لسياسة التخصيص سالفة الذكر وبناءً على سعر الطرح النهائي. سيُضمن لكل مكتتب أن يُخصص له ١,٠٠٠ سهم بحد أدنى.
أسهم الطرح غير المكتتب بها	إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح المخصصة للشريحة الأولى بالكامل، فستكون الأسهم غير المكتتب فيها متاحة للاكتتاب فيها من قبل المستثمرين المحترفين، أو يجوز للمساهم البائع كحل بديل (وبالتشاور مع الهيئة) تمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحة الأولى والشريحة الثانية والشريحة الثالثة و/أو غلق الطرح عند الحد المستلم من طلبات الاكتتاب.

الشريحة الثانية:

الحجم:	٩٢٪ (اثنين وتسعين في المائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١،٣٨٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وثلاثمائة وثمانين مليون) سهم.
الأهلية:	المكتتبون من الشريحة الثانية وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم "التعريفات والمصطلحات" من هذه النشرة.
الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب:	الحد الأدنى لحجم طلبات الاكتتاب ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي.
الحد الأقصى لحجم طلب الاكتتاب:	لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.
سياسة التخصيص:	سوف يتم تخصيص الأسهم الخاصة بالشريحة الثانية من قبل الشركة والمساهم البائع وذلك بالتشاور مع مدراء الاكتتاب المشتركون (باستثناء بنك أتش أس بي سي (HSBC) الشرق الأوسط المحدودة فيما يتعلق بأي عرض للأفراد الطبيعيين). ولذلك فإنه من الممكن عدم تخصيص أي أسهم للمكتتبين الذين يقدمون طلبات اكتتاب في الشريحة الثانية أو أن يخصص لهم عدد من أسهم الطرح أقل من العدد المذكور في طلب الاكتتاب الخاص بهم.
التخصيص الاختياري:	تحتفظ الشركة والمساهم البائع بالحق في تخصيص أسهم الطرح الخاصة بالشريحة الثانية بأي طرق يرونها ضرورية.
أسهم الطرح الغير مكتتب فيها:	إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح المخصصة للشريحة الثانية سوف يتم سحب عملية الطرح. في حال سحب الطرح، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل إلى المكتتبين، إلى جانب أي أرباح المحققة.

الشريحة الثالثة:

الحجم:	١٪ (واحد بالمائة) من أسهم الطرح، والتي تمثل ١٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة عشرة مليون) سهم. يحتفظ المساهم البائع بالحق في تعديل حجم الشريحة الثالثة في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديره الخاص وموافقة الهيئة. أي زيادة في حجم الشريحة الثالثة ستؤدي إلى تغييرات مماثلة في حجم الشريحة الأولى و/أو الشريحة الثانية، بشرط ألا تقل نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الثانية عن ٦٠٪ (ستين بالمائة) من أسهم الطرح وألا تزيد نسبة اكتتاب المكتتبين من الشريحة الأولى والشريحة الثالثة عن ٤٠٪ (أربعين بالمائة) من إجمالي أسهم الطرح بشكل إجمالي.

الأهلية:	المكتتبون من الشريحة الثالثة وفقًا للوصف الوارد في صفحة الغلاف في هذه النشرة وفي قسم "التعريفات والمصطلحات" من هذه النشرة.
الحد الأدنى لحجم طلب الاكتتاب:	٥,٠٠٠ درهم إماراتي، على أن يكون أي استثمار إضافي بزيادات لا تقل عن ١,٠٠٠ درهم إماراتي أو مضاعفات ذلك.
الحد الأقصى لحجم طلب الاكتتاب:	لا يوجد حد أقصى لحجم طلبات الاكتتاب.
سياسة التخصيص:	في حالة زيادة حجم الاكتتاب في أسهم الشريحة الثالثة عن عدد الأسهم المخصص لها، سوف يتم تخصيص أسهم الطرح إلى المكتتبين في الشريحة الثالثة بالتناسب مع مبلغ الاكتتاب المحدد في الطلب المقدم من كل مكتتب وبناءً على سعر الطرح النهائي. وسيتم تقليص الطلبات بناءً على هذا الأساس في حالة زيادة حجم الاكتتاب في الشريحة الثالثة. وسيجري تقريب كسور الاستحقاقات الناتجة من التوزيع التناسبي لأسهم الطرح إلى أقرب أقل عدد صحيح. ستخصص الأسهم وفقًا لسياسة التخصيص سالفة الذكر وبناءً على سعر الطرح النهائي. سيُضمن لكل مكتتب أن يُخصص له ١,٠٠٠ سهم بحد أدنى.
أسهم الطرح الغير مكتتب فيها:	إذا لم يتم الاكتتاب في كل أسهم الطرح المخصصة للشريحة الثالثة بالكامل، فسيتم إتاحة أسهم الطرح غير المكتتب فيها للاكتتاب من قبل المكتتبين من الشريحة الأولى، أو يجوز للمساهم البائع كحل بديل (بالتشاور مع الهيئة) تمديد تاريخ غلق باب الاكتتاب للشريحتين الأولى والثانية والشريحة الثالثة أو غلق الطرح عند الحد المستلم من الطلبات.

طلبات الاكتتاب المتعددة

يجب على المكتتبين التقدم بطلبات الاكتتاب في أسهم الطرح في شريحة واحدة فقط. وفي حالة تقدم أي مكتتب للاكتتاب في أكثر من شريحة، يحق لبنوك تلقي الاكتتاب ومدراء الاكتتاب المشتركون اعتبار أحد الطلبين أو كليهما غير صحيح.

جهاز الإمارات للاستثمار

(حقوق تخصيص تفضيلية بما يعادل ٥٪ من أسهم الطرح)

يتم حجز نسبة ٥٪ من أسهم الطرح ليتم الاكتتاب بها من قبل جهاز الإمارات للاستثمار، وفقًا للمادة ١٢٧ من قانون الشركات. وسوف يتم خصم أسهم الطرح المخصصة لجهاز الإمارات للاستثمار بموجب هذه الحقوق التفضيلية من إجمالي الأسهم المخصصة للشريحة الثانية. وإذا لم يمارس جهاز الإمارات للاستثمار هذه الحقوق للتقدم للاكتتاب في أسهم الطرح، سوف تكون هذه الأسهم متاحة للاكتتاب فيها من قبل المتقدمين من الشريحة الثانية.

صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية للعسكريين المحليين

(حقوق تخصيص تفضيلية تساوي ٥٪ من أسهم الطرح)

يجب أن تكون ٥٪ من أسهم الطرح محجوزة للصندوق، وفقًا لمتطلبات قانون دبي رقم ٢ لعام ٢٠٢٢ بشأن الاكتتاب في أسهم الشركات المملوكة لحكومة دبي. وسيتم خصم أسهم الطرح المخصصة للصندوق بموجب نظام الحقوق التفضيلية هذا من الحجم الإجمالي للشريحة الثانية. إذا لم يمارس الصندوق حقوقه التفضيلية للتقدم بطلب للحصول على أسهم الطرح، فستكون أسهم الطرح هذه متاحة لمقدمي طلبات الشريحة الثانية الآخرين.

ملاحظات مهمة

سيتم إشعار المكتتبين في الشريحة الأولى والشريحة الثالثة بما إذا كان قد تم قبول طلب الاكتتاب المقدم من قِبلهم في أسهم الطرح أو رفضه عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة من قبل سوق دبي المالي من خلال شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي.

سيتم تسجيل الأسهم عند إدراجها في سوق دبي المالي على نظام إلكتروني كما هو سارٍ في سوق دبي المالي من خلال شركة دبي للمقاصة والإيداع المركزي. وستكون المعلومات الواردة في هذا النظام الإلكتروني مُلزمة وغير قابلة للإلغاء، ما لم يُنص على خلاف ذلك في القواعد والإجراءات واجبة التطبيق الحاكمة لسوق دبي المالي.

بعد الحصول على موافقة الهيئة، تحتفظ الشركة بالحق في تغيير النسبة المئوية لأسهم الطرح التي ستتم إتاحتها إما للشريحة الأولى أو الشريحة الثانية أو الشريحة الثالثة.

القسم الثاني: التفاصيل الرئيسية للشركة

١. نظرة عامة على الشركة

اسم الشركة:	شركة سالك ش.م.ع. شركة مساهمة عامة تأسست في دبي بالإمارات العربية المتحدة بموجب قانون دبي رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٢.
الأغراض الرئيسية للشركة:	١. تشغيل وإدارة وتطوير نظام التعرفة المرورية حصرياً داخل إمارة دبي، وتطبيق التشريعات المنظمة للتعرفة المرورية، بما فيها قرار المجلس التنفيذي رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠، وفقاً لعقد الامتياز المبرم مع هيئة الطرق والمواصلات. ٢. إدارة وتطوير وتشغيل الأنظمة المرورية، وفقاً للعقود التي تبرمها مع الجهات المختصة بهذه الأنظمة داخل إمارة دبي وخارجها. ٣. تقديم الخدمات الاستشارية في مجال أنظمة المرور والتعرفة المرورية. ٤. إعداد الدراسات المتعلقة بمخططات ومواقع بوابات التعرفة المرورية في إمارة دبي بالتنسيق مع هيئة الطرق والمواصلات. ٥. الاستثمار في مجال الأنظمة المرورية والتعرفة المرورية
المقر الرئيسي:	الطابق الأول، بناية رقم "C" مقر هيئة الطرق والمواصلات، شارع مراكش دبي، الإمارات العربية المتحدة
بيانات السجل التجاري وتاريخ بدء النشاط:	رخصة رقم ١٠٧٣٦٢٦، مسجلة في ١٧ يونيو ٢٠٢٢.
مدة الشركة:	٩٩ عامًا
السنة المالية:	من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر
مدققو الحسابات المستقلون:	برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي) المبنى ٥، إعمار سكوير ص.ب. ١١٩٨٧ دبي، الإمارات العربية المتحدة
البنوك الرئيسية التي تتعامل مع الشركة:	بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
هيكل الشركة:	يرجى الرجوع إلى الملحق ٣ من هذه النشرة للحصول على تفاصيل حول الهيكل المؤسسي للشركة

تفاصيل أعضاء مجلس الإدارة الحاليين

الاسم	سنة الولادة	الجنسية	الصفة
معالي/ مطر الطاير	١٩٥٨	إماراتي	رئيس المجلس، غير تنفيذي
عبد المحسن إبراهيم كلبت	١٩٦٧	إماراتي	نائب رئيس مجلس الإدارة، غير تنفيذي
ميثاء بن عدي	١٩٧٠	إماراتية	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي
محمد المظرب	١٩٨٢	إماراتي	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي

إبراهيم الحداد	١٩٧٧	إماراتي	الرئيس التنفيذي، تنفيذي
محمد عبد الله لنجاوي	١٩٧١	إماراتي	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي
محمد الحاوي	١٩٨٣	إماراتي	عضو مجلس إدارة، غير تنفيذي

لا يشغل أي من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أي مناصب في مجالس إدارة أي شركة مساهمة في دولة الإمارات.

لم يتم إصدار أي حكم بالإفلاس أو ترتيب إفلاس ضد أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة العليا للشركة.

لا يمتلك أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة العليا وأقاربهم من الدرجة الأولى أي أسهم في الشركة.

ملخص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

نظرًا لأن الشركة قد تم تأسيسها مؤخرًا، فلن يتلقى مجلس الإدارة أي مكافأة من الشركة قبل الإدراج.

٢. وصف الأعمال:

يجب على المستثمرين قراءة هذا القسم بالاقتران مع المعلومات الواردة بمزيد من التفصيل في هذه النشرة بما في ذلك المعلومات المالية وغيرها. وتم استخلاص المعلومات المالية الموضحة في هذا القسم، أينما ذُكرت، تم استخلاص المعلومات المالية الواردة في هذا القسم من "الملحق ٤ *القوائم المالية*".

نظرة عامة

"سالك"، وهي كلمة تعني "مفتوح" أو "واضح" باللغة العربية، هو المشغل الحصري لنظام تحصيل التعرفة المرورية في دبي، وتتكون حاليًا من ثماني بوابات آلية لتحصيل التعرفة المرورية تستخدم تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو في كل أنحاء إمارة دبي. وتمتلك الشركة حقوقًا في التقنية المتقدمة، التي تستخدمها لتحسين التدفق الحر لحركة المرور، على عكس محصلي التعرفة المرورية ذوي التواجد المادي أو أكشاك التعرفة المرورية التي من شأنها أن تعيق التدفق الانسيابي لحركة المرور على الطرق السريعة. وتتم صيانة نظام سالك بالكامل الموجود فوق الطريق من خلال الممرات الموجودة داخل جسور الإشارات المكسية، ولا يتطلب إغلاق الطرق لأغراض الصيانة. ويتميز سالك أيضًا بأوسع منطقة تحصيل تعرف مرورية على الطرق المفتوحة في العالم تبلغ ٤٠,٣ متر-طن-ثانية ويمتد عليها سبع بوابات لتحصيل التعرفة المرورية على الطرق المفتوحة في اتجاه واحد.

لا يتطلب سالك استخدام النقود، حيث يتم خصم مبلغ التعرفة المرورية تلقائيًا من حساب سالك المدفوع مسبقًا عبر ملصق سالك المرفق بزجاج السيارة الأمامي والتي يشتريها المستخدمون بمجرد تسجيل سيارتهم في سالك. تحدد تقنية المسح الضوئي لنظام سالك تلقائيًا كل مركبة تمر عبر أي بوابة من بوابات تحصيل التعرفة المرورية. ويمكن شراء ملصقات سالك وإعادة شحنها في محطات البترول، وكذلك من مواقع مختلفة لأكثر من ١٥ بنكًا رائدًا. ويمكن للمستخدمين أيضًا إعادة شحن حساباتهم باستخدام المواقع الإلكترونية والتطبيقات المحددة. وقد يتم دفع الغرامات في مواقع مختلفة في دبي وعبر الإنترنت.

كما في ٣٠ أبريل ٢٠٢٢، كان لدى سالك ٣,٦ مليون مركبة مسجلة، منها ١,٨ مليون مركبة في دبي.

وتتولى هيئة الطرق والمواصلات تشغيل الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية وإدارتها. وتم منح سالك، بموجب اتفاقية الامتياز، حقوق الامتياز الوحيدة والحصرية للبوابات الثمانية الخاصة بتحصيل التعرفة المرورية وأي بوابات تحصيل تعرفة مرورية مستقبلية عبر إمارة دبي. وتتولى سالك المسؤولية عن كل الجوانب المتعلقة بوابات تحصيل التعرفة المرورية، بما في ذلك العمليات والصيانة وخدمات الشركات. ومع ذلك، تتمتع هيئة الطرق والمواصلات بحقوق كاملة وحصرية لاستخدام طرق دبي وإدارتها، بما في ذلك الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية، وفق ما هو مطلوب لتشغيل الأصول الخاصة بالشركة وصيانتها. كما تتولى هيئة الطرق والمواصلات مسؤولية تمويل الإنشاء وكل التكاليف المعقولة التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق بأي بوابات جديدة لتحصيل التعرفة المرورية. وتخضع العلاقة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات لمجموعة من الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية الامتياز التي تحدد، على سبيل المثال، التزامات هيئة الطرق والمواصلات تجاه الشركة فيما يتعلق بتشغيل الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية وصيانتها.

في ١٧يونيو ٢٠٢٢، تأسست شركة سالك ش.م.ع. بموجب رخصتها التجارية وبدأت في مزاولة أعمالها. في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، قامت هيئة الطرق والمواصلات بنقل بعض الأصول والحقوق والالتزامات المتعلقة بأعمال سالك من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز ("الاقتطاع"). وقبل الاقتطاع، كانت أعمال سالك تعمل كجزء من هيئة الطرق والمواصلات.

ان الأصل الرئيسي للشركة هو اتفاقية الامتياز المبرمة مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي تمنح الشركة الحقوق الحصرية لتشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الحالية والمستقبلية التي يتم إنشاؤها في إمارة دبي. ان اتفاقية الامتياز طويلة الامد وتتضمن زيادة في أسعار التعرفة المرورية يمكن استخدامها لتعويض التضخم (وفي حالة عدم موافقة المجلس التنفيذي على زيادات التعرفة المرورية، فهناك آلية أخرى لتعويض التضخم عن طريق تخفيض رسوم الامتياز المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات من قبل الشركة، الا ان رسوم الامتياز المحددة بحد أقصى ٢٥٪ من إيرادات التعرفة المرورية، لا يجوز تخفيضها دون نسبة ١٥٪ بحد أقصى من إيرادات التعرفة المرورية في أي سنة محددة) وآلية التقييم ومدفوعات الإيرادات الزائدة المتفق عليها مسبقًا للبوابات الجديدة. ويحل تاريخ انتهاء اتفاقية الامتياز في عام ٢٠٧١.

يوضح الجدول التالي بعض المقاييس المالية والتشغيلية الرئيسية للشركة للفترات المشار إليها - لتسوية بعض المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع أقرب مقياس مالي مطابق للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، راجع "*القسم الثالث - الإفصاحات المالية*".

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			للفترة بين ١ يناير الى ١ يوليو	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
	(بالألف درهم، ما لم يُذكر خلاف ذلك)				
المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية					
الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[١]	١,٦٥٣,٢٣٧	١,١١١,١١٦	١,٣٨٦,٥٧٥	٦٣٧,٤١٠	٨٠٠,٠٦٥
هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[٢]	٨٣,٧٪	٨٠,٠٪	٨١,٩٪	٨٠,٤٪	٨٤,٧٪
تحويل التدفقات النقدية[٣]	٩٩,٩٪	١٠٠,٢٪	٩٩,٩٪	٩٩,٩٪	٩٩,٦٪
رأس المال التشغيلي[٤]	(١٦٥,٣٢١)	(٢٣٥,٢٢٩)	(٧٨,٠٩٥)	لا يوجد[٧]	(١٠٦,٤١٢)
النفقات الرأسمالية[٥]	١,٣٤٣	٢,٨٥٣	١,٢٠٩	٤٠٠	٣,١٦١
معدل التدفقات النقدية الحرة[٦]	١,٧٢١,٠١٧	١,١٧٩,١٩٦	١,٢٣٢,٧٣٩	٦١٤,٣٣٩	٨٢٤,٩٧٥
المقاييس التشغيلية الأخرى					
حركة المرور[٨]	٥٧١ مليون	٤٠٠ مليون	٤٨١ مليون	٢٢٧ مليون	٢٦٧ مليون
حركة المرور المدرة للدخل[٩]	٤٣٥ مليون	٣٠١ مليون	٣٦٧ مليون	١٧٢ مليون	٢٠٥ مليون
الرحلات الخاضعة للخصم[١٠]	١٣٠ مليون	٩٥ مليون	١١١ مليون	٥٣ مليون	٥٨ مليون
صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	٤٤١ مليون	٣٠٥ مليون	٣٧٠ مليون	١٧٤ مليون	٢٠٩ مليون

ملاحظات:

(١) يمثل الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء المعدلة ربح السنة/الفترة باستثناء تأثير الفوائد والضرائب ومصاريف الاستهلاك.

(٢) هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء هو الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء كنسبة مئوية من الإيرادات.

(٣) تحويل التدفقات النقدية الربح للسنة إلى جانب الخسارة على التصرف في الممتلكات والمعدات ونفقات الاستهلاك مطروحًا منها شراء الممتلكات والمصانع والمعدات مقسومة على الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء.

(٤) رأس المال التشغيلي هو المخزون بالإضافة إلى الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والدفعات المقدمة للموردين، مطروحًا منه الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى والجزء الحالي من التزامات العقود.

(٥) النفقات الرأسمالية هي مشتريات الممتلكات والمعدات.

(٦) معدل التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية، مطروحًا منها مشتريات الممتلكات والمعدات بالإضافة الى العائدات من بيع الممتلكات والمعدات.

(٧) لم يتم عرض المركز المالي كما في يوليو ٢٠٢١ في هذه النشرة.

(٨) إجمالي الرحلات المعلنة للفترة.

(٩) نسبة الرحلات المعلنة التي يخضع فيها سائقي المركبات للرسوم ("الرحلات المدخلة للدخل"). يرجع الاختلاف بين حركة المرور الإجمالية مطروحًا منها الرحلات الخاضعة للخصم ("حركة المرور الصافية") والرحلات المدرة للدخل إلى الانتهاكات (التي تمثل معظم الفارق) ورحلات المعاملات غير الموفقة، والتي لا يتم تضمينها في رقم الرحلات المولدة للإيرادات.

(١٠) نسبة إجمالي الرحلات التي تم تطبيق معدل خصم عليها.

لمزيد من المعلومات حول المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المدرجة في الجدول أعلاه، يرجى الرجوع إلى "*القسم الثالث: الإفصاحات المالية - بعض المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*".

نقاط القوة التنافسية

الشركة هي المشغل الحصري لنظام تحصيل التعرفة المرورية لشبكة الطرق في دبي

الشركة هي المشغل الحصري في دبي، وتقوم حاليًا بتشغيل ثمانية بوابات لتحصيل التعرفة المرورية بشكل حصري في كل أنحاء دبي بموجب اتفاقية امتياز لمدة ٤٩ عامًا. كما ستقوم سالك بتشغيل أي بوابات يتم إنشاؤها بعد الطرح بشكل حصري على مستوى إمارة دبي. وتوجد ستة بوابات من بوابات تحصيل التعرفة المرورية على طريق E١١ المعروف أيضًا باسم ("شارع الشيخ زايد") في دبي. وهو أطول طريق في الإمارات ويعتبر الشريان

الرئيسي لمدينة دبي، ويربط بين مراكزها التجارية والتجارية الرئيسية بما في ذلك مركز دبي المالي العالمي ووسط مدينة دبي ودبي مارينا وجبل علي ومواقع رئيسية أخرى، التي تشكل العمود الفقري للنشاط التجاري والصناعي والسياحي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر شارع الشيخ زايد من البنية التحتية الحيوية لأنه يربط بين الإمارات المختلفة ويوفر الوصول إلى أبو ظبي (عاصمة دولة الإمارات) والشارقة (ثاني أكبر إمارة في دولة الإمارات من حيث عدد السكان بعد دبي)

لا تزال السيارات الخاصة هي وسيلة التنقل المفضلة في دبي حيث يستخدم ٦١٪ من الناس في دبي السيارات الخاصة، مقارنة بنسبة ١٤٪ يستخدمون وسائل النقل العام و١٣٪ للمشي. هناك عدد من الميزات الهيكلية في دبي تجعلها مناسبة للسيارات الخاصة، بما في ذلك: (١) أحياء واسعة تضم وصلات غير مباشرة لطرق النقل العام (مثل مترو دبي)، و(٢) انخفاض أجور سيارات الأجرة مقارنة بالمعايير الدولية، و(٣) تبني سياسات توفير بدل السيارات على نطاق واسع من قبل الشركات حيث توفر حوالي ٥٤٪ من الشركات في دولة الإمارات سيارة أو بدل سيارة، و(٤) انخفاض تكلفة شراء السيارة وصيانتها، و(٥) مناخ حار يدفع الركاب إلى تجنب المشي من وسائل النقل العام إلى الوجهة. وتدعم هذه العوامل الرؤية القائلة بأن بدائل النقل العام لا تنافس وسائل النقل الخاصة وتؤدي إلى معدل انتشار مركبات في دبي من بين المعدلات الأعلى في العالم إذ توجد ٥٤٠ مركبة لكل ١,٠٠٠ نسمة. تاريخياً، كان لافتتاح خطوط مترو دبي الجديدة وترام دبي تأثير محدود على صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية للشركة. على سبيل المثال، عندما تم افتتاح الخط الأحمر لمترو دبي في عام ٢٠٠٩، بلغ صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية للشركة ١٩٢ مليونًا، مقارنة بـ١٨٧ مليونًا في عام ٢٠١٠ و١٩٤ مليونًا في عام ٢٠١١.

تقع بوابات سالك عند التقاطعات الإستراتيجية والجسور وغيرها من المناطق كثيفة الحركة المرورية في كل أنحاء دبي، وهذا يقلل من توافر الطرق البديلة ويقلل بشكل كبير من وقت التنقل، مما يؤدي إلى انخفاض مرونة الطلب على بوابات تحصيل التعرفة المرورية. أظهر تطبيق العديد من الخوارزميات المباشرة بناءً على أي رحلة نموذجية بين اثنين من أكثر المراكز التجارية اكتظاظًا بالسكان في دبي (من مدينة دبي للإعلام إلى وسط المدينة / مطار دبي الدولي) أن الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية ساعدت في توفير ٤٤٪ في المتوسط من وقت الرحلة مقارنةً بالطرق المجانية، مما يؤدي، إلى جانب عوامل أخرى، إلى وصول معدل رضا العملاء في سالك إلى ٩٢٪.

زخم نموقوي، مستفيدًا من خطط التوسع الطموحة لدبي ومبادرات النمو العضوي الخاصة

في ظل انخفاض إنتاج النفط، سعت دبي في منتصف التسعينيات إلى تنويع اقتصادها. وتشتهر دبي حاليًا بكونها مركزًا للعقارات والسياحة والتجارة وغالبًا ما تُعتبر العاصمة المالية لدولة الإمارات، حيث تعتمد بشكل محدود على النفط والغاز (حوالي ١٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتتمتع دولة الإمارات، ولا سيما دبي، بسجل حافل في تحقيق نمو مستقر طويل الأجل من خلال اقتصادها النابض بالحياة وأساليب إدارتها المرنة، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٤,١٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، مقارنة بنمو الدول المتقدمة البالغ ٣,٤٪، في حين ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٢,٦٪ خلال الفترة ذاتها. كما شهد سكان دولة الإمارات معدلات نمو قوية في مستويات الدخل المتاح للإنفاق، حيث نما بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٦,٥٪ خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، مقارنة بنمو الدول المتقدمة البالغ ٣,٤٪، مما ساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي التقديري. وتحظى دولة الإمارات بوضع ائتماني قوي، وتصنيفات ائتمانية عالية وبيئة ضريبية تنافسية، حيث تم تصنيفها عند Aa٢ مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة موديز وعند AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالة فيتش. ويُعزى النمو السكاني في دبي بشكل أساسي إلى نمو الوظائف، بالنظر إلى أن ٩٠٪ من سكانها هم من غير الإماراتيين.

لطالما كانت دبي واحدة من أفضل الأماكن في العالم للانتقال إليها بغرض العيش والعمل فيها، وثالث أفضل مدينة للوافدين للعيش والعمل فيها وفقًا

لمؤسسة إنترنيشنز. كما سمحت دولة الإمارات مؤخرًا بالملكية الأجنبية الكاملة لشركات معينة، مما سهل الاستثمار الأجنبي المباشر. علاوة على ذلك، في عام ٢٠٠٠، كانت دبي أول إمارة تفتح سوقها العقاري للملكية الأجنبية. ولجذب الوافدين للإقامة في دولة الإمارات، اتخذت حكومة دبي مبادرات مختلفة بما في ذلك (١) إنشاء العديد من برامج التأشيرات الجديدة لجذب المواهب الوافدة والاحتفاظ بها (مثل المسار إلى الجنسية، وتمديد "التأشيرات الذهبية" طويلة الأجل للاحتفاظ بالمواهب، وغير ذلك من برامج التأشيرات والإقامة لتسهيل الأعمال (تأشيرة العمل)، وتطوير الثقافة (التأشيرة الثقافية) وجذب المتقاعدين (تأشيرة التقاعد))، و(٢) تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية لجعل الدولة أكثر جاذبية للأجانب (مثل التغييرات في إجراءات الطلاق والميراث، وإلغاء تجريم تعايش غير المتزوجين وتعاطي الكحول، وخلق بيئة أكثر ترحيبًا للأديان الأخرى، على سبيل المثال، من خلال بناء أماكن عبادة غير إسلامية واستضافة أول زيارة بابوية على الإطلاق إلى الخليج).

حققت دبي تطورًا سريعًا متميزًا على مدار ٥٠ عامًا حيث بلغ عدد المقيمين في دبي ما يقرب من ٣,٥ مليون نسمة في حين بلغ عدد السكان النشطين خلال النهار ٤,٥ مليون نسمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تحقق نموًا سكانيًا بنسبة ٧١٪ خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٤٠. يقيم حاليًا ٣٧٪ من إجمالي سكان دولة الإمارات في دبي. وتضم دبي واحدًا من أكبر مراكز التسوق في العالم وأكثرها زيارة وأكبر شركة طيران دولية، كما تستضيف دبي أكثر المطارات ازدحامًا في العالم من حيث المسافرين الدوليين، حيث استقبلت ما يقرب من ١٦,٧ مليون زائر في عام ٢٠١٩ وتتوقع أن يصلوا إلى ٢٥ مليون زائر بحلول عام ٢٠٢٥. في عام ٢٠٢٢، تم تصنيف دبي كأفضل وجهة سفر في العالم، حيث تقدم ١٣٨,٠٠٠ غرفة فندقية وتتميز بواحد من أعلى معدلات إشغال الفنادق في العالم بنسبة ٦٧٪. في عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن تنمو مستويات السياحة بحوالي ٢٠٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٠.

تعمل أيضًا دبي على تنفيذ مبادرات مختلفة لزيادة عدد سكانها، بما في ذلك الخطة الحضرية الرئيسية لدبي ٢٠٤٠ التي تركز فيها على التطوير والاستثمار في خمسة مراكز حضرية رئيسية، ثلاثة منها مرتبطة عبر شارع الشيخ زايد ببوابات تحصيل التعرفة المرورية الحالية، وهي (١) ديرة / بر دبي، و(٢) وسط المدينة / الخليج التجاري، و(٣) دبي مارينا / جميرا بيتش ريزيدنس. ومن المتوقع أيضًا أن تزيد الخطة الحضرية الرئيسية لدبي ٢٠٤٠ من مساحات الأراضي للفنادق والسياحة بنسبة ١٣٤٪ بالإضافة إلى زيادة عدد السكان إلى ٥,٨ مليون وزيادة عدد السكان خلال النهار إلى ٧,٨ مليون بحلول عام ٢٠٤٠. بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، هناك قائمة واسعة من الفعاليات التي تهدف لتحفيز السياحة حيث هناك خطط لاستضافة أكثر من ٤٠٠ فعالية عالمية في السنة بحلول عام ٢٠٢٥، مدعومًا بالنجاح الكبير لمعرض إكسبو ٢٠٢٠ حيث تم تسجيل أكثر من ٢٤ مليون زائر طوال الفعالية التي استمرت ٦ أشهر.

نظرًا لمحدودية الاحتياطيات من المواد الهيدروكربونية، فإن أكثر من ٩٥٪ من اقتصاد دبي لا يعتمد على النفط، حيث تساهم السياحة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. رفعت دبي الإغلاق المفروض نتيجة كوفيد-١٩ في وقت سابق عن الإمارات الأخرى ودول أخرى في المنطقة، ونجحت في تنفيذ تدابير ملموسة لدفع الانتعاش الاقتصادي للسياحة والقطاعات الرئيسية الأخرى. وقد أثبتت دبي نجاحها التعامل مع جائحة كوفيد-١٩ من خلال كونها إحدى وجهات السفر الأولى التي أعادت فتح أبوابها وتحقيقها لمعدل تطعيم بنسبة ٩٧٪. نتيجةً لاستجابتها لكوفيد -١٩، احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في مؤشر المرونة الوبائية ٢٠٢٢ وتصدرت القائمة العالمية لجائزة اختيارات المسافرين على موقع تريب أدفيزور باعتبارها الوجهة السياحية الأفضل في العالم.

نظرًا إلى عوامل النمو المتعددة، مثل النمو الاقتصادي القوي الملحوظ في دبي، وإضافة بوابات جديدة لتحصيل التعرفة المرورية، والزيادة السكانية، بلغ معدل النمو السنوي المركب لصافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية لدى الشركة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٩ نسبة 5.5%. وارتفع صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية لدى الشركة من ٣١٩ مليون رحلة في عام ٢٠١٣ إلى ٤١٢ مليون رحلة في عام ٢٠١٨. بالنسبة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، بلغ صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية لدى الشركة ٤٤١ مليون و٣٠٥ مليون و٣٧٠ مليون على التوالي، حيث يُعزى الانخفاض في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ إلى آثار كوفيد-١٩.

سالك هو عبارة عن منصة جذابة قابلة للتوسع في ظل توافر المزيد من روافع النمو. والجدير بالذكر أن الشركة لديها الحق الحصري في امتلاك أي بوابات مستقبلية لتحصيل التعرفة المرورية وتشغيلها في دبي. وتتمتع الشركة أيضًا بالقدرة على تقديم عطاءات في الإمارات الأخرى أو في الخارج والتي من شأنها أن تضيف قيمة تراكمية للمساهمين. وتشمل تدفقات الإيرادات الإضافية المحتملة الأخرى في المستقبل (١) الإعلانات (سواء على التطبيق أو على بوابات تحصيل التعرفة المرورية)، و(٢) تحقيق الإيرادات من حقوق البيانات، و(٣) الخدمات الاستشارية في المنطقة. هناك أيضًا إمكانية للاستفادة من الأسعار الديناميكية في المستقبل (تخضع لموافقة المجلس التنفيذي)، مما قد يزيد من إيرادات الرسوم.

أصول البنية التحتية الأساسية التي تتميز باستثمارات جيدة وتقنيات متقدمة

تُعد شبكة الطرق في دبي العمود الفقري لتطورها الاقتصادي، وتلتزم حكومة دبي بمواصلة الحفاظ على معايير عالية لأصول البنية التحتية للمواصلات، حيث استثمرت ١٢٣ مليار درهم إماراتي في تطويرها وصيانتها من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٢١. نما إجمالي طول الطرق في دبي من ١٦,٨٠٦ (مسرب - كم) في عام ٢٠١٧ إلى ١٨,٢٥٥ (مسرب - كم) في عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يصل طولها إلى ١٨,٥٤٣ (مسرب - كم) في عام ٢٠٢٦. تصنف دولة الإمارات باستمرار على أنها أفضل دولة من حيث جودة للطرق على مستوى العالم، حيث بلغت درجة جودة الطرق ٦,٤. وقد قيَّم ٩٥٪ من الوافدين في دبي البنية التحتية للسيارات بشكل إيجابي، كما حصلت البنية التحتية للمواصلات في دبي على الجوائز التالية: جائزة الابتكار التقني الحكومي ٢٠٢١، وجوائز ستيفي الدولية لعام ٢٠٢٢، والجائزة البرونزية العالمية المرموقة لعام ٢٠٢١، وجائزة الإنجاز العالمي للطرق لعام ٢٠٢١ التي ينظمها الاتحاد الدولي للطرق. ومن المتوقع أن تستمر حكومة دبي في الحفاظ على البنية التحتية الحالية وتطويرها بشكل أكبر في ظل نمو الاقتصاد والسكان. وقد خصصت هيئة الطرق والمواصلات ميزانية بقيمة ٥ مليارات درهم إماراتي ضمن ميزانية حكومة دبي ٢٠٢٢-٢٠٢٤ لدعم هذا الهدف.

تعتزم هيئة الطرق والمواصلات مواصلة تطوير البنية التحتية للإمارة لضمان قدرتها على الحفاظ على النمو القوي المتوقع في دبي، مدفوعًا بالنمو الاقتصادي والسكاني. كما تم تحفيز هيئة الطرق والمواصلات لدعم نمو سالك. وستساهم رسوم الامتياز في ميزانية هيئة الطرق والمواصلات وحكومة دبي المخصصة لتطوير البنية التحتية العامة لدبي. ومن ثم، فمن المتوقع أن الأصول والبنية التحتية الداعمة (مثل الطرق والجسور الخاضعة للرسوم) ستتم صيانتها وإدارتها لضمان تعظيم اقتصاديات الأصول بهدف تحقيق خطة النمو لإمارة دبي. وتُعد الشركة هي المشغل الحصري لبوابات سالك بموجب اتفاقية الامتياز، مع إضافة بوابات جديدة تخضع لسيطرتها وفقًا لآلية متفق عليها منصوص عليها في اتفاقية الامتياز.

وتستخدم بوابات سالك تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو للتعرف على المركبات التي تمر عبر بواباتها ومسح ملصق سالك المثبت على كل مركبة، والذي يعمل بدون بطاريات أو أجزاء متحركة ومصمم للبقاء طوال العمر الافتراضي للزجاج الأمامي. وتعمل ملصقات سالك في كل الظروف الجوية وسرعات المركبات وتوفر طريقة عالية الدقة وموثوقة لتحديد المركبات.

ويعمل نظام سالك للتعرفة المرورية الانسيابي الذي يتم دعمه بتقنية تحديد الهوية بموجات الراديو في ظل سرعات الطرق السريعة بدون بوابات أو أكشاك أو محصلين أو عوائق أخرى لتدفق حركة المرور. وتتم صيانة بوابات سالك بالكامل الموجود فوق الطريق من خلال الممرات الموجودة داخل جسور الإشارات المكسية، ولا يتطلب إغلاق الطرق لأغراض الصيانة. كما أن نظام سالك مدعوم بخاصيتين رئيسيتين تضمنان الحد من حالات عدم السداد، وهما (١) يتم دفع أرصدة سالك مقدمًا مما يقلل من الناحية الهيكلية مخاطر عدم السداد، و(٢) يرتبط نظام سالك ببطاقة تسجيل المركبة الخاصة بالمستخدم، مما يحد من مخاطر عدم السداد نظرًا للاندماج مع مراكز إدارة المرور التي تسمح لهيئة الطرق والمواصلات طلب دفع الغرامات المتعلقة بمخالفات التعرفة المرورية عند تجديد التسجيل السنوي للسيارات المسجلة في دبي فقط. بالنسبة للإمارات الأخرى، تتم إدارة عملية التحصيل من خلال اتفاقية مع السلطات المعنية.

إطار تنظيمي ملائم يوفر حماية كبيرة من الجوانب السلبية مع تمكين النمو في المستقبل

يساعد الإطار التنظيمي للشركة على ضمان التوافق بين مختلف أصحاب المصلحة. وفي حين ستسعى هيئة الطرق والمواصلات إلى الحفاظ على البنية التحتية اللازمة للتطوير الأوسع لدبي، فإن اتفاقية الامتياز تحفز دعم هيئة الطرق والمواصلات لتطوير الشركة. بالنسبة للشركة، فإن انخفاض مستوى عدم اليقين بشأن معدلات التعريفة المستقبلية يشجعها على الاستثمار في الحفاظ على قاعدة أصول عالية الجودة، فضلاً عن النمو المستقبلي، من أجل تعظيم عوائدها.

نموذج أعمال منخفض النفقات الرأسمالية يؤدي إلى مستويات تحويل نقدي عالية وهوامش ربح تشغيل مرتفعة

يتسم نموذج أعمال الشركة بانخفاض النفقات الرأسمالية بطبيعته، حيث تقوم الشركة بتشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية بموجب اتفاقية الامتياز، ولكن ستستمر هيئة الطرق والمواصلات في تشغيل البنية التحتية المرتبطة بها (بما في ذلك الطرق والجسور الخاضعة للرسوم). بلغت النفقات الرأسمالية للشركة ٤٠٠ ألف درهم و٣,١٦١ ألف درهم للفترة بين ١ يناير ٢٠٢١ و ١ يوليو ٢٠٢١ و بين ١ يناير ٢٠٢٢ و ١ يوليو ٢٠٢٢ على التوالي و ١،٣٤٣ ألف درهم و ٢،٨٥٣ ألف درهم و ١،٢٠٩ ألف درهم للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك، ستتحمل هيئة الطرق والمواصلات كامل (١) النفقات الرأسمالية لعمليات التوسع المطلوبة لتطوير شبكات الطرق / بوابات تحصيل التعرفة المرورية و(٢) نفقات الصيانة الرأسمالية المطلوبة لشبكات الطرق الحالية والجديدة. وينتج عن ذلك رؤية واضحة بشأن تحويل النقد المستقبلي وهوامش ربح مرتفعة مقارنة بنظرائها من أصحاب امتياز البنية التحتية على مستوى العالم الذين يحققون هوامش ربح معدلة منخفضة قبل خصم رسوم الامتياز وتحويل نقد منخفض.

وتم تحسين هيكل رأس مال الشركة ليكون مناسبًا للغرض، مما يوفر للشركة المرونة المالية للحد من تكاليف خدمة الديون، مع ضمان مرونة تدفق أرباح كافية ومستقرة والحفاظ عليها خلال فترات التباطؤ الاقتصادي المحتملة. وتمتلك الشركة حاليًا قدرة على الاستدانة وتدفقات نقدية تشغيلية تكفي لتمويل مبلغ التقييم للبوابات المستقبلية المحتملة. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا إلى أن معظم الإيرادات يتم تحصيلها من الحسابات المدفوعة مسبقًا، فإن الشركة تستفيد من ديناميكيات صافي رأس المال العامل السلبي المواتية، والتي تساهم أيضًا في تحقيق تدفقات نقدية مرتفعة للشركة.

منظمة ذات تفكير تطلعي مع جدول أعمال مستدامة يتماشى مع أهداف دبي الخاصة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

أعلنت دولة الإمارات عن التزامها بدعم اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ وقدمت أول مساهمة محددة وطنيًا في عام ٢٠١٥. بموجب إعلان المساهمات المحددة وطنيًا، وافقت دولة الإمارات على زيادة مساهمات الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الإجمالي من ٠,٢٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢٤٪ بحلول عام ٢٠٢١، وإجراء تحسينات في الصناعات التي تعتمد على الطاقة بشكل مكثف وقطاع النفط والغاز، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والمياه.

ومنذ ذلك الحين، اتخذت دولة الإمارات قرارًا بوضع أهداف طويلة الأجل لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ، وقد استثمرت حتى عام ٢٠٢٠ أكثر من ٤٠ مليار دولار أمريكي في مشروعات محلية للطاقة النظيفة. علاوة على ذلك، أصبحت دولة الإمارات أول دولة في العالم العربي تلتزم بالوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

وتلتزم الشركة بما يتوافق مع تحول الطاقة الخضراء في دبي ويتمثل ذلك بشكل جزئي في نظام بوابات تحصيل التعرفة المرورية ذات التدفق الانسيابي الذي يقلل من الازدحام عن طريق الحد من عمليات التحرك والتوقف، مما يساعد في تقليل الانبعاثات. احتلت دبي المرتبة ٢٣٠ بين المدن المزدحمة على الرغم من احتوائها على أحد أعلى معدلات كثافة السيارات على مستوى العالم. تعمل الشركة على تحفيز التنقل المستدام من خلال الإعانات. على سبيل المثال، توفر الشركة للمركبات الكهربائية بطاقات سالك المفعلة بدون أي تكلفة، ولا يزال يتعين على مالكي المركبات الكهربائية شحن

ملصقاتهم ودفع التعرفة المرورية للرحلات. كما التزمت الشركة بتركيب قدرات الطاقة الشمسية على كل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الحالية خلال السنوات القليلة المقبلة حيث تُعد بوابة جبل علي حاليًا أول بوابة تعمل بالطاقة الشمسية بحوالي نسبة ١٥٪ من احتياجاتها من الطاقة. وتتوقع الشركة أن أي بوابات يتم بناؤها في المستقبل سيكون لها قدرات شمسية.

في إطار التزام الشركة بالمساهمة في المجتمع بشكل عام من خلال الاستفادة من مكانتها وقاعدة أصولها، قامت الشركة بإعفاء مجموعات رئيسية مختلفة من دفع أي رسوم تعرفة مرورية. وتشمل هذه المجموعات (١) المركبات التي تنقل موظفي الحكومة أو الطلاب، و(٢) المركبات التابعة للقوات المسلحة، أو زارة الدفاع الإماراتية، أو قوات الشرطة، أو الدفاع المدني، أو سيارات الإسعاف، أو وزارة الداخلية الإماراتية، أو جهاز أمن الدولة الإماراتية، و(٣)) المركبات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك سيارات المراكز المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، و(٤) المركبات العائدة للجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "*وصف الأعمال — التعريفات*" أدناه. وقد ركزت الشركة أيضًا على رأس المال البشري من خلال ضمان المساواة والشمولية من خلال برامج التدريب والتطوير. وقد حصلت إدارة خدمة العملاء لديها على جائزة "أفضل مكتب دعم" لعام ٢٠٢١ حيث بلغ معدل رضا العملاء حوالي ٩٢٪.

الاستراتيجيات

بوابات تحصيل التعرفة المرورية الجديدة: التوسيع الاستراتيجي لشبكة بوابات تحصيل التعرفة المرورية لتغطية الطرق كثيفة الحركة المرورية مع تحسين انسيابية المرور

مع ثمانية بوابات تم بناؤها في غضون أحد عشر عامًا، يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن سالك قد أثبت قدرته على تلبية أهداف إدارة حركة المرور للحكومة مع تقديم تجربة تنقل سلسة لسائقي السيارات في دبي (وفق الخطة الرئيسية العمرانية ٢٠٤٠). بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء خمسة مراكز حضرية مترابطة في دبي لتلبية احتياجات النمو السكاني السريع في دبي سيخلق حركة مرور على طرق جديدة، وتاريخياً، تمت إضافة بوابات جديدة تماشياً مع النمو السكاني.

وفقًا لاتفاقية الامتياز، ستكون الشركة هي المشغل الوحيد والحصري لبوابات تحصيل التعرفة المرورية الحالية، مع الالتزام بدفع رسوم الامتياز لهيئة الطرق والمواصلات. ستكون الشركة أيضًا المشغل الحصري لجميع بوابات تحصيل التعرفة المرورية المستقبلية التي تم تركيبها من قبل هيئة الطرق والمواصلات لكامل مدة اتفاقية الامتياز، التي تنتهي في عام ٢٠٧١. وستركز الشركة على الاستفادة من البيانات الناتجة في إطار عملياتها لتزويد هيئة الطرق والمواصلات باستمرار بأفكار محدثة حول تدفق حركة المرور داخل دبي، مما يضمن أن تكون أي قرارات قائمة على عملية اتخاذ قرار مستنيرة، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء بوابات جديدة مصممة لتحسين تدفق حركة المرور داخل الطرق المرورية الرئيسية في دبي.

كما ستستثمر الشركة باستمرار في عملياتها من أجل دمج البوابات الجديدة بسلاسة في محفظتها الحالية، مما يسمح للشركة بإضافتها على الفور على الأنظمة الإلكترونية بمجرد اكتمال عملية التشييد. تستغرق البوابة الجديدة عادةً ما يقرب من تسعة إلى عشرة أشهر من مرحلة الابتكار حتى مرحلة التشغيل، وعادةً ما يتم الإعلان عن البوابات الجديدة قبل فترة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر من تاريخ التشغيل. وتتوقع الشركة أن تتراوح تكلفة البوابة الجديدة ما بين ٢٠ مليون درهم إماراتي إلى ٣٠ مليون درهم إماراتي اعتمادًا على عدد الممرات في الموقع المُحدد. نظرًا لأن هذا المبلغ يتم دفعه على مدار فترة تتراوح من عشرة إلى اثني عشر شهرًا، وعند تكبد الشركة التكلفة، فستصدر فاتورة إلى هيئة الطرق والمواصلات وتحصل تلك التكلفة بالإضافة إلى ١٠٪ من هيئة الطرق والمواصلات (وفقًا لاتفاقية الامتياز). وبمجرد تشغيل البوابة الجديدة، تتوقع الشركة زيادة استخدام حركة المرور على مدار فترة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات.

وتعتزم الشركة العمل بشكل وثيق مع هيئة الطرق والمواصلات أثناء إنشاء كل البوابات المستقبلية لضمان أن تعكس المواصفات والتصميم ما يلي: (١) أحدث التقنيات التي تعزز استثمار المستمر للشركة في الابتكار، و(٢) المعرفة التشغيلية المكتسبة من خلال تجربتها المتعلقة بتشغيل البوابات الحالية. بعد تنفيذ أي بوابات جديدة، ستستمر هيئة الطرق والمواصلات في مراقبة تقليل وقت السفر على مقطع الطريق أو الممر المعني ومؤشر وقت السفر في نفس الموقع.

التركيز على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة: تطبيق الممارسات الصديقة للبيئة، وتقديم حوافز مفيدة اجتماعيًا وضمان حوكمة قوية للشركات

تقر الشركة بدورها ومسؤوليتها عن دمج الممارسات المستدامة في عملياتها، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة التي تلتزم بها دبي.

وتلتزم الشركة بتعزيز حلول الطاقة الخضراء، مع وضع خطط لتركيب قدرات الطاقة الشمسية في جميع البوابات خلال السنوات القليلة القادمة خلال السنوات القليلة المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ركزت الشركة على تحولها الرقمي من خلال التحول إلى منظمة غير ورقية، مما يساعدها على تجنب ٤,٩ طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. تتوفر كل خدمات سالك عبر الإنترنت، وقد اعتمد ٩٩٪ من عملاء سالك الخدمات الذاتية الرقمية (عبر تطبيق سالك أو عبر الإنترنت) بدلاً من الذهاب إلى مركز خدمة العملاء لشراء بطاقات سالك الخاصة بهم أو إعادة شحنها.

كما تخطط الشركة، وتخصص ميزانية معتمدة، لتركيب قدرات الطاقة الشمسية في جميع البوابات خلال السنوات القليلة المقبلة، وهي ملتزمة بتقليل انبعاثات الكربون (بما يتماشى مع هدف دبي المتمثل في الوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠). ولدعم هذا الهدف، تسعى الشركة إلى الاستمرار في الترويج لقنوات سالك الذكية (التطبيق والموقع الإلكتروني وروبوت الدردشة) عبر مراكز الخدمة، حيث يؤدي إتمام أي معاملة من خلال قناة سالك الذكية بدلاً من مركز الخدمة إلى تفادي ١٢ كجم من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

كما تلتزم الشركة بتعزيز وتحفيز "التوجه" نحو وسائل نقل بالمركبات أكثر استدامة. على سبيل المثال، توفر الشركة للمركبات الكهربائية بطاقات

سالك المفعلة بدون أي تكلفة، ولا يزال يتعين على مالكي المركبات الكهربائية شحن ملصقاتهم ودفع التعرفة المرورية للرحلات. علاوة على ذلك، نفذت الشركة عملية فحص صارمة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لكل الموردين المحتملين.

وتتمتع الشركة بمعدل رضا العملاء يبلغ ٩٢٪، والذي يأتي نتيجة لاستراتيجية الشركة المتمثلة في ضمان استمرار تركيزها على تحسين صورة علامتها التجارية من خلال توفير خدمة عملاء متميزة وتجربة سلسة في كل رحلة للعميل. علاوة على ذلك، تساعد البوابات ذات التدفق الحر للشركة في تقليل الازدحام المروري عند بوابات تحصيل التعرفة المرورية ومن ثم توفير الوقود.

وتؤمن الشركة بأن تطوير رأس مالها البشري هو أساس النمو والازدهار المستدامين وتركز على تعزيز المساواة والشمولية من خلال برامج التدريب والتطوير. وتخطط الشركة أيضًا لدمج ممارسات توظيف محددة للمساعدة في تعزيز المساواة والشمولية. كما في تاريخ هذه النشرة، لدى شركة سالك موظفين من ثماني جنسيات. وتمتعت أعمال سالك بمعدل عالٍ للاحتفاظ بالموظفين، حيث يزيد هذا المعدل عن عقد من الزمن بين فريق العمليات لدى سالك.

وتُعد الحوكمة الفعالة عنصرًا رئيسيًا لتطوير الشركة وتحقيق استراتيجيتها. وتهدف الشركة إلى تنفيذ إطار عمل قوي لحوكمة الشركات، وعملية إعداد تقارير شفافة وإجراءات مناسبة لضمان تنفيذ كل الترتيبات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس تجارية بحتة. وسيكون لدى الشركة عضوان مستقلان من خارج هيئة الطرق والمواصلات ورئيس تنفيذي في مجلس إدارتها، بالإضافة إلى لجان التدقيق والمكافآت المستقلة.

وتلتزم الشركة بالشفافية وتنوي الإفصاح عن ملخصات للاتفاقيات الرئيسية التي تحكم عملياتها، مثل اتفاقية الامتياز.

تنويع الإيرادات: إضافة مصادر دخل محتملة أخرى بما في ذلك الإعلانات وتحقيق إيرادات من البيانات والخدمات الاستشارية

بالإضافة إلى الإطار التنظيمي المواتي الذي يسمح للشركة بالاستمرار في النمو داخل دبي، بشكل جزئي من خلال ضمان أن تكون كل بوابات دبي المستقبلية خاضعة لسيطرتها، تركز الشركة أيضًا على تنويع قاعدة إيراداتها وإعادة استثمار أموالها النقدية في الفرص المتراكمة للمساهمين. وتهدف الشركة إلى الاستفادة من خبراتها التقنية والتشغيلية للتوسع داخل دبي إلى المجالات التي تكمل عروض خدماتها الحالية وتسعى إلى تحقيق مصادر دخل أخرى لا تضع الشركة في منافسة مع هيئة الطرق والمواصلات. بعض الطرق التكميلية التي يمكن للشركة استكشافها، وفقًا للجدوى الفنية والتجارية، في إطار جهود تنويع الإيرادات هي:

- الإعلانات

تمتلك الشركة القدرة على تضمين الإعلانات داخل التطبيق والإعلانات على بواباتها، والتي تقع في مفاصل استراتيجية داخل دبي. ما يقارب من ١,٦ مليون مركبة تمر عبر بوابات سالك الثمانية كل يوم، وهناك ما يقارب ٢,٢ مليون عميل نشط مسجل في سالك، منهم ما يقارب من مليون مستخدم مسجل عبر الإنترنت. يجذب الموقع الإلكتروني للشركة ما يقرب من ١,٢ مليون زائر شهريًا كما في تاريخ هذه النشرة. تبيع الشركة ما يقارب ٦٠٠ ألف بطاقة سالك وحوالي ٢ مليون بطاقة شحن سنويًا. يمكن استخدام تطبيق سالك والموقع الإلكتروني وبوابات الرسوم للإعلان، بشرط توفر مساحة بيضاء وخاضعة لدراسات الجدوى (فنية، قانونية، مالية، إلخ).

- تحقيق إيرادات من البيانات

ستنظر الشركة أيضًا في تحقيق الدخل من البيانات التي تجمعها كجزء من عملياتها، والتي يمكن أن توفر رؤى لا تقدر بثمن حول تدفق حركة المرور داخل دبي. تهدف الشركة إلى الشراكة مع تجار التجزئة والشركات الأخرى لتقديم عروض وفرص مخصصة لعملاء سالك بناءً على البيانات التي يتم جمعها لكل مستخدم من خلال بطاقات / ملصقات سالك الإلكترونية وتطبيق سالك. يمكن للشركة أيضًا الشراكة مع الشركات المحلية وإعداد العروض واستراتيجيات التسويق المرتبطة بمكان وجود العميل والبوابة التي يمرون عبرها كل يوم على تطبيق سالك. دعم هذه الإستراتيجية هو تطبيق الشركة المتكامل تمامًا والوصول إلى موقع العملاء وعاداتهم. تتمتع الشركة بالقدرة على التفاعل مع عملائها من خلال تطبيقها، ويمكن تحقيق الدخل من البيانات مثل الهاتف المحمول وتفاصيل معاملات الرحلة (التاريخ والوقت والموقع وعدد حركة المرور) وتفاصيل السيارة. تتيح واجهات برمجة التطبيقات لشركات تأجير السيارات والأسطول استخدام تفاصيل رحلة سالك لتسهيل إدارة الفواتير للعملاء وإدارة الأسطول.

- الخدمات الاستشارية

تهدف الشركة إلى الاستفادة من خبرتها في أنظمة رسوم التدفق الحر من خلال تقديم خدمات استشارية للمدن الكبرى الأخرى في المنطقة التي تتطلع إلى تطبيق أنظمة مماثلة. حتى تاريخ نشرة الطرح هذه، هناك عدد قليل جدًا من خدمات التعرفة المرورية في المنطقة بشكل عام. يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن الشركة لديها المعرفة والموهبة لبيع خدماتها في حالة ظهور الفرصة. تعتبر الشركة الخدمات الاستشارية هدفًا متوسط المدى تتطلع من أجله للاستفادة من شركائها الحاليين (على سبيل المثال، ترانسكور).

- التسعير الديناميكي

تمتلك الشركة أيضًا القدرة على الاستفادة من الأسعار الديناميكية في المستقبل. يمكن لهيئة الطرق والمواصلات تنفيذ التسعير الديناميكي من خلال تحسين معدلات الرسوم اعتمادًا على الوقت من اليوم، على سبيل المثال، من خلال فرض رسوم أعلى على ممرات معينة أو خلال ساعات الذروة. يمكن دراسة الأسعار الديناميكية وتنفيذها من قبل هيئة الطرق والمواصلات (بناءً على موافقة من المجلس التنفيذي)، والتي يمكن أن تزيد من إيرادات الرسوم، بناءً على تطبيقات مماثلة في أماكن أخرى على مستوى العالم مثل دالاس فورت ورث إل بي جيه إكسبريس

ونظام تسعير الطرق الإلكتروني في سنغافورة ونظام تسعير الطرق الإلكترونية في سنغافورة. منطقة الازدحام الديناميكي في ستوكهولم ورسوم الجسر. سيسمح نهج الشبكة بالكامل بنظام ديناميكي مصمم خصيصًا لتقليل الازدحام في مناطق وأوقات محددة في دبي. يعتقد المديرون أن تكامل تكنولوجيا الشركة من خلال تطبيقاتها وبواباتها سيجعل الانتقال إلى نظام ديناميكي أمرًا سهلاً نسبيًا. ستكون هناك حاجة إلى تعديل اتفاقية الامتياز أو الإضافة إليها من أجل تنفيذ التسعير الديناميكي، إلى جانب الحصول على موافقة المجلس التنفيذي.

وستواصل إدارة الشركة التركيز على إضافة قيمة إلى المساهمين من خلال ضمان دفع السيولة النقدية القوية الناتجة عن عملياتها للمساهمين (١) لضمان تدفق مستدام ومستقر للدخل، و(٢) إعادة استثمار تلك السيولة النقدية في الفرص التراكمية إذا كان من الممكن أن تؤدي إلى تعزيز قيمة وتحقق نمو مستقبلي وزيادة رأس المال.

الابتكار التقني: تطوير واعتماد أحدث الابتكارات التقنية في عمليات تحصيل التعرفة المرورية.

تتبنى الشركة حاليًا أفضل التقنيات المتاحة، وهي تقنية متكاملة و"مصممة خصيصًا" لتكون مناسبة للأغراض المنشودة لضمان أفضل أداء تشغيلي. وستواصل الشركة منح الأولوية للاستثمار في التقنية لضمان ريادتها في الابتكار القائم على التقنية في هذا القطاع. ويساعد الاستثمار في التقنية بشكل جوهري على تحسين موثوقية عمليات الشركة، كما يدعم تدفقات الإيرادات المستقبلية المحتملة.

وتركز الشركة على تعزيز مكانتها بصفتها المشغل الوحيد والحصري لبوابات تحصيل التعرفة المرورية في دبي من خلال الاستثمار في البنية التحتية لتحليل البيانات حتى تتمكن من تحقيق المزيد من الأرباح من بياناتها لخدمة شريحة أكبر من العملاء.

تاريخ الشركة

تأسست هيئة الطرق والمواصلات في إمارة دبي بدولة الإمارات بموجب المرسوم رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ والصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، في ١ نوفمبر ٢٠٠٥. وتم تشكيل هيئة الطرق والمواصلات لتطوير حلول تلبي احتياجات النقل في دبي وإدارة الطرق وأنظمة المرور. وقد أطلقت هيئة الطرق والمواصلات التعرفة المرورية لسالك في ١ يوليو ٢٠٠٧ من خلال إنشاء بوابتين، تقع إحداهما بالقرب من جسر القرهود (بوابة القرهود) في حين تقع الأخرى في البرشاء (بوابة البرشاء) بالقرب من مول الإمارات في شارع الشيخ زايد. وفي سبتمبر ٢٠٠٨، تم تركيب بوابتين إضافيتين على جسر آل مكتوم (بوابة آل مكتوم) والصفا (بوابة الصفا)، ثم تم تشغيل ثلاث بوابات إضافية في أبريل ٢٠١٣ حيث تقع اثنتان منهما على جانبي تقاطع الممزر على طريق الاتحاد (بوابة شمال الممزر وبوابة جنوب الممزر) في حين تقع الأخرى في نفق مطار دبي (بوابة نفق المطار). وتمت إضافة بوابة جبل علي في شارع الشيخ زايد في أكتوبر ٢٠١٨، وبذلك يوجد ما مجموعه ثمانية بوابات لتحصيل التعرفة المرورية ضمن نظام سالك في دبي كما في تاريخ هذه النشرة.

في نوفمبر ٢٠٢١، بناءً على توجيهات حكومة دبي وقرار صادر عن الإدارة العليا لهيئة الطرق والمواصلات، أعلنت هيئة الطرق والمواصلات عن عزمها فصل (الاقتطاع) وإدراج سالك، وهو نظام تحصيل التعرفة المرورية لدى هيئة الطرق والمواصلات. وفي ١٥ يونيو ٢٠٢٢، تم تأسيس الشركة في إمارة دبي، بموجب قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قانون دبي رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تأسيس شركة سالك ش.م.ع. وفي ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، أبرمت هيئة الطرق والمواصلات مع الشركة اتفاقية امتياز مُنحت الشركة بموجبها الحق الحصري لتشغيل وتحصيل الإيرادات الناتجة عن بوابات تحصيل التعرفة المرورية في دبي.

إعادة التنظيم

الاقتطاع

تتكون عملية اقتطاع الشركة من هيئة الطرق والمواصلات من عدة خطوات مبينة في الجدول الوارد أدناه:

م	الإجراء	التاريخ
١.	إصدار قانون تأسيس سالك.	١١ يونيو ٢٠٢٢
٢.	موافقة المجلس التنفيذي على تكوين مجلس الإدارة للشركة.	٢٣ يوليو ٢٠٢٢
٣.	موافقة المجلس التنفيذي على النظام الأساسي.	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
٤.	إصدار وثائق وشهادات التأسيس.	١٧ يونيو ٢٠٢٢ - إصدار الرخصة التجارية
٥.	تعيين فريق الإدارة ونقل الموظفين.	يوليو ٢٠٢٢
٦.	الاستفادة من تمويل مرابحة متعدد الشرائح من بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ومؤسسات مالية مشاركة أخرى.	٣٠ يونيو ٢٠٢٢
٧.	استلام إعفاء الشركة من أحكام معينة من قانون الشركات التجارية من قبل مجلس الوزراء.	٣٠ أغسطس ٢٠٢٢
٨.	نقل عقود هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة (بما في ذلك اتفاقية ترانسكور) / الدخول في عقود خدمات محددة من قبل الشركة / إدخال تعديلات على عقود هيئة الطرق والمواصلات لتوسيع نطاق الخدمات لتشمل الشركة.	بحلول ٢ سبتمبر ٢٠٢٢
٩.	تاريخ سريان اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية.	١ يوليو ٢٠٢٢
١٠.	موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع على الطرح العام الأولي.	٣١ أغسطس ٢٠٢٢

يوضح الرسم البياني الوارد أدناه القطاعات والمؤسسات والإدارات التابعة لحكومة دبي، بما في ذلك هيئة الطرق والمواصلات.

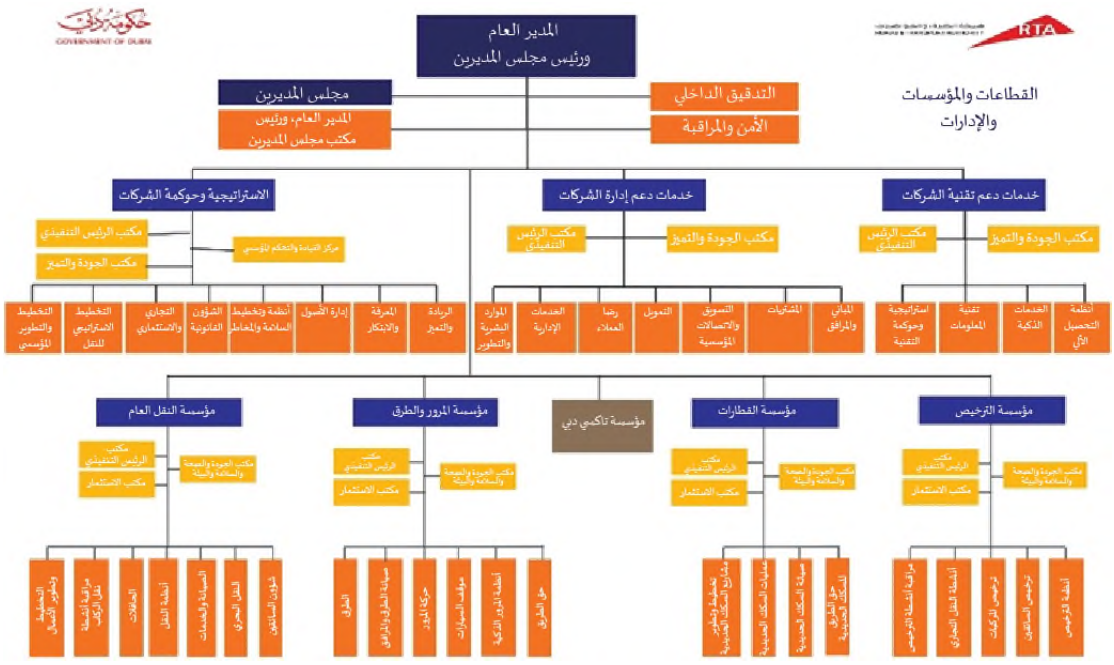

الأعمال

تتولى الشركة المسؤولية عن عمليات بوابات سالك، وصيانة الأصول المطلوبة لعمليات تحصيل التعرفة المرورية ضمن نظام سالك وتصميم بوابات جديدة وإنشائها في دبي. وقد تقدم شركة سالك أيضًا مقترحات لزيادة التعريفة الخاصة بهيئة الطرق والمواصلات على أساس سنوي، والتي يمكن لهيئة الطرق والمواصلات رفعها إلى المجلس التنفيذي وفقًا لتقديرها. تعود ملكية الأصول المادية التي تتكون منها بوابات تحصيل التعرفة المرورية (بما في ذلك بوابات تحصيل التعرفة المرورية ومولدات الكاميرات ومعدات جسور الإشارات والماسحات الضوئية (قارئ تحديد الهوية بموجات الراديو) والهوائيات وملصقات سالك وغيرها من المعدات المتعلقة بسالك) لهيئة الطرق والمواصلات، ولكن يحق الشركة استخدام تلك الأصول المادية طوال

مدة اتفاقية الامتياز.

وتقدم سالك تجربة عملاء سلسة باستخدام تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو داخل بواباتها الثمانية الآلية. ويعمل نظام التعرفة المرورية ذي التدفق الحر في ظل سرعات الطرق السريعة بدون ساحات أو بوابات أو وجود أي محصلين للتعرفة المرورية أو أكشاك التعرفة المرورية أو أي عوائق أخرى لتدفق حركة المرور. ويسمح النظام بحركة سريعة وفعالة للمركبات عبر نقاط تحصيل التعرفة المرورية على الطرق السريعة. ويستخدم مالكو المركبات النظام من خلال شراء ملصقات سالك عبر الإنترنت أو من محطات الوقود، وتفعيل ملصقات سالك عبر الإنترنت، من خلال التطبيقات أو عبر الهاتف، ثم إعادة شحن حسابهم عبر بطاقات إعادة الشحن، والقسائم الإلكترونية، والبنوك، والبطاقات الائتمانية، وأجهزة الإيداع عبر الأكشاك والإيداع النقدي في كل أنحاء دبي.

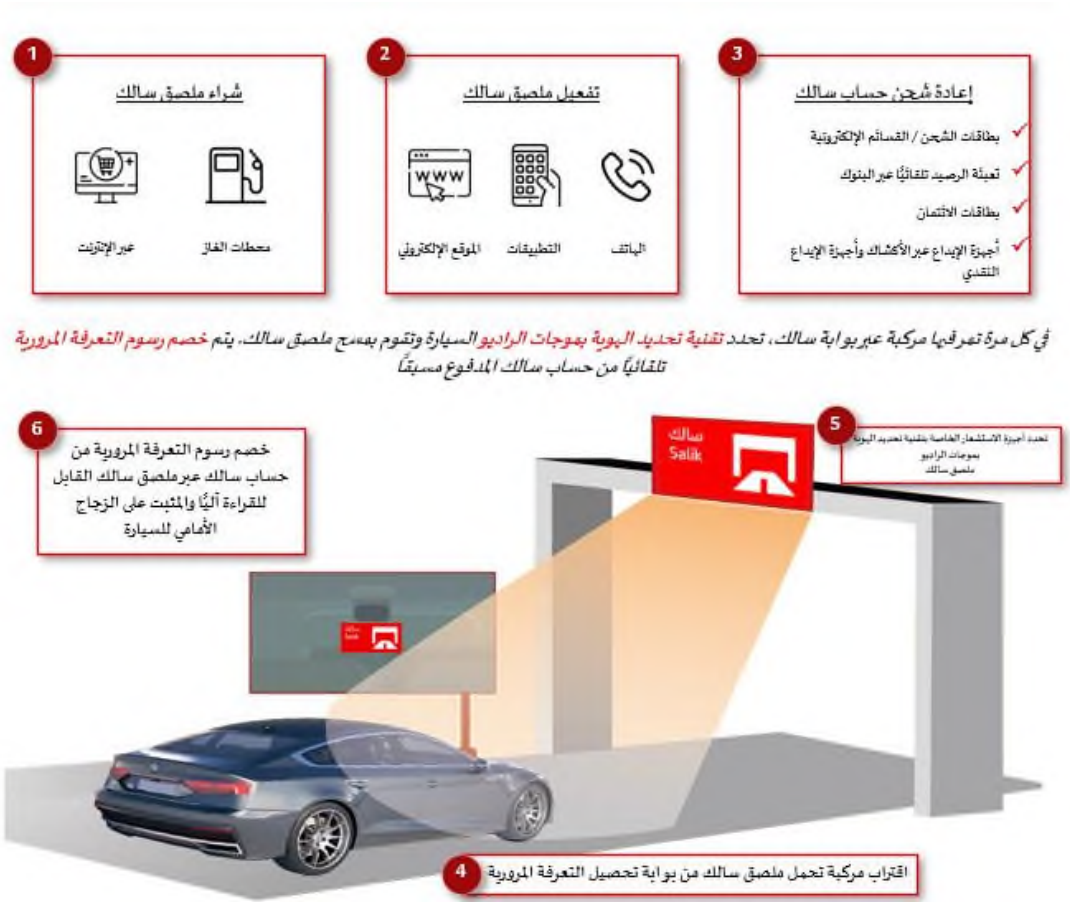

بوابات تحصيل التعرفة المرورية

تقوم الشركة بتشغيل ثمانية بوابات في كل أنحاء دبي. توضح الجداول الواردة أدناه التطور التاريخي لإجمالي حركة المرور لكل من بوابات تحصيل التعرفة المرورية منذ إنشائها، من حيث العدد الإجمالي للرحلات وصافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية.

التطور التاريخي لإجمالي حركة المرور عبر بوابات سالك

	السنة (بالمليون رحلة)													
بوابة تحصيل التعرفة المرورية	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
البرشاء	-	-	٨٩	٩٣	١٠٠	١٠٦	١٠٦	١٠٩	١١١	١١٢	١٠٧	١٠٥	١٠٦	٧٣	٩٣
القرهود	-	-	٦٦	٦٦	٧٠	٧٤	٧٥	٧٦	٧٩	٨١	٨١	٨١	٨١	٥٤	٦٧
المكتوم	-	-	٥٩	٥٥	٥٤	٥٦	٥٦	٥٥	٥٦	٥٥	٥٥	٥٥	٥٤	٣٩	٤٧
الصفا	-	-	١٠٤	١٠٤	١١٣	١١٧	١١٤	١١٥	١١٦	١١٨	١١٥	١٠٩	١٠٥	٧٣	٩٠
نفق المطار	-	-	-	-	-	-	٢٢	٣٢	٣٤	٣٣	٣٣	٣١	٢٩	٢١	٢٤
الممزر (الشمالية)	-	-	-	-	-	-	٥٨	٨٤	٨٣	٨٣	٨٠	٧٧	٧٥	٥٨	٦٦

الممزر (الجنوبية)	-	-	-	-	-	-	-	٥٦	٧٨	٧٧	٧٧	٧٤	٧١	٦٩	٥٤	٦٣
جبل علي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١	٥٢	٢٨	٣١
إجمالي[1]	-	-	٣١٨	٣١٧	٣٣٦	٣٥٣	٤٨٧	٥٤٨	٥٥٦	٥٥٩	٥٤٥	٥٤٠	٥٧١	٤٠٠	٤٨١

ملاحظات:

(١) إجمالي صافي حركة المرور غير متوفر للسنوات ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

التطور التاريخي لصافي حركة المرور عبر بوابات سالك

	السنة (بالمليون رحلة)															
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
بوابة تحصيل التعرفة المرورية																
البرشاء	-	-	٥٥	٥٦	٥٨	٦١	٦٣	٦٧	٦٨	٧٠	٨٧	٨٨	٨٨	٦٢	٧٨	٤٤
القرهود	-	-	٥٠	٤٩	٥١	٥٤	٥٦	٦٠	٦٣	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٤٤	٥٥	٣١
المكتوم	-	-	٢٩	٢٥	٢٣	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٤	٢٧	٢٦	٢٥	١٨	٢١	١١
الصفا	-	-	٥٨	٥٦	٦١	٦٣	٦٣	٦٦	٦٧	٦٩	٩٠	٨٩	٨٥	٦٠	٧٤	٤١
نفق المطار	-	-	-	-	-	-	١٩	٢٨	٣٠	٣٠	٢٩	٢٧	٢٦	١٨	٢١	١١
الممزر (الشمالية)	-	-	-	-	-	-	٣٣	٤٨	٤٨	٤٧	٤٥	٤٣	٤١	٣٢	٣٦	٢٠
الممزر (الجنوبية)	-	-	-	-	-	-	٢٧	٣٨	٣٨	٣٨	٣٥	٣٤	٣٣	٢٦	٣٠	١٦
جبل علي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠	٤٨	٢٦	٢٩	١٧
حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	-	-	-	-	-	-	٢٥	٢٧	٢٧	٢٦	٣٠	٣٢	٣٢	١٧	٢٥	١٧
الإجمالي (صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية)	٤٢	١٤٠	١٩٢	١٨٧	١٩٤	٢١٠	٣١٩	٣٦٩	٣٧٥	٣٧٨	٤٠٨	٤١٢	٤٤١	٣٠٥	٣٧٠	٢٠٩

(١) صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لا تشمل المخالفات (حيث تم تضمنها بداية من عام ٢٠٠٩ فصاعدًا).

(٢) قيم صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية غير متوفرة لبوابات تحصيل التعرفة المرورية لسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

في عام ٢٠١٩، كان توزيع إجمالي حركة المرور على النحو التالي: ٧٥٪ خلال ساعات الذروة (من ٦ صباحًا إلى ٨:٥٩ مساءً) و٢٥٪ خلال بقية الساعات (من ٩ مساءً إلى ٥:٥٩ صباحًا).

باستثناء نفق بوابة المطار وبوابة المكتوم، تقع كل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة على شارع الشيخ زايد، وهو طريق سريع يبلغ طوله ٥٥٨,٤ كيلومترًا، ويُعد أطول طريق في دولة الإمارات، ويمتد من منطقة السلع في أبو ظبي إلى رأس الخيمة، ويمر عبر دبي ويبقى موازيًا لساحل دولة الإمارات على طول الخليج العربي. وتقع البوابات المتبقية عند التقاطعات الاستراتيجية والجسور وغيرها من المناطق كثيفة الحركة المرورية في كل أنحاء دبي.

البرشاء

تم تركيب بوابة البرشاء في عام ٢٠٠٧، وتقع على شارع الشيخ زايد بالقرب من مول الإمارات ومحطة مترو المشرق. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٩٣,٢ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٧٨ مليون.

القرهود

تم تركيب بوابة القرهود في يوليو ٢٠٠٧، ويقع على طريق الشيخ راشد بالقرب من خور دبي بالقرهود. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١،

بلغ إجمالي حركة المرور ٦٦,٦ مليون وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٥٥ مليون.

آل مكتوم

تم تركيب بوابة آل مكتوم في سبتمبر ٢٠٠٨، ولا يتم فرض رسوم على كل المركبات التي تستخدم جسر آل مكتوم في الفترة الممتدة من (أ) ١٠:٠٠ مساءً إلى ٦:٠٠ صباحًا طوال أيام العمل، ومن (ب) ١٠:٠٠ مساءً من يوم السبت إلى ٦:٠٠ صباحًا من يوم الاثنين التالي، وذلك نظرًا لإغلاق الخيار البديل، وهو الجسر العائم، خلال هذه الساعات.

وتقع على طريق طارق بن زياد بالقرب من خور دبي وتخدم جسر آل مكتوم. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٤٦,٨ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٢١ مليون.

الصفا

تم تركيب بوابة الصفا في سبتمبر ٢٠٠٨، وتقع على طريق E١١، وهو شارع الشيخ زايد، بالقرب من محطة مترو الخليج التجاري. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٩٠,٤ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٧٤ مليون.

الممزر الشمالية

تم تركيب بوابة الممزر الشمالية في أبريل ٢٠١٣، وتقع البوابة على شارع الشيخ زايد في شارع الاتحاد بالقرب من النهضة بديرة. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٦٦,٥ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٣٧ مليون.

ويتم تحصيل رسوم التعرفة المطبقة لمرة واحدة على أي مركبة تستخدم كل من بوابة الممزر الشمالية وبوابة الممزر الجنوبية في رحلة واحدة، بشرط أن يكون عبور هذه المركبة لكلا البوابتين من اتجاه واحد خلال ساعة واحدة.

نفق المطار

تم تركيب بوابة نفق المطار في أبريل ٢٠١٣، وتقع على طريق D٦٢ في شارع بيروت بالقرب من مطار دبي الدولي. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٢٣,٦ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٢١ مليون.

الممزر الجنوبية

تم تركيب بوابة الممزر الجنوبية في أبريل ٢٠١٣، وتقع البوابة على شارع الشيخ زايد في شارع الاتحاد بالقرب من النهضة بديرة. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٦٢,٦ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٣٠ مليون.

ويتم تحصيل رسوم التعرفة المطبقة لمرة واحدة على أي مركبة تستخدم كل من بوابة الممزر الشمالية وبوابة الممزر الجنوبية في رحلة واحدة، بشرط أن يكون عبور هذه المركبة لكلا البوابتين من اتجاه واحد خلال ساعة واحدة.

جبل علي

تم تركيب بوابة جبل علي في أكتوبر ٢٠١٨، وتقع على شارع الشيخ زايد بالقرب من قرية جبل علي. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بلغ إجمالي حركة المرور ٣١,٥ مليون، وكان صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية ٢٩ مليون.

التعريفات

كما في تاريخ هذه النشرة، تفرض كل بوابة من بوابات سالك رسومًا بقيمة ٤ درهم إماراتي، مع وجود خصمين متاحين حاليًا لكل المركبات:

- بوابة الممزر الشمالية وبوابة الممزر الجنوبية: يتم تحصيل التعرفة المرورية المطبقة لمرة واحدة على أي مركبة تستخدم كل من بوابة الممزر الشمالية وبوابة الممزر الجنوبية في رحلة واحدة، بشرط أن يكون عبور هذه المركبة لكلا البوابتين من اتجاه واحد في غضون ساعة واحدة.
- بوابة جسر آل مكتوم: لا يتم فرض تعرفة مرورية على كل المركبات التي تستخدم جسر آل مكتوم في الفترة الممتدة من (أ) ١٠:٠٠ مساءً إلى ٦:٠٠ صباحًا طوال أيام العمل، ومن (ب) ١٠:٠٠ مساءً من يوم السبت إلى ٦:٠٠ صباحًا من يوم الاثنين التالي.

بموجب اتفاقية الامتياز، يحق للشركة التوصية بمراجعات التعرفة إلى هيئة الطرق والمواصلات بناءً على معدل التضخم أو الأحداث غير المتوقعة التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. ويحق هيئة الطرق والمواصلات ممارسة السلطة التقديرية بشأن التوصية بهذه الزيادة إلى المجلس التنفيذي أو رفض هذه الزيادة أو اقتراح تعديلات. ثم يتخذ المجلس التنفيذي القرار النهائي في ما يتعلق بما إذا كان ينبغي تعديل التعريفات. على سبيل المثال، يمكن زيادة التعريفات للحماية من الضغوط التضخمية أو قد تخضع لتعديلات أخرى بناءً على أحداث أخرى غير متوقعة. وإذا رفضت المجلس التنفيذي طلب الشركة بزيادة التعريفات بسبب الضغوط التضخمية، فستقوم هيئة الطرق والمواصلات بخفض رسوم الامتياز المطبقة على الشركة. الا ان رسوم الامتياز المحددة بحد أقصى ٢٥٪ من إيرادات التعرفة المرورية، لا يجوز تخفيضها دون نسبة ١٥٪ بحد أقصى من إيرادات التعرفة المرورية في أي سنة معينة. وإذا رفض المجلس التنفيذي طلب الشركة بزيادة التعريفات بسبب أحداث أخرى، فإن هيئة الطرق والمواصلات ليست ملزمة بتخفيض رسوم الامتياز. ولا يمكن أن تكون أول زيادة محتملة في التعرفة قبل عام ٢٠٢٣، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الامتياز. يوضح الرسم البياني أدناه أمثلة توضيحية للتغييرات في رسوم التعرفة ورسوم الامتياز بمرور الوقت.

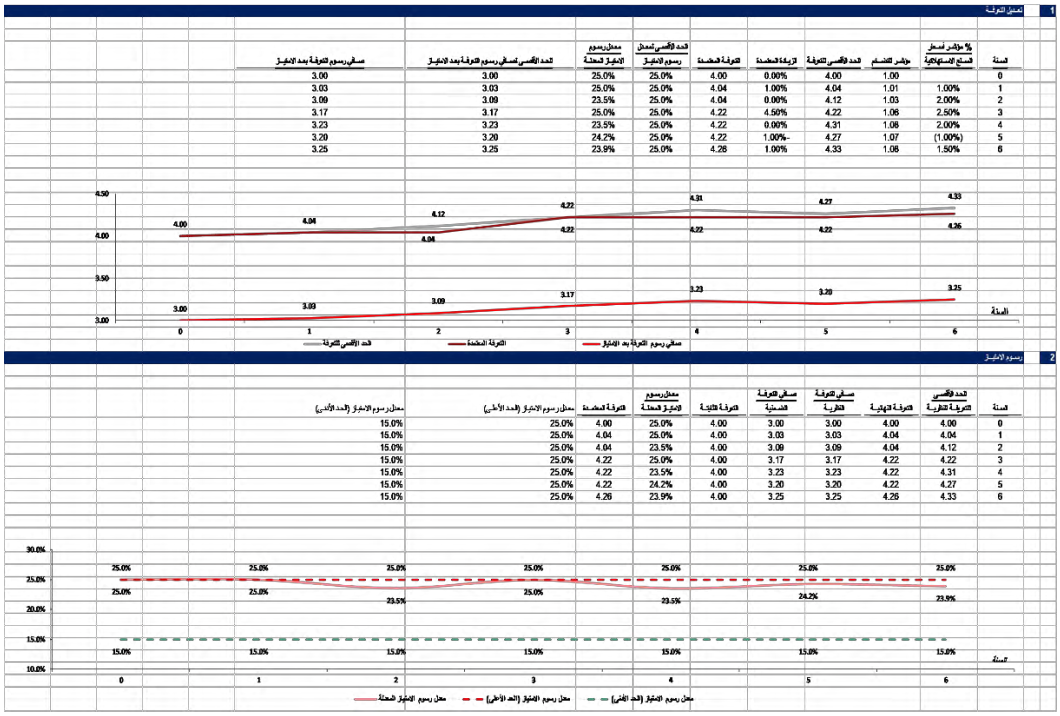

يجب أن تحتوي المركبات التي تعبر بوابات سالك على ملصق سالك نشط داخل المركبة. ويجب على عملاء سالك شراء ملصق سالك، ولا يتعين ملء أي مستندات أو تقديمها. تبلغ تكلفة ملصقات سالك ١٠٠ درهم إماراتي للملصق الواحد، والتي تشمل رصيدًا بقيمة ٥٠ درهمًا يتم إيداعه تلقائيًا في حساب سالك الخاص بالعميل. وبعد الشراء، يجب على عملاء سالك إرفاق ملصق سالك بزجاج السيارة الأمامي وتفعيله قبل عبور بوابة سالك. ويمكن إتمام عملية التفعيل من خلال القنوات الإلكترونية، مثل الموقع الإلكتروني لسالك، وتطبيق سالك الذكي، وتطبيق دبي الآن، ورقم ٨٠٠-Salik (وهو عبارة عن استجابة صوتية تفاعلية آلية). بمجرد تفعيل ملصق سالك، يكون العميل مسؤولاً عن الحفاظ على رصيد كافٍ في حساب سالك الخاص به لتغطية رحلاته وتجنب التعرض للمخالفات. ويمكن إتمام إعادة شحن الحساب من خلال القنوات الإلكترونية باستخدام بطاقات الائتمان أو عن طريق شراء بطاقة إعادة شحن سالك من محطات الوقود.

إذا تم شراء ملصق سالك عبر الإنترنت، فسيتم تفعيله من قبل فريق سالك قبل تسليم البطاقة للعميل. وتبلغ تكلفة التوصيل ٢٠ درهمًا إماراتيًا تضاف إلى سعر ملصقات سالك المشتراة عبر الإنترنت.

تُعد المشاركة في نظام سالك إلزامية لكل أساطيل المركبات التجارية وكذلك المركبات الفردية. كما في تاريخ هذه النشرة، فإن ما يقرب من ٩٥٪ من المركبات المسجلة في سالك هي مركبات ركاب وحوالي ٥٠٪ سيارات مسجلة في دبي. وتتألف الأساطيل التي تتطلب ملصقات سالك من سيارات الأجرة، وسيارات التأجير قصير الأجل، ومركبات البريد السريع، ومركبات التأجير طويل الأجل، ومركبات التوصيل التجارية، والحافلات. ويوضح الجدول التالي فئات المركبات المعفاة.

الشرائح المعفاة من رسوم التعرفة المرورية

الفئة الرئيسية	التصنيف الفرعي	ملاحظات
أصحاب الهمم وأقاربهم	(١) أي فرد مصاب بالتوحد، و/أو إعاقات عقلية، و/أو إعاقات جسدية، و/أو إعاقات بصرية و/أو أي إعاقة و/أو عجز آخر مؤهل للحصول على إعفاء بموجب القانون المعمول به (*الشخص صاحب الهمم*)، و (٢) الزوج أو الزوجة أو الأبناء أو الأشقاء أو الوالدان أو الأجداد أو الأحفاد للشخص صاحب الهمم، حسبما ينطبق.	إعفاء لمدة سنة (قابلة للتحديد)
المؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة		تحصل المدارس والمؤسسات الخاصة بأصحاب الهمم على إعفاء لمدة سنة (واحدة) (قابلة للتجديد)
المؤسسات الخيرية		إعفاء لمدة سنة (قابلة للتحديد)

الفئة الرئيسية	التصنيف الفرعي	ملاحظات
سيارة الأجرة		يتم إعفاء لوحات سيارات الأجرة بدبي حتى عام ٢٠٩٩ تقوم شركات سيارات الأجرة بتحصيل التعرفة المرورية ودفعها بشكل منفصل وفقًا لقواعد العمل الخاصة بها. ويتم تحصيل التعرفة المرورية فقط عند "تشغيل العداد"، مما يعني وجود راكب في سيارة الأجرة. ويشير "توقف العداد" إلى أن سيارة الأجرة خارج الخدمة ولا يوجد بها ركاب.
مؤسسة النقل العام	دبي (حافلات هيئة الطرق والمواصلات)	يتم إعفاء لوحات هيئة الطرق والمواصلات في دبي حتى عام ٢٠٩٩
	خارج دبي	بالنسبة لمؤسسات النقل العام في الإمارات الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة، فيتم إعفاؤها حتى عام ٢٠٩٩
المدارس والمؤسسات الدينية	المدارس الحكومية	مُعفاة حتى عام ٢٠٩٩
	المدارس الخاصة	إعفاء لمدة سنة (قابلة للتحديد)
الشرطة	وزارة الداخلية	إعفاء ٥٠٠ ملصق حتى عام ٢٠٩٩
	دبي	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
	الشارقة	إعفاء ٥٠ ملصقًا حتى عام ٢٠٩٩
	عجمان	إعفاء ٥٠ ملصقًا حتى عام ٢٠٩٩
	أبوظبي	إعفاء ٥٠ ملصقًا حتى عام ٢٠٩٩
	رأس الخيمة	إعفاء ٥٠ ملصقًا حتى عام ٢٠٩٩
	أم القيوين	إعفاء ٥٠ ملصقًا حتى عام ٢٠٩٩
	الفجيرة	إعفاء ٥٠ ملصقًا حتى عام ٢٠٩٩
الهيئات الوطنية	القوات المسلحة	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
	الدفاع المدني	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
	حقول النفط AD	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
	أمن الدولة	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
	الحرس الخاص	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
	وزارة الدفاع	إعفاء كل الملصقات حتى عام ٢٠٩٩
سيارات الإسعاف والهلال الأحمر	سيارات الإسعاف الحكومية	مُعفاة حتى عام ٢٠٩٩
	سيارات الإسعاف الخاصة	إعفاء لمدة سنة (قابلة للتحديد)

تقنية المعلومات

يهدف سالك إلى توفير تجربة تركز على العملاء، مع رقمنة عمليات بالكامل.

منصة **DTS**

تمتلك الشركة حقوقًا بموجب اتفاقية الامتياز لاستخدام تحديد الهوية بموجات الراديو التي تتعرف على المركبات التي تمر عبر بوابات سالك وتقرأ ملصق سالك الخاصة بالمركبة. وتعمل ملصقات سالك بدون بطاريات أو أجزاء متحركة ومصممة للبقاء طوال العمر الافتراضي للزجاج الأمامي. وتعمل ملصقات سالك في كل الظروف الجوية وسرعات المركبات وتوفر طريقة عالية الدقة وموثوقة لتحديد المركبات.

ويتعرف قارئ تحديد الهوية بموجات الراديو على علامة سالك المثبتة على كل مركبة، وتقوم الشركة بخصم الرسوم من الحساب ذي الصلة وفقًا لذلك. وتلتقط الكاميرات صورة واحدة على الأقل لأي مركبة تمر عبر إحدى بواباتها. في حالة عدم وجود ملصق سالك على المركبة، يتم استخدام الصورة إما لفرض رسوم على العميل أو لإصدار مخالفة عدم تسجيل اللوحة إلى مالك المركبة. وتستخدم الشركة تقنية مزدوجة تسمح لها بالتقاط ٩٩,٥٪ من المركبات التي تمر عبر بواباتها. وتقدر الشركة أن متوسط وقت تشغيل نظام بوابات تحصيل التعرفة المرورية على جانب الطرق ٩٩,٩٩٪ في حين يبلغ متوسط وقت تشغيل نظام المكاتب الخلفية (مركز البيانات) ٩٩,٩٧٪.

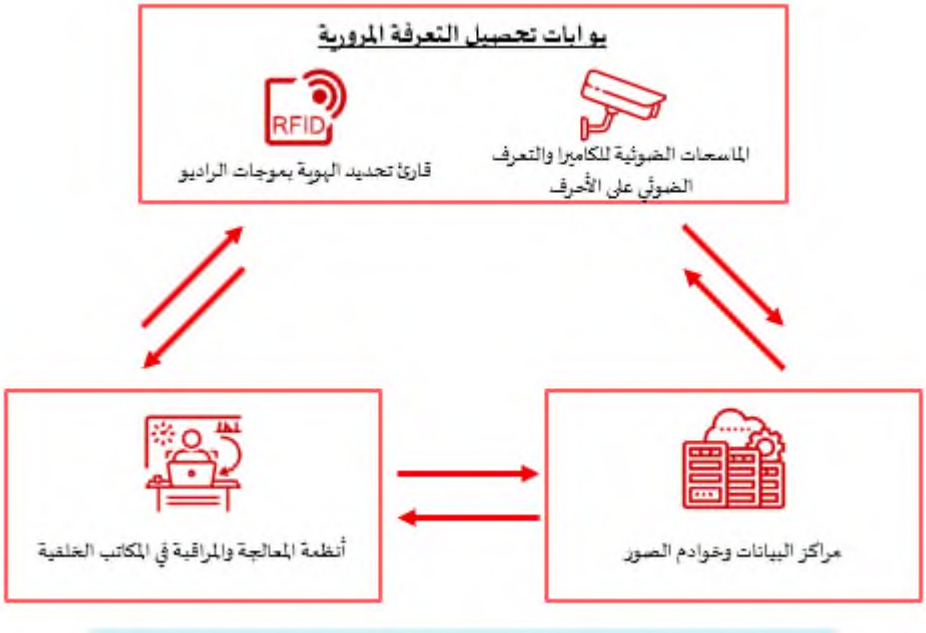

يجب إرفاق ملصقات سالك بزجاج السيارة الأمامي حتى تعمل، وبمجرد إرفاقها، لا يمكن إزالة ملصقات سالك دون تلفها وبالتالي لا يمكن نقلها من مركبة إلى أخرى. ملصقات سالك هي عبارة عن ملصقات تعمل بتقنية تحديد الهوية بموجات الراديو "بدون مصدر للطاقة" حيث يتم تشغيلها من خلال جهاز الإرسال والاستقبال الموجود في بوابة تحصيل التعرفة المرورية، ولا يحتاج ملصق سالك نفسه إلى اي بطارية. إن تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو هي طريقة تحديد آلية تعتمد على تخزين البيانات عن بُعد واسترجاعها باستخدام ملصقات سالك التي تعمل بتقنية تحديد الهوية بموجات الراديو. نتيجة لتقنية تحديد الهوية بموجات الراديو إلى جانب إمكانات قراءة اللوحات الفوتوغرافية، تقدر الشركة أن ما يقرب من ٠,٣ % فقط من إجمالي حركة المرور في المتوسط منذ عام ٢٠١٩ لم تتم معالجته، نظرًا إلى أن اللوحة كانت غير قابلة للقراءة أو غير مخططة.

تُباع ملصقات سالك في عدة أماكن، حيث تم بيع أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ ملصق في غضون شهر واحد من إطلاق نظام سالك في عام ٢٠٠٧، ويتم استخدام الملايين من ملصقات سالك في دبي في الوقت الحالي. وتتوفر ملصقات سالك في فروع مختارة من محطات النفط التابعة لشركة إينوك وشركة إيبكو وشركة "تسجيل" وشركة أدنوك ومؤسسة إمارات، وأكثر من ١٥ مصرفًا رائدًا بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبو ظبي الأول، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، ومصرف الإمارات الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك أبو ظبي التجاري. وتتوفر مرافق إعادة شحن ملصقات سالك في فروع مختارة من محطات الوقود التابعة لشركة أدنوك وشركة إيبكو ومؤسسة إمارات، بينما تتوفر مرافق إيداع الأموال في حساب سالك في فروع مختارة لبنك دبي التجاري، وبنك رأس الخيمة، وسيتي بنك، وبنك باركليز، وبنك دبي، وبنك أبو ظبي التجاري، وبنك المشرق، وبنك أبو ظبي الأول من خلال أجهزة الصراف الآلي / الإيداع النقدي. ويمكن للمستخدمين أيضًا إعادة شحن حساباتهم من خلال خدمة سداد دبي (epay) و/أو الموقع الإلكتروني لسالك و/أو تطبيق سالك الذكي و/أو نظام "mPay" الذي يستضيفه "تطبيق دبي الآن للدفع عبر الهاتف" التابع لحكومة دبي. ويمكن للمستخدمين دفع غرامات تتعلق بالمخالفات في مكاتب هيئة الطرق والمواصلات في مواقع مختلفة في دبي، بما في ذلك مراكز خدمة العملاء التابعة لهيئة الطرق والمواصلات ومراكز إدارة المرور ومراكز شرطة دبي وعبر الإنترنت من خلال بوابة حكومة دبي الإلكترونية. وتتوفر ملصقات سالك أيضًا عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لسالك ويمكن تسليمها للعملاء عن طريق الطلب عبر الإنترنت.

ملصق سالك مخصص للاستخدام فقط للمركبة المحددة له في حساب سالك. ويجب أن يكون لكل مركبة ملصق سالك خاصة بها، ولكن يمكن للمستخدمين تسجيل ملصقات متعددة على حساب واحد من حسابات سالك، بشرط أن يكون يتم التسجيل برقم ملف مروري واحد.

ويتعين على جميع الزوار من الإمارات وغيرها من الأماكن شراء ملصق سالك قبل القيادة في دبي.

يتم منح العملاء المسجلين في سالك الذين يمرون عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة دون أن يكون في رصيدهم أموال كافية فترة سماح مدتها خمسة أيام عمل قبل إصدار المخالفة. ويتم التقاط المركبات غير المسجلة لدى الشركة و/أو غير المجهزة بملصقات سالك من خلال أنظمة الكاميرات الخاصة بالشركة. باستخدام تقنية الإنفاذ الخاصة بهيئة الطرق والمواصلات، تقوم الشركة بإخطار مالكي المركبات غير المسجلة التي تمر عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بها وتمنحهم فترة سماح مدتها عشرة أيام عمل للتسجيل وسداد رسوم التعرفة المرورية المستحقة قبل إصدار المخالفة. ويترتب على مخالفة عدم كفاية الأموال غرامة قدرها ٥٠ درهمًا عن كل يوم لكل مركبة. في عام ٢٠٢١، شكلت الغرامات المفروضة لعدم كفاية الأموال للمركبات المسجلة حوالي ٤٧٪ من إجمالي الغرامات الصادرة وقد بدأت بمبلغ ٥٠ درهمًا.

بالنسبة لمخالفات عدم تسجيل اللوحات، تبدأ الغرامة المتكبدة بمبلغ ١٠٠ درهم إماراتي لليوم الأول. وعند إجراء الرحلة الثانية بلوحة غير مسجلة، ترتفع الغرامة لتصل إلى ٢٠٠ درهم، ثم ترتفع إلى الحد الأقصى البالغ ٤٠٠ درهم في الرحلة الثالثة وما بعدها، بواقع مخالفة واحدة في اليوم لكل مركبة بحد أقصى. في عام ٢٠٢١، شكلت غرامات عدم تسجيل أرقام اللوحات حوالي ٥٣٪ من الغرامات في عام ٢٠٢١ وقد بدأت بمبلغ ٥٠ درهمًا.

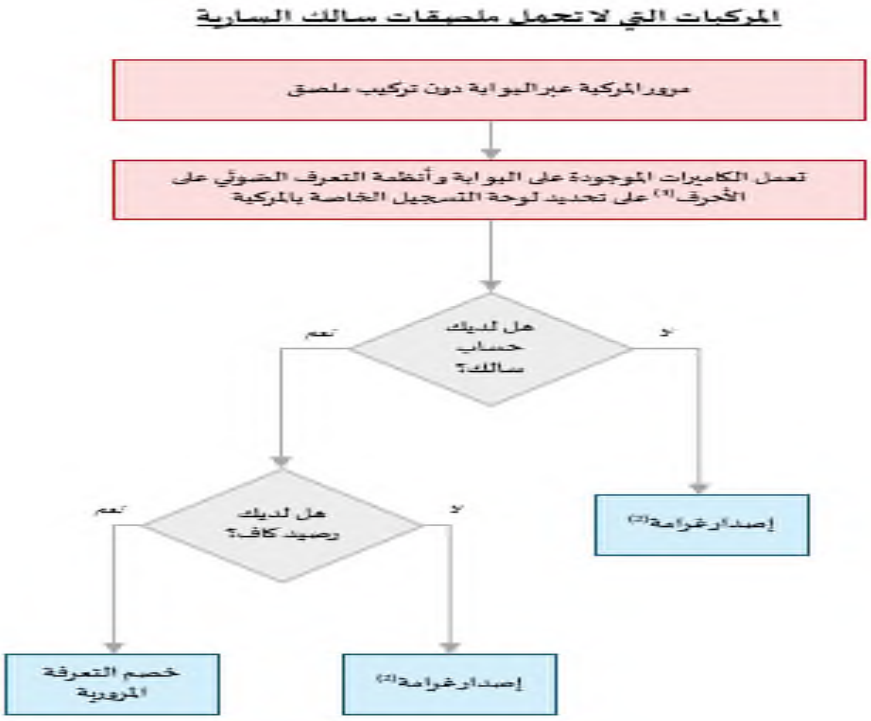

ملاحظات:

(١) OCR: التعرف الضوئي على الأحرف

(٢) يتم إصدار الغرامات في حالة عدم تسوية المبلغ المستحق بعد فترة سماح مدتها ٥ أيام عمل لمخالفات عدم كفاية الأموال المتاحة وفترة سماح مدتها ١٠ أيام عمل لمخالفات عدم تسجيل اللوحات.

بموجب اتفاقية الامتياز، يتعين على هيئة الطرق والمواصلات أن تقوم، على نفقتها الخاصة، ببذل قصارى جهدها لاتخاذ كل الإجراءات القانونية المدنية أو الجنائية اللازمة لدعم الشركة في تحصيل وإنفاذ الغرامات والعقوبات المتعلقة بالتعريفات غير المدفوعة. ثم تدفع هيئة الطرق والمواصلات للشركة (عن طريق المقاصة من رسوم الامتياز) إيرادات تحصيل هذه التعريفات والغرامات غير المدفوعة. ومع ذلك، إذا أخفقت هيئة الطرق والمواصلات في أداء التزاماتها المتعلقة بالإنفاذ، يحق للشركة اتخاذ كل الإجراءات القانونية المدنية والجنائية اللازمة لإنفاذ هذا السداد. علاوة على ذلك، تتمتع الشركة وهيئة الطرق والمواصلات بقدرة محدودة على فرض الغرامات الناتجة عن المخالفات من قبل المركبات القادمة إلى دبي من الإمارات الأخرى وغير المرخصة لدى هيئة الطرق والمواصلات. من خلال دفع عمولة عن كل غرامة يتم تحصيلها، تحفز هيئة الطرق والمواصلات الإمارات الأخرى على تحصيل الغرامات نيابة عن هيئة الطرق والمواصلات، ومع ذلك، فإن هيئة الطرق والمواصلات والشركة لديهما قدرة مباشرة محدودة على إنفاذ تلك المخالفات؛ ونتيجة لذلك، لا تستطيع الشركة وهيئة الطرق والمواصلات تحصيل الغرامات من بعض المركبات. بالنسبة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، بلغ مخصص الخسائر من الغرامات والعقوبات ١٤٥ مليون درهم و١٧٠ مليون درهم و١٩٧ مليون درهم على التوالي. تقدر الشركة أن هذه السيارات غير الإماراتية التي لا تُسجل لدى سالك ولا يمكن فرض غرامات عليها تصل إلى ما يقرب من ٠,١٪ من إجمالي متوسط حركة المرور منذ عام ٢٠١٩.

***إدارة* DTS**

تدير الشركة منصة DTS من خلال فريق عمليات وهندسة التعرفة المرورية، بالإضافة إلى فريق متخصص من موظفي ترانسكور (لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية ترانسكور"). ويتكون فريق ترانسكور المخصص لعمليات DTS من فريق يضم ما يزيد عن ٢٠٠

موظف، بما في ذلك: تسعة موظفين لدعم البرامج، و١٤ موظفًا لإدارة تقنية المعلومات، و٢٧ موظفًا لإدارة صيانة الطرق و٢١ موظفًا لتطوير البرامج. وتوفر ترانسكور خدمات تطوير البرامج، واختبار الجودة، وإدارة الإصدارات، وهندسة الحلول، وتحليلات الأعمال لمهام إدارة DTS في الشركة، فضلاً عن إمكانات إدارة المشاريع والتعافي من الكوارث.

قبل الاقتطاع، كانت الشركة تحصل على غالبية خدماتها من خلال هيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك الشبكة والبريد وخدمة الدليل النشط وشير بوينت ومركز البيانات وشبكة الإنترنت والإنترانت الداخلي ودعم تقنية المعلومات. بعد الطرح، ستستمر هيئة الطرق والمواصلات في توفير غالبية متطلبات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالشركة طوال مدة اتفاقية الخدمات الانتقالية، مع موازنة المهام التي يتم تنفيذها داخليًا من قبل الشركة.

إدارات شؤون الشركة وعمليات التشغيل

قبل الاقتطاع، تلقت الشركة العديد من الخدمات المشتركة من هيئة الطرق والمواصلات لخدمات الدعم الأساسية بشأن التمويل والموارد البشرية والتسويق والشؤون القانونية والعقود والمشتريات وتقنية المعلومات والبناء والمرافق والإدارة والمرور والتخطيط الاستراتيجي والطرق والصيانة والترخيص. وبعد الاقتطاع، يكون لدى الشركة الإدارات المستقلة التالية: إدارة المخاطر القانونية والمؤسسية، والتدقيق الداخلي والامتثال، والاستراتيجية، وعلاقات المستثمرين، والتسويق والموارد البشرية.

يوضح الشكل التالي هيكل التنظيم الداخلي المتوقع للشركة كما في تاريخ هذه النشرة.

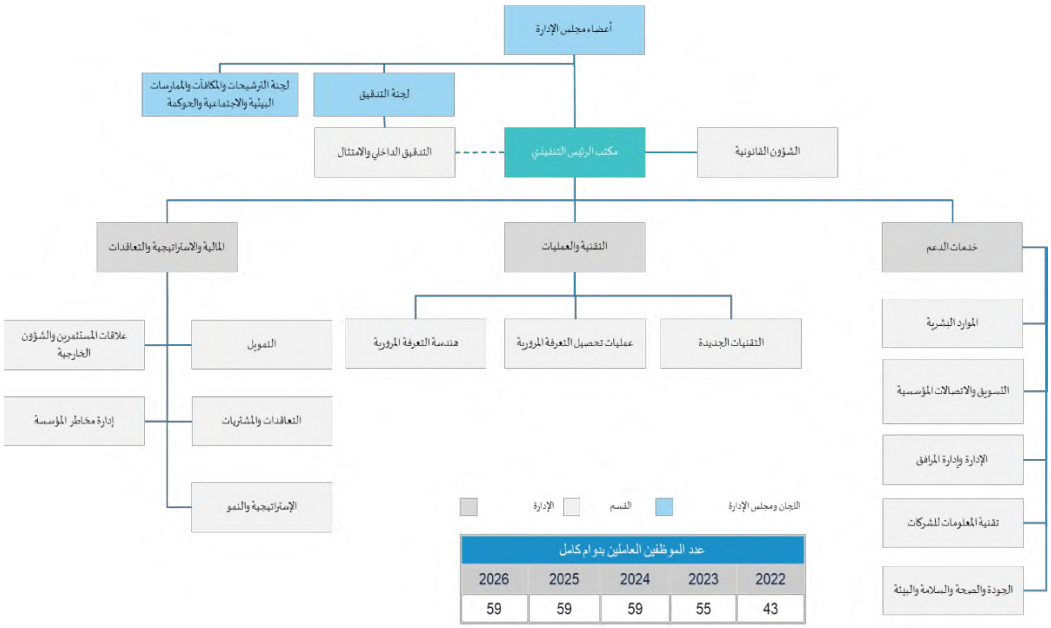

إدارات الشؤون المؤسسية والقانونية المستقلة

قبل الاقتطاع، لم يكن هناك موظفون في إدارة الشؤون المؤسسية أو القانونية لدى هيئة الطرق والمواصلات متفرغين بالكامل لخدمة سالك، حيث كان يتم تقديم الدعم على أساس مخصص عند الضرورة. وبعد الاقتطاع، سيكون لدى الشركة إدارة مستقلة للمخاطر القانونية والمؤسسية، والتدقيق الداخلي والامتثال، والاستراتيجية، وعلاقات المستثمرين، والتسويق والموارد البشرية.

التدقيق الداخلي والامتثال

بعد الاقتطاع، ستتكوّن إدارة التدقيق الداخلي والامتثال للشركة من ممثلين خارجيين. وستتولى الإدارة مسؤولية ضمان التزام الشركة بالقوانين واللوائح وقواعد العمل ذات الصلة، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وصياغة استراتيجيات التدقيق وتنفيذها، والتأكد من تنفيذ المعايير والعمليات حسب الأصول. وستعمل إدارة التدقيق الداخلي والامتثال وفقًا لخطة تدقيق شاملة معتمدة من لجنة التدقيق. وسيتم تحديث هذه الخطة سنويًا، أو حسب الحاجة، وسوف تتطلب مراجعة سنوية لإدارة المخاطر وأنشطة الامتثال، كما تجري إدارة التدقيق الداخلي والامتثال تحقيقات خاصة على النحو المعتمد من قبل لجنة التدقيق. تتولى إدارة التدقيق الداخلي والامتثال مسؤولية إعداد تقرير لتقديمه إلى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق في ما يتعلق بأنشطة التدقيق خلال السنة المالية مقارنة بالخطة المعتمدة.

الرقابة الداخلية

يتولى أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن تنظيم عملية الرقابة الداخلية بشكل ملائم والإشراف عليها داخل الشركة. ويحدد إطار الامتثال العناصر الرئيسية للرقابة الداخلية في الشركة والمهام والمسؤوليات ذات الصلة.

يتم إجراء الرقابة الداخلية في الشركة من خلال إطار امتثال محدد ومُعلن يحدد هيكل الرقابة الداخلية وقواعدها. العناصر الرئيسية لإطار الامتثال للشركة هي كما يلي: الحوكمة، وثقافة الامتثال، والتزامات الامتثال، وتقييم مخاطر الامتثال، والموظفون والمهارات، وبرنامج الامتثال (السياسات والإجراءات

والضوابط)، والتدريب والتوعية والاتصال، والمراقبة والاختبار والإبلاغ، وحفظ السجلات، وكشف حالات عدم الامتثال، والتحقيق والإبلاغ، والعناية الواجبة من قبل أطراف خارجية.

البيئة الرقابية وبرنامج الامتثال

تتكون البيئة الرقابية في الشركة من السياسات وإجراءات التشغيل القياسية والعمليات والضوابط والأنظمة والأنشطة المنفذة داخل الشركة لدعم عملية التحديد والالتزام بالمتطلبات التنظيمية والوفاء بالتزامات الامتثال ودعم تنفيذ إطار الامتثال. وقد قام مجلس الإدارة بتحديد التفويضات المتعلقة باتخاذ القرارات على مستوى الشركة. ويراقب مجلس الإدارة مدى فعالية الرقابة الداخلية وفقًا لدورته السنوية وقد كلّف لجنة التدقيق بأنشطتها الرقابية.

تقييم المخاطر

إن عملية إدارة مخاطر الشركة محددة في سياسة إدارة مخاطر المؤسسة. وفقًا للدورة السنوية، تقوم وحدات الأعمال والإدارات والإدارة وقسم إدارة مخاطر المؤسسة بتقييم المخاطر وتحديد إجراءات المعالجة المناسبة والمهام والمسؤوليات ذات الصلة. وتتم مراجعة تقييمات المخاطر بشكل متكرر من قبل قسم إدارة مخاطر المؤسسة والإبلاغ عن تلك التقييمات للجنة التدقيق.

أنشطة الرقابة

يتم تحديد وتوثيق أنشطة الرقابة في الشركة في إجراءات الرقابة الداخلية المحددة حسب كل عملية على حدة، والتي توضح بالتفصيل السلوكيات والمسؤوليات وعمليات التوثيق المتعلقة بالرقابة الداخلية. وتعتمد أنشطة الرقابة على المخاطر وتشمل كل الأعمال الرئيسية وعمليات إعداد التقارير المالية لدى الشركة. وتشمل الأنشطة الرقابية، على سبيل المثال، التراخيص والموافقات والتسويات والمواصفات والفصل بين الواجبات ومراجعات أداء الأعمال.

المعلومات والتواصل

تقوم الشركة بالتواصل حول الأمور المتعلقة بالرقابة الداخلية داخليًا مع المؤسسة من أجل التأكد من أن كل الموظفين والمديرين التابعين للشركة يتصرفون وينفذون أنشطة الرقابة الداخلية على النحو المطلوب. ويسهل هذا التواصل أيضًا فهم أهداف الرقابة الداخلية داخل المؤسسة. وتقوم الشركة بالتواصل حول موضوعات الرقابة الداخلية مع أصحاب المصلحة من خلال صفحاتها الالكترونية وتقاريرها السنوية.

أنشطة المراقبة

تشمل أنشطة المراقبة عملية المراقبة اليومية المستمرة والتقييمات المنفصلة. ويتمثل الهدف من أنشطة المراقبة بالحصول على تأكيد معقول من قبل مجلس الإدارة والإدارة بشأن توافر إجراءات الرقابة الداخلية وتطبيقها. ويتم تقييم الملاحظات والإجراءات التصحيحية والتخفيف من حدتها ومعالجتها في الوقت المناسب.

نظرة عامة على إطار السياسات

تطبق الشركة عددًا من السياسات التي تهدف إلى ضمان (١) الامتثال على مستوى الأعمال للقوانين واللوائح وقواعد العمل ذات الصلة و(٢) وضع المعايير والعمليات التي تهدف إلى ضمان الامتثال بشكل ملائم. وتتضمن هذه السياسات، المتوقع اعتمادها من قبل مجلس الإدارة قبل الإدراج، ما يلي:

لوائح عمل المجلس: تصف هذه اللائحة إطار الحوكمة العام للشركة، وتهدف إلى تنسيق ومواءمة وثائق السياسات الداعمة ووضع القواعد التي من شأنها أن تمكن مجلس الإدارة والمسؤولين في الشركة من الوفاء بمسؤولياتهم بموجب القوانين واللوائح المعمول بها. المبادئ الأربعة الأساسية لإطار حوكمة الشركة بموجب لائحة عمل مجلس الإدارة هي المساءلة والمسؤولية والشفافية والإفصاح والمعاملة العادلة. وتحدد لائحة عمل المجلس بالتفصيل دور ومسؤوليات مجلس الإدارة، وعمليات المجلس وعمله، والتعريف والتقييم والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ومعايير الإفصاح والشفافية للشركة.

الشروط المرجعية للجنة التدقيق: تحدد هذه الشروط الأساس لإنشاء اللجنة وعملها ونطاق صلاحيات اللجنة وسلطتها بصفتها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة. ويتمثل الغرض من اللجنة في مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية للشركة، ومراقبة نزاهة القوائم المالية للشركة ومراجعتها، وتعيين مدقق الحسابات للشركة وتكليفهم، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وتقييمها، ومساعدة مجلس الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية للشركة وتكاملية القوائم المالية. وتحدد الشروط كذلك سلطة اللجنة، ومعايير العضوية فيها، وعملية عقد اجتماعات اللجنة والمسؤوليات المحددة لها، بما في ذلك متطلبات رفع التقارير من قبل اللجنة إلى مجلس الإدارة.

الشروط المرجعية للجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة: تحدد هذه الشروط الأساس لإنشاء اللجنة وعملها ونطاق صلاحيات اللجنة وسلطتها بصفتها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة. يتمثل الغرض من هذه اللجنة بالإشراف على عمليات التعيين في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتوصية بها وبمكافآتهم بما يتفق مع ثقافة الشركة وبيئة الرقابة لديها، ومساعدة مجلس الإدارة في ما يتعلق بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتحدد االشروط كذلك معايير العضوية فيها، وعملية عقد اجتماعات اللجنة ومسؤولياتها المحددة، بما في ذلك متطلبات رفع التقارير من قبل اللجنة إلى مجلس الإدارة.

مدونة قواعد السلوك: تحدد هذه المدونة معايير السلوك الأخلاقي والشخصي التي تتبناها الشركة بشأن موظفيها، كما تحدد القيم الأساسية للشركة التي تهدف إلى تعزيز روح المسؤولية وتعزيز الالتزام بالمعايير الأخلاقية العالية. وتشجع المدونة المقاولين والمستشارين وشركاء الأعمال والموردين وأي أشخاص آخرين يعملون لدى الشركة أو يمثلونها على اتباع معايير مماثلة.

سياسة مكافحة غسل الأموال: تهدف سياسة مكافحة غسل الأموال إلى المساعدة في الإفصاح عن الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها بما في ذلك الجرائم الأصلية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل الاحتيال بشأن الأوراق المالية والتلاعب بالسوق. وتساهم السياسة في استقرار النظام المالي العالمي وسلامته وقوته وتهدف إلى حماية الشركة من الإضرار بسمعتها وأي إجراء محتمل من عدم الامتثال للقوانين المطبقة.

سياسة الاحتيال: توفر سياسة الاحتيال إرشادات حول المكونات القائمة لمعالجة مخاطر الاحتيال على مستوى الشركة. وتلتزم الشركة بمنع الاحتيال حيث تتبع هذه السياسة نهج عدم التسامح مطلقًا مع الاحتيال.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات وعدم الانتقام: تحدد سياسة الإبلاغ عن المخالفات وعدم الانتقام الإطار العام لتحديد أي سلوكيات غير أخلاقية أو فاسدة أو غير قانونية داخل الشركة. وتهدف هذه السياسة للإفصاح علنًا عن وعد الشركة بمعالجة مخاوف جميع أصحاب المصلحة والإجراءات ذات الصلة. وتلتزم الشركة بنشر ثقافة سليمة للتعبير عن الرأي لتشجيع جميع أصحاب المصلحة على الإبلاغ عن حالات الفساد المحتملة أو الممارسات التجارية غير السليمة أو بشأن الأطراف الخارجية التي تتعامل مع الشركة.

سياسة إشراك أصحاب المصلحة: تحدد هذه السياسة تفاصيل إشراك الشركة لأصحاب المصلحة من أجل تزويدهم بفرصة التعبير عن المخاوف والآراء التي يمكن أخذها في عين الاعتبار عند اتخاذ الشركة للقرارات. ويتمثل الغرض من سياسة إشراك أصحاب المصلحة بتحديد طريقة لإشراك أصحاب المصلحة، والتوجيه بشأن عملية إقامة علاقة صريحة مع أصحاب المصلحة والحفاظ عليها، وتطوير وتعزيز فهم جيد لاحتياجات أصحاب المصلحة واهتماماتهم وتوقعاتهم، وتقديم إرشادات حول إشراك أصحاب المصلحة وتعزيز التزام الشركة تجاه جميع أصحاب المصلحة.

سياسة التداول بناءً على معلومات داخلية: تحدد هذه السياسة المبادئ التوجيهية للأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى المعلومات الداخلية للشركة، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والموظفين والأشخاص الآخرين الذين يعملون لصالح الشركة مثل المقاولين المستقلين. وتحظر السياسة بشكل صارم تداول الأوراق المالية للشركة بناءً على معلومات غير مُفصح عنها للجمهور. ولأغراض هذه السياسة، تشير المعلومات الداخلية إلى أي معلومات أو أحداث أو قرارات أو وقائع قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سعر الأوراق المالية أو حركة تداولها أو حجمها أو قد يكون لها تأثير على قرار المستثمر. وتتطلب هذه السياسة من الشركة، لضمان الشفافية والإفصاح، إعداد سجل للأشخاص المطلعين وتحديثه بانتظام ليتم الإفصاح عنه إلى الهيئة وسوق دبي المالي. وستراعي الشركة أيضًا فترات التعتيم والصمت التي تمتنع خلالها الشركة عن الإجابة على الأسئلة أو التعليق على المعلومات الداخلية وسيتم منع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة خلال الفترات الحساسة للسعر والمحددة مسبقًا.

سياسة تعارض المصالح: تحدد هذه السياسة مسؤوليات الشركة والعاملين لديها والمتعاملين معها في ما يتعلق بإدارة تعارض المصالح. وتحدد سياسة تعارض المصالح أيضًا الطريقة التي ستراقب بها الشركة حالات تعارض المصالح. لأغراض هذه السياسة، ينشأ تعارض للمصالح عندما يكون لعضو مجلس الإدارة أو الموظف أو أي شخص يؤدي مهام لصالح الشركة أي مصلحة شخصية أو تجارية أو مالية لدى طرف خارجي يتعامل مع الشركة أو قد يستفيد بأي طريقة من اختيار طرف خارجي للقيام بأعمال تجارية مع الشركة.

إطار حوكمة الشركة: يشمل دليل إطار عمل حوكمة الشركة معايير حوكمة الشركة ويوفر هيكلًا يمكن من خلاله لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا تحقيق أهداف الشركة بفعالية. وقد تم وضع إطار حوكمة الشركة بالرجوع إلى النظام الأساسي للشركة واختصاصات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والقوانين واللوائح المعمول بها.

سياسة الإستراتيجية والنمو: تحدد سياسة الإستراتيجية والنمو المبادئ والمتطلبات لوضع الإستراتيجية العامة للشركة وتطويرها وتعديلها وتطبيقها، كما يحدد الإرشادات المتعلقة بالتوسع الجغرافي وكذلك تحديد الفرص التجارية الجديدة واستغلالها.

سياسات الموارد البشرية: توفر سياسات الموارد البشرية الإرشادات الأساسية لموظفي الموارد البشرية لأداء أنشطة الموارد البشرية وهي مسائل تنظيم الموارد البشرية وجذب الكفاءات وتطويرهم والمكافآت والتقدير وخدمات الموظفين في الشركة.

السياسة المالية: توفر السياسة المالية والمحاسبية الإرشادات الأساسية لموظفي الشؤون المالية في الشركة فيما يتعلق بأداء الأنشطة المالية والمحاسبية مثل كشوف المرتبات والمحاسبة المتعلقة بالمشاريع والأصول الثابتة والذمم المدينة والذمم الدائنة والتخطيط السنوي وإعداد الميزانية والتقارير ودفتر الأستاذ العام والخزانة وعائدات ضريبة القيمة المضافة بما يتماشى مع متطلبات الهيئة والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

سياسة المشتريات: تحدد هذه السياسة نهجًا موحدًا وفعالًا لكل أنشطة التعاقدات والمشتريات مثل وضع خطة المشتريات وإدارة الموردين وطلب المعلومات وعروض الأسعار والشراء المباشر وشراء بطاقات الائتمان.

السياسة البيئية والاجتماعية والحوكمية: تحدد هذه السياسة التزام الشركة بإنشاء مجتمع مستدام وإدارة عملياتها بفعالية بطريقة توازن بين آثارها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وتحقيق الإيرادات من أعمالها لأصحاب المصلحة بما يتماشى مع لوائح هيئة الأوراق المالية والسلع ومع أهدافها الاستراتيجية العامة.

وستضع الشركة أيضًا سياسة علاقات المستثمرين.

سياسة علاقات المستثمرين: تعزز هذه السياسة الشفافية والتواصل والمساءلة والكفاءة والضوابط عند تنفيذ الإجراءات المتعلقة بعلاقات المستثمرين. وتشمل الأهداف الأخرى لهذه السياسة المساعدة في الامتثال الدائم والمعياري للقوانين واللوائح والسياسات والمعايير ومتطلبات الجودة

المعمول بها فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بعلاقات المستثمرين المختلفة بالإضافة إلى توفير الوضوح بشأن التعاملات وطبيعة الاتصالات المطلوبة بين مختلف أصحاب المصلحة داخل الشركة و/أو خارجها.

وستنظر الشركة أيضًا في وضع سياسات إضافية و / أو تحديث السياسات الحالية وفقًا لما يقتضيه القانون أو اللوائح أو الممارسات التجارية.

المهام التشغيلية المستقلة

بعد الاقتطاع، ستوظف الشركة مجموعة متنوعة من خبراء أنظمة التعرفة المرورية، بما في ذلك مهندسو التعرفة المرورية ومديرو عمليات التعرفة المرورية ومديرو تقنيات التعرفة المرورية. وكان غالبية هؤلاء الموظفين يعمل لدى هيئة الطرق والمواصلات ويتمتعون بخبرة كبيرة في أعمال سالك.

المهام المؤسسية والتشغيلية المشتركة

بعد الاقتطاع، ستستمر الشركة في تلقي مجموعة متنوعة من الخدمات المؤسسية والتشغيلية من هيئة الطرق والمواصلات. كما في تاريخ هذه النشرة، تتلقى الشركة الخدمات التالية من هيئة الطرق والمواصلات بموجب اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية.

اتفاقية الامتياز

التسويق والاتصالات

تشارك هيئة الطرق والمواصلات إدارة التسويق والاتصالات مع الشركة، بما في ذلك ما يتعلق بإعلانات العلاقات العامة في ما يخص تغييرات أسعار التعرفة المرورية وتوسيع نطاق التعرفة المرورية. وتتعاون الشركة وهيئة الطرق والمواصلات معًا في إعداد الرسائل العامة الرئيسية، وتتمتع الشركة بتمثيل في لجان هيئة الطرق والمواصلات التي تم إنشاؤها لإدارة رسائل العلاقات العامة. ومع ذلك، تتمتع هيئة الطرق والمواصلات بحقوق الموافقة النهائية والتوقيع على الرسائل الرئيسية. كما في تاريخ هذه النشرة، فإن الشركة في طور إجراء عملية تغيير العلامة التجارية، والتي بموجبها اعتمدت شعارًا جديدًا يتم تنفيذه على البوابات التي تحمل علامة سالك وملصقات سالك وبنود أخرى. وتتوقع الشركة أن يبلغ إجمالي التكاليف المتعلقة بتغيير العلامة التجارية حوالي ٢,٥ مليون درهم إماراتي.

إنفاذ الغرامات

يوفر التكامل بين مؤسسة الترخيص والشركة وسيلة اتصال ثنائية الاتجاه لتبادل المعلومات المتعلقة بالمركبات والسائقين. وتقوم مؤسسة الترخيص أيضًا بإنفاذ غرامات التعرفة المرورية من خلال الإنفاذ عند تجديد التراخيص. تحصل الشركة حق الوصول إلى ما يلي:

- خدمات نظام المرور الإلكتروني / النظام المروري الموحد لإرسال مخالفات التعرفة المرورية إلى المركبات الإماراتية، وإرسال الإعفاء من المخالفات غير المسددة الملغاة والمعلومات المتعلقة بسداد المخالفات الخاصة أيضًا بالمركبات الإماراتية
- الوصول إلى نظام المرور الإلكتروني / النظام المروري الموحد لاستعراض معلومات المركبات والسائقين
- خدمات تحديث المركبات لتسهيل تحديث تغييرات الملكية للمركبات المسجلة لدى إدارة الترخيص بدبي (نظام المرور الإلكتروني)
- خدمة الاستعلام العام لاسترداد تفاصيل المركبات المسجلة في دبي ونظام الترخيص بالنظام المروري الموحد
- خدمة تحديث ملف تعريف العملاء لتحديث تفاصيل ملفات تعريف العملاء، و
- خدمة الاستعلام عن المركبات التي تتيح الاستعلام عن طريق رقم الشاسيه للمركبة لمساعدة العميل في الخدمات المتنوعة عبر الإنترنت مثل تفعيل الملصقات وشرائها

الاتصال بالشبكة

تنشئ مؤسسة المرور والطرق وتحافظ على الاتصال بشبكة الألياف الضوئية المطلوبة لربط بوابات تحصيل التعرفة المرورية بمراكز بيانات سالك لدعم عمليات تحصيل التعرفة المرورية ومراكز البيانات لدى الشركة.

الصيانة واللافتات

تتولى مؤسسة المرور والطرق المسؤولية عن إنشاء حواجز الحماية بالقرب من بوابات تحصيل التعرفة المرورية وصيانة وتركيب لافتات سالك المعروضة في دبي.

تنظيم سيارات الأجرة

تنظم مؤسسة المرور والطرق التابعة لهيئة الطرق والمواصلات شركات سيارات الأجرة في دبي وتضمن أن هذه الشركات لديها الأنظمة والبيانات اللازمة لتتبع الرحلات التي تتم عبر بوابات سالك وتزود الشركة بتقارير بيانات شهرية لتحصيل رسوم التعرفة المرورية لسالك من شركات سيارات الأجرة في دبي.

الوصول إلى دراسات المرور

تتولى هيئة الطرق والمواصلات المسؤولية عن تقديم الى الشركة أي تقارير مرورية مطلوبة تتعلق بتأثير حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية.

اتفاقية الخدمات الانتقالية

بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية، ستقوم هيئة الطرق والمواصلات بتوفير الخدمات التالية للشركة:

- خدمات محاسبة المعاملات لمدة تصل إلى سنة واحدة؛
- وسائل التواصل الاجتماعي والخدمات الرقمية والتسويقية وخدمات الاتصال المؤسسي؛
- خدمات المباني والمرافق والخدمات الإدارية؛
- التعاقدات والمشتريات؛
- خدمات التأمين؛
- الوصول إلى مركز خدمة العملاء العابرين لنظام سالك؛
- كشوف المرتبات لدعم PRO، والتدريب والتطوير والتوظيف؛
- خدمات تقنية المعلومات للشركات (البنية التحتية والتطبيقات)؛
- إنفاذ تحصيل الغرامات (تجديد التراخيص) وإدارة تحصيل الغرامات للمركبات المسجلة في دبي والإمارات الأخرى؛ و
- قيام هيئة الطرق والمواصلات بإصدار الفواتير وتحصيل الإيرادات المتعلقة بشركات سيارات الأجرة.

لمزيد من المعلومات عن اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية، يرجى الرجوع إلى قسم "*الامتياز والمسائل التنظيمية*" وقسم "*الاتفاقيات الجوهرية*".

الملكية الفكرية

تنطوي البرامج والوحدات الأساسية لبرنامج نظام تعرفة ترانسكور وكذلك البرامج الاحتياطية والبرامج المساعدة التي تم تطويرها وترقيتها لصالح هيئة الطرق والمواصلات على حقوق ملكية فكرية مختلطة لا يمكن بيعها و/أو ترخيصها من قبل أي من الطرفين إلا بعد الحصول على موافقة الطرف الآخر. كما في تاريخ هذه النشرة، تمتلك هيئة الطرق والمواصلات كل حقوق الملكية الفكرية في كل البرامج والتحسينات اللاحقة لها اعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٣ فصاعدًا، بموجب اي ترتيب مع المقاول الرئيسي الخارجي، ترانسكور، (بما في ذلك ملكية البرنامج فيما يتعلق بتطبيق سالك الذكي والموقع الإلكتروني لسالك).

بموجب اتفاقية الامتياز، نقلت هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة العلامات التجارية الحالية والمجال المسجل لسالك، وجدير بالذكر أن العلامة التجارية "سالك" مسجلة في دولة الإمارات تحت الفئة ٣٩. علاوة على ذلك، هناك اسم مجال واحد سيتم نقله إلى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز: Salik.ae، المملوك لهيئة الطرق والمواصلات.

التأمين

تحتفظ الشركة بوثيقة تأمين عامة مبرمة مع شركة الاتحاد للتأمين تغطي مجموعة كبيرة من المخاطر المتعلقة بأعمالها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أضرار الممتلكات، وانقطاع الأعمال، والعنف السياسي، والمخاطر الإلكترونية. وتحتفظ الشركة أيضًا بتغطية تأمينية ضد مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين وبعض وثائق التأمين المتعارف عليها وفقًا لما يقتضيه القانون. وتحتفظ الشركة بتغطية تأمينية بأنواع ومبالغ يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أنها تتفق مع الممارسات المعمول بها في القطاع بدولة الإمارات.

العقارات

ستبقى الشركة في مباني هيئة الطرق والمواصلات لمدة تصل إلى ٢٤ شهرًا بعد تحرير اتفاقية الخدمات الانتقالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وستستمر في العمل داخل طوابق مراكز البيانات الحالية التي تملكها هيئة الطرق والمواصلات. عند انتهاء عقد الإيجار، تعتزم الشركة تجديد عقد الإيجار أو الدخول في عقد إيجار جديد مع هيئة الطرق والمواصلات أو الدخول في اتفاقية إيجار جديدة مع طرف ثالث.

٣. الامتياز والمسائل التنظيمية

اتفاقية الامتياز

معلومات أساسية

تم وضع إطار رسوم التعرفة المرورية لأول مرة بموجب قانون دبي رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعرفة المرورية في إمارة دبي. وقد أصبحت هيئة الطرق والمواصلات، منذ سن هذا القانون، مسؤولة عن تحصيل التعريفات من المركبات التي تعبر بوابات سالك.

تخضع العلاقة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات لقانون دبي رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٢ بتأسيس شركة سالك ش.م.ع. نص هذا القانون على تأسيس الشركة وفوض هيئة الطرق والمواصلات صلاحية منح الشركة امتيازًا فيما يتعلق بكل أو بعض اختصاصات هيئة الطرق والمواصلات المتعلقة بتشغيل نظام الرسوم في دبي وإدارته.

نطاق الامتياز

أبرمت هيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز مع الشركة بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، مُنحت بموجبها الشركة بعض حقوق الامتياز الحصرية بما في ذلك الحق في تقييم رسوم مستخدمي الطرق واقتراحها وفرضها وتحصيلها وتنفيذها والاحتفاظ بها وكذلك الحق في استخدام الأصول المستخدمة في تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بهيئة الطرق والمواصلات مثل المعدات والمباني والمرافقة وأجهزة تقنية المعلومات. وتظل هيئة الطرق والمواصلات هي المالكة لكافة الأصول المستخدمة في تحصيل التعرفة المرورية التي تستخدمها الشركة.

تتحمل الشركة المسؤولية الكاملة عن تشغيل نظام "سالك" و/أو صيانته و/أو تطويره و/أو ترقيته، وهو نظام تحصيل التعرفة المرورية في دبي. وقد أبرمت هيئة الطرق والمواصلات والشركة اتفاقية خدمات انتقالية (يرجى الرجوع إلى "*الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية الخدمات الانتقالية*" لمزيد من المعلومات) وذلك بغرض النقل المنظم للعمليات الحالية. وتنص اتفاقية الامتياز أيضًا على الخدمات الدائمة التالية، والمقرر أن تقدمها هيئة الطرق والمواصلات للشركة طوال مدة اتفاقية الامتياز:

- إمكانية الوصول إلى نظام نمذجة النقل الاستراتيجي متعدد الوسائط، الذي طورته هيئة الطرق والمواصلات لدبي وتحافظ عليه وكذلك بيانات دراسات المرور؛
- الاتصال بشبكة الألياف الضوئية؛
- الترتيب لعمليات إغلاق الطرق وتوفير حواجز حماية لإنشاء بوابات جديدة لتحصيل التعرفة المرورية وصيانتها؛
- الحفاظ على لافتات الطرق الجديدة والحالية الخاصة بالتعرفة المرورية داخل دبي؛
- مراجعة هيكل تصميم جسر الإشارات وتقديم التوصيات المتعلقة بتصميم وإنشاء بوابات جديدة لتحصيل التعرفة المرورية؛
- إجراء دراسات مرورية جديدة وتقديمها؛
- تقديم خدمات التسويق والاتصالات؛
- تقديم المعلومات من أنظمة المرور الإلكترونية المتعلقة بغرامات التعرفة المرورية؛
- الإلزام بدفع غرامات التعرفة المرورية من خلال الإنفاذ عند تجديد الرخصة؛ و
- تنظيم شركات سيارات الأجرة بما يضمن تقديم تقارير بيانات شهرية.

مدة الامتياز

كما في تاريخ هذه النشرة، سينتهي الامتياز في ٣٠ يونيو ٢٠٧١. عند انتهاء الامتياز أو إنهائه، ستحصل هيئة الطرق والمواصلات وتستحوذ على كل الأصول وحقوق الملكية الفكرية والبيانات المملوكة للشركة أو التي تحتفظ بها وذلك دون تكبد أي تكلفة. عند انتهاء عقد الامتياز، من المتوقع ان تستمر الشركة بالقيام بالأغراض التي أنشت من أجلها بموجب قانون تأسيس سالك ونظامها الأساسي. إذا كان من مصلحة المساهمين في ذلك الوقت، فقد تسعى الشركة إلى تمديد او تجديد عقد الامتياز (مع العلم أن تمديد او تجديد الامتياز يخضعان لموافقة حكومة دبي وهيئة الطرق والمواصلات، ولا يمكن منح أي ضمان بشأن احتمال منح التمديد أو الشروط التي سيتم بموجبها منح هذا التمديد (إن وجد)). كما اونه يمكن للشركة بموجب نظامها الأساسي توسيع أنشطتها والقيام بإدارة وتطوير وتشغيل الأنظمة المرورية وفقاً للعقود التي ستبرمها مع الجهات المختصة بهذه الأنظمة داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة كما وتقديم خدمات أخرى مثل الاستثمارات والخدمات الاستشارية في مجال الأنظمة المرورية والتعرفة المرورية وللشركة خطة مستقبلية في التوسع والقيام بأغراضها في مجال الأنظمة المرورية والتعرفة المرورية داخل وخارج الدولة.

رسوم الامتياز

في مقابل منح حقوق الامتياز، قدمت الشركة دفعة الامتياز المقدمة قدرها ٤,٠ مليارات درهم إماراتي إلى هيئة الطرق والمواصلات. تتوقع الشركة دفع ضريبة القيمة المضافة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم فيما يتعلق بدفعة الامتياز المقدمة في عام ٢٠٢٣، والتي ستستردها بالكامل. بالإضافة إلى دفعة الامتياز المقدمة، تدفع الشركة رسوم امتياز بنسبة ٢٥٪ بحد أقصى من إيرادات فترة ربع السنة ذات الصلة التي حققتها الشركة من رسوم التعرفة المرورية المفروضة على كل مركبة تستخدم أيًا من بوابات تحصيل التعرفة المرورية الثمانية القائمة وأي بوابات مستقبلية (مع مراعاة أي طلبات مرفوضة تقدمها الشركة لزيادة التعرفة).

يوضح الشكل التالي أمثلة توضيحية عن تغييرات رسوم التعرفة المرورية والامتياز مع مرور الوقت:

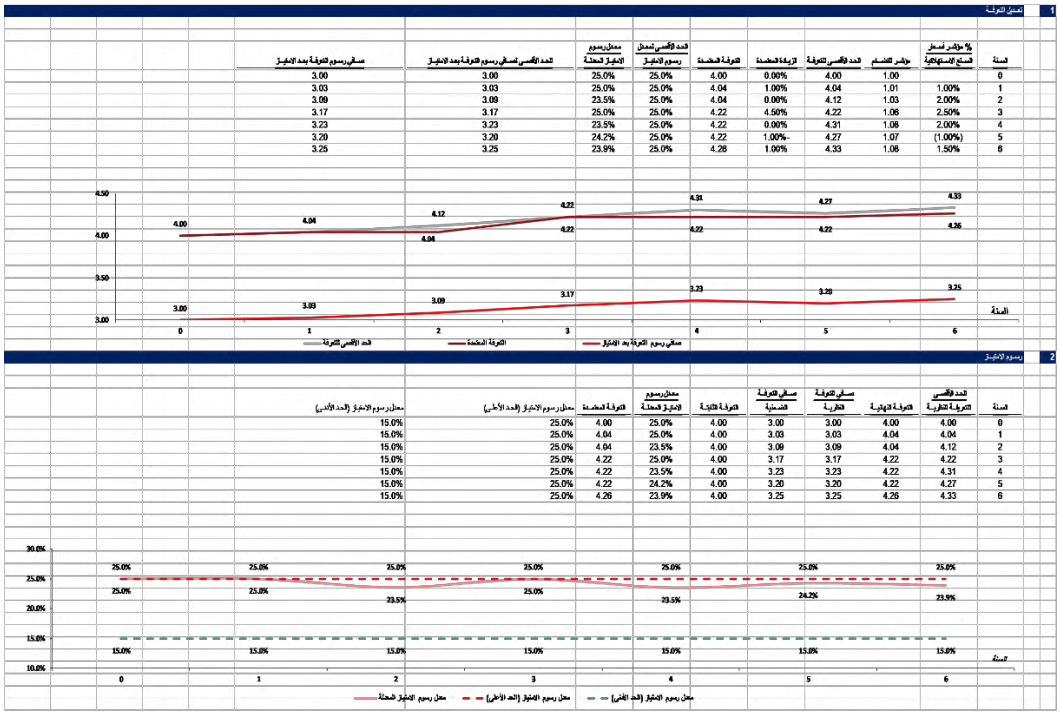

تكون رسوم الامتياز مستحقة الدفع سبعة أيام بعد إعلان البيانات المالية الربع سنوية والسنوية. لمزيد من المعلومات حول التعريفات وسياسة رسوم التعرفة المرورية، يرجى الرجوع إلى "وصف الأعمال - التعريفات" أعلاه.

الملكية الفكرية

قامت هيئة الطرق والمواصلات بنقل حقوق الملكية الفكرية التالية إلى الشركة:

- وحدات برامج المكاتب الخلفية والإجراءات والعمليات ذات الصلة؛
- وحدات برامج تحديد لوحات المركبات؛
- أسماء المجالات والعلامات التجارية المتعلقة بسالك؛ و
- أي ملكية فكرية تتعلق ببيانات سالك (بما في ذلك البيانات الشخصية).

تطبيق الغرامات والعقوبات

تتولى الشركة مسؤولية اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحصيل ومتابعة دفع الغرامات والعقوبات فيما يتعلق بأي رسوم تعرفة مرورية غير مدفوعة أو أي رسوم أخرى مستحقة على مستخدمي الطرق. وتتولى هيئة الطرق والمواصلات مسؤولية دعم الشركة فيما يتعلق بعمليات التحصيل.

معايير مستوى الخدمة للشركة

تلتزم الشركة بتشغيل نظام سالك للتعرفة المرورية وصيانته من خلال ضمان الحفاظ على معدل توافر للأجهزة التالية عند ٩٩٪ على الأقل طوال مدة اتفاقية الامتياز:

- المعدات داخل المحطات: أنظمة الخوادم وأنظمة التخزين وأنظمة الاتصالات الهاتفية؛
- المعدات خارج المحطات: المبدلات الموجودة على جانب الطرق وخوادم أجهزة مراقبة المناطق والمعدات الموجودة على جانب الطرق؛ و
- معدات الشبكة: جدران الحماية والمبدلات.

في حالة عدم استيفاء الشركة لمعايير مستوى الخدمة مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات المرور لأي فترة ربع سنوية، ستدفع الشركة تعويضًا بنسبة ٢٥٪ من قيمة العجز في الإيرادات (أو أي مبلغ آخر يتم الاتفاق عليه بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات أو وفق ما يحدده خبير مستقل).

معايير مستوى الخدمة لهيئة الطرق والمواصلات

تلتزم هيئة الطرق والمواصلات بالحفاظ على مستويات الخدمة بنسبة تتراوح من ٩٠٪ إلى ١٠٠٪ فيما يتعلق ببعض الخدمات. على وجه الخصوص، تكون هيئة الطرق والمواصلات مسؤولة عن ضمان ما يلي:

- توافر الطرق والجسور الرئيسية (بما في ذلك الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية) في دبي في كل فترة ربع سنوية؛
- توافر شبكة الألياف الضوئية للشركة في كل فترة ربع سنوية؛

- الحفاظ على حالة الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية في دبي، بما في ذلك نعومة تماسك أسطح الطرق؛
- الاستجابة لحالات الطوارئ على الطرق والجسور الرئيسية في دبي؛
- الاستجابة لحوادث الصحة والسلامة والبيئة على الطرق والجسور الرئيسية في دبي؛ و
- تحصيل رسوم التعرفة المرورية والغرامات والعقوبات غير المسددة من مالكي المركبات المسجلة في دولة الإمارات، باستثناء المركبات المُعفاة.

في حالة عدم استيفاء هيئة الطرق والمواصلات لمعايير مستوى الخدمة مما يؤدي إلى انخفاض إيرادات المرور لأي فترة ربع سنوية، ستدفع هيئة الطرق والمواصلات تعويضًا بنسبة ٧٥٪ من قيمة العجز في الإيرادات (أو أي مبلغ آخر يتم الاتفاق عليه بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات أو وفق ما يحدده خبير مستقل).

بوابات تحصيل التعرفة المرورية المستقبلية

مُنحت الشركة أيضًا الحق الحصري في تصميم بوابات جديدة لتحصيل التعرفة المرورية وإنشائها بناء على طلب هيئة الطرق والمواصلات. وستتولى هيئة الطرق والمواصلات مسؤولية تمويل عملية الإنشاء وكل التكاليف المعقولة التي تتكبدها الشركة فيما يتعلق بهذه البوابات الجديدة.

وفي مقابل كل بوابة جديدة مقترحة لتحصيل التعرفة المرورية، تلتزم الشركة بدفع رسوم مقدمة لهيئة الطرق والمواصلات. وتتضمن عملية تحديد الرسوم المقدمة تعيين مستشارين تجاريين، أحدهما تعينه هيئة الطرق والمواصلات والآخر تعينه الشركة، على أن يسعى كلا المستشارين إلى الوصول إلى تقييم لبوابة تحصيل التعرفة المرورية الجديدة بناءً على أحجام المرور المتوقعة وإيرادات التعرفة المرورية المتوقعة والأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء المتوقعة والتدفقات النقدية المعدلة المتوقعة.

ما لم تتفق هيئة الطرق والمواصلات والشركة على خلاف ذلك، سيكون الخبير المستقل مسؤولاً بشكل كامل عن تحديد الرسوم المقدمة بناءً على (١) متوسط التكلفة المرجح لرأس المال فيما يتعلق ببوابة تحصيل التعرفة المرورية الجديدة بالإضافة إلى علاوة قدرها ٢٪ و(٢) التقييمين الذين يعتمدان على المدخلات والتنبؤات التي أعدها كل مستشار تجاري. في حالة عدم وجود اختلاف بين التقييمين، يجب أن يكون التقييم النهائي مساويًا للتقييمات التي اقترحها الخبير المستقل. وفي حالة وجود اختلاف بين التقييمين بنسبة تقل عن أو تساوي ٥٪، يُحدَّد التقييم النهائي بناءً على متوسط التقييمين. وإذا كان الاختلاف بين التقييمين بنسبة تزيد على ٥٪، تتفاوض هيئة الطرق والمواصلات والشركة على التقييم المناسب، على أنه في حال فشل تلك المفاوضات، يتم اعتماد أقل التقييمين رهنًا بتقديم الشركة مدفوعات الإيرادات الزائدة إلى هيئة الطرق والمواصلات.

الإجراءات الحكومية السلبية

تصنف اتفاقية الامتياز الأحداث التالية على أنها إجراءات حكومية سلبية:

- أي سلطة معنية (بما في ذلك هيئة الطرق والمواصلات) تتخذ إجراء يؤدي إلى بطلان أي موافقة مطلوبة أو عدم تجديدها (ما لم يكن ذلك بسبب أي تقصير من جانب الشركة)؛
- أي تغيير في القانون يؤثر سلبًا على الشركة، بما في ذلك التغيير التمييزي في الضرائب المستحقة على الشركة وحصول أي أشخاص آخرين على امتيازات من القطاع العام في دولة الإمارات لم يتم تعويض الشركة بشأنه؛
- إخفاق أي سلطة معنية (بما في ذلك هيئة الطرق والمواصلات) في تنفيذ التزاماتها المقررة بموجب القانون في حال أن كان هذا الإخفاق يؤثر بشكل سلبي وجوهري على الشركة؛
- أي إجراء تتخذه أي سلطة معنية قد يشكل انتهاكًا جوهريًا لاتفاقية الامتياز إذا تم اتخاذ هذا الإجراء من قبل هيئة الطرق والمواصلات، وكان يؤثر في بعض الحالات بشكل سلبي وجوهري على النموذج الاقتصادي لعمليات تحصيل التعرفة المرورية وأي تكاليف متفق عليها لأعمال تحصيل التعرفة المرورية؛
- أي إجراء تتخذه أي سلطة معنية (بما في ذلك هيئة الطرق والمواصلات) من شأنه أن يشكل إخفاقًا في الامتثال لمستويات خدمة هيئة الطرق والمواصلات ويؤثر هذا الإخفاق بشكل سلبي وجوهري على النموذج الاقتصادي لعمليات تحصيل التعرفة المرورية أو تكاليف أعمال تحصيل التعرفة المرورية؛
- قيام أي سلطة معنية (بما في ذلك هيئة الطرق والمواصلات) من جانب واحد بتعديل رسوم التعرفة المرورية أو تقديم نظام أو سياسة جديدة لرسوم التعرفة المرورية بخلاف ما يتوافق مع "سياسة رسوم التعرفة المرورية"؛ و
- تقرير أي سلطة معنية (بما في ذلك هيئة الطرق والمواصلات) إزالة بوابة تعرفة مرورية بشكل دائم أو تصنيف أي طريق خاضع للتعرفة المرورية على أنه غير خاضع للتعرفة المرورية.

في حالة حدوث إجراء حكومي سلبي، يحق للشركة تمديد الوقت و/ أو الإعفاء النقدي الذي قد يضع الشركة في نفس الوضع الاقتصادي كما لو لم يتم اتخاذ الإجراء الحكومي السلبي. بالإضافة إلى ذلك، وفقط في حال صدور قرار عن السلطة المختصة بإزالة بوابة تحصيل التعرفة المرورية بشكل دائم أو تصنيف أي طريق خاضع للتعرفة المرورية على أنه غير خاضع للتعرفة المرورية، يحق للشركة الحصول على تعويض بنسبة ١٣٠٪ من القيمة السوقية العادلة لبوابة تحصيل التعرفة المرورية ذات الصلة والتي يتم تحديدها باستخدام الآلية المنصوص عليها لتقييم بوابات تحصيل التعرفة المرورية المستقبلية. يرجى الرجوع إلى "*الامتياز والمسائل التنظيمية — اتفاقية الامتياز — بوابات تحصيل التعرفة المرورية المستقبلية*" أعلاه.

الإنهاء من قبل هيئة الطرق والمواصلات بسبب تقصير الشركة

يحق لهيئة الطرق والمواصلات إنهاء اتفاقية الامتياز في حالة إفلاس الشركة، أو ارتكابها جرائم رشوة أو فساد أو احتيال ضد هيئة الطرق والمواصلات، أو عدم دفعها رسوم الامتياز لفترتين متتاليتين، أو عدم معالجتها أي عدم امتثال للمعايير ذات الصلة خلال فترة المعالجة ذات الصلة أو إخفاقها المتكرر في الامتثال لمتطلبات الصحة والسلامة والبيئة بسبب الإهمال الجسيم.

إذا أنهت هيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز (إلا إذا كان هذا الإنهاء بسبب ارتكاب الشركة لجريمة رشوة أو جرائم فساد أو الاحتيال ضد السلطة)، فستدفع هيئة الطرق والمواصلات للشركة ٧٠٪ من القيمة السوقية العادلة لعمليات تحصيل التعرفة المرورية مطروحًا منها تكاليف الإنهاء التي تتكبدها هيئة الطرق والمواصلات بالإضافة إلى الرسوم المطبقة.

على الرغم من أن حق الإنهاء المبكر من قبل هيئة الطرق والمواصلات في الظروف المذكورة أعلاه بسبب تقصير الشركة قد يؤثر أو لا يؤثر سلبًا على قيمة الشركة في ذلك الوقت، فقد وافقت هيئة الطرق والمواصلات على دفع تعويض للشركة من أجل الحد من أي تأثير سلبي محتمل على الشركة ومساهميها نتيجة هذا الإنهاء المبكر في ذلك الوقت. هذا مع أخذ بعين الاعتبار خطة الشركة بالتوسع في أنشطتها داخل وخارج دولة الامارات العربية المتحدة كما تم توضيحه تحت فقرة "*مدة الامتياز*" أعلاه.

الإنهاء الطوعي من قبل هيئة الطرق والمواصلات

يحق لهيئة الطرق والمواصلات إنهاء اتفاقية الامتياز طواعية من خلال تزويد الشركة بإخطار مدته ستة أشهر. إذا أنهت هيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز طواعية، تلتزم هيئة الطرق والمواصلات بأن تدفع للشركة ١٣٠٪ من القيمة السوقية العادلة لعمليات تحصيل التعرفة المرورية بالإضافة إلى تكاليف الإنهاء التي تتكبدها الشركة والرسوم المطبقة.

تتم ترتيب التعويض هذا من قبل الشركة على وجه التحديد ووافقت عليه هيئة الطرق والمواصلات من أجل حماية الشركة ومساهميها، إلى أقصى حد ممكن، من أي تأثير جوهري سلبي على الشركة ومساهميها ناشئ عن الإنهاء الطوعي المبكر من قبل هيئة الطرق والمواصلات لاتفاقية الامتياز. هذا مع أخذ بعين الاعتبار خطة الشركة بالتوسع في أنشطتها داخل وخارج دولة الامارات العربية المتحدة كما تم توضيحه تحت فقرة "*مدة الامتياز*" اعلاه.

الإنهاء من قبل الشركة بسبب تقصير هيئة الطرق والمواصلات"

يحق للشركة إنهاء اتفاقية الامتياز في حالة إخفاق هيئة الطرق والمواصلات في معالجة أي عدم امتثال لمستويات الخدمة خلال فترة المعالجة ذات الصلة، أو إذا تم تأميم أو مصادرة أصول الشركة أو حقوقها، أو في حال اتخاذ إجراء حكومي سلبي من شأنه أن يجعل ممارسة الشركة لأي من حقوقها الجوهرية الممنوحة بموجب اتفاقية الامتياز غير قانونية أو باطلة أو غير قابلة للتنفيذ، أو يجعل أداء هيئة الطرق والمواصلات لأي من التزاماتها الجوهرية المقررة بموجب اتفاقية الامتياز غير قانوني أو باطل أو غير قابل للتنفيذ.

إذا أنهت الشركة اتفاقية الامتياز بسبب تقصير هيئة الطرق والمواصلات، تلتزم هيئة الطرق والمواصلات بأن تدفع للشركة ١٣٠٪ من القيمة السوقية العادلة لعمليات تحصيل التعرفة المرورية بالإضافة إلى تكاليف الإنهاء التي تتكبدها الشركة والرسوم المطبقة.

العلاقة مع هيئة الطرق والمواصلات وحكومة دبي والجهات التنظيمية

العلاقة مع هيئة الطرق والمواصلات

هيئة الطرق والمواصلات بصفتها الجهة المنظمة

العلاقة مع حكومة دبي والهيئة الحكومية التشريعية والجهات التنظيمية الأخرى

تعمل الشركة جنبًا إلى جنب مع المجلس التنفيذي وهيئة الطرق والمواصلات، ولكل صاحب مصلحة مصالح متوافقة. تتمتع اللجنة التنفيذية للتكنولوجيا بصلاحية قيادة تنفيذ أجندة التنمية الاقتصادية في دبي. تشرف اللجنة التنفيذية على هيئة الطرق والمواصلات، والتي تشرف بنفسها على مجموعة كاملة من البنية التحتية للتنقل في دبي وهي مسؤولة عن تطويرها بما يتماشى مع نمو المدينة. أنشأت هيئة الطرق والمواصلات في البداية وأشرفت على سالك لتعزيز تجربة تنقل سلسة.

تم إنشاء الشركة في البداية بموجب مرسوم حكومي.

تأسست الشركة بموجب قانون تأسيس سالك.

الشركة هي شركة مساهمة عامة وكيان قانوني مستقل. لا تتحمل حكومة دبي وهيئة الطرق والمواصلات أي مسؤولية عن أي التزامات أو ديون على الشركة تنشأ في سياق عملياتها التجارية.

تتمثل أهدافها فيما يلي:

- تشغيل نظام التعرفة المرورية وإدارته وتطويره داخل دبي وتنفيذ القوانين التي تنظم رسوم التعرفة المرورية؛
- إدارة أنظمة المرور وتطويرها وتشغيلها وفقًا للعقود التي تبرمها الشركة مع الأطراف المتخصصة في هذه الأنظمة داخل دبي أو خارجها؛
- تقديم خدمات استشارية في مجال أنظمة المرور والتعريفات المرورية؛

- إعداد الدراسات المتعلقة بخطط ومواقع بوابات تحصيل التعرفة المرورية؛
- الاستثمار في مجال أنظمة المرور والتعريفات المرورية؛
- تنفيذ أي مهام أخرى منصوص عليها في نظامها الأساسي.

يكون المجلس التنفيذي، بصفته الهيئة الحكومية التشريعية، هو صانع القرار النهائي فيما يتعلق بالتغييرات في التعريفات. يأخذ المجلس التنفيذي في الاعتبار تقييم وتوصيات هيئة الطرق والمواصلات ودائرة المالية، ولكنه في النهاية يتخذ القرار النهائي بشكل مستقل.

مسائل تنظيمية أخرى

تخضع الشركة لقوانين ولوائح الدول التي تعمل فيها والتي تغطي مجموعة متنوعة من المجالات التي تؤثر على الحماية العامة للمستهلك وسلامة المنتجات، بما في ذلك تشريعات الصحة والسلامة والبيئة وجودة المنتجات وسلامتها والمنافسة وحماية البيانات والخصوصية ومكافحة الفساد والعقوبات التجارية وقوانين العمل.

قوانين هيئة الطرق والمواصلات

ستخضع الشركة لقانون هيئة الطرق والمواصلات، وقانون التعرفة المرورية، لائحة التعرفة والغرامات، والقرار الإداري رقم (٣٦١) لسنة ٢٠١٩ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعرفة المرورية في إمارة دبي، والقرار الإداري رقم (٣١٣) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد شروط وإجراءات استثناء المركبات والفئات من التعرفة المرورية "سالك". تحكم هذه القوانين هيئة الطرق والمواصلات، وإشرافها وإدارتها لنظام التعرفة المرورية. ويمنح قانون تأسيس سالك هيئة الطرق والمواصلات الحق الخاص بتفويض بعض صلاحياتها وسلطاتها أو كلها، فيما يتعلق بتشغيل سالك وإدارتها، للشركة. ورغمًا عن ذلك، سوف تكون هيئة الطرق والمواصلات هي المسؤولة عن تنظيم عمليات الشركة. ويشكل قانون تأسيس سالك أيضًا الأساس لإبرام هيئة الطرق والمواصلات والشركة اتفاقية الامتياز.

الامتثال للقانون البيئي

يسري قانون البيئة الاتحادي (رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته) على "المنشآت" المُعرَّفة بأنها منشآت صناعية وسياحية ومنشآت إنتاج وتوليد الكهرباء والمنشآت العاملة في مجال الكشف عن الزيت واستخراجه ونقله واستخدمه وجميع مشروعات البنية الأساسية وأية منشأة أخرى عاملة في إمارة دبي.

وسوف تُعتبر الشركة بموجب هذا القانون "منشأة" كما أنها تزاول نشاطًا في قطاع النقل.

وستخضع الشركة أيضًا للأمر المحلي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٣ فيما يتعلق بسريانه على أي "شخص" معرّف بأنه "شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص"، وبالتالي سيتعين عليها مزاولة أنشطتها بطريقة لا تسبب أضرارًا بيئية.

الامتثال للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يجب على الشركة، بمجرد إدراجها، إعداد تقرير استدامة يعكس الاستراتيجية طويلة المدى التي تتبناها الشركة وتأثيرها على البيئة من حيث تأثير عمليات الشركة وقراراتها على البيئة والمجتمعات التي تعمل فيها ويجب أن تُعين مدير مخاطر تتمثل إحدى وظائفه في ضمان امتثال الشركة الكامل للسياسات والإجراءات التشغيلية الداخلية وأي متطلبات قانونية أو تنظيمية خارجية، بما في ذلك التزامات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إضافة إلى ذلك، سيتعين على الشركة الامتثال لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وكذلك أي معايير ومتطلبات استدامة صادرة عن سوق دبي المالي.

سيتعين على الشركة تقديم تقرير الاستدامة السنوي إلى الهيئة في غضون ٩٠ يومًا من نهاية كل سنة مالية أو قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية السنوي، أيهما يحل أولاً.

التوظيف

تخضع الشركة لقانون العمل الذي يحكم علاقات العمل في القطاع الخاص في دولة الإمارات. وتخضع الشركة لقانون الهجرة الذي ينظم دخول غير المواطنين إلى دولة الإمارات، ويشترط حصول جميع الموظفين غير المواطنين في دولة الإمارات على تأشيرة إقامة.

تخضع الشركة لقانون التأمين الصحي في دبي الذي يُلزم أصحاب العمل بتوفير التأمين الصحي لموظفيهم.

ينص قانون تأسيس سالك على أن القانون رقم (٨) لعام ٢٠١٨ ينطبق على الشركة وعلى الخدمة السابقة لموظفي الشركة من مواطني دولة الإمارات لدى هيئة الطرق والمواصلات قبل قانون تأسيس سالك، والتي سيتم اعتبارها بمثابة خدمة لغرض حساب معاشات ومكافآت الموظفين المذكورين. وفقًا لقانون المعاشات الذي ينص على أن يقوم صاحب العمل بتحويل اشتراكات التقاعد نيابة عن موظفيه من مواطني دولة الإمارات إلى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية (**GPSSA**). وفقًا لقانون المعاشات، تبلغ هذه التحويلات ١٥٪ من الراتب في ما يتعلق بمساهمة صاحب العمل و٥٪ في ما يتعلق بمساهمة الموظف. وبالمثل، في ما يتعلق بالموظفين من أي من دول مجلس التعاون الخليجي الخمس الأخرى، يوجد متطلب بتقديم مساهمات تقاعدية بمبالغ متفاوتة حسب الدولة عملاً بقرار مجلس الوزراء الاتحادي رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٧.

حماية البيانات والخصوصية

تخضع هيئة الطرق والمواصلات، بصفتها "جهة حكومية محلية"، لقانون قانون بيانات دبي (بما في ذلك القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد لائحة السياسات الخاصة بتصنيف ونشر وتبادل وحماية البيانات في إمارة دبي (قرار سنة ٢٠١٧)). تنص المادة ١٥ من قانون بيانات دبي على أنه "*تُعتبر بيانات دبي*" (أي البيانات المتعلقة بإمارة دبي) إحدى الأصول المملوكة لحكومة دبي ولا يجوز التصرف فيها إلا وفقًا لأحكام قانون بيانات دبي والقرارات الصادرة بموجبه (بما في ذلك قرار سنة ٢٠١٧) والتشريعات السارية. وينطبق قانون بيانات دبي أيضًا على "*الأشخاص*" الذين ينتجون أو يمتلكون أو ينشرون أو يتبادلون أي بيانات تخص إمارة دبي، ممن تحددهم "*الجهة المختصة*". تمتلك حكومة دبي بيانات سالك. بموجب اتفاقية الامتياز، ستتمكن هيئة الطرق والمواصلات (وفقًا لقانون تأسيس سالك) من نقل حقوق الملكية الخاصة في بيانات سالك إلى الشركة.

دخل قانون حماية البيانات الإماراتي حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢. وبموجب قانون حماية البيانات الإماراتي، يتم استبعاد "البيانات الحكومية" (غير محددة) من قانون حماية البيانات الإماراتي. وإذا اعتُبرت بيانات سالك من بيانات دبي، وإذا اعتُبرت بيانات دبي من البيانات الحكومية بموجب قانون حماية البيانات الإماراتي، فلن ينطبق قانون حماية البيانات الإماراتي على بيانات سالك، بل سينطبق عليها قانون بيانات دبي. ومع ذلك، فإن البيانات الأخرى التي تحتفظ بها الشركة مثل بيانات الموظفين قد تخضع لقانون حماية البيانات الإماراتي.

وإذا قررت الجهة المختصة أن الشركة، باعتبارها شركة مملوكة إلى حد كبير لدائرة المالية، تُعد شخصًا بموجب قانون بيانات دبي، عندئذ سيسري قانون بيانات دبي على الشركة، مما يدعم بشكل أكبر الوضع الموضح أعلاه بأن قانون حماية البيانات الإماراتي لن ينطبق على بيانات سالك التي تعالجها الشركة.

علاوة على ذلك، تحدد لائحة أمن المعلومات الصادرة عن مركز دبي للأمن الإلكتروني الحد الأدنى من متطلبات ضوابط أمن المعلومات وتنطبق على كل "الجهات الحكومية في دبي". قد يشمل مصطلح "الجهات الحكومية في دبي" الشركات التي يكون مساهم الأغلبية فيها جهة حكومية. وفي حال اعتُبرت الشركة جهة حكومية في دبي، ستحتاج أيضًا إلى الامتثال للائحة أمن المعلومات.

الملكية الفكرية

قانون حقوق المؤلف

تخضع حقوق المؤلف حاليًا للتنظيم في دولة الإمارات بموجب قانون حقوق المؤلف. يحمي قانون حقوق المؤلف التعبيرات الأصلية للأعمال الإبداعية في مجال الأدب أو الفن أو العلوم، بغض النظر عن نوع أو طريقة التعبير عنها، وبغض النظر عن أهميتها أو الغرض منها. والأهم من ذلك أن قانون حقوق المؤلف لا يحمي الأفكار، بل يحمي المواد الأصلية التي تم إنتاجها من خلال عملية إبداعية. وتشمل فئات المصنفات المحمية المدرجة في قانون حقوق المؤلف التطبيقات الذكية، وبرامج وتطبيقات الكمبيوتر، وقواعد البيانات، وأية أعمال أخرى مماثلة يصدر بتحديدها قرار وزاري. وتُعد هيئة الطرق والمواصلات هي مالكة حقوق المؤلف فيما يتعلق بتطوير البرمجيات وترقياتها للوحدات الأساسية لنظام تعرفة ترانسكور وفقًا للملحق (أ) لاتفاقية ترانسكور وبموجب قانون حقوق المؤلف.

قانون العلامات التجارية

يتم تنظيم العلامات التجارية حاليًا في دولة الإمارات بموجب قانون العلامات التجارية. إن العلامات التجارية لشركة سالك مسجلة في دولة الإمارات، وقد وتم نقلها إلى الشركة بموجب اتفاقية الامتياز، كما أن العلامات التجارية محمية بموجب قانون العلامات التجارية الذي ينص على أن أي شخص يقوم بتسجيل علامة يُعتبر مالكها الوحيد.

بموجب قانون العلامات التجارية، ستتم حماية علامات التجارية لشركة سالك لمدة عشر سنوات في حال تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الإماراتية، بدءًا من تاريخ الإيداع الأول. ويمكن تجديد هذه الحماية لمدة عشر سنوات أخرى إلى أجل غير مسمى.

التأمين

يتم تنظيم التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال القوانين واللوائح والتوجيهات التنظيمية الصادرة من وقت لآخر. دخل قانون التأمين الصحي في دبي رقم (١١) لعام ٢٠١٣ حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠١٤ وينص على وجوب توفير تغطية التأمين الصحي للموظفين لدى أصحاب العمل في إمارة دبي. وسيُطلب من جميع موظفي الشركة الحصول على تغطية تأمين صحي بموجب هذا القانون.

وستخضع الشركة عقب الإدراج لتنظيم هيئة الأوراق المالية والسلع وقوانينها بما في ذلك أنظمة حوكمة الشركات التي تصدرها هيئة الأوراق المالية والسلع من وقت لآخر. وتحدد هذه الأنظمة معايير الإشراف التي يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الآخرين في أي شركة مدرجة الالتزام بها. وقامت الشركة بتوفير وثيقة تأمين لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين لتغطية المديرين والمسؤولين في الشركة في ظروف معينة.

٤. نظرة عامة على القطاع

ما لم يذكر المصدر خلاف ذلك، تشكل بيانات السوق والاقتصاد والقطاع في هذه النشرة تقديرات الشركة المُعدة باستخدام بيانات أساسية من أطراف خارجية مستقلة. وتستند الإحصاءات والبيانات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالأسواق وأحجام السوق والحصص السوقية وأوضاع السوق وبيانات القطاع الأخرى المتعلقة بأعمال الشركة وأسواقها في هذه النشرة إلى البيانات المنشورة والمتاحة للجمهور والتي تم الحصول عليها من عدة مصادر خارجية مستقلة.

على وجه الخصوص، ما لم يُشار إلى خلاف ذلك على وجه التحديد، تستند المعلومات الواردة في هذا القسم "نظرة عامة على القطاع" إلى تقرير القطاع التقرير الذي أعده مستشار القطاع، لذا يقع على عاتق أي طرف خارجي يعتمد على محتويات "تقرير القطاع" مسؤولية أي مخاطر مترتبة على ذلك، ولا يقدِّم مستشار القطاع أي تعهدات أو ضمانات، سواء كانت صريحة أم ضمنية، لأي طرف فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في تقرير القطاع أو اكتمالها. ولا يتحمل مستشار القطاع أي مسؤوليات فيما يتعلق باستخدام أي طرف خارجي لأي معلومات أو استنتاجات أو توصيات تم الإفصاح عنها في تقرير القطاع أو أية أضرار تنجم عن ذلك الاستخدام. أُعد تقرير القطاع في تاريخ ٩ مايو عام ٢٠٢٢، وبالتالي فإنه يتناول المسائل الواردة فيه كما هي في ذلك الوقت أو في الأوقات المحددة خلافًا لذلك، ولا يأخذ في الاعتبار أي تغييرات أو تطورات قد تكون حدثت منذ ذلك الحين.

تخضع استنتاجات مستشار القطاع أو أي معلومات أو ملخصات مستخلصة منه واردة أو مشار إليها فيه، للافتراضات والقيود المنصوص عليها في تقرير القطاع ويجب قراءتها بالاقتران مع النص الكامل لتقرير القطاع. وقد أعطى مستشار القطاع موافقته الخطية على استخدام اسمه وشعاره وإفاداته وأبحاث السوق والبيانات التي قدمها إلى الشركة بالطريقة والشكل المحددين في هذه النشرة، ولم يسحب تلك الموافقة حتى تاريخ هذه النشرة. وقد اعتمد مستشار القطاع على المعلومات التي قدمتها الشركة بالإضافة إلى معلومات متوفرة من المصادر العامة لهذه النشرة. وتم إعداد التقديرات والتوقعات الواردة في هذا القسم بناءً على التحليل الذي أجراه مستشار القطاع، وتشمل تقديرات بحثية موجودة في مصادر رسمية منشورة مثل مكتب التنظيم والرقابة بدبي، وحكومة دبي، ومركز دبي للإحصاء، وتقارير عامة من منشآت خاصة، ودائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

يحتوي التقرير على معلومات تم الحصول عليها أو مستمدة من مجموعة متنوعة من المصادر العامة يعتقد أنها موثوقة، بيد أنه ليس هناك ضمان بشأن دقة هذه المعلومات واكتمالها. مع الأخذ في الاعتبار قسم "*التوقعات والبيانات المستقبلية*"، في حين يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أنه يمكن الاعتماد على المعلومات والبيانات الخاصة بدراسة السوق الواردة في هذه النشرة والتي تم الحصول عليها من جهات خارجية، بما في ذلك مستشار دراسة السوق، فإنه لم يتم التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل من قبل الشركة ولا من قبل مجلس إدارتها أو المستشارين أو المساهمين فيها. لذلك، لن يتحمل أي من الأطراف المذكورين أعلاه أي مسؤولية عن دقة أي من هذه المعلومات أو اكتمالها.

نظرة عامة على السوق

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

نبذة عن دبي واقتصادها

تقع إمارة دبي على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية، وهي ثاني أغنى إمارة (بعد أبو ظبي) من حيث إجمالي الناتج المحلي. وتُعتبر دبي مركزًا حيويًا للتجارة والسياحة كما تُعد مركزًا للتدفقات التجارية في الشرق الأوسط. وقد أنشأت الإمارة اقتصادًا متنوعًا يتضمن قطاعات رئيسية مثل أنشطة البيع بالتجزئة والجملة، والنقل، والخدمات المالية، والتأمين، والتصنيع، والعقارات. والتي تساهم جميعها في توفير مصادر دخل كبيرة لإجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي البالغ قيمته ١٠٥,٩مليار دولار أمريكي كما في نهاية عام ٢٠٢٠. وقد رسخت دبي مكانتها كمدينة رائدة للعيش والعمل فيها، واحتلت المرتبة الثالثة بين أكثر المدن المرغوب الانتقال إليها (١٤٪ من الأصوات)، حيث تأتي بعد لندن (١٨٪) وأمستردام (١٥٪)[١].

الجدول ١: المؤشرات الديموغرافية لإمارة دبي

المؤشرات	*الوحدة*	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
عدد السكان المقيمين	*بالمليون نسمة*	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٥
عدد الوافدين منهم	*بالمليون نسمة*	*٢,٢*	*٢,٥*	*٢,٧*	*٢,٩*	*٣,١*	*٣,١*	*٣,٢*
النمو السكاني السنوي	*النسبة المئوية*	٥,١	١٠,٣	١٠,٣	٧,٣	٥,١	١,٦	٢,٠
عدد السكان خلال النهار	*بالمليون نسمة*	٣,٥	٣,٨	٤,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٤	لا ينطبق
الزوار الدوليون	*بالمليون نسمة*	١٤,٢	١٤,٩	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٧	٥,٥	٧,٣

المصدر: مركز دبي للإحصاء

ملاحظة: يشمل عدد السكان خلال النهار إجمالي السكان المقيمين بشكل دائم في دبي والعاملين المقيمين خارج إمارة دبي، بالإضافة إلى المقيمين المؤقتين (السياح والبحارة وغيرهم من الزوار)

[١] بوسطن كونسلتينج جروب، ٢٠٢١

الجدول ٢: مؤشرات الاقتصاد الكلي لإمارة دبي (اختيار محدود)

المؤشرات	*الوحدة*	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي	*بالمليار دولار أمريكي حسب قيمته الحالية*	١٠٧	١٠٦	١١٣	١١٦	١١٩	١٠٦
إجمالي الناتج المحلي الاسمي	*بالمليار درهم إماراتي*	٣٩١	٣٩٠	٤١٤	٤٢٤	٤٣٦	٣٨٩
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	*بالدولار أمريكي حسب قيمته الحالية للفرد*	٤٣,٥٨٣	٣٩,٣٢٤	٣٧,٩٣٢	٣٦,٢٠٢	٣٥,٤٢٩	٣١,٠٨٥
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	*النسبة المئوية*	٪٤,٠	٪٣,١	٪٣,١	٪٢,١	٪٢,٧	٪١٠,٩-
معدل التضخم	*النسبة المئوية*	٪٣,٧	٪٢,٩	٪٢,١	٪١,٥	٪٣,٠-	٪٣,٠-
الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة (مليار)	*بالمليار دولار أمريكي*	٦,٤	٤,٩	٢,٧	٥,٢	٢,٥	٦,٧
معدل البطالة	*النسبة المئوية*	٪٠,٤	٪٠,٤	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥	لا ينطبق

المصدر: مركز دبي للإحصاء (الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي، ٢٠٢١)

الجدول ٣: أكبر ٥ قطاعات في دبي من حيث الناتج الاقتصادي بالأسعار الثابتة

المؤشرات	*الوحدة*	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
تجارة الجملة والتجزئة وتصليح المركبات	*النسبة المئوية*	٢٦,٩	٢٦,٤	٢٦,٣	٢٦,٥	٢٦,١
الأنشطة المالية والتأمينية	*النسبة المئوية*	١٠,٦	١٠,٢	١٠,٠	٩,٧	١١,٣
التصنيع	*النسبة المئوية*	٩,٥	٩,٤	٩,٠	٨,٨	٩,٩
النقل والتخزين	*النسبة المئوية*	١١,٦	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٥	٩,٠
العقارات	*النسبة المئوية*	٦,٧	٦,٨	٧,١	٧,٤	٧,٨

المصدر: مركز دبي للإحصاء

الجدول ٤: أفضل عشر مدن للانتقال إليها

المدينة	الترتيب	النسبة المئوية من المستجيبين
لندن	١	١٨
أمستردام	٢	١٥
دبي	**٣**	**١٤**
برلين	٤	١٣
أبوظبي	٥	١١

طوكيو	٦	١١
سنغافورة	٧	١١
نيويورك	٨	١٠
برشلونة	٩	٩
سيدني	١٠	٨

المصدر: (بوسطن كونسلتينج جروب، ٢٠٢١)

المبادرات الاقتصادية لدبي

في ظل انخفاض إنتاج النفط، سعت دبي في منتصف التسعينيات إلى تنويع اقتصادها وحققت نجاحًا هائلاً في هذا الصدد. تشتهر دبي حاليًا بكونها مركزًا للعقارات والسياحة والتجارة، وغالبًا ما تُعتبر العاصمة المالية لدولة الإمارات. ورغم أن النمو الاقتصادي يُعد مساهمًا رئيسيًا في مستويات حركة المرور على أنظمة الرسوم، فإن تنوع اقتصاد دبي يترجم إلى نمو اقتصادي مستقر بمرور الوقت. علاوة على ذلك، استمر الابتكار الاقتصادي في ظل المبادرات الرئيسية التي تم إطلاقها حديثًا لدعم النمو والابتكار والاستدامة والتي تشمل:

١. **إكسبو ٢٠٢٠** (المُعلن في ٢٠١٣): تم تأجيل هذا الحدث العالمي بسبب القيود الناجمة عن كوفيد-١٩ وبدأ أخيرًا في دبي في أكتوبر ٢٠٢١، وقدم هذا المعرض فوائد اقتصادية كبيرة للإمارة ودولة الإمارات، بما في ذلك المساهمة بنسبة ٢٪ في إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات[٢]. وشملت الآثار الاقتصادية المحفزة للحدث ٧٦,٥٪ من الشركات التي تتخذ من دبي مقرًا لها حيث سجلت نموًا خلال ذلك الحدث[٣].

٢. **خطة دبي ٢٠٢١** (المعلنة في ٢٠١٤): مبادرة تركز على الخدمات الشاملة والمتكاملة مع الناس والمجتمع محل الاهتمام[٤]،

٣. **استراتيجية دبي للتنقل الأخضر ٢٠٣٠** (المُعلنة في ٢٠١٦): مبادرة أطلقها المجلس الأعلى للطاقة في دبي لتشجيع استخدام المركبات الكهربائية وتقليل انبعاثات الكربون بنسبة ١٦٪ بحلول عام ٢٠٢١[٥].

٤. **منطقة ٢٠٧١** (المُعلنة في ٢٠١٧): مبادرة لترسيخ مكانة دولة الإمارات ضمن قائمة "الدول الرائدة في العالم" من خلال إنشاء منظومة تهدف إلى رعاية الكفاءات العالمية لتأسيس أعمالهم وتنميتها من خلال مسرعات وحاضنات الشركات الناشئة في دولة الإمارات[٦].

٥. **دبي X١٠** (المعلنة في ٢٠١٧): مبادرة تهدف إلى "تقدم دبي على كل المدن العالمية الأخرى بعشر سنوات" حيث تركز بشكل استراتيجي على التقنيات والحلول المبتكرة المغيرة جذريًا[٧].

٦. **مكتب دبي الذكية** (المُعلن في ٢٠١٧): وهي مبادرة تهدف إلى إنشاء مدينة ذكية نموذجية تضم أكثر من ١,٠٠٠ خدمة ذكية عبر الدوائر الحكومية لتقديم خدمات فعالة للمقيمين مع تقليل التكاليف من خلال المعاملات غير الورقية[٨].

٧. **استراتيجية دبي للطاقة النظيفة ٢٠٥٠** (المُعلنة في ٢٠١٧): مبادرة تعهدت بها دبي لزيادة استخدامها لمصادر الطاقة النظيفة إلى نسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ والوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠[٩].

٨. **حي دبي للمستقبل** (المُعلن في ٢٠١٩): مبادرة برأس مال مخصص قدره ٢٧٢ مليون دولار أمريكي[١٠] لدعم تطوير الاقتصاد المستقبلي لدعم شركات التكنولوجيا المبتكرة التي ستساهم في نمو دبي[١١].

٩. **الخطة الحضرية الرئيسية لدبي ٢٠٤٠** (المُعلنة في ٢٠٢١): في ظل التركيز الكبير على النمو الاقتصادي من خلال كل هذه المبادرات، تركز دبي بشكل واضح على خطة مستقبلية شاملة لتطوير التنمية الحضرية المستدامة في دبي. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان دبي من ٣,٤ مليون في عام ٢٠٢٠ إلى ٥,٨ مليون بحلول عام ٢٠٤٠ بينما من المتوقع أن يزيد عدد السكان خلال النهار من ٤,٤ مليون في عام ٢٠٢٠ إلى ٧,٨ مليون في عام ٢٠٤٠. وتتضمن بعض المبادرات الرئيسية لهذه الخطة (١) تطوير خمس مناطق حضرية رئيسية (ثلاثة مراكز قائمة ومركزان جديدان)

[٢] عرب نيوز، ٢٠٢١

[٣] مجلة جلف بيزنس، ٢٠٢٢

[٤] المجلس التنفيذي لإمارة دبي، ٢٠٢١

[٥] حكومة دبي، ٢٠٢٠

[٦] منطقة ٢٠٧١، ٢٠٢١

[٧] مؤسسة دبي للمستقبل، ٢٠٢١

[٨] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

[٩] وكالة أنباء الإمارات، ٢٠٢١، حكومة الإمارات، ٢٠٢٢

[١٠] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

[١١] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

لدعم النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل بين السكان، و(٢) التأكد من أن ٦٠٪ من مساحة دبي تتكون من محميات طبيعية ومناطق ريفية طبيعية، و(٣) زيادة مساحة الأرض المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية بنسبة ١٣٤٪، و(٤) زيادة مساحة الأراضي المخصصة للمرافق التعليمية والصحية بنسبة ٢٥٪، و(٥) تشجيع النقل غير المتعلق بالمركبات (المشي وركوب الدراجات واستخدام وسائل النقل المرنة)[١٢].

١٠. الشكل ١: المراكز الحضرية المشمولة في الخطة الحضرية الرئيسية لدبي ٢٠٤٠

السياحة والعقارات والتجارة

السياحة

رسخت دبي مكانتها كمنطقة سياحية جذابة في السنوات الأخيرة بفضل هندستها المعمارية الحديثة (حيث تحتضن أكبر مبنى في العالم وهو برج خليفة)، وتجارب التسوق المتنوعة، والشواطئ الرائعة، والحياة الليلية النابضة بالحياة، والأطعمة الفاخرة، والفعاليات المتكررة. وتخطط دبي لاستضافة ٤٠٠ فعالية عالمية سنويًا بحلول عام ٢٠٢٥[١٣]. وقد احتلت دبي المرتبة الأولى في جائزة اختيارات المسافرين لعام ٢٠٢٢ على موقع تريب أدفيزور باعتبارها الوجهة السياحية الأشهر في العالم. ويجري العمل حاليًا على تحقيق هدف الإمارة الطموح المتمثل في أن تصبح المدينة الأكثر زيارة في العالم وجذب ٢٥ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٥، حيث شهدت دبي على مدار العقد الماضي ارتفاعًا في عدد الزوار من ٦,٩ مليون في عام ٢٠٠٧ إلى ١٦,٧ مليون في عام ٢٠١٩[١٤]. وتُعد السياحة مساهمًا كبيرًا في إجمالي الناتج المحلي لدبي، حيث يُعزى إليها ما نسبته ٥,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨[١٥].

على الرغم من التحديات المرتبطة بكوفيد-١٩، بما في ذلك إغلاق المبنى الرئيسي لمطار دبي لمدة ١٥ شهرًا[١٦]، أثبتت دبي مرونة قطاع السياحة من خلال الحفاظ على حصة سوقية متنامية من السفر العالمي، من ١,١٢٪ في ٢٠١٨ إلى ١,٤٤٪ في ٢٠٢٠-١٧. وعلى الرغم من انخفاض عدد المسافرين بسبب الجائحة، فإن مطار دبي ظل أكثر المطارات ازدحامًا في العالم من حيث المسافرين الدوليين في عام ٢٠٢١ للعام الثامن على التوالي حيث استقبل ٢٩,١ مليون مسافر[١٨]. يمكن أن تُعزى هذه المرونة بشكل أساسي إلى المبادرات التي أطلقتها الإمارة لتخفيف الحواجز أمام الدخول، مثل تأشيرة الدخول المتعدد لمدة خمس سنوات لموظفي الشركات متعددة الجنسيات وبرامج العمل الافتراضي والتقاعد في دبي. وتمكنت دبي من إدارة الجائحة بشكل فعال كواحدة من أولى الوجهات في العالم من حيث الغلق والفتح والاستمرار في الفتح. وقد أدت مبادرتها المبكرة للريادة في انتعاش السياحة العالمية إلى استعادة ثقة المسافرين وجعلت المدينة واحدة من أكثر الوجهات أمانًا[١٩].

ترمي أهداف السياسات وخطط التنمية إلى تعزيز السياحة في المستقبل، حيث أعلن ولي عهد إمارة دبي في نوفمبر ٢٠٢١ أن الإمارة تستهدف زيادة عدد السائحين إلى ٢٥ مليون سائح بحلول عام ٢٠٢٥[٢٠]. بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تتغير البنية التحتية السياحية للمدينة على مدى العقدين المقبلين من خلال الخطة الحضرية الرئيسية لدبي ٢٠٤٠، والتي تستهدف زيادة المساحة الإجمالية المخصصة للأنشطة السياحية بنسبة ١٣٤٪ وزيادة طول الشواطئ العامة بنسبة ٤٠٠٪[٢١].

---

[١٢] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

[١٣] المكتب الإعلامي لحكومة دبي، ٢٠٢٢

[١٤] حكومة دبي، ٢٠١٩، دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

[١٥] حكومة دبي، ٢٠١٩

[١٦] ستاندرد آند بورز جلوبال، ٢٠٢١

[١٧] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

[١٨] مؤسسة OAG، ٢٠٢٢

[١٩] خليج تايمز، ٢٠٢٢

[٢٠] رويترز، ٢٠٢١

[٢١] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢١

تاريخيًا، ارتفع عدد الغرف الفندقية من ٥١,٠٠٠ في عام ٢٠١٠ إلى ٩١,٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من زيادة الغرف، فقد ارتفعت معدلات إشغال الفنادق أيضًا من ٧٠٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٧٦٪ بحلول عام ٢٠١٨، وبلغت معدلات الإشغال ٦٧٪ في المتوسط خلال عام ٢٢،٢٠٢١ وهو أعلى من الوجهات الشهيرة الأخرى مثل نيويورك (٦٠٪) ولندن (٤٦٪) وباريس (٤٣٪) ومدريد (٤٢٪) وسيدني (٣٨٪) وروما (٣٤٪)٢٣

العقارات

يُعد قطاع العقارات أحد المساهمين الرئيسيين في إجمالي الناتج المحلي لدبي حيث شهد نموًا تجاوز ١٤٪ على أساس سنوي خلال سنوات عدة. وعلى الرغم من تفشي كوفيد-١٩ في أوائل عام ٢٠٢٠، بلغت مساهمة القطاع ٧,٩٪ في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٤٢٠٢٠ و٩,٢٪ في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٥٢٠٢١.

كمؤشر على انتعاش ما بعد كوفيد-١٩، أشارت دائرة الأراضي والأملاك بدبي، إلى تسجيل ما يبلغ إجماله ٢٥,٤٥٥ معاملة عقارية بقيمة ٢٥ مليار دولار خلال الأربعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢١، بارتفاع بنسبة ٥١٪ من حيث الحجم و٧٢٪ من حيث القيمة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٦٢٠٢٠. وفي أبريل ٢٠٢١، تم تسجيل معاملات مبيعات قياسية بلغت قيمتها ٣ مليارات دولار حيث إنها الأعلى منذ مارس ٢٠١٧ ٢٧. ويبدو أن الدوافع الرئيسية لهذا الاتجاه التصاعدي تتمثل في إصلاحات قوانين الإقامة وتسهيل الملكية٢٨.

بالإضافة إلى ذلك ساهم معرض إكسبو ٢٠٢٠ في انتعاش قطاع العقارات كما هو متوقع، حيث ارتفعت أسعار إيجارات الشقق والفيلات من ١٠% إلى ٢٤٪ سنويًا، حيث ارتفعت إيجارات المكاتب بنسبة ٤٪ من ديسمبر ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٢. وارتفعت أسعار مبيعات الشقق بنسبة ٢٠٪ والفيلات بنسبة ٤٠٪ والمكاتب بنسبة ١٢٪ في عام ٢٠٢١، مما يدل على استمرار التعافي وفعالية الإصلاحات الحكومية[٢٩].

التجارة

على الرغم من أن دبي كانت دائمًا مدينة تجارية، فقد أدى اكتشاف النفط في منتصف الستينيات إلى تعزيز طفرة تطويرية في بناء الموانئ والطرق والبنية التحتية الرئيسية الأخرى. ومع ذلك، بلغ إنتاج النفط ذروته عند ٤١٠,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٩١ ثم انخفض بعد ذلك [٣٠]. ويمثل النفط والغاز حاليًا أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي[٣١].

وأدى هذا الانخفاض إلى تسريع تحرك دبي لتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، مع تحديد التجارة كأحد مصادر الدخل الرئيسية للمساعدة في تحقيق هذا التنويع. من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٨، ارتفع إجمالي تجارة السلع في دبي (التجارة المباشرة والمناطق الحرة) بمتوسط ٨٪ سنويًا[٣٢]، أي ضعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي تقريبًا. وقد تباطأ هذا النمو خلال الجائحة في عام ٢٠٢٠، مما أدى إلى انخفاض إجمالي التجارة الخارجية إلى ٣٢١ مليار دولار، بانخفاض بنحو ١٤٪ من ٣٧٠ مليار دولار في ٢٠١٩[٣٣]. ومع ذلك، تعافت دبي منذ ذلك الحين حيث سجلت ارتفاعًا في التجارة الخارجية غير النفطية إلى ١٩٧ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ١٥٠ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ (بزيادة بنسبة ٣١٪) [٣٤]. وتسير دبي حاليًا على المسار الصحيح للوصول إلى مستويات التجارة الخارجية غير النفطية التي كانت عليها قبل الجائحة.

شكلت تجارة الشحن الجوي ٤٧٪[35] من التجارة في عام ٢٠٢٠ بقيمة ١٥٢ مليار دولار. احتلت طيران الإمارات، وهي شركة الطيران الرئيسية في دبي، المرتبة الرابعة ضمن أكبر شركات طيران الشحن في عام ٢٠٢٠، حيث قامت بمناولة ٩,٥٦٩ مليون طن كيلومتري[36]. شكلت تجارة الشحن البحري ٣٦٪ من التجارة في عام ٢٠٢٠ بقيمة ١١٥ مليار دولار. ويُعد ميناء جبل علي في دبي هو أكبر ميناء صناعي في العالم وأكبر ميناء في الشرق الأوسط[37]، حيث احتل المرتبة الحادية عشر بين أكثر الموانئ ازدحامًا في العالم في عام ٢٠٢٠ [38] من حيث حجم المناولة بواقع ١٣,٥ مليون وحدة مكافئة لعشرين قدمًا. شكلت تجارة الشحن البري النسبة المتبقية البالغة ١٧٪ بقيمة ٥٥,٧ مليار دولار[39].

استجابة دبي لجائحة كوفيد-١٩

أثر تفشي كوفيد-١٩ على الاقتصادات وسبل العيش على مستوى العالم بطرق غير مسبوقة الأمر الذي تطلب من الحكومات الاستجابة بسرعة

---

[٢٢] دائرة الاقتصاد والسياحة، ٢٠٢٢

[٢٣] ديلويت، ٢٠٢٢

[٢٤] دائرة الأراضي والأملاك بدبي، ٢٠٢١

[٢٥] مركز دبي للإحصاء، ٢٠٢٢

[٢٦] أربيان بزنس، ٢٠٢١

[٢٧] دائرة الأراضي والأملاك بدبي، ٢٠٢١

[٢٨] مجموعة موتفيت ميديا، ٢٠٢١

[٢٩] مجلة كونستراكشن ويك الشرق الأوسط، ٢٠٢٢

[٣٠] جلف نيوز، ٢٠١٠

[٣١] بلومبرج، ٢٠١٨

[٣٢] حكومة دبي، ٢٠١٩

[٣٣] جمارك دبي، ٢٠٢٠

[٣٤] المكتب الإعلامي لحكومة دبي، ٢٠٢١

[35] جمارك دبي، ٢٠٢٠

[36] اتحاد النقل الجوي الدولي، ٢٠٢١

[37] موانئ دبي العالمية

[38] مجلس الشحن العالمي، ٢٠٢١

[39] جمارك دبي، ٢٠٢٠

وفعالية. وقد سعت دولة الإمارات للحد من انتشار كوفيد-١٩ من خلال إنشاء العديد من مرافق الاختبار وتنفيذ معايير السلامة لمنشآت السياحة والتجزئة، بما في ذلك إطلاق برامج تطعيم طموحة وتوفير اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل "PCR" بأسعار معقولة. كما توجهت دولة الإمارات بسرعة نحو رقمنة التطعيم الشخصي ضد كوفيد-١٩ والمعلومات المتعلقة بالاختبارات من خلال تطبيقات الهاتف المحمول لتعزيز سلامة المجتمع. وتحتل دولة الإمارات حاليًا المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث التطعيم[٤٠] حيث بلغت نسبة السكان الحاصلين على اللقاح بشكل كامل[٤١] ٩٧٪ مقارنة بنسبة ٥٨٪ لدى بقية سكان العالم[٤٢]. كما تأتي حاليًا ضمن أكبر عشر دول على مستوى العالم من حيث سرعة حملات إطلاق الجرعات المعززة حيث تلقى ما يقرب من ٣٠,٤٪ من إجمالي السكان جرعة معززة كما في ديسمبر ٢٠٢١[٤٣]. علاوة على ذلك، وفقًا لتصنيف بلومبرج لمرونة التعامل مع كوفيد-١٩ كما في فبراير ٢٠٢٢، احتلت الإمارات المرتبة الأولى بين أفضل ٥٣ دولة من حيث التعامل مع الفيروس بفاعلية والأقل تعرضًا للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية[٤٤].

في إطار "خطط ومبادرات التعافي بعد جائحة كوفيد-١٩"، أطلقت حكومة دولة الإمارات العديد من المبادرات والبرامج لتعزيز النمو الاقتصادي على المستوى الاتحادي[٤٥]. بالإضافة إلى ذلك، على مستوى الإمارة المحلية، أطلقت حكومة دبي حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ٨٥,٧ مليون دولار، مما رفع قيمة الحوافز التجارية التي قدمتها حكومة الإمارة إلى ١,٩ مليار دولار، وكان للحزمة تأثير ملحوظ على التجارة. أصدر قطاع تسجيل الأعمال التجارية والترخيص في دبي ٧٢,١٥٢ رخصة تجارية جديدة في عام ٢٠٢١، بزيادة بنسبة ٦٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠[٤٦].

كان أداء الدولة جيدًا أيضًا على مؤشر مسارات السفر الملقَّحة وحافظت على عدد حالات منخفض رغم أنها من أولى الدول التي أعادت فتح أبوابها أمام السياحة، إلى جانب تسجيل إجمالي معدل وفيات منخفض. وتحتل دولة الإمارات المرتبة الأولى بين أفضل ثلاث دول من حيث التعامل مع الجائحة حيث كانت أقل الدول تعرضًا للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية[٤٧].

الجدول ٥: تصنيف مرونة التعامل مع كوفيد

الدولة	الترتيب
دولة الإمارات	١
إيرلندا	٢
المملكة العربية السعودية	٣
النرويج	٤
أستراليا	٥
إسبانيا	٦
فنلندا	٧
كولومبيا	٨
المملكة المتحدة	٩
البرتغال	١٠

المصدر: (بلومبرج، فبراير ٢٠٢٢)

[٤٠] رويترز كوفيد-١٩، لا يوجد تاريخ
[٤١] المجلس الأعلى للأمن الوطني، ٢٠٢٢
[٤٢] منظمة Our World in Data، ٢٠٢٠
[٤٣] بلومبرج، ٢٠٢١
[٤٤] بلومبرج، ٢٠٢٢
[٤٥] بوابة حكومة الإمارات، ٢٠٢١
[٤٦] المكتب الإعلامي لحكومة دبي، ٢٠٢٢
[٤٧] بلومبرج، لا يوجد تاريخ

قطاع النقل

الإطار القانوني والتنظيمي

شهدت هيئة الطرق والمواصلات منذ إنشائها توسعًا في نطاق واجباتها ومسؤولياتها، والتي تم إسنادها بشكل أساسي من خلال صدور القوانين وقرارات المجلس التنفيذي (**التي** تُعتبر بشكل عام تشريعات داعمة أو تشريعات ثانوية). يرد فيما يلي الأدوات القانونية التمكينية الرئيسية التي شكلت هيئة الطرق والمواصلات على مدى فترة السبع عشرة سنة الماضية[٤٨].

قانون التأسيس

تأسست هيئة الطرق والمواصلات في دبي بموجب القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥[٤٩]، وهي هيئة عامة تتمتع بمجموعة كبيرة من السلطات التي تدعم العديد من الأهداف والمسؤوليات. على وجه التحديد، يحدد قانون التأسيس مجموعة من المسؤوليات تتضمن تخطيط وتنفيذ متطلبات النقل والطرق والمرور في إمارة دبي، وبينها وبين إمارات الدولة والدول المجاورة. (المادة ٥ من القانون رقم ١٧)

مُنحت هيئة الطرق والمواصلات الحقوق والالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بالشبكات القائمة، ومنها ما يلي:

- دائرة النقل العام (المترو والترام والحافلات وسيارات الأجرة والقوارب)
- إدارة صيانة الطرق
- إدارة السلامة المرورية
- إدارة ترخيص المركبات
- إدارة ترخيص السائقين
- إدارة مصنع اللوحات بدائرة المرور بالقيادة العامة لشرطة دبي

تم تقديم سالك من قبل هيئة الطرق والمواصلات في عام ٢٠٠٧ [٥٠].

المؤسسات والتنظيم

تم إنشاء العديد من المؤسسات من قبل هيئة الطرق والمواصلات (يشار إلى كل منها باسم "**المؤسسة التابعة لهيئة الطرق والمواصلات**")، والتي تشمل:

١. مؤسسة المرور والطرق (التي تعمل سالك من خلالها)
٢. مؤسسة النقل العام
٣. مؤسسة القطارات
٤. مؤسسة تاكسي دبي
٥. مؤسسة الترخيص

الشكل ٢: الهيكل التنظيمي لهيئة الطرق والمواصلات

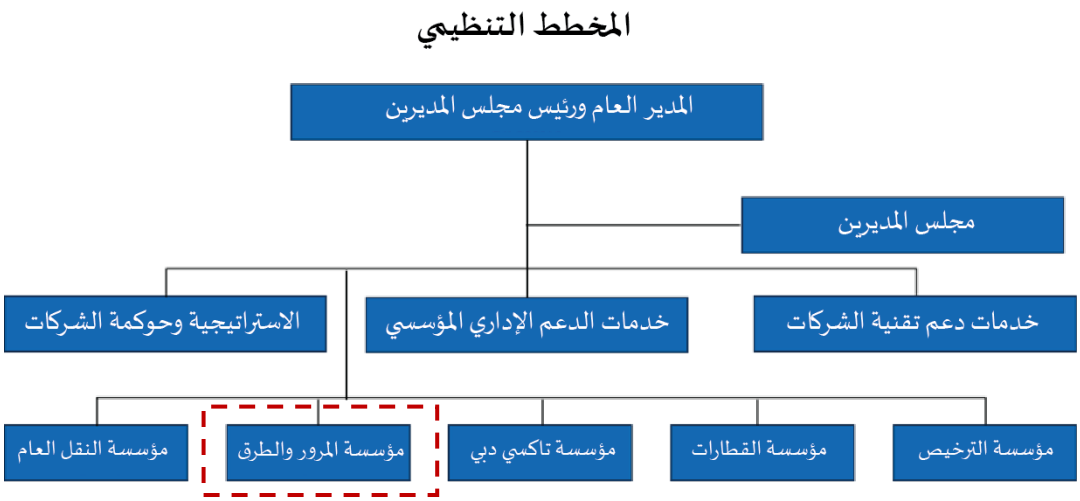

[٤٨] يسرد الموقع الإلكتروني لهيئة الطرق والمواصلات (www.rta.ae) كل القوانين واللوائح والأوامر المحلية ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي لإمارة دبي، ولكن معظمها مُحرر باللغة العربية. الإشارة إلى القوانين الواردة في هذا القسم مستمدة من الترجمات الإنجليزية.

[٤٩] هيئة الطرق والمواصلات، لا يوجد تاريخ

[٥٠] RSA، هيئة الطرق والمواصلات، ٢٠١٩

تجدر الإشارة إلى أن كل المؤسسات مستقلة إداريًا وماليًا، وتعمل تحت إشراف هيئة الطرق والمواصلات. وتتولى هيئة الطرق والمواصلات تعيين كل الرؤساء التنفيذيين المسؤولين عن تلك المؤسسات على النحو المنصوص عليه في المادة ٣ من قرار المجلس التنفيذي رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦. كما تنص المادة ٥ من قرار المجلس التنفيذي رقم (٨) على ما يلي: "تُنظم وتُدار العلاقة فيما بين هيئة الطرق والمواصلات والمؤسسات التابعة لها من خلال اتفاقية عمل تبرم لمدة ٣ سنوات تحدد بموجبها الأهداف الاستراتيجية لكل مؤسسة بما يتماشى ولأهداف العامة لهيئة الطرق والمواصلات، كما توضح إطار العمل المشترك وحدود الصلاحيات والمسؤوليات لكل من هيئة الطرق والمواصلات وأي من المؤسسات". في الواقع، تخضع أي مؤسسة تابعة لهيئة الطرق والمواصلات لمسؤولية ومراقبة هيئة الطرق والمواصلات، ويتعين على كل تلك المؤسسات اتباع إطار عمل عام مع واجبات محددة تم إسنادها لكل مؤسسة في المواد التالية من القرار رقم (٨).

بموجب المادة ٦ المتعلقة بمؤسسة المرور والطرق، تشمل هذه المهام ما يلي:

- إجراء الدراسات التفصيلية والممارسات التطبيقية اللازمة لتصميم وإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة نظام طرق مرور متكامل واقتصادي وفعال.
- تنفيذ نتائج الدراسات المتعلقة بتحديد وتطبيق الرسوم المتعلقة بالمرور والطرق بما في ذلك الرسوم المترتبة على استعمال شبكة الطرق.
- تطوير وتحديث الأنظمة التقنية المتبعة لديها بشأن المرور والطرق.
- اقتراح التشريعات المتعلقة بعمل المؤسسة ورفعها لمجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات وتنفيذ ما يعتمد منها.

أوضح القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم (٨) إطار العمل الأولي لهيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق لتطوير البنية التحتية الخاضعة للتعرفة المرورية ووضع نظام رسوم استخدام البنية التحتية، مما أدى إلى إنشاء نظام سالك المعمول به حاليًا في دبي. وتتم مناقشة التشريعات التمكينية المحددة أدناه بمزيد من التفصيل.

إدخال الرسوم

استنادا إلى القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم (٨) لسنة ٢٠٠٦، أصدرت حكومة دبي القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ بشأن التعرفة المرورية في إمارة دبي [٥١]. وستخضع هيئة الطرق والمواصلات والشركة لذلك القانون (وأي تعديلات عليه ولوائح داعمة له) بعد إتمام عملية الاقتطاع والطرح العام الأولي.

تحدد المادة ٤ من القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ المركبات التي يتعين عليها دفع الرسوم على النحو المبين أدناه:

- الدراجة النارية
- المركبات الخفيفة الخصوصية والعمومية
- المركبات الثقيلة
- الحافلات الخفيفة
- الحافلات الثقيلة
- مركبات البضائع الخفيفة
- مركبات البضائع الثقيلة

بالإضافة إلى ذلك، يوضح القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ بالتفصيل المركبات المستثناة من تطبيق أحكام القانون ويمنح المدير العام لهيئة الطرق والمواصلات سلطة منح المزيد من الإعفاءات (وآخر مثال على ذلك القرار الإداري رقم (٣١٣) لسنة ٢٠٢٠).

وتم إدراج المركبات المُعفاة في المادة (١) من القرار رقم (٣١٣) لسنة ٢٠٢٠ على النحو التالي:

١. حافلات النقل الجماعي:
   أ. حافلات نقل موظفي الجهات الحكومية
   ب. حافلات نقل الطلاب
   ج. حافلات النقل العام
٢. المركبات الميكانيكية العائدة للفئات التالية:
   أ. القوات المسلحة ووزارة الدفاع
   ب. شرطة دبي
   ج. الشرطة الاتحادية وشرطة الإمارات الأخرى

[٥١] هيئة الطرق والمواصلات، لا يوجد تاريخ

د. الدفاع المدني

هـ. الإسعاف

و. وزارة الداخلية

ز. جهاز أمن الدولة

٣. المركبات الميكانيكية العائدة لفئة ذوي الإعاقة، وتشمل:

أ. مركبات المراكز المخصصة لنقل ذوي الإعاقة

ب. مركبات الأفراد المخصصة لنقل ذوي الإعاقة

٤. المركبات الميكانيكية العائدة للجمعيات الخيرية والمؤسسات ذات النفع العام

بالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦ معايير العقوبات التي يمكن فرضها على من يخالف أحكام القانون أو لائحته التنفيذية. في النهاية، يوافق المجلس التنفيذي، بالتعاون مع دائرة المالية وهيئة الطرق والمواصلات، على الرسوم (أسعار التعرفة المرورية) والغرامات التي يتم تطبيقها عبر النظام. (المادة ١٥)

تحديد الرسوم والغرامات

تاريخيًا، فإن قرارات المجلس التنفيذي تحدد الرسوم (أسعار التعرفة المرورية) والغرامات الواجب دفعها، ضمن المعايير المنصوص عليها في القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٦، ويقوم المجلس التنفيذي بالإفصاح عنها للجمهور.

أصدر المجلس التنفيذي القرار رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠، باعتماد الرسوم (أسعار التعرفة المروية) والغرامات التي ستصدر في يوليو ٢٠١٠[٥٢]. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، لم يتضح إصدار أي رسوم إضافية (معدلات رسوم) أو تعديلات للغرامات من قبل المجلس التنفيذي، ولم تشهد أسعار التعرفة المروية أي زيادة منذ إنشاء نظام سالك.

المدير العام

يتولى المدير العام لهيئة الطرق والمواصلات أيضًا منصب رئيس مجلس المديرين التنفيذيين لهيئة الطرق والمواصلات. ينص القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ على صلاحيات رئيس المجلس التي تتضمن، كما أن لديه سلطة تفويض إدارة حسابات سالك من قبل المستخدمين ومواعيد فتح بوابات التعرفة (يرجى الرجوع إلى القرار الإداري رقم (٣٦١) لسنة ٢٠١٩).

قطاع النقل في دبي

تفخر دبي بأن لديها واحدة من أكثر البنى التحتية للنقل تقدمًا في العالم، والتي تشمل الحافلات وسيارات الأجرة والمترو والترام والسيارات والنقل المائي. وقد حافظت البنية التحتية لدبي ودولة الإمارات على مكانتها ضمن أفضل البنى التحتية في العالم، حيث تأتي ضمن قائمة أفضل ١٠ دول في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي واحتلت المرتبة الأولى خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ في مؤشر جودة الطرق.

الجدول ٦: درجة جودة الطرق المقارنة[٥٣]

الدولة	الدرجة	الترتيب
دولة الإمارات	٦,٤	**١**
البرتغال	٦,١	٤
إسبانيا	٥,٧	١٢
المملكة العربية السعودية	٥,١	٢٧

[٥٢] هيئة الطرق والمواصلات، لا يوجد تاريخ

[٥٣] يتضمن هذا التقرير جداول توضح مقارنات بين دبي وعدد من الدول الأخرى التي تعتبر نظراء في ما يتعلق بتشغيل الطرق الخاضعة للتعرفة المروية بما في ذلك أستراليا وإندونيسيا والبرتغال والمملكة العربية السعودية وإسبانيا وتايلاند. ولم يهدف التقرير إلى إجراء مقارنة مع كل الدول التي تقوم بتشغيل الطرق الخاضعة للتعرفة المروية، بل يهدف إلى تقديم عينة تمثيلية كمعيار مرجعي لإمارة دبي.

أستراليا	٤,٨	٣٤
تايلاند	٤,٤	٥٣
إندونيسيا	٣,٩	٦٨

المصدر: *(جلوبال إيكونومي، ٢٠١٣-٢٠١٨).*

ملاحظة: تعتمد الدرجات على متوسط الدرجات خلال الفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨

تتولى هيئة الطرق والمواصلات مسؤولية تخطيط وتنفيذ متطلبات النقل والطرق والمرور في إمارة دبي، وبينها وبين إمارات الدولة الأخرى من أجل توفير نظام نقل فعال ومتكامل قادر على تحقيق رؤية دبي وخدمة المصالح الحيوية للإمارة[٥٤].

تشمل المسؤوليات الرئيسية لهيئة الطرق والمواصلات إدارة:

- هندسة الطرق
- السلامة المرورية
- التسجيل والترخيص للمركبات والسائقين
- الطرق والمواقف
- النقل العام (بما في ذلك مترو دبي وترام دبي والحافلات وسيارات الأجرة)

يؤدي النقل العام دورًا رئيسيًا في البنية التحتية للمواصلات في دبي، حيث بلغ عدد الركاب ٤٦١ مليون راكب في عام ٢٠٢١. استحوذت سيارات الأجرة على أكبر حصة من عدد الركاب كما يتضح من الجدول الوارد أدناه، يليها مترو دبي والحافلات على التوالي.

الجدول ٧: النقل العام والتنقل المشترك وسيارات الأجرة ٢٠٢١

وسيلة النقل	عدد الركاب (مليون)	النسبة المئوية من الإجمالي
سيارة الأجرة	١٥٦	٣٤٪
مترو دبي	١٥١	٣٣٪
حافلة	١١٥	٢٥٪
التنقل المشترك	٢٣	٥٪
النقل البحري	١١	٢٪
ترام دبي	٥	١٪
الإجمالي	**٤٦١**	١٠٠٪

المصدر: (المكتب الإعلامي لحكومة دبي، ٢٠٢٢)

في عام ٢٠٢١، تم تمديد شبكة المترو بطول ١٥ كم في إطار مشروع مسار ٢٠٢٠، وبذلك وصل طول الشبكة حاليًا إلى ٨٩ كم. وتتكون الشبكة من خطين آليين بالكامل، وهما الخط الأحمر والخط الأخضر، ويُعد الخط الأحمر أطول خط مترو فردي بدون سائق في العالم حيث يبلغ طوله ٥٢,١ كم[٥٥].

[٥٤] هيئة الطرق والمواصلات، ٢٠٢٢

[٥٥] هيئة الطرق والمواصلات، ٢٠٢١

تتكون شبكة ترام دبي، التي تغطي جزءًا صغيرًا من المدينة بالقرب من المرسى، من ١١ قطارًا بسعة ٢٩٢ راكبًا، ويبلغ إجمالي طول الشبكة ١٠,٦ كيلومتر. وتمتد شبكة السكك الحديدية المؤتمتة بالكامل من الصفوح من مرسى دبي إلى نخلة جميرا. وتمر عبر ١١ محطة، حيث تتصل بمحطتي أبراج بحيرات جميرا وداماك العقارية على الخط الأحمر لمترو دبي. وقد أجرى ترام دبي ٨٦,١ ألف رحلة في عام ٢٠٢٠ شملت ٣,٦٥ مليون راكب[٥٦].

يخضع قياس أسعار سيارات الأجرة في دبي لضوابط صارمة. ويمكن استقلالها في الشوارع أو حجزها من خلال التطبيقات الذكية. وتعمل سيارات الأجرة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم. وتقدم هيئة الطرق والمواصلات أيضًا خدمة تأجير السيارات الذكية التي يمكن استخدامها لاستئجار سيارة لمدة ست ساعات أو أقل، كما يمكن الاستفادة من خدمات شركتي أوبر وكريم في الإمارة. في عام ٢٠٢٠، خدمت سيارات الأجرة ١٠٩,٩ مليون راكب عبر ٦٣,٢ مليون رحلة، في حين خدمت وسائل النقل المشتركة (حجز السيارات إلكترونيًا ومشاركة السيارات) ١٥,٣ مليون شخص إضافي عبر ٨,٩ مليون رحلة[٥٧]. وتُعد أسعار سيارات الأجرة في الإمارة من بين أدنى الأسعار على مستوى العالم، وقد أدى ذلك، إلى جانب عامل الراحة وتوافرها بكثرة، إلى جعل سيارات الأجرة من أكثر وسائل النقل العام استخدامًا في عام ٢٠٢١.

الجدول ٨: مقارنة أسعار سيارات الأجرة في المدن الكبرى

المدينة	الوحدة	الأجرة الابتدائية	الأجرة / كم
بانكوك (تايلند)	الدرهم الإماراتي	٣,٨٠	٠,٥٤
جاكرتا (إندونيسيا)	الدرهم الإماراتي	١,٧٩	١,٠٢
دبي (الامارات العربية المتحدة)	**الدرهم الإماراتي**	**٥,٠٠**	**١,٨٢**
الرياض (المملكة العربية السعودية)	الدرهم الإماراتي	٤,٩٠	١,٩٦
لشبونة (البرتغال)	الدرهم الإماراتي	١٢,٨٨	١,٨٦
مدريد (إسبانيا)	الدرهم الإماراتي	٩,٩١	٤,٣٦
سيدني (أستراليا)	الدرهم الإماراتي	٩,٧٥	٥,٩٣

المصدر: (taxi-calculator.com، ٢٠٢٢)

يتكون أسطول حافلات دبي من أكثر من ١,٥١٨ حافلة. توفر حافلات دبي الخدمة على طول ١١٩ خطًا داخليًا، بما في ذلك ٣٥ خطًا متصلة بمحطات مترو دبي. بالإضافة إلى ذلك، هناك ١٢ خطًا بين المدن توفر النقل إلى الإمارات الأخرى. تقدم شبكة الحافلات في دبي خدماتها إلى ٨٢٪ من المناطق الحضرية في كل أنحاء دبي[٥٨].

[٥٦] هيئة الطرق والمواصلات، ٢٠٢١

[٥٧] هيئة الطرق والمواصلات، ٢٠٢١

[٥٨] هيئة الطرق والمواصلات، ٢٠٢٢

الشكل ٣: خريطة النقل العام في دبي

على الرغم من أن البنية التحتية للمواصلات العامة في دبي متطورة جدًا في دبي، فإن التنقل بالسيارة يظل أكثر وسائل النقل استخدامًا وملاءمة داخل الإمارة، حيث تمثل السيارات الخاصة ٦١٪ من وسائل السفر[٥٩] نظرًا إلى انخفاض التكلفة نسبيًا في ما يتعلق بشراء سيارة وصيانتها[٦٠]، وانخفاض تكلفة البنزين في دولة الإمارات، وانتشار برامج بدل السيارات للشركات، حيث يقدم حوالي ٥٤٪ من أصحاب العمل بدل سيارة أو سيارة شركة[٦١]. وساهمت هذه العوامل في أن يكون لدى دبي أحد أعلى معدلات انتشار المركبات للفرد في العالم.

الجدول ٩: تقسيم وسائل النقل في دبي

وسيلة النقل	الوحدة	الحصة من الإجمالي
السيارات الخاصة	*النسبة المئوية*	٦١
النقل العام	*النسبة المئوية*	١٤
المشي	*النسبة المئوية*	١٣
أخرى	*النسبة المئوية*	١٢

المصدر: (ديلويت، ٢٠٢٠)

[٥٩] ديلويت، ٢٠٢٠.

[٦٠] احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثامن عشر من بين ١٦٧ دولة من حيث انخفاض أسعار المركبات وفقًا لبرنامج المقارنات الدولية للبنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠١٧)

[٦١] صحيفة ذا ناشيونال، ٢٠٢٠.

الجدول ١٠: مقارنة أسعار المركبات المرتبطة بالمؤشر

الدولة	الوحدة	الأسعار المرتبطة بالمؤشر	الترتيب
المملكة العربية السعودية	*الرقم*	٧٨,٩٥	٩
دولة الإمارات	***الرقم***	**٨٦,٢٣**	**١٨**
أستراليا	*الرقم*	٩٥,٥٤	٤٥
إسبانيا	*الرقم*	٩٥,٧١	٤٦
إندونيسيا	*الرقم*	١١٦,٠٤	١٠٣
البرتغال	*الرقم*	١١٩,١٣	١١١
تايلاند	*الرقم*	١٢٤,١٦	١٢٤

المصدر: (جلوبال إيكونومي، ٢٠١٧).

ملاحظة: يلخص المؤشر تكلفة شراء المركبات حسب الدولة للسماح بمقارنة الأسعار الدولية. تم تحديد المتوسط العالمي عند ١٠٠ ، ويتضمن المصدر قائمة تضم ١٦٧ دولة

الجدول ١١: مقارنة المركبات لكل ١,٠٠٠ نسمة

الدولة	الوحدة	عدد المركبات
أستراليا	*الرقم*	٧١٧
إسبانيا	*الرقم*	٥٩٣
البرتغال	*الرقم*	٥٤٨
دبي	***الرقم***	**٥٤٠**
المملكة العربية السعودية	*الرقم*	٣٣٦
دولة الإمارات	*الرقم*	٣١٣
تايلاند	*الرقم*	٢٠٦
إندونيسيا	*الرقم*	٦٠

المصدر: (منظمة Our World in Data، ٢٠١٤) "المركبات على الطرق لكل ١٠٠٠ نسمة"، العربية "هذه المدينة الإماراتية لديها أحد أعلى معدلات كثافة المركبات في العالم"

الجدول ١٢: مقارنة أسعار البنزين للتر الواحد

الدولة	الوحدة	السعر لكل لتر
المملكة العربية السعودية	*الدولار الأمريكي*	٠,٦٢
دولة الإمارات	*الدولار الأمريكي*	٠,٩٧
إندونيسيا	*الدولار الأمريكي*	١,١٣
أستراليا	*الدولار الأمريكي*	١,٢٩
تايلاند	*الدولار الأمريكي*	١,٤٤
إسبانيا	*الدولار الأمريكي*	١,٩٩
البرتغال	*الدولار الأمريكي*	٢,٠٤

المصدر: أسعار البنزين، لتر، ١٦ مايو ٢٠٢٢، أسعار البترول العالمية

شهد تسجيل المركبات في دبي نموًا مطردًا ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو خلال السنوات القادمة نتيجة استمرار النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي والسكان، حيث من المتوقع أن يصل إجمالي عدد المركبات المسجلة إلى ٢,٣ مليون في عام ٢٠٢٥، مما يشكل زيادة بنسبة ٢٤٪ عن عام ٢٠٢٠.

الجدول ١٣: عدد المركبات المسجلة في دبي بما في ذلك التوقعات حتى عام ٢٠٣٠ (بالآلاف)

٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
١,٥٥٩	١,٦٥٦	١,٧٣١	١,٧٧٤	١,٨١٣	١,٨٣٠	١,٨٥٨	٢,٠٦٥	٢,١٤٨	٢,٢١٧	٢,٢٧٧	٢,٣٣٥	٢,٣٩٧	٢,٤٧٠	٢,٥٤٩	٢,٦٣٣

المصدر: هيئة الطرق والمواصلات

قبل عام ٢٠١٥، كانت منتجات البنزين في دبي مدعومة بشكل كبير وظلت الأسعار ثابتة. على وجه التحديد، يتوفر بنزين e95 بسعر التجزئة بقيمة ١,٧٢ درهم للتر. وابتداءً من ١ أغسطس ٢٠١٥، انتقلت دولة الإمارات إلى نظام رفع كامل الدعم عن أسعار الوقود، وعندئذٍ ارتفعت الأسعار بأكثر من ٢٤٪ ثم أعقب ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج.

الشكل ٤: سعر البنزين E95 التاريخي وأسعار زيت خام برنت في دبي

تُعتبر أسعار الغاز في دبي من بين أدنى الأسعار في العالم، مما يساهم بشكل أكبر في القدرة على تحمل تكلفة تملك السيارات.

فيما يلي الطرق الرئيسية التي تربط دبي بالإمارات الشمالية الخمس وإمارة أبوظبي الجنوبية:

- **شارع الشيخ زايد (E11)** - أطول طريق في الإمارات. يمتد من منطقة السلع في إمارة أبو ظبي وينتهي في إمارة رأس الخيمة، ويحمل هذا الطريق العديد من الأسماء البديلة، ولكن يشار إليه بشكل عام باسم "شارع الشيخ زايد" في دبي وأبوظبي. ويتم فرض التعرفة المرورية على هذا الطريق من قبل هيئة الطرق والمواصلات عبر كامل طوله تقريبًا داخل دبي. ويُعتبر جزء الطريق الذي يمر عبر دبي هو الطريق الرئيسي داخل دبي، وتصطف على جانبيه مناطق الجذب التجارية والسكنية الرئيسية. شارع الشيخ زايد هو الطريق الوحيد الخاضع للتعرفة المرورية في دبي.
- **طريق E311** - أو شارع الشيخ محمد بن زايد، الذي كان يُعرف سابقًا باسم شارع الإمارات. يربط شارع الإمارات دبي ببقية الإمارات الأخرى
- **طريق الخيل (E44)** - يمتد بموازاة شارع الشيخ زايد لحوالي ٢٠ كم من مدينة دبي الرياضية إلى حي دبي للتصميم ويستمر شرقًا نحو خليج عُمان.
- **طريق الشيخ خليفة السريع** - يربط بين دبي والفجيرة.
- **طريق دبي - الفجيرة** - يمر عبر سلسلة جبال حتا ويمر عبر إمارات دبي والشارقة ورأس الخيمة.
- **طريق دبي - العين** - يربط دبي بمدينة العين.
- **E611** - تم تطوير E611، أو طريق الإمارات، لربط إمارة أبوظبي بالإمارات الشمالية لرأس الخيمة وأم القيوين بالتوازي مع طريق E311 دون المرور بوسط مدينة دبي.

الشكل ٥: مواقع بوابات تحصيل التعرفة المرورية في نظام سالك

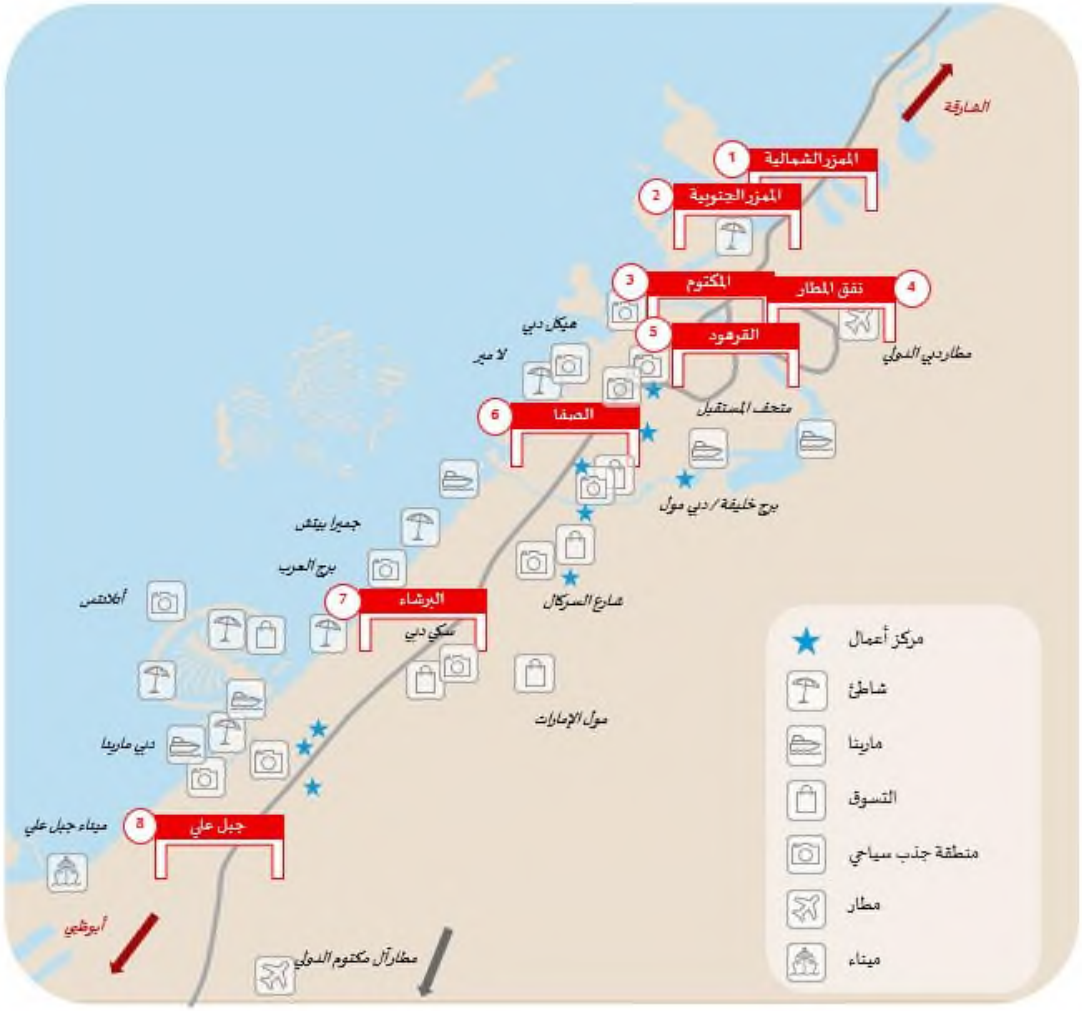

نبذة موجزة عن تاريخ تطوير هيئة الطرق والمواصلات للبنية التحتية الخاضعة للتعرفة المرورية

كان نظام سالك، منذ تطويره، يهدف إلى توفير وسيلة أكثر كفاءة لنقل الأشخاص عبر دبي. ويستخدم سالك ما يعرف بالتعرفة المرورية على الطرق المفتوحة، أي أنه لا توجد بوابات تعيق تدفق حركة المرور للأفراد الذين يدفعون التعرفة المرورية. وبدلاً من ذلك، يستخدم سالك تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو حيث يتم تنشيط ملصق تحديد الهوية بموجات الراديو داخل السيارة عندما تمر عبر بوابة التعرفة المرورية للتعرف على السيارة المحددة التي تعبر عبر النظام. ويؤدي استخدام التعرفة المرورية على الطرق المفتوحة إلى نقل المركبات عبر شبكة الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية بشكل أكثر كفاءة، كما أن هذه التقنية أفضل ملاءمة للبيئة (بخفض التلوث) وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة لأنها تقلل من الازدحام.

وإذا لم يقم نظام تحديد الهوية بموجات الراديو بتسجيل السيارة أو إذا لم تقم السيارة بشراء جهاز تحديد الهوية بموجات الراديو، فإن نظام سالك يستخدم نظام كاميرات متطور يلتقط صورًا للوحات الترخيص المثبتة على السيارة. ويتم بعد ذلك مسح هذه الصور عالية الدقة ضوئيًا من خلال برامج التعرف الضوئي على الأحرف التي تتيح التحديد التلقائي للأحرف الموجودة على لوحة الترخيص. وفي بعض الحالات، نظرًا إلى الثقة العالية في النظام، تؤكد هيئة الطرق والمواصلات بعض القراءات الخاصة بالتعرف الضوئي على الأحرف بإجراء مراجعة بشرية لضمان دقتها بنسبة ١٠٠٪. وفي النهاية، تم تصميم الجمع بين قارئات تحديد الهوية بموجات الراديو والكاميرا ونظام التعرف الضوئي على الأحرف لضمان أن الأفراد الذين يستخدمون النظام يتم تحصيل الرسوم منهم بشكل مناسب ودقيق مقابل استخدام سالك.

في البداية، تضمن نظام سالك بوابتين لتحصيل التعرفة المرورية، إحداهما على جسر القرهود والأخرى بالقرب من مول الإمارات في شارع الشيخ زايد. وتمت إضافة ستة بوابات أخرى لتحصيل التعرفة المرورية وبذلك أصبح نظام سالك يتضمن حاليًا ثمانية بوابات. وتم وضع ست بوابات منها على طول شارع الشيخ زايد الممتد من جبل علي في الجنوب (وهي أحدث بوابة مضافة إلى النظام) إلى منطقة الممزر الشمالية في الجانب الشمالي من دبي. ويُعد شارع الشيخ زايد هو أبرز الطرق التي تمر عبر دبي، حيث يمر عبر أكثر المناطق كثافة سكانية في الإمارة ويمر كذلك عبر العديد من مناطق التوظيف فيها. وهناك بوابتان أخريتين تشملان نفق المطار وجسر آل مكتوم الذي يصل إلى منطقة ديرة حيث توفران وصلات إلى شارع الشيخ زايد في هذه المناطق الاقتصادية المهمة في دبي.

يُعد خور دبي من السمات البارزة في إمارة دبي، وهو يفصل بين شمال دبي وجنوبها وينشئ ما يشكل "جزيرة" بشكل أساسي تتمثل في الحي المالي في دبي. وتقوم سالك حاليًا بفرض تعرفة مرورية على اثنتين من الشرايين الرئيسية التي تعبر خور دبي، بما في ذلك جسر آل مكتوم المذكور سابقًا، بالإضافة إلى جسر القرهود.

في الوقت الحالي، تبلغ التعرفة المرورية عبر كل بوابة ٤ دراهم إماراتية، ولا توجد تعرفة مرورية على بوابة جسر آل مكتوم من الساعة ١٠:٠٠ مساءً. حتى الساعة ٦:٠٠ صباحًا طوال أيام العمل ومن السبت الساعة ١٠:٠٠ مساءً حتى يوم الاثنين الساعة ٦:٠٠ صباحًا. علاوة على ذلك، عند اجتياز بوابتي الممزر الجنوبية والشمالية في نفس الاتجاه في غضون ساعة، يتم فرض تعرفة على السيارة مرة واحدة فقط. في حال عدم دفع التعرفة المرورية، يتم تطبيق رسوم المخالفات.[٦٢] وتنقسم هذه المخالفات إلى فئتين: (١) الأفراد الذين لم يكن لديهم أموال كافية في حساب سالك عند استخدام النظام، و(٢) الأفراد الذين استخدموا نظام سالك دون تسجيل لوحة ترخيص المركبة. بالنسبة لمخالفة عدم كفاية الأموال، يتم تحصيل ٥٠ درهمًا في حال عدم معالجة هذا النقص في غضون خمسة أيام عمل. بالنسبة لعدم تسجيل لوحة الترخيص، لا يتم تطبيق الرسوم إلا في حال عدم تسجيل المركبة في غضون ١٠ أيام عمل من استخدام نظام سالك. بالنسبة لمخالفات عدم تسجيل اللوحات، تبدأ الغرامة المتكبدة بمبلغ ١٠٠ درهم إماراتي لليوم الأول. وعند إجراء الرحلة الثانية بلوحة غير مسجلة، ترتفع الغرامة لتصل إلى ٢٠٠ درهم، ثم ترتفع إلى الحد الأقصى البالغ ٤٠٠ درهم في الرحلة الثالثة وما بعدها، بواقع مخالفة واحدة في اليوم لكل مركبة بحد أقصى.

يتكون ما يقرب من ١-٢٪ من حركة المرور السنوية التي تمر عبر البوابات من المركبات التي أعفتها هيئة الطرق والمواصلات من دفع رسوم التعرفة المرورية عند المرور عبر أي بوابة سالك. يرجى الرجوع إلى قسم "*إدخال التعرفة المرورية*" للحصول على القائمة الكاملة بالمركبات المُعفاة بموجب المادة (١) من القرار رقم (٣١٣).

أوضاع حركة المرور الحالية

اتجاهات حركة المرور التاريخية

اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢١، قام نظام سالك بتشغيل ما مجموعه ثمانية بوابات، حيث تعمل بوابة جبل علي منذ أكتوبر ٢٠١٨، بينما تعمل بوابات نفق المطار والممزر الشمالية والممزر الجنوبية منذ أبريل ٢٠١٣. وتتكون الأربعة بوابات الأخرى من بوابة جسر القرهود والصفا والبرشاء وجسر آل مكتوم حيث تعمل منذ أكثر من عشر سنوات. سمح التاريخ الطويل للعمليات التشغيلية لمستشار القطاع بالحصول على بيانات تاريخية وتحليل حركة المرور على أساس كل بوابة على حدة.

يوضح الجدول والرسم البياني الواردين أدناه إجمالي حركة المرور السنوية التاريخية عبر البوابات.

الجدول ٢٤: إجمالي حركة المرور السنوية التاريخية عبر نظام سالك، بالمليون مركبة

إجمالي حركة المرور

البوابة	تاريخ الافتتاح	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
جسر القرهود	يوليو ٢٠٠٧	٧٣,٩	٧٤,٨	٧٥,٩	٧٩,١	٨٠,٥	٨٠,٩	٨١,١	٨٠,٩	٥٣,٦	٦٦,٦
الصفا	سبتمبر ٢٠٠٨	١١٦,٨	١١٤,٢	١١٤,٨	١١٦,٢	١١٨,١	١١٤,٧	١٠٩,٤	١٠٥,٣	٧٢,٦	٩٠,٤
البرشاء	يوليو ٢٠٠٧	١٠٦,٢	١٠٦,٢	١٠٨,٧	١١٠,٦	١١٢,٠	١٠٧,٠	١٠٥,٠	١٠٥,٧	٧٢,٩	٩٣,٢
جسر آل مكتوم	سبتمبر ٢٠٠٨	٥٥,٦	٥٥,٥	٥٤,٩	٥٥,٦	٥٥,١	٥٥,٣	٥٤,٧	٥٤,٢	٣٨,٧	٤٦,٨
نفق المطار	أبريل ٢٠١٣	-	٢٢,١	٣١,٨	٣٤,١	٣٣,٤	٣٣,١	٣١,١	٢٩,٣	٢١,١	٢٣,٦
الممزر الشمالية	أبريل ٢٠١٣	-	٥٨,٢	٨٣,٧	٨٣,٣	٨٢,٧	٨٠,٢	٧٦,٩	٧٤,٥	٥٨,٣	٦٦,٥
الممزر الجنوبية	أبريل ٢٠١٣	-	٥٥,٨	٧٨,٠	٧٧,٣	٧٦,٨	٧٤,١	٧٠,٩	٦٩,٢	٥٤,٣	٦٢,٦
جبل علي	أكتوبر ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	١٠,٦	٥١,٦	٢٨,٣	٣١,٥

[٦٢] بلغ إجمالي عدد المخالفات ٤,٠٠ مليون في ٢٠١٩ و٢,٥٦ مليون في ٢٠٢٠ و٢,٧٥ مليون في ٢٠٢١، بما يمثل ٠,٩١٪ و٠,٨٤٪ و٠,٧٤٪ من إجمالي صافي التعرفة المرورية.

سيارة الأجرة									
إجمالي حركة المرور	٣٥٢,٥	٤٨٦,٩	٥٤٧,٦	٥٥٦,٢	٥٥٨,٦	٥٤٥,٢	٥٣٩,٨	٥٧٠,٨	٣٩٩,٦	٤٨١,٢
النسبة المئوية لإجمالي نمو حركة المرور على أساس سنوي		٪٣٨,١	٪١٢,٥	٪١,٦	٪٠,٤	٪٢,٤-	٪١,٠-	٪٥,٧	٪٣٠,٠	٪٢٠,٤

الشكل ٦: الرسم البياني لإجمالي حركة المرور السنوية التاريخية عبر نظام سالك

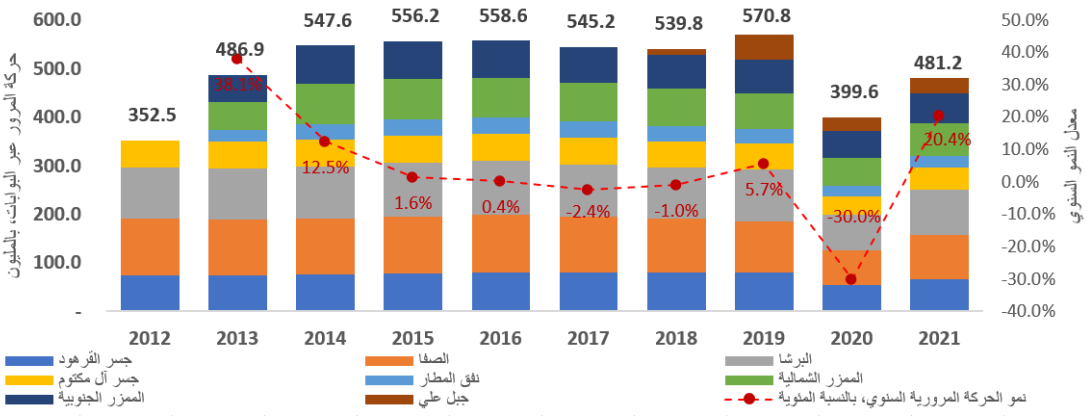

ارتفع إجمالي حركة المرور عبر نظام سالك بشكل مطرد خلال عام ٢٠١٥، ثم تباطأ هذا النمو وانعكس في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي. ويُعزى الارتفاع في عام ٢٠١٩ إلى إضافة بوابة جبل علي. تأثر عام ٢٠٢٠ بشدة بآثار جائحة كوفيد-١٩، التي بدأت تتلاشى في عام ٢٠٢١.

لا تُعد كل حركة المرور مُدِرة للدخل، حيث تشمل حركة المرور الخاضعة للخصم كل المركبات التي تمر عبر بوابات التعرفة مجانًا، مثل المركبات الحكومية والمركبات التي تُشغلها المدينة، وسيارات الأجرة الخالية من الركاب، والمركبات التي ترتكب مخالفات متعددة[٦٣]، والمركبات التي تعبر ممرات الخصم، وحركة المرور في الأوقات المجانية[٦٤].

الجدول ١٥: حصة حركة المرور الخاضعة للخصم عبر جميع بوابات سالك، بالمليون

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
سيارات الأجرة بدون ركاب	٣٤,٩	٣٣,٧	٣٤,٩	٢٤,٥	٢٦,٤
المركبات المُعفاة	٦,٥	٧,٢	٨,٠	٦,٠	٧,١
أوقات المرور المجاني عبر جسر آل مكتوم	٢٠,٨	٢١,٦	٢٢,٣	١٤,٦	٢٠,٢
الخصم المتعلق بالمرور عبر الصفا والبرشاء والممزر	٦٥,٨	٥٥,٦	٥٤,٢	٤٣,٢	٥٠,٢
المخالفات المتعددة وغيرها	٩,٦	٩,٣	١٠,٣	٦,٥	٧,٣
إجمالي حركة المرور الخاضعة للخصم	١٣٧,٧	١٢٧,٣	١٢٩,٨	٩٤,٧	١١١,٢
النسبة المئوية لحركة المرور الخاضعة للخصم	٪٢٥,٣	٪٢٣,٦	٪٢٢,٧	٪٢٣,٧	٪٢٣,١

يتضمن إجمالي حركة المرور تاريخيًا حركة مرور خاضعة للخصم بنسبة تزيد على ٢٠٪. يوضح الجدول أعلاه حصة حركة المرور الخاضعة للخصم عبر كل بوابات تحصيل تعرفة المرور. تأثرت حركة المرور الخاضعة للخصم بشكل جوهري بتغير السياسات على مر السنين. على سبيل المثال، أدى إلغاء خصومات الصفا والبرشاء في فبراير ٢٠١٧ إلى انخفاض كبير في مقدار حركة المرور الخاضعة للخصم في تلك البوابات.

[٦٣] تشير "المخالفات المتعددة" إلى السائقين الذين يمرون بمركباتهم عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية عدة مرات دون دفع التعرفة خلال ٢٤ ساعة. في هذه الحالة، يتم دفع الغرامة مرة واحدة فقط.

[٦٤] تشمل فترات المرور المجاني لجسر آل مكتوم من الاثنين إلى الجمعة من الساعة ١٠ مساءً حتى الساعة ٦ صباحًا وفي عطلات نهاية الأسبوع من السبت الساعة ١٠ مساءً إلى الاثنين الساعة ٦ صباحًا.

وهناك طريقة أكثر دقة لتحليل الاتجاه التاريخي تتمثل في مراجعة صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية. يوضح الجدول الوارد أدناه صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية السنوية التاريخية الخاضعة للتعرفة المرورية وحركة مرور سيارات الأجرة المدفوعة[٦٥].

الجدول ١٦: صافي حركة المرور السنوية الخاضعة للتعرفة المرورية التاريخية الخاضعة للتعرفة المرورية في نظام سالك وحركة مرور سيارات الأجرة المدفوعة، بالمليون

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الربع الأول من عام ٢٠١٩	الربع الأول من عام ٢٠٢٠	الربع الأول من عام ٢٠٢٢	الربع الأول من عام ٢٠٢٢
جسر القرهود	٦٣,٨	٦٣,٩	٦٣,٦	٤٤,٥	٥٥,٤	١٦,٥	١٤,٦	١٢,٧	١٥,٧
الصفا	٩٠,٢	٨٩,٣	٨٥,٠	٦٠,٠	٧٣,٩	٢٢,٢	١٩,٥	١٧	٢٠,٩
البرشاء	٨٦,٩	٨٨,٥	٨٨,٢	٦٢,٢	٧٨,٢	٢٣,١	٢٠,٥	١٨	٢٢,٧
جسر آل مكتوم	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٤,٦	١٨,٣	٢٠,٥	٦,٦	٥,٧	٥	٧,٧
نفق المطار	٢٩,٤	٢٧,٥	٢٥,٥	١٨,٥	٢٠,٧	٦,٧	٦,١	٤,٩	٣,٩
الممزر الشمالية	٤٤,٨	٤٢,٧	٤١,٠	٣٢,٣	٣٦,٥	١٠,٥	٩,٣	٨,٦	١٠
الممزر الجنوبية	٣٥,٢	٣٣,٥	٣٢,٩	٢٥,٨	٣٠,٤	٨,٣	٧,٤	٧,٦	٧,٨
جبل علي	-	٩,٨	٤٧,٧	٢٦,٢	٢٩,٠	١٢,٨	١٠,٢	٦,٤	٨,٩
سيارة الأجرة	٣٠,٣	٣١,٥	٣٢,٥	١٧,٢	٢٥,٤	٨,٨	٧,٥	٥,٣	٩,١
إجمالي حركة المرور	**٤٠٧,٥**	**٤١٢,٤**	**٤٤١,٠**	**٣٠٤,٩**	**٣٧٠,٠**	**١١٥,٥**	**١٠٠,٨**	**٨٥,٥**	**١٠٦,٨**
النسبة المئوية لإجمالي نمو حركة المرور على أساس سنوي		*٪١,٢*	*٪٦,٩*	*-٣٠,٩٪*	*٪٢١,٤*	*٪١٠,٣*	*-١٢,٧٪*	*-١٥,٢٪*	*٪٢٤,٩*

شهد صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية نموًا أكثر استقرارًا على أساس سنوي حتى عام ٢٠١٩، أعقبه انخفاض كبير مؤقت بسبب جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠ ثم شهد انتعاشًا كبيرًا في عام ٢٠٢١.

يوضح الجدول التالي إيرادات سالك السنوية المسجلة حسب البوابة والعدد الضمني للرحلات المدرة للدخل[٦٦].

الجدول ١٧: إيرادات سالك التاريخية (بالدرهم الإماراتي) والعدد الضمني للرحلات المدرة للدخل، بالمليون

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
التعرفة المرورية لجسر القرهود	٢٥٠,٢	٢٥١,٧	٢٥٠,٩	١٧٥,٦	٢١٨,٩
التعرفة المرورية للصفا	٣٥٤,٧	٣٥٣,١	٣٣٦,١	٢٣٧,٣	٢٩٣,٢
التعرفة المرورية للبرشاء	٣٤١,١	٣٤٨,٤	٣٤٨,٨	٢٤٥,٨	٣١٠,٠
التعرفة المرورية لجسر آل مكتوم (خاضع للرسوم)	١٠٥,٦	١٠١,٣	٩٦,٨	٧٢,٥	٨٣,٨
نفق المطار	١١٥,٨	١٠٨,١	١٠٠,٦	٧٢,٨	٨١,٩
الممزر الشمالية	١٧٤,٠	١٦٥,٩	١٥٩,٤	١٢٥,٨	١٤٤,٣
الممزر الجنوبية	١٣٧,١	١٣٠,٨	١٢٨,٧	١٠١,٣	١١٨,٨

[٦٥] لا تدفع سيارات الأجرة التعرفة المرورية إلا في حالة احتوائها على ركاب عند المرور (حركة سيارات الأجرة المدفوعة). عند المرور بدون راكب، تعبر سيارات الأجرة بوابات تحصيل التعرفة المرورية دون تكبدها أية مدفوعات.

[٦٦] يتم احتساب عدد الرحلات المدرة للدخل بقسمة الإيرادات المسجلة على التعرفة البالغة ٤,٠٠ دراهم إماراتية.

بوابة جبل علي	-	٣٨,٤	١٨٧,٧	١٠٣,٣	١١٣,٩
سيارة الأجرة	١٢١,٠	١٢٦,١	١٢٩,٨	٦٨,٦	١٠١,٦
إجمالي حركة المرور	١,٥٩٩,٤	١,٦٢٣,٨	١,٧٣٨,٨	١,٢٠٣,١	١,٤٦٦,٣
عدد الرحلات المدرة للدخل	٣٩٩,٨	٤٠٥,٩	٤٣٤,٧	٣٠٠,٨	٣٦٦,٦

ملاحظة: يرجع الاختلاف بين صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية والرحلات المدرة للدخل إلى المخالفات (التي تمثل معظم الاختلاف) والرحلات التي تتضمن معاملات لم يتم تسويتها، والتي لم يتم إدراجها ضمن عدد الرحلات المدرة للدخل.

محفزات الطلب

لفهم سبب التغيير في حركة المرور، أجرى مستشار القطاع تحليلاً للمحفزات التي تؤثر في حجم حركة المرور للطرق الخاضعة للتعرفة المرورية والطرق المجانية. كما هو الحال مع العديد من الأسواق الأخرى، يؤدي توازن العرض والطلب إلى زيادة حجم حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية. ويمثل تدفق السيارات، وبشكل أعم حركة المرور الإجمالية داخل المدينة وعبرها، جانب الطلب من المعادلة. ويتكون جانب العرض من مسارات مرورية محتملة، بما في ذلك الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية والطرق المجانية، فضلاً عن وسائل النقل الأخرى، مثل النقل العام.

وعلى المستوى الإجمالي، يجب أن يتماشى حجم حركة المرور بشكل جيد مع النمو الاقتصادي. وتشير الأوراق البحثية إلى أن حركة المرور عادة ما يكون لها علاقة قوية بالسكان وإجمالي الناتج المحلي في المنطقة[٦٧]. ويُعد هذا الارتباط بديهي للغاية، فكلما زاد عدد السكان وزاد النشاط الاقتصادي، زادت حركة مرور السيارات.

يمثل سعر البنزين محركًا آخر مهمًا وفقًا للعديد من دراسات حركة المرور[٦٨]، حيث تؤثر أسعار البنزين على التكلفة الإجمالية لملكية السيارات والنقل البري، ومن ثم قد تتسبب في تعديلات وتحولات في أنماط النقل والخدمات اللوجستية للمنتجات. وتوجد في العادة علاقة عكسية بين حركة المرور على الطرق وأسعار الغاز.

الشكل ٧: معدلات النمو على أساس سنوي وفق المؤشرات الاقتصادية

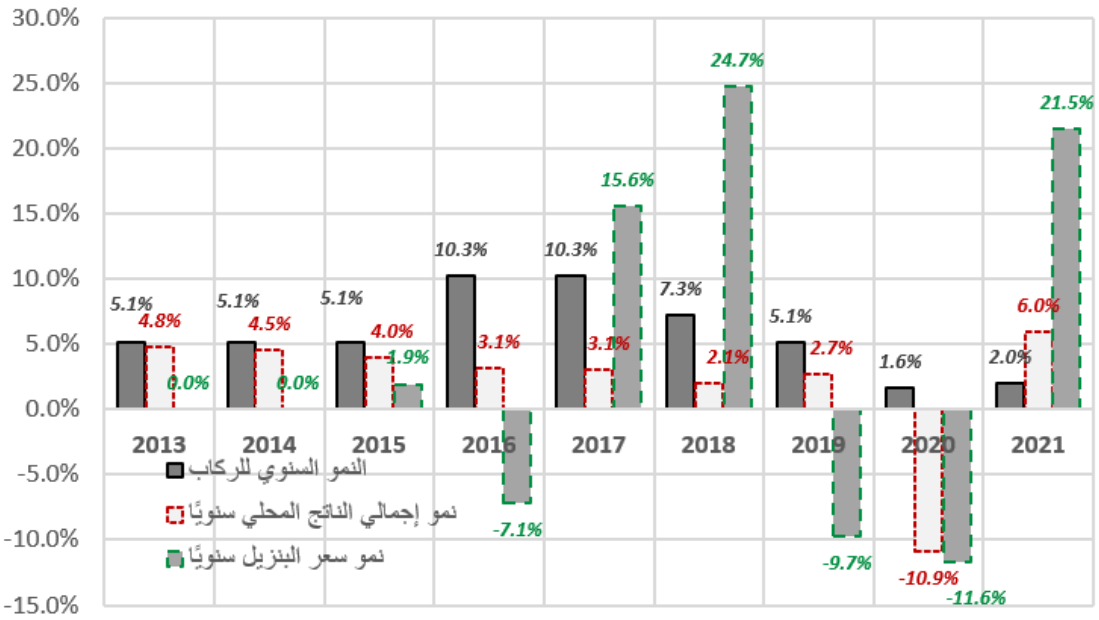

في الفترة الممتدة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩، شهدت المؤشرات الاقتصادية نموًا مطردًا (انظر الرسم البياني الوارد أعلاه). وشهد كل من عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي زيادات كبيرة على أساس سنوي تتراوح من ٥,١٪ إلى ١٠,٣٪ لعدد لسكان و٢,١٪ إلى ٤,٨٪ لإجمالي الناتج المحلي. من ناحية أخرى، لم تكن أسعار البنزين مستقرة. في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ على وجه الخصوص، ارتفعت أسعار البنزين بنسبة تراكمية بلغت ٤٤٪ مما قد أثر سلبًا على حركة المرور على الطرق في تلك السنوات.

[٦٧] ماتاس وريموند، مرونة الطلب على الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة المرورية، ٢٠١١

[٦٨] أنطونيو موسوا، كريستيانا بيتشونيا، ميشيل توزيا، جيل جودارد، ألكسندر لايبرب، كوستاس باباندريو: مرونة النقل البري: كيف يمكن للتغيرات في أسعار الوقود أن تؤثر في الطلب على حركة المرور على الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة المرورية، ٢٠١٢

يشمل جانب العرض في معادلة حركة المرور كل قنوات النقل المتنافسة في دبي. بالإضافة إلى الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية في نظام سالك، تشمل هذه القنوات الطرق المجانية والمواصلات العامة[٦٩]. ولسوء الحظ، فإن القياسات التاريخية لحركة المرور على الطرق المجانية غير متوفرة حاليًا في دبي. من ناحية أخرى، تم توفير بيانات النقل العام من قبل هيئة الطرق والمواصلات، ويمكن استخدامها لقياس الاستبدال بين القنوات. ويوضح الجدول التالي بيانات النقل العام التاريخية التي قدمتها هيئة الطرق والمواصلات للفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١.

الجدول ١٨: البيانات التاريخية لوسائل النقل العام في دبي، عدد الركاب بالملايين

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
المترو	١٩١,٣	٢٠٠,٨	٢٠٤,٤	٢٠٣	١١٣,٦	١٥١,٣
النمو السنوي		*٤,٩٪*	*١,٨٪*	*-٠,٧٪*	*-٤٤,٠٪*	*٣٣,٢٪*
الترام	٥,٤	٦,٢	٦,٤	٦,٥	٣,٧	٥,٣
النمو السنوي		*١٥,٩٪*	*٢,٧٪*	*١,٧٪*	*-٤٣,٩٪*	*٤٦,٢٪*
الحافلات	٥٠٩	٣٩٧	٢٨٥	١٥٧,١	٩٥,٤	١١٦,٣
النمو السنوي		*-٢٢,٠٪*	*-٢٨,٢٪*	*-٤٤,٩٪*	*-٣٩,٣٪*	*٢١,٩٪*
التكافل البحري	١٣,٧	١٣,٨	١٤,١	١٤,٤	٨	١٠,٩
النمو السنوي		*٠,٨٪*	*٢,٤٪*	*١,٩٪*	*-٤٤,٠٪*	*٣٥,٩٪*

أخيرًا، يُعتبر عدد السيارات من محفزات حركة المرور المحتملة؛ ومع ذلك، فقد تم التوصل إلى أنه في حالة دبي، لم يكن لعدد السيارات المسجلة، سواء بشكل إجمالي أو للفرد، علاقة وثيقة بحركة المرور على الطرق، ومن ثم لم يصلح أن يكون مؤشرًا ملائمًا على حركة المرور على الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية. ومن بين الأسباب التي ساهمت في التوصل إلى هذا الاستنتاج النسبة المرتفعة للأسر التي لديها عدد من السيارات التي تتجاوز عدد أفراد الأسرة والحصة المرتفعة لحركة المرور العابر (غير المحلي).

المعيار المرجعي لأسعار التعرفة المرورية

كما ذكرنا سابقًا، لم تقم هيئة الطرق والمواصلات بتعديل أسعار سالك خلال فترة إدارتها. ومن الاعتبارات الرئيسية في تحديد أسعار التعرفة المرورية النظر في الأسعار لكل كيلومتر لشبكة الطرق مقارنة بقيمة الوقت في السوق، وهو مقياس يمكن أن يكون خاصًا بالسوق[٧٠]. ويبلغ سعر سالك لكل كيلومتر حوالي ٠,١٠٨ دولار أمريكي[٧١]. وتكون نتائج مقارنة هذا السعر مواتية للغاية عند مقارنته بمناطق أخرى من العالم. ولأغراض هذه المقارنات، من المهم تحديد طرق خاضعة لتعرفة مرورية في مناطق حضرية ذات أنماط قيادة مماثلة لتلك التي يمكن تجربتها في دبي. وبعبارة أخرى، لن يكون سعر الكيلومتر للطرق الريفية معادلاً لشبكة طرق في منطقة حضرية مثل سالك. علاوة على ذلك، تم تصميم العديد من الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية (على سبيل المثال، أوتوستراد في إيطاليا أو شبكات الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية في فرنسا) للسفر بين المدن مثل الشبكات الممتدة بين ميلانو وروما أو باريس ومرسيليا. وهذه الشبكات غير قابلة للمقارنة مع تلك التي يوفرها سالك. ومع ذلك، فإن أنظمة التعرفة المرورية المدرجة في الجدول التالي تقع في مناطق حضرية.

الجدول ١٩: المعايير المرجعية لأسعار التعرفة المرورية (٢٠٢٢)

نظام التعرفة المرورية	المكان	دولار أمريكي لكل كيلومتر
سالك	دبي	٠,١٠٨

[٦٩] يمكن أيضًا اعتبار السكك الحديدية والشحن البحري من بدائل حركة المرور على الطرق، ومع ذلك، فإن التحولات من وإلى هذه القنوات عادة ما تكون أقل تأثرًا بالعوامل السنوية وتمثل تحولات منتظمة طويلة الأجل.

[٧٠] تشير بعض أنظمة التعرفة المرورية إلى متوسط سعر التعرفة المرورية لكل كيلومتر لشبكاتها في تقاريرها السنوية. ومع ذلك، من واقع تجربة إف تي أي مع أنظمة متعددة لهذه الوكالات المعنية بالتعرفة المرورية، فعند إجراء العمليات الحسابية لهذه التقارير، تم حساب السفر عبر طول الشبكة بناءً على سعر التعرفة المرورية الذي سيتم دفعه والتعبير عنه على أساس السعر لكل كيلومتر تم تقويمه بعملة الدولار الأمريكي.

[٧١] حددت إف تي أي أطول جزء من الشبكة الخاضعة للتعرفة المرورية (E١١)، وحددت التعرفة التي سيتم تكبدها وحسبت متوسط المعدل لكل كيلومتر. عملت إف تي أي مع وكالات من مختلف مناطق العالم وتستخدم خيارات مختلفة لحساب متوسط أسعار التعرفة المرورية، ولكن هذه المنهجية تستخدم بشكل روتيني.

الطريق السريع المركزي بفلوريدا	أورلاندو	٠,١١٧
ايستلينك	ملبورن	٠,١٢٤
هيئة التعرفة المرورية لشمال تكساس	دالاس	٠,١٢٥
هيئة التعرفة المرورية لشمال تكساس	فورت وورث	٠,١٢٥
سلطة مقاطعة هاروس للطرق	هيوستن	٠,١٢٧
دون موانج تولواي	تايلاند	٠,١٧
ديلاوير تيرنبايك	ديلاوير	٠,١٨١
الطريق السريع ٤٠٧ (منتصف النهار)	تورنتو	٠,١٨٧
الطريق السريع ٤٠٧ (وقت الذروة)	تورنتو	٠,٢٣٦
E-470	دنفر	٠,٢٦٣
أوتوبيستا	مدريد	٠,٢٨
طريق M7	سيدني	٠,٢٨٧
سيتي لينك	ملبورن	٠,٢٩٣

بالإضافة إلى مقارنة أسعار التعرفة المروية المطلقة لكل كيلومتر، فمن المهم مراعاة توفير الوقت. اختار مستشار القطاع عددًا من الرحلات من أجزاء مختلفة من دبي وأخذ في الاعتبار توفير الوقت خلال فترة الذروة المرورية بعد الظهر (المغادرة في حوالي الساعة ٥:٠٠ مساءً). وتم استخدام البيانات المستمدة من خرائط جوجل لحساب أوقات الرحلات. تحدد جوجل أوقات الرحلة من خلال تتبع مواقع نظام تحديد المواقع العالمي من المشتركين الذين يمنحون الإذن للقيام بذلك في الرحلات، مما يسمح لجوجل بتقدير أوقات الرحلة عبر طرق مختلفة في مختلف أوقات اليوم. بعد ذلك، حدَّد مستشار القطاع التعرفة التي سيتم دفعها في حال اختيار الطريق الخاضع للتعرفة المرورية. وتم تحديد وفورات كبيرة في الوقت عبر معظم الطرق.

الجدول ٢٠: وفورات الوقت مع وجود تعريفات مرورية

الطريق	وجود تعريفات مرورية		انتفاء التعريفات المرورية		التوفير	التكلفة	التكلفة /	النسبة المئوية لوفورات
	الوقت (دقيقة)	المسافة (كيلومتر)	الوقت (دقيقة)	المسافة (كيلومتر)	(دقيقة)	(درهم إماراتي)	دقيقة	الوقت
من مدينة دبي للإعلام إلى وسط مدينة دبي (٤:٥١ مساءً)	١٨	١٩,٧	٣٣	٢٥,٦	١٥	٨,٠٠	٠,٥٣	٤٥٪
من مدينة دبي للإعلام إلى سوق التوابل في دبي (٤:٥٢ مساءً)	٣٢	٣٠,١	٥٦	٣٧,٩	٢٤	١٢,٠٠	٠,٥٠	٤٣٪
من مدينة دبي للإعلام إلى مطار دبي الدولي (٤:٥٨ مساءً)	٢٣	٢٩,٩	٤٠	٣٨,٨	١٧	١٢,٠٠	٠,٧١	٤٣٪
من مدينة دبي للإعلام إلى قرية الشعب (٥:٠٠ مساءً)	٦٧	٤٧,٥	٦٩	٦٤,٨	٢	١٦,٠٠	٨,٠٠	٣٪

من وسط مدينة دبي إلى قرية الشعب (٥:٠١ مساءً)	٥٢	٣١,١	٥٧	٤٠,٢	٥	٤,٠٠	٠,٨٠	٪٩

المصدر: بحث مكتبي باستخدام خرائط جوجل من قبل إف تي أي بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢

في بعض الطرق الأطول مثل الطرق المتصلة بقرية الشعب، لا يكون توفير الوقت جوهريًا (مما يؤدي إلى تكلفة عالية جدًا للدقيقة من حيث التعرفة المرورية) أو يتجنب السائقون التعرفة المرورية باستخدام طرق غير خاضعة للتعرفة باستثناء عبور خور دبي. ويشير هذا الطريق الأخير إلى احتمالية أن التعرفة المرورية ليست مرتفعة للغاية بالنسبة لسالك بحيث يمكن للأفراد أن يدفعوا أكثر في حال توفير قدر كبير من الوقت. وبشكل عام، يبدو أن الشركة لديها مجال لرفع التعرفة المرورية المتعلقة بالقيمة المعروضة.

توقعات أوضاع حركة المرور

منهجية التوقعات

يمكن أن تقوم التوقعات المتعلقة بحركة المرور لشبكات الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية على العديد من المنهجيات، بما في ذلك تحليل الارتباط الاقتصادي وتوقعات حركة المرور التفصيلية التي تعكس تحليل مستويات الرحلات. عمل نظام سالك بنجاح لأكثر من عقد مع اتجاهات حركة مرور مستقرة للغاية بمرور الوقت (على الرغم من أن الموسمية تؤثر على البيانات كما سيتم مناقشته أدناه). وعلى هذا النحو، استخدم مستشار القطاع منهجية لوضع نموذج توقعات الإيرادات الذي يعزز العلاقة بين الأداء التاريخي لحركة المرور بناءً على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لوضع نموذج يمكن استخدامه بعد ذلك للتنبؤ بأحجام حركة المرور.

كما هو مبين في الشكل الوارد أدناه، يتكون نموذج توقعات حركة المرور والإيرادات الخاص بمستشار القطاع من ثلاث وحدات وظيفية تحسب إجمالي حركة المرور والإيرادات حتى عام ٢٠٣٠، وهي (١) توقعات حركة المرور الخاضعة للخصم، و(٢) توقعات صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية، و(٣) توقعات حركة المرور المدفوعة لسيارات الأجرة. ويستخدم النموذج توقعات حركة المرور الخاضعة للخصم وتوقعات صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية لحساب إجمالي حركة المرور عبر بوابات سالك وإيرادات سالك من الرحلات المدرة للدخل.

الشكل ٨: رسم تخطيطي لنموذج توقعات حركة المرور والإيرادات خاص بـ إف تي أي

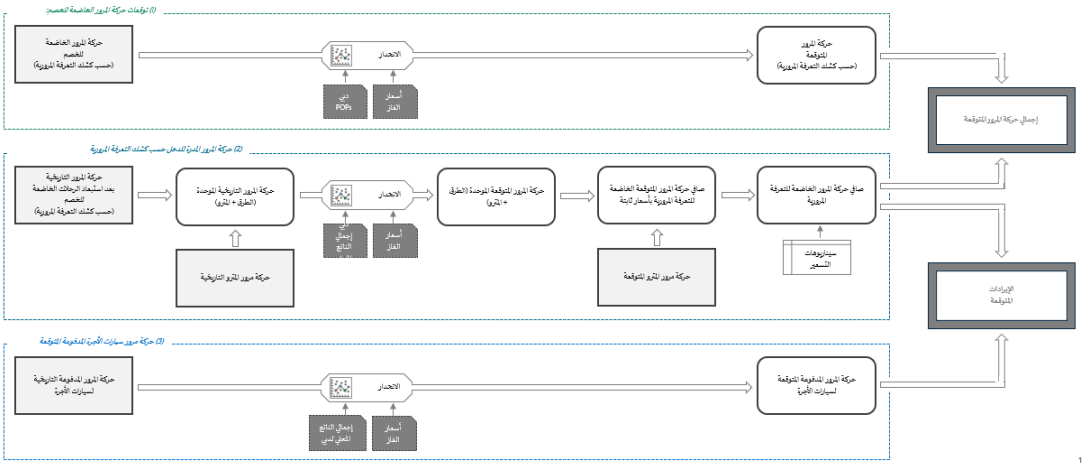

١. **<u>توقعات حركة المرور الخاضعة للخصم:</u>** تشمل حركة المرور الخاضعة للخصم كل المركبات التي تمر عبر بوابات التعرفة مجانًا، مثل المركبات الحكومية والمركبات التي تشغلها المدينة، وسيارات الأجرة الخالية من الركاب[٧٢]، والمركبات التي ترتكب مخالفات متعددة[٧٣]، والمركبات التي تعبر ممرات الخصم، وحركة المرور في الأوقات المجانية. وتوفر البيانات التاريخية لحركة المرور الخاضعة للخصم الصادرة عن هيئة الطرق والمواصلات للفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١ نقطة الأساس للتوقعات. ويستخدم النموذج تحليل الانحدار والنسب بناءً على الأرقام التاريخية لتوقع حركة المرور للفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣٠. ثم يستخدم هذه النتائج لاستنباط معدلات النمو الإجمالية للفترة الممتدة من عام ٢٠٣١ إلى ٢٠٧١. ويتوقع النموذج حركة المرور الخاضعة للخصم على أساس كل بوابة على حدة.

٢. تستخدم **<u>وحدة توقعات صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية</u>** أيضًا منهجية الانحدار لتوقع حركة المرور للفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣٠ واستنباط البيانات للفترة الممتدة من ٢٠٣١ إلى ٢٠٧١. ومع ذلك، تتضمن الفترة الخاضعة للاستنباط خطوات إضافية لتعكس بشكل أفضل

[٧٢] يتم احتساب حركة المرور المدفوعة لسيارات الأجرة والتنبؤ بها بشكل منفصل

[٧٣] تشير "المخالفات المتعددة" إلى السائقين الذين يمرون بمركباتهم عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية عدة مرات دون دفع التعرفة خلال ٢٤ ساعة. في هذه الحالة، يتم دفع الغرامة مرة واحدة فقط.

الاتجاهات في صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية. وتستخدم وحدة صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية السجلات التاريخية لحركة المرور كنقطة أساس لها. علاوة على ذلك، نظرًا إلى ارتفاع درجة التداخل بين شبكة طرق سالك الخاضعة للتعرفة المرورية وشبكة المترو في دبي، كان من المهم النظر في إمكانية حدوث تأثيرات تبادلية في حركة المرور بين هاتين الوسيلتين. وللقيام بذلك، يقوم النموذج بتقييم إمكانية استبدال حركة المرور على الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية بقنوات النقل العام (خاصة المترو). فهو يجمع بين عدد المركبات التي تمر عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية مع حركة المرور المرتبطة مكانيًا التي قد تنتج عن قيادة جميع مستخدمي المترو مركبات على الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية في نظام سالك بدبي بدلاً من استخدام شبكة مترو دبي. ويستخدم النموذج توقعات حركة المرور الافتراضية الناتجة على أساس كل بوابة على حدة للفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣٠ ويحولها مرة أخرى إلى صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية بعد استبعاد توقعات حركة المترو التي توفرها هيئة الطرق والمواصلات. بعد ذلك، يقوم النموذج بضبط توقعات تغيرات أسعار الرسوم باستخدام نموذج مرونة الأسعار الديناميكي[٧٤] والمعلمات التي توفرها هيئة الطرق والمواصلات. تستند التوقعات الممتدة للفترة من ٢٠٣١ إلى ٢٠٧١ إلى معدلات النمو النهائية المستمدة من التوقعات الخاصة بالفترة الممتدة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣٠.

٣. تُعد حسابات **حركة المرور المدفوعة لسيارات الأجرة** مماثلة لتلك المستخدمة في توقعات حركة المرور الخاضعة للخصم. ويعتمد تحليل الانحدار على بيانات حركة مرور سيارات الأجرة الشهرية التاريخية المقدمة من هيئة الطرق والمواصلات. ويتوقع النموذج حركة سيارات الأجرة المدفوعة على المستوى الإجمالي، بما في ذلك كل البوابات في مجموعة إسقاط واحدة، كما يتوصل النموذج إلى التوقعات الممتدة باستخدام معدلات النمو النهائية[٧٥] كعنصر في صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية.

تستخدم كل نماذج الانحدار البيانات الشهرية، وتشمل متغيرات التحكم[٧٦] إجمالي الناتج المحلي لدبي، وعدد سكان دبي، وأسعار الغاز في دبي. بالنسبة للبيانات التاريخية لعدد السكان وإجمالي الناتج المحلي، استخدم مستشار القطاع البيانات المتاحة للجمهور واستكمل البيانات المفقودة في عام ٢٠٢١ بالمعلومات المقدمة من هيئة الطرق والمواصلات. وقد تم الحصول على المدخلات من هيئة الطرق والمواصلات فيما يتعلق بالتوقعات. حصل مستشار القطاع على الأسعار التاريخية للبنزين من المصادر العامة وتوقع الأسعار المستقبلية باستخدام علاقتها الثابتة مع أسعار النفط الخام وتسعير العقود الآجلة في بورصة نيويورك التجارية.

ينطوي كل من صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية وحركة المرور الخاضعة للخصم على أنماط موسمية كبيرة. وقد استخدم مستشار القطاع، لنمذجة نمط الموسمية على أساس شهري، المتغيرات الافتراضية الشهرية[٧٧] ومتغير التداخل لشهر رمضان[٧٨].

استخدم مستشار القطاع النموذج الديناميكي للمرونة المعيارية في القطاع لتوقع تأثير تغير أسعار التعرفة المرورية على حركة المرور. نظرًا إلى أنه من غير الممكن حساب معاملات المرونة بناءً على البيانات التجريبية (أبقى نظام سالك كل الأسعار عند مستوى ثابت)، لجأ مستشار القطاع إلى استخدام نطاق معامل المرونة الذي توفره هيئة الطرق والمواصلات[٧٩]. وتجدر الإشارة إلى أن مرونة الأسعار اللوغاريتمية المستخدمة تتماشى مع الأرقام المنشورة في الدراسات المتاحة لمرونة الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية[٨٠].

حدد مستشار القطاع ثلاثة سيناريوهات تسعير لتوقع أحجام حركة المرور عبر مجموعة من الخيارات المحتملة: (١) بقاء أسعار التعرفة المرورية ثابتة، و(٢) زيادة الأسعار لمرة واحدة بنسبة ٥٪ (من ٤,٠٠ دراهم إماراتية إلى ٤,٢٠ درهم إماراتي) في يناير ٢٠٢٣، و(٣) تعديلات الأسعار السنوية حسب التضخم بنسبة ٢٪ في يناير من كل عام، بدءًا من عام ٢٠٢٣. ويوفر تقديم هذه الآراء الثلاثة فرصة لمعرفة التأثير على مستويات حركة المرور بالنسبة إلى مرونة الطلب نتيجة تغييرات التسعير داخل النظام.

وضع مستشار القطاع التوقعات طويلة الأجل من عام ٢٠٣١ حتى عام ٢٠٧١ بناءً على معدلات النمو النهائية غير المتعلقة بالبوابات. وتم استنباط معدلات النمو من إجمالي معدلات النمو السنوي المركب للفترة الممتدة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠ لحركة المرور الخاضعة للخصم وإجمالي حركة المرور وزيادات الأسعار.

نتائج الانحدار

أجرى مستشار القطاع تحليل الانحدار الموصوف لحركة المرور الخاضعة للخصم، ووجد علاقة وثيقة بين نموذج التقريب وبيانات الخصم التاريخية. يوضح الرسم البياني التالي مقارنة إجمالي حركة المرور الخاضعة للخصم التاريخية الفعلية والموحدة لكل البوابات ومخرجات النموذج. ويمكن ملاحظة أن الأرقام

---

[٧٤] تشير "مرونة الأسعار" إلى العلاقة بين السعر والطلب على المنتج. فإذا تسبب أي تغيير في سعر منتج ما في حدوث تغيير كبير في الطلب، فيُقال إنه "مرن" للغاية أو حساس للسعر. وتعمل نماذج التسعير "الديناميكية" على تغيير الأسعار باستمرار استجابة للتغيرات في الطلب. وتستخدم الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية مرونة تسعير ديناميكية لتغيير أسعار التعرفة المرورية بناءً على حجم حركة المرور والوقت من اليوم.

[٧٥] تفترض "معدلات النمو النهائية" أن نمو (أو تراجع) الشركة يحدث بنفس المعدل بشكل دائم.

[٧٦] تبقى "متغيرات التحكم" ثابتة.

[٧٧] تحسب "المتغيرات الافتراضية" الموسمية وتعيّن قيمة عددية للسؤال، حيث يتم استخدام رقم ١ إذا كانت الإجابة على السؤال بنعم وصفر إذا كانت الإجابة بلا. ونظرًا إلى أن الموسمية هي متغير في حركة المرور على الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية، فإن النموذج يأخذ ذلك في الاعتبار من خلال طرح هذا السؤال: "هل هذا شهر يناير؟" إذا كانت الإجابة بنعم، فسيستخدم النموذج رقم ١ في حساباته. إذا كانت الإجابة بلا، فسيستخدم صفر.

[٧٨] بالمثل، فإن "متغير التداخل لشهر رمضان" يفسر التغيرات في الطلب بسبب شهر رمضان.

[٧٩] وفقًا لهيئة الطرق والمواصلات، "تتراوح مرونة الطلب بناءً على الأسعار للبوابات الحالية من -٠,١٧١ إلى -٠,٢. وتم تقدير مرونة الطلب بناءً على بيانات سالك ٢٠١٨ وباستخدام نموذج النقل الاستراتيجي في دبي".

[٨٠] ماتاس وريموند، مرونة الطلب على الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة المرورية، ٢٠١١؛ جيونج يون كويون وشونجيان تشو وجوناثان جيفورد، مرونة أسعار الطرق الأمريكية الخاضعة للتعرفة المرورية: الدليل التاريخي، وتحليل بيانات الخبراء، وانعكاسات السياسات، ٢٠١٧

النموذجية تتبع بشكل وثيق البيانات الشهرية التاريخية باستثناء فترة جائحة كوفيد-١٩ التي تم استبعادها من الدراسة بسبب الظروف الاستثنائية الناجمة عن الجائحة.

الشكل ٩: حركة المرور الخاضعة للخصم: الأرقام الفعلية مقارنةً بالمخرجات النموذجية

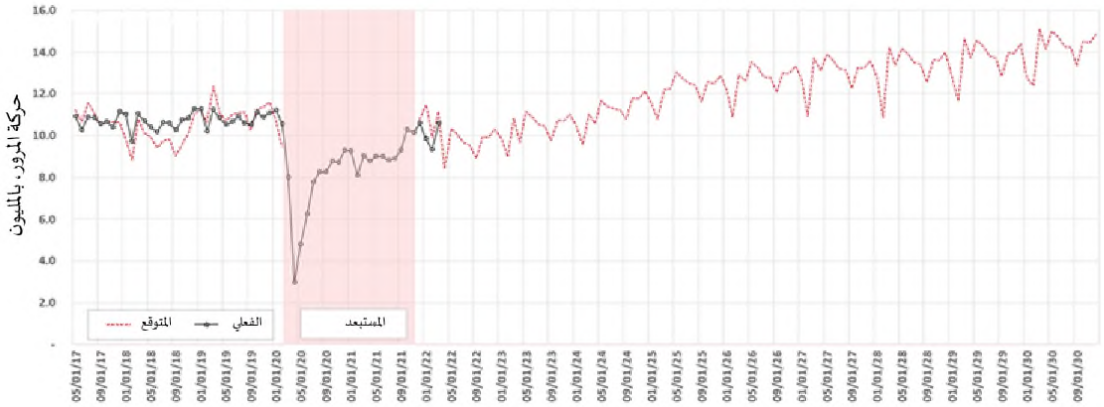

وعلى نفس المنوال، وجد مستشار القطاع علاقة وثيقة بين صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية مجموعة مع حركة المترو المحولة، وبين نموذج تقريب الانحدار الخاص بها. يوضح الشكل التالي حركة المرور الفعلية مقارنةً بالأرقام النموذجية.

الشكل ١٠: إجمالي صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية: الأرقام الفعلية مقارنةً بالمخرجات النموذجية

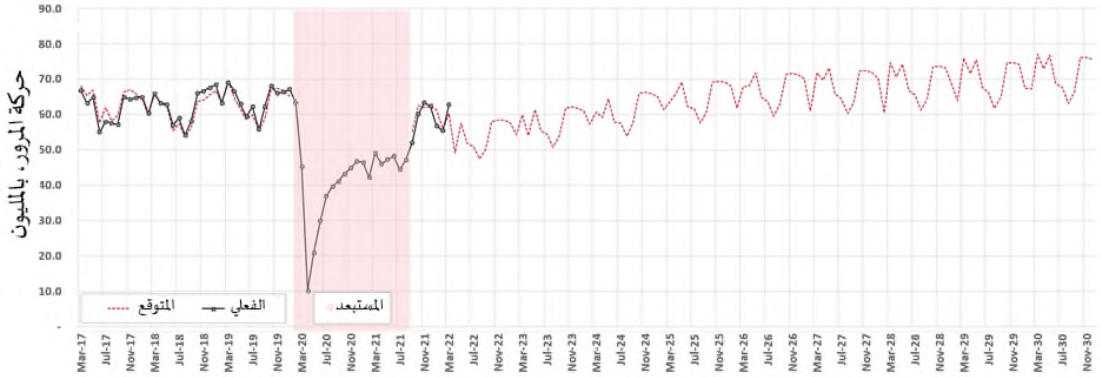

تشير نتائج الانحدار بوضوح إلى أن إجمالي حركة المرور الموحدة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإجمالي الناتج المحلي لدبي وأسعار البنزين. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة نسبية مماثلة في حركة المرور في حين أن سعر البنزين وحركة المرور الموحدة مرتبطان بشكل عكسي.

المحفزات الاقتصادية

يعتمد نموذج توقعات حركة المرور الخاص بمستشار القطاع على المحفزات الاقتصادية المتوقعة، والتي تشمل عدد سكان دبي، وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (المعدل حسب التضخم)، وأسعار البنزين. وتم توفير توقعات عدد السكان وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفترة الممتدة من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٣٠ من قبل مركز دبي للإحصاء، وهي موضحة في الجداول الوارد أدناه. تقوم التوقعات على افتراض تعافي اقتصاديات دبي إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٣، يعقبه نمو اقتصادي مستقر حتى عام ٢٠٣٠.

وتستند توقعات سعر البنزين إلى أسعار سوق العقود الآجلة للنفط الخام كما في ٢٨ مارس ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار البنزين في عام ٢٠٢٢، لتصل إلى مستوى قياسي قدره ٣,٧٣ درهم إماراتي للغالون، ثم تنخفض في السنوات التالية. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار البنزين إلى حوالي درهمين إماراتي للغالون بحلول عام ٢٠٣٠. يوضح الشكل التالي معدلات النمو السنوية المتوقعة لكل المحفزات النموذجية الثلاثة.

الشكل ١١: توقعات معدلات النمو السنوي للمحفزات النموذجية

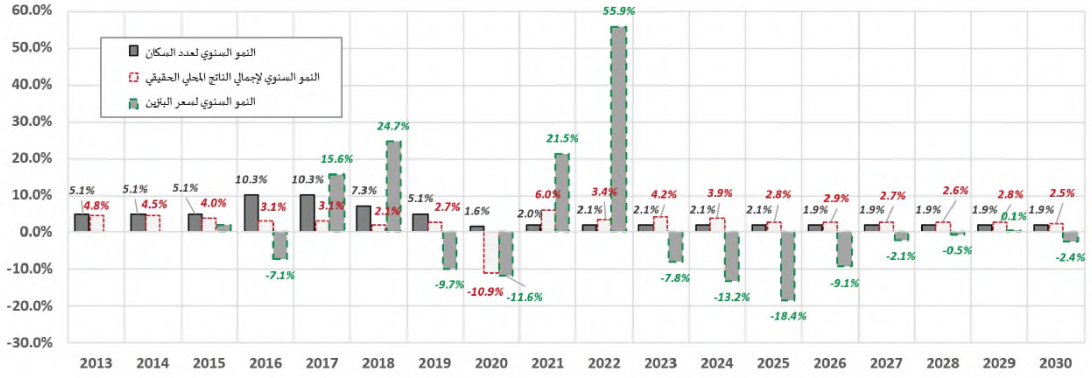

الجدول ٢١: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وعدد السكان التاريخيين والمتوقعين لإمارة دبي

المؤشرات	*الوحدة*	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	*بالمليون درهم إماراتي*	٣٦٩,٨٧١	٣٨١,٤٤١	٣٩٣,٢١٣	٤٠١,٣٠١	٤١٢,٠٧٧	٣٦٧,٠٥٧	٣٨٩,٠٩٢	٤٠٢,٣٢٢	٤١٩,٢١٩	٤٣٥,٥٦٩	٤٤٧,٧٦٥	٤٦٠,٧٥٠
عدد السكان	*بالمليون نسمة*	٢,٤	٢,٧	٣	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٩
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	*درهم إماراتي للفرد*	١٥١,١٧٣	١٤١,٣٤٨	١٣٢,١٠٨	١٢٥,٧١٠	١٢٢,٧٩٢	١٠٧,٦٠٣	١١١,٨٦٣	١١٣,٢٨٢	١١٥,٦٠٣	١١٧,٦٢٦	١١٨,٤١٢	١١٩,٥٥٠

المصدر: مركز دبي للإحصاء

يأخذ النموذج أيضًا في الاعتبار استبدال حركة مرور المترو ويعتمد على التوقعات السنوية التي تقدمها هيئة الطرق والمواصلات. من المتوقع أن تتجاوز حركة مرور المترو مستوى ما قبل الجائحة في عام ٢٠٢٥ وأن تستمر في النمو بمعدلات نمو متناقصة حتى عام ٢٠٣٠.

الجدول ٢٢: حركة مرور المترو التاريخية والمتوقعة، بالمليون

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢ متوقع	٢٠٢٣ متوقع	٢٠٢٤ متوقع	٢٠٢٥ متوقع	٢٠٢٦ متوقع	٢٠٢٧ متوقع	٢٠٢٨ متوقع	٢٠٢٩ متوقع	٢٠٣٠ متوقع
المترو	١٩٫٠	٢٠٫٠	٢٠٫٠	٢٠٫٠	١٥٫٠										
النمو السنوي	١٠٫٠٪	٥٫٠٪	٤٫٠٪	٠٫٠٪	-٢٥٫٠٪	٣٣٫٠٪	١٥٫٦٪	٧٫٠٪	٦٫٧٪	٤٫٢٪	٥٫٤٪	١٫٦٪	١٫٦٪	٠٫٨٪	٠٫٩٪

أخيرًا، تتضمن التوقعات افتراضات لاستراتيجية تسعير التعرفة المرورية المستقبلية. توقع مستشار القطاع بوضوح حركة المرور بناءً على ثلاثة سيناريوهات مختلفة: (١) عدم زيادة الأسعار، و(٢) زيادة الأسعار بنسبة ٥٪ لمرة واحدة في عام ٢٠٢٣، و(٣) تعديلات الأسعار السنوية حسب التضخم بنسبة ٢٪ بدءًا من عام ٢٠٢٣. ويتم عرض نتائج هذه التوقعات في الأقسام التالية.

التوقعات على أساس عدم زيادة الأسعار

يوضح الشكل والجداول الأرقام المتوقعة الناتجة لسيناريو السعر الثابت - يتم الاحتفاظ بالسعر لكل البوابات وهو ٤ دراهم إماراتية.

الشكل ١٢: سيناريو عدم زيادة الأسعار: إجمالي الأرقام التاريخية لحركة المرورو التوقعات، ومعدلات النمو على أساس سنوي

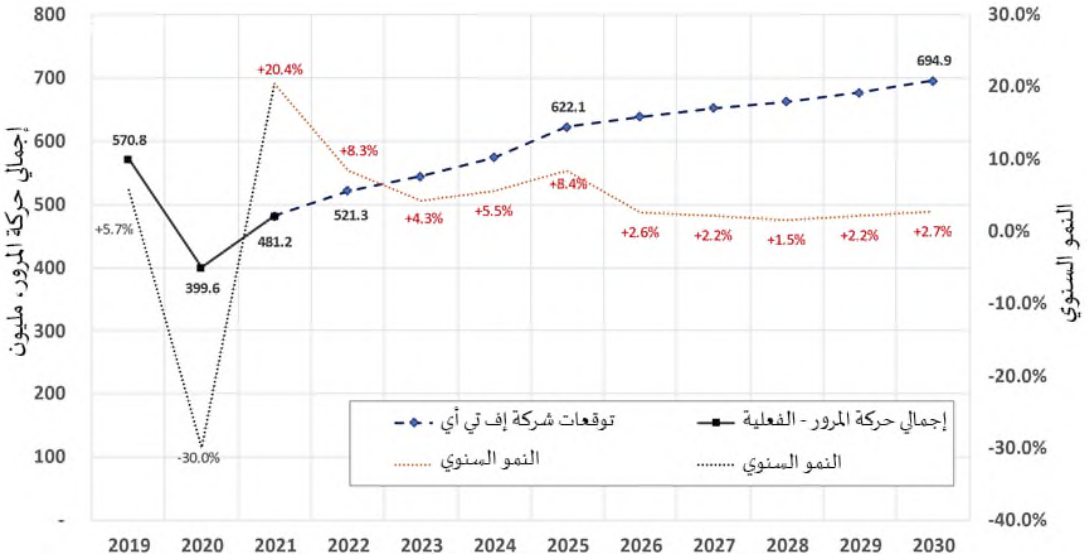

الجدول ٢٣: سيناريو عدم زيادة الأسعار: معدلات النمو السنوية المركبة الموحدة

	معدل نمو سنوي مركب			
	٢٠١٧-٢١٢١	٢٠٢١-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠	٢٠٣٠-٢٠٧١
صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	-٢,٤٪	٦,٥٪	٢,٠٪	٢,٠٪
حركة المرور	-٥,٢٪	٧,٢٪	٢,٩٪	٢,٩٪
إجمالي حركة المرور	-٣,١٪	٦,٦٪	٢,٢٪	٢,٢٪
ايرادات حركة المرور	-٢,١٪	٦,٤٪	٢,٠٪	٢,٠٪

التوقعات بناءً على زيادة الأسعار بنسبة ٥٪ لمرة واحدة

يوضح الشكل والجداول الأرقام المتوقعة الناتجة عن زيادة الأسعار لمرة واحدة بنسبة ٥٪ - تتم زيادة الأسعار لكل البوابات إلى ٤,٢٠ درهم إماراتي بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٣.

الشكل ١٣: سيناريو زيادة الأسعار بنسبة ٥٪ لمرة واحدة: إجمالي الأرقام التاريخية لحركة المرور والتوقعات، ومعدلات النمو على أساس سنوي

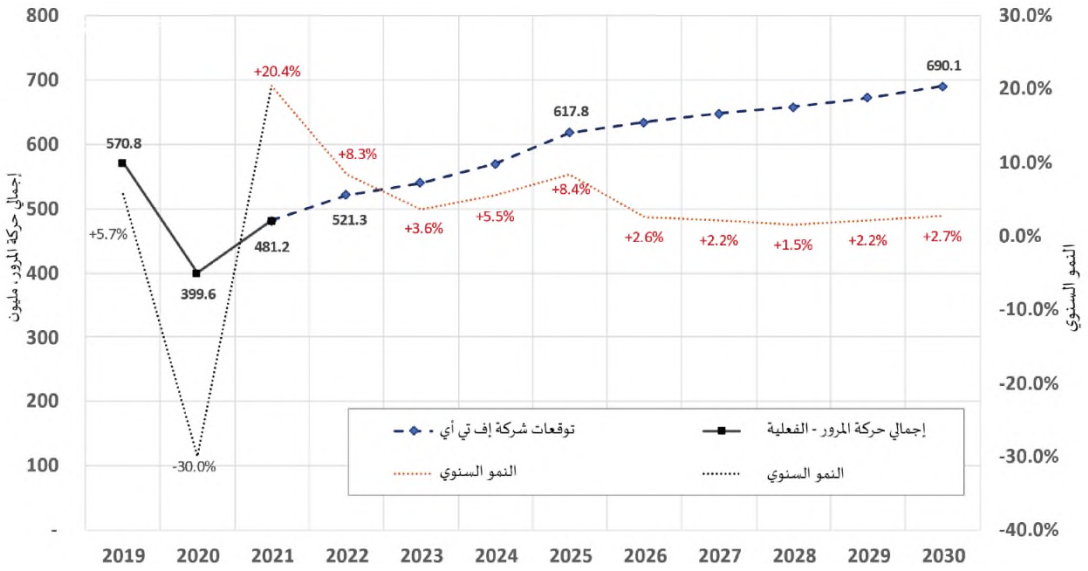

الجدول ٢٤: سيناريو زيادة الأسعار بنسبة ٥٪ لمرة واحدة: معدلات النمو السنوية المركبة الموحدة

	معدل نمو سنوي مركب			
	٢٠١٧-٢١٢١	٢٠٢١-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠	٢٠٣٠-٢٠٧١
صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	-٢,٤٪	+٦,٢٪	+٢,٠٪	+٢,٠٪
حركة المرور	-٥,٢٪	+٧,٢٪	+٢,٩٪	+٢,٩٪
إجمالي حركة المرور	-٣,١٪	+٦,٤٪	+٢,٢٪	+٢,٢٪
ايرادات حركة المرور	-٢,١٪	+٧,٥٪	+٢,٠٪	+٢,٠٪

التوقعات بناءً على أسعار التعرفة المروية المعدلة حسب التضخم بشكل متكرر

يوضح الشكل والجداول الأرقام المتوقعة الناتجة لسيناريو التعديلات السنوية حسب التضخم - تتم زيادة الأسعار لكل البوابات في ١ يناير من كل عام بدءًا من عام ٢٠٢٣ بنسبة ٢٪، لتعديل السعر بناءً على التضخم السنوي.

الشكل ١٤: سيناريو التعديل المتكرر حسب التضخم: إجمالي الأرقام التاريخية لحركة المرور والتوقعات، ومعدلات النمو على أساس سنوي

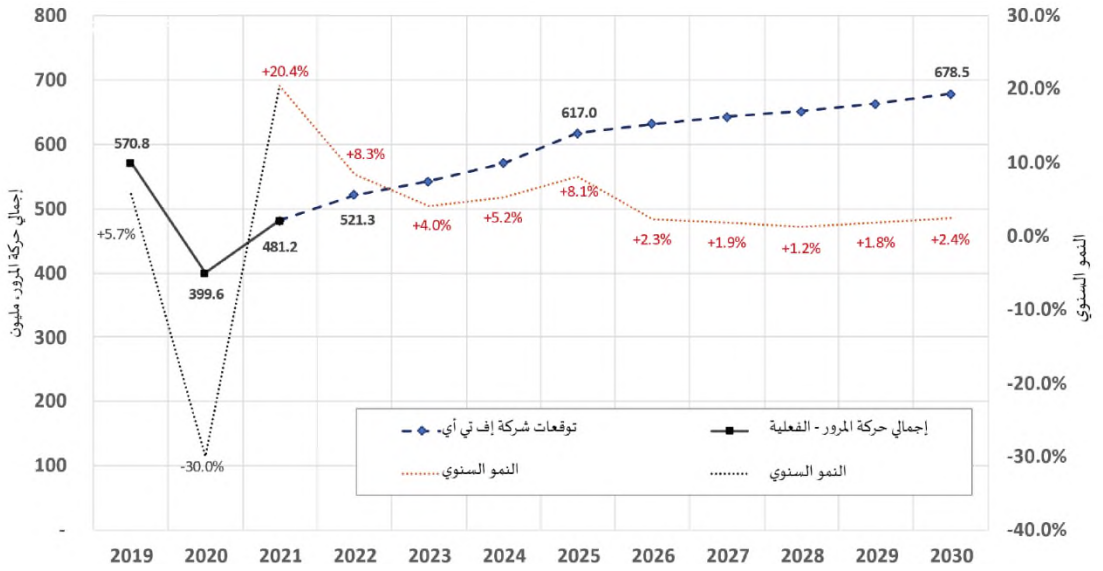

الجدول ٢٥: سيناريو زيادة الأسعار بنسبة ٥٪ لمرة واحدة: معدلات النمو السنوية المركبة الموحدة

	معدل نمو سنوي مركب			
	٢٠١٧-٢١٢١	٢٠٢١-٢٠٢٥	٢٠٢٥-٢٠٣٠	٢٠٣٠-٢٠٧١
صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية	-٢,٤٪	+٦,٢٪	+١,٦٪	+١,٦٪
حركة المرور	-٥,٢٪	+٧,٢٪	+٢,٩٪	+٢,٩٪
إجمالي حركة المرور	-٣,١٪	+٦,٤٪	+١,٩٪	+١,٩٪
ايرادات حركة المرور	-٢,١٪	+٧,٧٪	+٣,٦٪	+٣,٦٪

٥. بيان تطور رأس المال

الهيكل الرأسمالي الحالي للشركة قبل بدء الطرح

كما في تاريخ هذه النشرة، يبلغ إجمالي رأس المال المصدر للشركة ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة وسبعين مليون) درهم إماراتي يتكون من ٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (سبعة مليارات وخمسمائة مليون) أسهم بقيمة ٠،٠١ درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم، وجميعها مملوكة لحكومة دبي ممثلة بدائرة المالية (بما يمثل ١٠٠٪ من إجمالي رأس المال المصدر للشركة). سيطرح المساهم البائع نسبة ٢٠٪ (عشرين في المائة) من رأس مال الشركة للبيع كجزء من الطرح. بعد الطرح مباشرة، على افتراض قيام المساهم البائع ببيع كل أسهم الطرح، سيبلغ إجمالي رأس المال المصدر للشركة ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة وسبعين مليون) درهم إماراتي يتكون من ٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (سبعة مليارات وخمسمائة مليون) سهم بقيمة ٠،٠١ درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم، تمتلك منها حكومة دبي ممثلة بدائرة المالية ٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (ستة مليارات) سهم بما يمثل نسبة ٨٠٪ (ثمانين بالمائة) من إجمالي رأس المال المصدر للشركة.

يوضح الجدول التالي مساهمين الشركة (١) كما في تاريخ هذه النشرة، برأس مال إجمالي قدره ٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (سبعة مليارات وخمسمائة مليون) سهم بقيمة ٠،٠٠١ درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم، و(٢) بعد الطرح مباشرة، على افتراض بيع المساهم البائع لكل الأسهم المطروحة:

كما في تاريخ هذه النشرة:

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة دبي	٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٪١٠٠

حصة المساهم البائع بعد الطرح:

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
حكومة دبي	٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٪٨٠

الهيكل الرأسمالي للشركة بعد اكتمال الطرح

عند اكتمال الطرح، سيبلغ رأس المال المدفوع للشركة ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ (خمسة وسبعين مليون) درهم إماراتي، مقسمًا إلى ٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (سبع مليارات وخمسمائة مليون) سهم بقيمة ٠،٠١ درهم إماراتي (فلس واحد) لكل سهم.

سيمتلك المساهم البائع نسبة ٨٠٪ (ثمانين في المائة) من الأسهم على النحو المبين أعلاه. وعلى فتراض أنه سوف يتم تخصيص جميع أسهم الطرح، وقيام المساهم البائع ببيع جميع الأسهم المعروضة، ولن تتم زيادة حجم الطرح، فإن المساهم البائع سيمتلك نسبة ٨٠٪ (ثمانين في المائة) من الأسهم. قدمت الشركة خطتها إلى الهيئة بشأن عزم المساهم البائع على طرح (٢٠٪) عشرين في المائة من إجمالي رأس المال. ويحتفظ المساهم البائع بالحق في تغيير حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقًا لتقديرهم الخاص، مع مراعاة القوانين المعمول بها وموافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

عدد أسهم المساهم البائع:	٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (ستة مليارات) سهم
عدد إجمالي أسهم المكتتبين (على افتراض تخصيص كل أسهم الطرح بما في ذلك كل الشرائح المذكورة في نشرة الإصدار، علمًا بأن ذلك يشمل كل شرائح أسهم الطرح المنصوص عليها في هذه النشرة):	١،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (مليار وخمسمائة مليون) سهم
الإجمالي:	٧،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ (سبع مليارات وخمسمائة مليون) سهم

٦. بيان بحالة القضايا والنزاعات المتعلقة بالشركة خلال الثلاث السنوات الأخيرة

لم تكن الشركة طرفًا في أي إجراءات حكومية أو قانونية أو تحكيمية جوهرية (بما في ذلك أي إجراءات معلقة أو مهددة برفعها تعلم بها الشركة)، والتي قد تؤثر بصورة كبيرة، أو كان لها تأثير بالغ، على مركزها المالي أو ربحيتها.

٧. بيان عدد ونوع موظفي الشركة وشركتها التابعة:

قبل الاقتطاع، كان جميع الموظفين المكرسين للشركة يعملون من داخل المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات، الموجود في عنوان المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات، وكان غالبيتهم أيضًا من فريق ترانسكور (بما في ذلك فريق إدارة العمليات، وقسم البرمجيات، وقسم تقنية المعلومات، وقسم دعم العملاء، وفريق مراجعة الصور، وقسم إدخال البيانات). بعد الاقتطاع، سيبقى موظفو الشركة في المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك العديد من أعضاء فريق ترانسكور، طوال مدة اتفاقية الخدمات الانتقالية. بعد انتهاء [اتفاقية الخدمات الانتقالية، تهدف الشركة إلى الانتقال إلى مقرها الرئيسي المنفصل.

كما في تاريخ هذه النشرة، يعمل لدى الشركة ١٩ موظف بدوام كامل، وجميعهم موجودون في دولة الإمارات. حسب القسم، توظف الشركة ١١ موظفًا لشؤون الشركة و ٨ موظفين للعمليات الأساسية (عمليات التعرفة وهندسة التعرفة). كما أن لدى الشركة ٦-٧ موظفون من مصادر خارجية يعملون في المالية والمشتريات بموجب عقود مدتها ٦ أشهر. في تاريخ هذه النشرة، ليس لدى الشركة اتفاقيات مفاوضة جماعية سارية. حتى الآن، لم تتعرض الشركة لأي توقف عن العمل متعلق بالعمالة. تقدم الشركة مزايا التقاعد لبعض موظفيها الحاليين والسابقين من خلال عدد من ترتيبات المعاشات التقاعدية.

فريق ترانسكور

وفق ما هو موضح بموجب "الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية ترانسكور"، فإن شركة ترانسكور هي شركة حلول تقنية وخدمات هندسية تؤدي للشركة العديد من المهام التشغيلية الرئيسية، بما في ذلك، على سبيل المثال، التخطيط والتصميم والتطوير والاختبار والتدريب والتنفيذ والتشغيل والصيانة لنظام التعرفة المرورية. توفر ترانسكور للشركة فريقًا مخصصًا يتألف من ٢٥٠ الى ٣٠٠ موظف، يعملون حصريًا لصالح الشركة ومقرهم في دبي.

مراكز خدمة العملاء

خصصت الشركة مركز خدمة عملاء تتم إدارته بموجب اتفاقية ترانسكور. ويوجد حاليًا أيضًا خمسة مكاتب خدمة عملاء مفتوحة يعمل بها موظفو ترانسكور. يوجد في دبي مواقع لمراكز خدمة العملاء في كافة أنحاء المدينة، ويقدم ما يزيد عن ١٠٠ من ممثلي خدمة العملاء خدمات باللغتين العربية والإنجليزية. ,يمكن للعملاء فتح حسابات سالك عن طريق الذهاب إلى مركز خدمة العملاء أو شركاء التجزئة أو عن طريق البريد أو عبر الإنترنت.

٨. السياسات المحاسبية المعمول بها في الشركة:

تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية الخاصة بها وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في قوانين دولة الإمارات. للحصول على معلومات إضافية بشأن البيانات المالية للشركة الرجاء لفت النظر الى الملاحظة رقم ٢ من الملاحظات على البيانات المالية المقتطعة السنوية والملاحظة ٢ على البيانات المالية المقتطعة المرحلية المرفقة بهذه النشرة.

٩. بيان قروض/تمويلات الشركة وتسهيلاتها الائتمانية ومديونيتها وأهم الشروط الخاصة بذلك:

لا يوجد لدى الشركة أي قروض/تمويلات أو تسهيلات ائتمانية أو مديونية حالية باستثناء التسهيل التمويلي الذي تم الاستفادة به من خلال اتفاقية اتفاقية التمويل لاجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة (يرجى الرجوع إلى "الاتفاقيات الجوهرية" لمزيد من المعلومات).

١٠. بيان بالرهون والأعباء الحالية الخاصة بأصول الشركة

لا توجد أي رهون أو أعباء حالية على أصول الشركة.

١١. المخاطر المتعلقة بالاستثمار:

ينطوي الاستثمار في الأسهم وحيازتها على مخاطر مالية. ويتعين على المستثمرين المحتملين في هذه الأسهم مراجعة كل المعلومات الواردة في هذه النشرة بعناية فائقة والانتباه بشكل خاص للمخاطر التالية المرتبطة بالاستثمار في الشركة وفي الأسهم، والتي يجب أخذها جميعًا في الاعتبار مع كل المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة. وفي حالة ظهور خطر واحد أو أكثر من المخاطر التالية، فقد يؤثر ذلك سلبًا بشكل جوهري على أعمال الشركة أو الوضع المالي أو نتائج العمليات أو سعر الأسهم للشركة وقد يخسر المستثمرون استثماراتهم بالكامل أو جزءًا منها، بيد أن المخاطر الواردة أدناه قد لا تكون شاملة، ولا تتضمن بالضرورة كل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الشركة وفي الأسهم. قد تنشأ مخاطر وأمور غير مؤكدة وشكوك إضافية غير معلومة للشركة حاليًا أو تعتبر غير جوهرية في الوقت الحالي أو قد تصبح جوهرية في المستقبل وقد يكون لها تأثير جوهري وسلبي على أعمال الشركة أو نتائج عملياتها أو وضعها المالي أو فرصها المستقبلية أو سعر الأسهم.

المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية

يمكن أن يؤثر انخفاض حجم حركة المرور أو عدم القدرة على زيادة حجم حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة بشكل سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية

يُعد حجم حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة مهمًا للغاية في توليد الإيرادات ومن ثم تحقيق أرباح الشركة. وقد يكون لأي تطورات تؤدي إلى تقليل حجم حركة المرور أو خفض نمو أحجام حركة المرور إلى ما دون توقعات حركة المرور والنمو الخاصة بالشركة تأثير جوهري على الأداء المالي للشركة. على سبيل المثال، ساهم انتشار كوفيد-١٩ في انخفاض صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية (بسحب التعريف الوارد أدناه) من ٤٤١ مليونًا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ٣٠٥ ملايين و٣٧٠ مليونًا خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي. في المقابل، ساهم معرض دبي إكسبو في الفترة من أكتوبر ٢٠٢١ حتى مارس ٢٠٢٢ جزئيًا في زيادة حجم حركة المرور في دبي، وبالتالي العبور من خلال بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة.

وتشمل العوامل التي قد تؤثر على حجم حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية للشركة، وبالتالي تؤثر على أرباح الشركة، ما يلي:

- مستوى الازدحام ومزيج حركة المرور ومستوى استخدام السيارات والتعرفة المرورية المفروضة على مستخدمي بوابات تحصيل التعرفة المرورية للشركة؛
- مستوى الدخل التقديري للأسرة في دبي؛
- عدد الركاب القادمين من دولة الإمارات بشكل عام؛
- أسعار بيع المركبات وتكلفة امتلاكها وتشغيلها؛
- تكلفة الوقود؛
- إزالة بوابة تحصيل التعرفة المرورية؛
- رغبة المجتمع والعملاء في استخدام الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية في دبي وبوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة، بما في ذلك نتيجة لوسائل النقل البديلة (يرجى الرجوع إلى "المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية - تواجه الشركة منافسة من الطرق الأخرى ووسائل النقل البديلة التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حجم المرور الكلي عبر بوابات تحصيل التعرفة

المرورية" أدناه)؛

- انخفاض عدد سكان دبي لأسباب منها مغادرة الوافدين لدبي؛
- تراجع مستوى السياحة؛ و
- انخفاض حجم حركة المرور أو عدم القدرة على زيادة حجم حركة المرور بسبب قيام هيئة الطرق والمواصلات بأعمال تحسين / تطوير قائمة على الطرق والجسور المرتبطة ببوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة (كما هو موضح بشكل كامل في اتفاقية الامتياز)، بالإضافة إلى الأعمال والهياكل والمرافق والمنشآت والمعدات التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من أو ضرورية لتشغيل الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المرافق الخاضعة للتعرفة المرورية وأثاث الطرق والهياكل والبنية التحتية الأخرى في مناطق خدمات الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية (يشار إليها مجتمعة باسم "*الطرق* والجسور *الخاضعة للتعرفة المرورية*").

لذلك، فإن عدد وأنواع المركبات التي تستخدم بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة خارجة عن سيطرة الشركة. قد يكون للانخفاض في حجم حركة المرور على الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية أو انخفاض معدلات نمو الحجم مقارنة بالفترات السابقة تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تواجه الشركة منافسة من الطرق الأخرى ووسائل النقل البديلة التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حجم المرور الكلي عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية.

على الرغم من عدم وجود خطط حالية من قبل هيئة الطرق والمواصلات لإضافة أي طرق أو جسور منافسة، فإن الشركة قد تتأثر بالمنافسة من الطرق والجسور المنافسة القائمة أو المشيدة حديثًا خارج شبكتها والتي تحظى بجودة مماثلة للطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية، ولا سيما إذا كانت هذه الطرق أو الجسور المنافسة لا تفرض تعرفة مرورية أو إذا كانت توفر أوقات سفر أسرع. وقد يكون لإنشاء أي من هذه الطرق المجانية تأثير سلبي على التعرفة المرورية المحصلة من بوابات تحصيل التعرفة المرورية، ومن ثم على إجمالي إيرادات الشركة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك توسع في وسائل النقل البديلة في دبي، مثل الحافلات والقطارات ومترو دبي والدراجات والترام والنقل البحري وزيادة استخدام السيارات. وعلى الرغم من أن غالبية سكان دبي يفضلون حاليًا استخدام سياراتهم الخاصة، فإن وسائل النقل البديلة قد توفر للمسافرين خدمات نقل أرخص وأكثر راحة وملاءمة. على سبيل المثال، أكملت شركة الاتحاد للقطارات خطها المباشر الذي يربط بين أبوظبي ودبي في مارس ٢٠٢٢، والذي من المتوقع أن يساهم في خفض تكاليف النقل ونقل البضائع والركاب من أبوظبي إلى دبي. ويمكن أن تؤدي هذه المبادرات في ظل تطورها إلى تقليل حجم حركة مرور المركبات في دبي، بما في ذلك عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة.

وفي حالة حدوث أي تغييرات في أنماط الركاب والنقل ينتج عنها انخفاض في حجم حركة المرور الإجمالية عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة، فقد تتأثر أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية بشكل سلبي.

يتم تحديد التعريفات للشركة من قبل حكومة دبي من خلال المجلس التنفيذي لإمارة دبي، لذلك قد لا تعكس التعريفات المفروضة على بوابة تحصيل التعرفة المرورية تكاليف تشغيل الشركة أو الطلب داخل السوق

يتم تحديد كل التعريفات التي تفرضها بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة من قبل حكومة دبي والمجلس التنفيذي. على الرغم من أنه بموجب اتفاقية الامتياز، يحق للشركة سنويًا التوصية بمراجعة التعرفة لحساب التضخم أو زيادة تكاليف التشغيل إلى المجلس التنفيذي (عبر هيئة الطرق والمواصلات)، فإن المجلس التنفيذي يتمتع في نهاية المطاف بالسلطة التقديرية بشأن سواء تغيير التعريفات أم لا. ومن الممكن أن ترفض هيئة الطرق والمواصلات مقترحات مراجعة التعرفة المقدمة من الشركة أو أن يوجه المجلس التنفيذي الشركة بالحفاظ على التعريفات عند المستوى الحالي أو بخفضها على الرغم من أن الشركة ترى أن رفع التعرفة المرورية في مصلحة الشركة. وعلى الرغم من أن الشركة لديها الحق بموجب اتفاقية الامتياز في تخفيض رسوم الامتياز المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات عندما لا يتم قبول اقتراح زيادة التعرفة من قبل المجلس التنفيذي، لا يجوز تخفيض رسوم الامتياز دون نسبة أقصاها ١٥٪ من إيرادات التعرفة المرورية، وبالتالي فإن تخفيض رسوم الامتياز قد لا يعوض الشركة بشكل كامل كما لو تم قبول اقتراح زيادة التعرفة. ومع ذلك، في حالة رفض مراجعة التعرفة المقترحة بسبب أحداث غير متوقعة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل من قبل المجلس التنفيذي، فإن هيئة الطرق والمواصلات ليست ملزمة بتخفيض رسوم الامتياز، بل ستكون آلية التعويض مسألة يتم الاتفاق عليها بين هيئة الطرق والمواصلات والشركة. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى "*الامتياز والمسائل التنظيمية - اتفاقية الامتياز*"). وعلى العكس من ذلك، إذا قررت هيئة الطرق والمواصلات والمجلس التنفيذي رفع التعريفات، فقد تؤدي التعريفات المرتفعة إلى تجنب سائقي السيارات المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة، مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم حركة المرور وتقليل إيرادات التعرفة المرورية.

وفي حال خفض تعريفات بوابات تحصيل التعرفة المرورية التي تديرها الشركة، أو إذا لم تغطِ تكاليف الشركة أو لم تعكس احتياجات السوق ولم يتم تعويض الشركة بشكل كافٍ بموجب اتفاقية الامتياز، فقد يؤثر ذلك بشكل سلبي على أعمال الشركة وأوضاعها المالية وإيراداتها ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تبلغ مدة اتفاقية الامتياز، التي تعتمد عليها الشركة في مزاولة أعمالها، ٤٩ عامًا وتحتوي على أحكام الإنهاء المبكر

تعتمد عمليات الشركة على اتفاقية الامتياز المبرمة مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي بموجبها تحصل الشركة على حقها في تشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بهيئة الطرق والمواصلات و/أو صيانتها و/أو تطويرها و/أو تحسينها، فضلاً عن حقوق استخدام أصول هيئة الطرق والمواصلات على النحو المطلوب لتشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية. وتبلغ مدة اتفاقية الامتياز ٤٩ عامًا وتحتوي على أحكام الإنهاء المبكر، بما

في ذلك الإنهاء المبكر من قبل هيئة الطرق والمواصلات في الحالات التالية، على سبيل المثال، (أ) تعرض الشركة لإجراء إفلاس، و(ب) حدوث خرق جوهري لاتفاقية الامتياز من قبل الشركة، و(ج) قيام الشركة بعمل محظور، مثل الرشوة أو الاحتيال. كما تنص اتفاقية الامتياز على الإنهاء المبكر الطوعي، والذي يسمح لهيئة الطرق والمواصلات بإنهاء اتفاقية الامتياز بموجب إشعار يتم تقديمه في أي وقت (بعد فترة إشعار مدتها ستة أشهر). وعلى الرغم من أنه بموجب اتفاقية الامتياز، يحق للشركة الحصول على مبلغ تعويض عن الإنهاء (يتم تحديد تفاصيله في قسم "*الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية الامتياز*")، قد يكون مبلغ تعويض الإنهاء أقل من القيمة السائدة في السوق بشأن الامتياز. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى "*الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية الامتياز*".

إذا أنهت هيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز، فستفقد الشركة الوصول إلى البنية التحتية الأساسية لبوابات تحصيل التعرفة المرورية وحقوق تحصيل الإيرادات المرتبطة بها، من بين أمور أخرى، مما سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تعتمد الشركة على شركة ترانسكور لتشغيل أنظمة التعرفة المرورية الخاصة بها وصيانتها

أسندت الشركة تشغيل أنظمة التعرفة المرورية الخاصة بها وصيانتها إلى طرف خارجي وهو ترانسكور، منذ عام ٢٠٠٦. وتخضع علاقة الشركة مع ترانسكور لاتفاقية ترانسكور التي تسري حاليًا حتى سبتمبر ٢٠٢٦ (يرجى الرجوع إلى "*الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية ترانسكور*"). وتم تجديد اتفاقية ترانسكور، التي تم إبرامها لأول مرة بين هيئة الطرق والمواصلات وترانسكور عام ٢٠٠٦ لتصميم نظام بوابات تحصيل التعرفة المرورية وإنشائه وتشغيله وصيانته، في عام ٢٠١٣ وفي ٢٠١٦، وكان آخر تجديد لها في سبتمبر ٢٠٢١ لمدة ٣ سنوات. وتم نقل اتفاقية ترانسكور إلى الشركة اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٢. وكجزء من عملية التجديد، تم تمديد اتفاقية ترانسكور لمدة عامين آخرين حتى سبتمبر ٢٠٢٦، مع إمكانية تجديدها كل ثلاث سنوات. وإذا اختارت الشركة أو شركة ترانسكور السماح بإنهاء اتفاقية ترانسكور، يجوز لشركة ترانسكور، بناءً على طلب الشركة، الاستمرار في العمل لمدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر حتى تعيّن الشركة مشغلًا جديدًا. ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن الشركة ستكون قادرة على تعيين بديل مناسب في الإطار الزمني المطلوب.

وتعتمد قدرة الشركة على الاستمرار في تشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بها جزئيًا على قدرتها على إدارة وتشغيل شبكة معداتها التي توفرها شركة ترانسكور وتقوم بصيانتها بشكل فعال. يؤدي اعتماد الشركة على شركة ترانسكور إلى تعريضها لمخاطر تنتج عن التأخير في تقديم الخدمات في حالة تقصير شركة ترانسكور في الوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية ترانسكور، بما في ذلك:

- إخفاق شركة ترانسكور في أداء التزاماتها التعاقدية؛
- إفلاس شركة ترانسكور؛
- عدم قدرة شركة ترانسكور على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين؛
- انحرافات التكلفة في ما يتعلق بالخدمات التي تقدمها شركة ترانسكور؛
- التأخير في توافر مشاريع الشركة للاستخدام والتي تنفذها شركة ترانسكور؛
- التنفيذ بجودة سيئة؛
- الاحتيال أو سوء السلوك من قبل أي مسؤول أو موظف أو وكيل تابع لشركة ترانسكور؛
- تحويل الموارد واهتمام إدارة الشركة من العمليات العادية لمراقبة أداء ترانسكور؛
- نشوء نزاعات بين الشركة وترانسكور، والتي قد تزيد من تكاليف الشركة وتتطلب وقتًا واهتمامًا من إدارة الشركة؛ و
- تحمّل الشركة المسؤولية عن أفعال شركة ترانسكور.

على الرغم من أنه كما في تاريخ هذه النشرة، يعتقد أعضاء مجلس الإدارة أن الشروط التعاقدية للشركة مع ترانسكور جذابة في ما يتعلق بالخدمات المقدمة وأنها تمكنت تاريخيًا من تجديد العقد بشروط مواتية، إذا أخفقت ترانسكور في أداء الخدمات التي تم تكليفها بها بنجاح أو لم تعد تقدم المعدات والخدمات للشركة بعد انتهاء اتفاقية ترانسكور أو إنهائها، فقد تختار الشركة إنهاء علاقتها مع شركة ترانسكور والانتقال إلى مقدم خدمات بديل خارجي. ويمكن أن تتأثر قدرة الشركة على تشغيل بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بها أو إكمال الأعمال المتعلقة بها في الموعد المحدد وضمن التكاليف المتوقعة بمستويات الجودة المطلوبة خلال الأشهر الستة التي يتعين خلالها الانتقال الكامل إلى مقدم خدمات خارجي وفقًا لتقديرات الشركة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تعتمد الشركة على الملكية الفكرية لأطراف خارجية

تقوم الشركة حاليًا بترخيص الملكية الفكرية المهمة للأعمال من مجموعة متنوعة من الأطراف الخارجية ومالكي البرامج المسجلين الآخرين، لكن غالبية تقنياتها التشغيلية وتقنية المعلومات المرخصة من شركة ترانسكور. ومع ذلك، فإن هيكل الملكية الخاص بالملكية الفكرية المتعلقة بنظام بوابات تحصيل التعرفة المرورية معقد ولا يمتلكه طرف واحد بالكامل. على سبيل المثال، تمتلك شركة ترانسكور برامج ووحدات المكاتب الخلفية الأساسية التي تستخدمها الشركة والتي تم تطويرها قبل سبتمبر ٢٠١٣. وأي برامج أو وحدات مطورة بعد سبتمبر ٢٠١٣ مملوكة لهيئة الطرق

والمواصلات. وتمتلك هيئة الطرق والمواصلات برامج المكاتب الخلفية التي تم تحسينها وتطويرها على مر السنين باستخدام مدخلات هيئة الطرق والمواصلات وتعليماتها وتمويلها المقدم لشركة ترانسكور من أجل تلبية متطلبات وشروط أعمال سالك المحددة؛ ومع ذلك، فإن تلك البرامج لن تعمل بدون برامج المكاتب الخلفية الأساسية المملوكة لشركة ترانسكور. ونتيجة لذلك، تعتمد الشركة على الملكية الفكرية العائدة لشركة ترانسكور. لمزيد من المعلومات حول الملكية الفكرية المتعلقة بشركة ترانسكور وهيئة الطرق والمواصلات، يرجى الرجوع إلى *"الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية الامتياز"* و*"الاتفاقيات الجوهرية -اتفاقية ترانسكور"*.

علاوة على ذلك، يمكن أن تنتهك خدمات وبرامج الشركة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بأطراف خارجية، ولا سيما شركة ترانسكور، عندما تدمج الشركة خدمات وبرامج وحلول لأطراف خارجية في الخدمات التي تستخدمها الشركة. وعلى الرغم من أن الشركة ليست على علم بأي قضايا انتهاك محتملة، فقد تقدم أطراف خارجية، في المستقبل، مطالبات ضد الشركة بدعوى انتهاك براءات الاختراع أو حقوق النشر أو العلامة التجارية أو حقوق الملكية الفكرية الأخرى أو اختلاسها أو خرقها. ويمكن أن تضر دعاوى الانتهاك بسمعة الشركة، أو تؤدي إلى تحمل الشركة مسؤولية أو تؤثر على الأداء السليم لبوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة. في حال وجود أي دعاوى بأن برامج الشركة تنتهك حقوق ملكية فكرية خاصة بأطراف خارجية، بغض النظر عن مدى صحة هذه الدعاوى أو تسويتها، فقد يؤدي ذلك إلى تكاليف باهظة في الدفاع في هذه الدعاوى وتسويتها، وقد تصرف جهود واهتمام الجهاز الإداري والفني للشركة عن أعمال الشركة. بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لدعاوى التعدي على الملكية الفكرية، قد يتعين على الشركة القيام بأيٍ مما يلي أو تقرر بطريقة أخرى أنه من المناسب القيام بأيٍ مما يلي: (١) التوقف عن استخدام أو ترخيص أو تقديم خدمات أو برامج أو حلول أو تقنية أو عمليات معينة تخضع لدعاوى الانتهاك، أو (٢) تطوير تقنية أخرى لا تخضع لدعاوى الانتهاك، والتي قد تكون مكلفة أو غير ممكنة، أو (٣) الحصول على حقوق استخدام هذه الملكية الفكرية، أو (٤) الدخول في مناقشات تسوية مع الطرف الخارجي الذي يقيم دعوى انتهاك، وقد يكون لأي من ذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تعتمد الشركة على البنية التحتية للتقنيات التشغيلية وتقنية المعلومات العائدة لها ولهيئة الطرق والمواصلات، والتي قد تخفق أو تتأثر بالجرائم الإلكترونية

تعتمد الشركة بشكل كبير على التشغيل غير المنقطع للتقنيات التشغيلية العائدة لها ولهيئة الطرق والمواصلات بالإضافة إلى البنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بها والتي تشمل، من بين أمور أخرى، أجهزة كمبيوتر معقدة ومتطورة، وأنظمة اتصالات، وأقمار صناعية، ومراكز تحكم إشرافية، وأنظمة معالجة البيانات، وتجميع البيانات، ومراكز البيانات والمراقبة. وفي حال أخفقت البنية التحتية للتقنيات التشغيلية وتقنية المعلومات العائدة للشركة أو لهيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك مراكز البيانات ومرافق النسخ الاحتياطي وإجراءات الاسترداد في حالات الطوارئ، أو أي تقنية معلومات أخرى مستخدمة في كل أعمالها، بما في ذلك بوابات تحصيل التعرفة المرورية، أو أصبحت عرضة للانقطاعات لأي سبب من الأسباب (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فيروسات الكمبيوتر، والشفرات الخبيثة والمدمرة، وهجمات التصيد، وهجمات تعطيل الخدمة)، فقد يؤدي ذلك الإخفاق إلى زيادة كبيرة في التكاليف (بما في ذلك إصلاح بوابة تحصيل التعرفة المرورية أو الأصول الأخرى)، وتقليل توافر البيانات المهمة، مما قد يؤدي إلى فقدان البيانات الشخصية وتكبد خسائر مالية والإضرار بسمعة الشركة. ويمكن أن تؤدي انتهاكات أمن تقنية المعلومات إلى إغلاق أو تعطيل أنظمة الشركة وإمكانية الإفصاح غير المصرح به عن المعلومات أو البيانات السرية، بما في ذلك البيانات الشخصية. وقد تحتاج الشركة إلى إنفاق مقدار كبير من رأس مال أو الموارد الأخرى لتوفير الحماية من خطر الانتهاكات الأمنية أو التخفيف من المشكلات التي تسببها هذه الانتهاكات.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الشركة لديها احتياطيات متاحة بهدف ضمان مراقبة تدفق حركة المرور باستمرار من خلال بواباتها، فإن تعطل التقنيات التشغيلية لبوابات تحصيل التعرفة المرورية قد يؤدي إلى الإخفاق في تسجيل تدفق حركة المرور وبالتالي الإخفاق في تحصيل التعرفة المرورية من المركبات المارة. وقد يؤدي هذا الإخفاق إلى خسارة كبيرة في إيرادات الشركة.

وعلى الرغم من أن البنية التحتية لتقنية المعلومات في الشركة تشمل مستويات متعددة من الضوابط الأمنية، فلا يوجد ما يضمن أن احتياطيات الشركة وإجراءاتها الأمنية ستكون كافية لمنع تعطل التقنيات التشغيلية وتقنية المعلومات أو الخروقات الأمنية أو غيرها من المشكلات. وإذا تحققت أي من هذه المخاطر، ولا سيما في حال عدم تغطيتها بشكل كافٍ من خلال وثائق التأمين الخاصة بالشركة، فقد يؤثر ذلك سلبًا على إيرادات الشركة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تعتمد الشركة على تطوير أنظمة جديدة للتقنيات التشغيلية وتقنية المعلومات وترقية الأنظمة الحالية لتحسين كفاءة التشغيل وزيادة الإيرادات من الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية.

تسمح التقنية التشغيلية وتقنية المعلومات التي طورتها هيئة الطرق والمواصلات وتستخدمها الشركة بتحسين كفاءة التشغيل وتعظيم الإيرادات المتأتية من العمليات التشغيلية. وتعتمد القدرة على مواصلة تحسين توليد الإيرادات من بوابات تحصيل التعرفة المرورية وتقديم الخدمات الرئيسية للعملاء على القدرة التشغيلية لتطوير وإدارة أنظمة ومنصات تقنية جديدة، بما في ذلك تطوير البنية التحتية والخبرة في التحاليل الداخلية للبيانات. وقد نفذت هيئة الطرق والمواصلات من وقت لآخر مشاريع تقنية معلومات جنبًا إلى جنب مع شركة ترانسكور لتطوير ميزات جديدة وإدخالها للتقنيات التشغيلية لنظام التعرفة المروية أو مشاريع ترقية التقنيات التشغيلية أو تقنية المعلومات الحالية، وتتوقع الشركة مواصلة هذه المشاريع مع شركة ترانسكور في المستقبل. وعلى الرغم من عدم تعرض الشركة وهيئة الطرق والمواصلات لأي انقطاعات كبيرة عند تطوير أنظمة التعرفة المرورية الجديدة أو ترقية الأنظمة الحالية، إلا أن هناك خطرًا يتمثل في أن أي نظام جديد أو محدث للتعرفة المرورية قد لا يعمل بشكل فعال أو لا يقدم الفوائد المتوقعة لشبكات الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية والعملاء. لمزيد من المعلومات حول علاقة الشركة بشركة ترانسكور، يرجى الرجوع إلى" *المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية - تعتمد الشركة على شركة ترانسكور لتشغيل أنظمة التعرفة المرورية الخاصة بها وصيانتها*" و"*المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية - تعتمد الشركة على الملكية*

الفكرية لأطراف خارجية" أعلاه، و"الاتفاقيات الجوهرية — اتفاقية ترانسكور".

وإذا لم تتمكن الشركة و/أو شركة ترانسكور من تنفيذ أو تسليم هذه المشاريع أو الأنظمة بنجاح في الوقت المناسب، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تركز إيرادات الشركة وأرباحها وتدفقاتها النقدية في دبي

تعتمد الشركة بشكل كامل على الإيرادات والأرباح والتدفقات النقدية الناتجة عن عملياتها في دبي لتسديد المدفوعات المتعلقة بالتمويلات التي تحصل عليها ودفع المصاريف التشغيلية وتمويل نفقاتها الرأسمالية وأداء التزاماتها الأخرى التي قد تنشأ من وقت لآخر. في عام ٢٠٢١، شكلت الإيرادات المحققة في دبي ما يقارب من ١٠٠٪ من إجمالي إيرادات أعمال الشركة. ونتيجة لهذا التركيز، ستتأثر نتائج عمليات الشركة بشكل سلبي بأي تطورات اقتصادية أو سياسية سلبية تشهدها دبي أو دولة الإمارات أو تؤثر فيهما. ويمكن أن تؤثر هذه العوامل سلبًا على إيرادات الشركة بما في ذلك من خلال التأثير الجوهري السلبي على عملاء الشركة، أو اقتصاد دبي بشكل خاص أو اقتصاد دولة الإمارات بشكل عام.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق باستراتيجية الشركة في المستقبل، يعتمد النمو المستمر للشركة جزئيًا على قدرتها على تلبية الطلب المدفوع بزيادة الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية أو النمو السكاني، وقد يؤدي أي تباطؤ اقتصادي كبير في دبي أو دولة الإمارات بشكل عام إلى تقليل عدد المشاريع الجديدة المتاحة للشركة.

قد تؤدي الأحداث الخارجة عن سيطرة الشركة إلى انخفاض إيرادات التعرفة المرورية أو تكبد تكاليف إضافية كبيرة

قد تؤدي الأحداث الطارئة بما في ذلك الكوارث الطبيعية (مثل الزلازل أو تسونامي، وغيرها) والظروف المناخية (مثل العواصف الرملية وارتفاع مستوى سطح البحر)، وحوادث المركبات المتعددة، والأعمال الإجرامية أو العوامل الخارجية الأخرى (مثل طلبات الحكومة أو فقدان الطاقة أو النقل البري أو إضرابات الموظفين أو المظاهرات في نقاط تحصيل التعرفة المرورية أو الأوبئة أو فيروسات الكمبيوتر) إلى تعطيل مؤقت لحركة المرور، أو فقدان الطاقة لفترات طويلة في مراكز بيانات الشركة (على الرغم من وجود المولدات) أو فقدان عنصر مهم من المعدات، أو فقدان الترخيص، أو تعطل جزء من شبكة التقنيات التشغيلية أو تقنية المعلومات الخاصة بالشركة، أو رفع دعاوى المسؤولية ضد شبكة الشركة. وقد يؤدي هذا التعطيل إلى انخفاض مؤقت في إيرادات التعرفة المرورية أو تكبد تكاليف إضافية كبيرة مطلوبة لصيانة شبكة الشركة أو إعادة تشغيلها. وتشمل الأحداث الطارئة التي أثرت على الشركة، والتي أدت إلى نتيجة أو أكثر من النتائج المذكورة أعلاه، انتشار كوفيد-١٩ الذي ساهم في انخفاض صافي حركة المرور الخاضعة للتعرفة المرورية (بحسب التعريف الوارد أدناه) من ٤٤١ مليونًا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ٣٠٥ ملايين و٣٧٠ مليونًا خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي.

وقد يكون لأي عامل من العوامل الواردة أعلاه تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة أو وضعها المالي أو نتائج عملياتها أو فرصها المستقبلية.

قد تتعرض الشركة لخسائر تزيد عن عائدات التأمين (إن وجدت) أو لأحداث غير قابلة للتأمين

قد تتأثر بوابات تحصيل التعرفة المرورية والأصول ذات الصلة بأحداث كارثية، والتي لا يتوفر لها غطاء تأميني كامل أو لا يتوفر بشروط معقولة تجاريًا. بالإضافة إلى ذلك، فإن مدى جسامة وتكرار أحداث مثل الحوادث المفاجئة وغيرها من الحوادث المؤسفة أو توقف الأعمال أو الأضرار المحتملة بمرافق الشركة وممتلكاتها ومعداتها الناجمة عن سوء الأحوال الجوية والأخطاء البشرية والتلوث والنزاعات العمالية والكوارث الطبيعية جميعها أمور قد تؤدي إلى تكبد الشركة خسائر كبيرة أو تحملها التزامات تتجاوز التغطية التأمينية أو تضر بسمعتها. ولا يوجد ما يضمن أن التغطية التأمينية للشركة ستكون كافية لتغطية الخسائر الناشئة عن أي من هذه الأحداث أو كلها، أو أنها ستكون قادرة على تجديد وثائق التأمين الحالية بشروط معقولة تجاريًا، أو تجديدها من الأساس.

وفي حال لم يتوفر لدى الشركة تغطية تأمينية أو تغطية تأمينية كافية لحادث ما، فقد تفقد الشركة رأس المال المستثمر في أي ممتلكات تضررت أو دمرت وقد تخسر كذلك الإيرادات المستقبلية المتوقعة من تلك الممتلكات، وقد تتعرض الشركة في بعض الحالات لالتزامات مالية تتعلق بالممتلكات المتضررة. وبالمثل، في حالة إجراء أي تقييمات ضد الشركة بما يتجاوز أي تغطية تأمينية تحتفظ بها المجموعة، فقد تتعرض أصولها للحجز أو المصادرة بموجب الإجراءات القضائية المختلفة. وقد يكون لأي من هذه العوامل تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

قد يكون للصعوبات في الحصول على تمويل إضافي أو الامتثال للتعهدات المالية المنصوص عليها في ترتيبات تمويل الشركة وكذلك الزيادات في تكاليف التمويل تأثير سلبي على المركز المالي للشركة.

ستعتمد قدرة الشركة على تمويل عملياتها على عدد من العوامل، مثل التدفقات النقدية من العمليات وإمكانية الحصول على المزيد من تمويلات الدين وحقوق الملكية، ولا يوجد ما يضمن توفر التمويل بتكلفة معقولة تجاريًا، أو توفره من الأساس. وقد تؤثر العديد من العوامل مثل أوضاع السوق المالية والتوافر العام للائتمان والتصنيف الائتماني للشركة على توفر التمويل. وقد تتأثر أوضاع السوق المالية بعوامل مختلفة، بما في ذلك التطورات السلبية للاقتصاد الكلي، وأزمات الديون السيادية وعدم استقرار البيئات السياسية. ويمكن لتفاقم التقلبات وحالات عدم اليقين والاضطرابات والتطورات السلبية في الأسواق المالية أن تقيد وصول الشركة إلى رأس المال وتؤدي، على سبيل المثال، إلى انخفاض السيولة التي قد تجعل من الصعب الحصول على تمويل بمستويات أسعار معقولة. وإذا لم تتمكن الشركة من الحصول على هذا التمويل، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تتضمن ترتيبات تمويل الشركة تعهدات مالية مثل نسبة الرافعة المالية ونسبة تغطية الفائدة/الأرباح. وإذا لم تتمكن الشركة من الامتثال لهذه

التعهدات وغيرها من المواثيق والشروط والضمانات المنصوص عليها في ترتيبات التمويل الخاصة بها في المستقبل أو إذا لم تتمكن من سداد المدفوعات المطلوبة في الوقت المحدد، فقد يطلب الطرف المقابل في ترتيبات التمويل الدفع المبكر أو إنهاء الاتفاقية. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الامتثال للمتطلبات المذكورة أعلاه إلى قرارات تحد من تحقيق الفرص التجارية وبالتالي تؤثر سلبًا على أداء الشركة. وقد يتعين على الشركة أيضًا إعادة التفاوض على ترتيباتها المالية أو طلب تنازلات أو استبدال التمويلات / القروض بموجب الاتفاقيات بتمويلات أخرى بهدف تجنب التخلف عن السداد. ولا يوجد ما يضمن أن الشركة ستكون قادرة على اتخاذ أي إجراء من هذا القبيل بشروط مقبولة لها، أو على الإطلاق. وإذا لم تتمكن الشركة من الامتثال للتعهدات المالية المنصوص عليها في ترتيبات التمويل الخاصة بها، فقد يكون لذلك أو لأي مما سبق تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية، كما يجعل من الصعب على الشركة الحصول على تمويل إضافي بشروط معقولة، أو على الإطلاق.

تعتمد إيرادات التعرفة المرورية الخاصة بالشركة من بوابات تحصيل التعرفة المرورية على التعريفات و/أو الغرامات التي تحصل عليها من العملاء بعد استخدام الطرق الخاضعة للتعرفة المرورية

تعتمد الشركة على بوابات تحصيل تعرفة مرورية عبارة عن أنظمة تعرفة مرورية حرة (أو مفتوحة) تستخدم ملصقات تحديد الهوية بموجات الراديو تسمح بالتحصيل التلقائي للتعرفة المرورية من خلال الدفع الإلكتروني المسبق من قبل العملاء. ويتم إخطار العملاء أصحاب المركبات المسجلة عندما يصل رصيدهم إلى الصفر. وبمجرد أن ينخفض الرصيد إلى ما دون الصفر، يتم إخطار العملاء كل يوم بأن لديهم رصيدًا غير كافٍ حتى يتم الحصول على الأموال الكافية. ويتم منح العملاء المسجلين الذين يمرون عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة دون أن يكون في رصيدهم أموال كافية فترة سماح مدتها خمسة أيام عمل قبل إصدار المخالفة. وتؤدي المخالفة المعيارية إلى غرامة قدرها ٥٠ درهمًا إماراتيًا في اليوم لمخالفة عدم توفر الأموال.

ويتم التقاط المركبات غير المسجلة لدى الشركة أو المجهزة بملصقات سالك من خلال أنظمة الكاميرات الخاصة بالشركة. باستخدام تقنية الإنفاذ الخاصة بهيئة الطرق والمواصلات، تقوم الشركة بإخطار مالكي المركبات غير المسجلة التي تمر عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بها وتمنح هؤلاء المستخدمين غير المسجلين فترة سماح مدتها عشرة أيام عمل للتسجيل والتسوية قبل إصدار المخالفة. وإذا كان المالك غير المسجل مقيمًا في دبي، فسوف يتلقى إشعارًا نصيًا عبر الرسائل القصيرة بالمخالفة. بالنسبة لمخالفات عدم تسجيل اللوحات، تبدأ الغرامة المتكبدة بمبلغ ١٠٠ درهم إماراتي لليوم الأول. وعند إجراء الرحلة الثانية بلوحة غير مسجلة، ترتفع الغرامة لتصل إلى ٢٠٠ درهم، ثم ترتفع إلى الحد الأقصى البالغ ٤٠٠ درهم في الرحلة الثالثة وما بعدها، بواقع مخالفة واحدة في اليوم لكل مركبة كحد أقصى.

تتعرض الشركة لخطر عدم قدرتها أو عدم قدرة هيئة الطرق والمواصلات على تنفيذ الغرامات الصادرة نتيجة المخالفات. على سبيل المثال، تتمتع الشركة وهيئة الطرق والمواصلات بقدرة محدودة على فرض الغرامات الناتجة عن المخالفات من قبل المركبات القادمة إلى دبي من دول مجلس التعاون الخليجي والإمارات الأخرى وغير المرخصة لدى هيئة الطرق والمواصلات. وعلى الرغم من أن هيئة الطرق والمواصلات تحفز الإمارات الأخرى على تحصيل الغرامات نيابة عنها، فإن هيئة الطرق والمواصلات والشركة لديهما قدرة مباشرة محدودة على تنفيذ تلك المخالفات. ونتيجة لذلك، لا تستطيع الشركة وهيئة الطرق والمواصلات تحصيل الغرامات من بعض المركبات. إذا واجهت الشركة، لأي سبب من الأسباب، معدلًا مرتفعًا للغرامات غير المدفوعة أو لم تتمكن من تحصيل الغرامات، فقد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تمتلك الشركة موارد إدارية محدودة وقد تتضرر أعمالها إذا أخفقت في جذب موظفين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم

قبل الاقتطاع: كانت أعمال سالك جزءًا لا يتجزأ من هيئة الطرق والمواصلات وكان يديرها موظفو هيئة الطرق والمواصلات على كل مستويات المنشأة. وعلى الرغم من أن العديد من موظفي هيئة الطرق والمواصلات الذين كانوا يديرون أعمال سالك في السابق قد تم نقلهم إلى الشركة ضمن عملية الاقتطاع، إلا أنه يتعين على هؤلاء الموظفين التكيف مع إدارة سالك ككيان مستقل عن هيئة الطرق والمواصلات، كما أن هناك موظفين جدد انضموا إلى الشركة ضمن عملية الاقتطاع. علاوة على ذلك، تعين على الشركة تكريس اهتمام إداري وموارد كبيرة لترحيل الخدمات المختلفة من هيئة الطرق والمواصلات استعدادًا للطرح وستكون مطالبة أيضًا بالقيام بذلك أثناء استمرار الشركة في التحول إلى شركة مستقلة ضمن عملية الاقتطاع. وخلال الفترة الانتقالية، قد يؤدي هذا النشاط إلى تحويل موارد الإدارة المحدودة عن الأهداف التشغيلية للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد هيئة الطرق والمواصلات كيانًا كبيرًا تضم موارد أكبر من الشركة، وقد تتطلب الشركة مهارات وخبرات لا يمتلكها فريق الإدارة الحالي حاليًا مما يؤدي إلى تأخيرات غير متوقعة وعدم القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة. وبالتالي، قد لا يكون أداء أعمال الشركة متماشيًا مع توقعات الإدارة أو المساهمين، لا سيما إذا كانت الشركة غير قادرة على جذب موظفين من ذوي الخبرات والكفاءة والموثوقية والاحتفاظ بهم، بما في ذلك الإدارة العليا والمتوسطة والمهندسون ومتخصصو تقنية المعلومات الذين يتمتعون بالمؤهلات المهنية المناسبة والموظفين الفنيين. ولا يزال الطلب على الموظفين من ذوي الخبرة والقدرات في المجالات التقنية مرتفعًا في دبي، كما أن هناك منافسة كبيرة على جذب الكفاءات. وبالتالي، قد تواجه الشركة، عند البحث عن كفاءات جديدة أو عند مغادرتهم، صعوبة في تعيين موظفين ذوي خبرة مناسبة وقد تتكبد تكاليف ومصاريف إضافية في تعيين هؤلاء الموظفين الجدد.

علاوة على ذلك، قد يؤدي فقدان أي عضو من فريق الإدارة العليا الحالي للشركة أو غيره من الموظفين الرئيسيين إلى فقدان التركيز التنظيمي، أو سوء تنفيذ العمليات، أو صعوبات في تنفيذ المراحل النهائية من الاقتطاع أو عدم القدرة على تحديد المبادرات الاستراتيجية المحتملة وتنفيذها. وقد يؤدي وقوع أي من هذه الأحداث إلى تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

قد لا تكون استثمارات الشركة في الأعمال الجديدة والابتكار ناجحة أو مجدية تجاريًا

من المقرر أن تنظر الشركة في استخدام التقنيات والخبرات التشغيلية لتوسيع أعمالها وذلك في إطار استراتيجيتها بعد الاقتطاع. بالإضافة إلى توسيع نظام بوابات سالك إلى مناطق أخرى داخل دبي وخارجها، تشمل سبل النمو المحتملة (١) الإعلانات (داخل التطبيق وعلى بواباتها)، و(٢) تحقيق الدخل من البيانات، و(٣) الخدمات الاستشارية في المنطقة. ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن هذه الأعمال الإضافية ستكون ناجحة أو مجدية تجاريًا، وقد يكون لإخفاق أي من هذه الاستثمارات تأثير سلبي على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

المخاطر المتعلقة بعلاقة الشركة مع هيئة الطرق والمواصلات

الشركة منشأة مؤسسة حديثًا وتواجه مخاطر محتملة مرتبطة بفصلها عن هيئة الطرق والمواصلات

قبل الاقتطاع، كانت أعمال الشركة تشكل جزءًا لا يتجزأ من هيئة الطرق والمواصلات. وبعد الاقتطاع والطرح، ستستمر الشركة في الانفصال عن هيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك أن تصبح شركة تشغيلية مستقلة لها عمليات تمويل منفصلة وإدارات تمويل وخزينة مستقلة منفصلة عن هيئة الطرق والمواصلات. وتخضع علاقتها بهيئة الطرق والمواصلات لاتفاقية الامتياز (وملحقاتها) واتفاقية الخدمات الانتقالية وستخضع للقيود المفروضة بموجب قوانين دولة الإمارات السارية في إمارة دبي.

وفي عملية اقتطاعها من هيئة الطرق والمواصلات، قد طوَّرت الشركة وأعادت هيكلة أو تعمل الشركة على تطوير وإعادة هيكلة إدارتها وعملياتها في مجموعة من المجالات، بما في ذلك:

- إنشاء هيكل حوكمة مستقل للشركة؛
- وضع سياسات مستقلة للمخاطر والرقابة والامتثال؛
- فصل عمليات التمويل وإنشاء إدارة تمويل وتدقيق داخلي مستقلة
- فصل عمليات الموارد البشرية؛
- وضع سياسات وإجراءات مؤسسية مستقلة عن هيئة الطرق والمواصلات؛
- إنشاء موارد مخصصة لتقديم خدمات التعاقد والمشتريات وإدارة اتفاقية الامتياز واتفاقية ترانسكور وعقود الموردين الخارجيين الأخرى؛
- تطوير عمليات التسويق والاتصالات؛
- إعداد قوائم مستقلة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووضع السياسات المحاسبية المرتبطة بها؛ و
- تطوير منصات خدمات المساهمين وعلاقات المستثمرين.

ستستمر هيئة الطرق والمواصلات في دعم بعض هذه الإدارات والعمليات في بعض الجوانب على النحو المتفق عليه بموجب اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية خلال عملية تطوير الشركة لإداراتها المستقلة. وتحكم اتفاقية الخدمات الانتقالية تقديم الخدمات من قبل هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة، والتي ترد تفاصيلها في قسم "*الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية الخدمات الانتقالية*". وتشمل الخدمات التي سيتم تقديمها بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية خدمات المكاتب الخلفية لإدارة الأصول، واستخدام البنية التحتية لتقنية المعلومات (بما في ذلك استخدام الشبكة، والأمن، والاتصال، والمجال) وتطبيقات تقنية المعلومات على الإنترنت، والتطبيقات المتكاملة الأخرى والتطبيقات المستقلة (بما في ذلك التراخيص، واستخدام مختلف الأدوات، مثل نظام الإبلاغ عن المخاطر، وخدمة إعادة توجيه البريد إلى الشركة).

ولا يزال هناك خطر يتمثل في إخفاق هذه الإجراءات خلال تنفيذ هيكل الحوكمة في العمليات التشغيلية والتقارير والامتثال العادية للشركة أو حتى بعد اكتمال تنفيذه. وقد لا تعمل الإدارات والعمليات الجديدة على النحو المنشود أو لا يكتمل تنفيذ عملية الاقتطاع وإنشاء عمليات جديدة بنجاح. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانقطاعات أو المشكلات المتعلقة بالخدمات المقدمة بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية (بما في ذلك التأخير في الحصول على الموافقات المطلوبة من أطراف خارجية) أو نتيجة الانتقال من هيئة الطرق والمواصلات سوف تتطلب من الشركة تنفيذ عمليات استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث لمعالجة أي اضطراب قصير المدى، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة وسمعتها ويمكن أن يؤدي إلى تكبد الشركة المزيد من التكاليف الإدارية وغيرها من التكاليف. وإذا أخفقت هيئة الطرق والمواصلات في تقديم الخدمات المتفق عليها في الوقت المناسب بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية، أو أخفقت في تقديم المساعدة ضمن عملية نقل هذه الخدمات بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية، فقد يؤدي هذا الإخفاق إلى تعطيل عمليات الشركة. لمزيد من المعلومات، راجع "—الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية معرضة للمخاطر" أدناه.

وبالتالي، قد تزداد التكاليف الفعلية المتكبدة لإنشاء البنية التحتية المطلوبة لشركة عامة جديدة تعمل بشكل مستقل والتكلفة القائمة المتوقعة، ويمكن أن تمتد لفترة أطول من الفترة المتوقعة. وهناك خطر يتمثل في أن الشركة قد تواجه صعوبات تشغيلية والتي، إما بشكل مباشر أو نتيجة للحاجة إلى مزيد من الاستثمار المالي أو استنفاذ موارد الإدارة في تطوير هذه الخدمات والوظائف الجديدة ومراقبتها و/أو تصحيحها، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

الضوابط الداخلية للشركة على التقارير المالية معرضة للمخاطر

ان الضوابط الداخلية الفعالة ضرورية للشركة لتقديم معلومات مالية موثوقة.

إذا فشلت الشركة:

أ. بالحفاظ على ضوابط داخلية فعالة لتقاريرها المالية. أو

ب. في تبني أو دمج الضوابط الداخلية ووظيفة الامتثال، قد يكون لذلك تأثير سلبي جوهري على قدرة الشركة على إنتاج وتقديم معلومات

مالية دقيقة وموثوقة ومحدثة في الوقت المناسب حول تطوير العمليات التجارية.

وبالتالي يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى تقديم معلومات مالية خاطئة إلى السوق، فضلاً عن قرارات أو إجراءات غير مدروسة من قبل إدارتها. علاوة على ذلك، إذا تحقق أي من المخاطر المذكورة أعلاه، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان المستثمرين الثقة في المعلومات المالية الواردة في تقارير الشركة.

على الرغم من أن الشركة تهدف إلى تنظيم وظائف مؤسسية مستقلة ضرورية لشركة مدرجة قبل الإدراج، فقد لا تتمكن من إكمال تنظيم جميع الوظائف المستقلة المنفصلة عن هيئة الطرق والمواصلات أو الحصول على خدمات من أطراف ثالثة.

لمزيد من المعلومات وإطار عمل الرقابة الداخلية للشركة، راجع "وصف العمل - الوظائف القانونية والشركات المستقلة - التدقيق الداخلي والامتثال". لمزيد من المعلومات حول الخدمات التي ستوفرها هيئة الطرق والمواصلات للشركة خلال الفترة الانتقالية، راجع "العقود الجوهرية - اتفاقية الخدمات الانتقالية".

في ظل هذه الظروف، قد تتحمل الشركة تكاليف إضافية بسبب العمل المستمر لوضع اللمسات الأخيرة على إطار عمل متكامل للحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر، وحتى يتم وضع هذا الإطار المتكامل، قد تتأثر الشركة بالمخاطر الناشئة فيما يتعلق بضوابطها الداخلية، التدقيق والامتثال، والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج العمليات والوضع المالي والتوقعات.

تتمتع الإدارة العليا للشركة بخبرة محدودة في إدارة شركة عامة مدرجة

عملت الشركة قبل الاقتطاع كمنشأة تابعة لهيئة الطرق والمواصلات، وبالتالي يتمتع العديد من أعضاء الإدارة العليا للشركة بخبرة محدودة في إدارة شركة عامة مدرجة والتقيد بالقوانين واللوائح المحددة المتعلقة بالشركات العامة المدرجة في دولة الإمارات. وستتطلب التزامات الرقابة والامتثال وإعداد التقارير التنظيمية المفروضة على الشركات العامة اهتمامًا كبيرًا من الإدارة العليا، بما في ذلك للاستثمار السريع للوقت والموارد المالية في البنية الأساسية المناسبة للحوكمة والامتثال، فضلاً عن جذب المهنيين القادرين على ضمان الحوكمة والامتثال وتمكينهم والاحتفاظ بهم بطريقة تلبي أو تفوق المتطلبات القانونية والتنظيمية لأي شركة عامة. ولا يوجد ما يضمن أن الإدارة العليا ستنجح في هذا التحول، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال المجموعة. ومن شأن عدم الامتثال في الوقت المناسب للوائح ومتطلبات الإفصاح المفروضة على الشركات المدرجة أن تعرض الشركة لعقوباتٍ وغراماتٍ تنظيمية. ويمكن أن يكون لفرض الغرامات على الشركة تأثير سلبي على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن الشركة كانت قادرة على جذب المديرين الرئيسيين من هيئة الطرق والمواصلات الذين يتمتعون بخبرة كبيرة في قطاع الطرق، إلا أن فريق إدارة الشركة قد عمل معًا كفريق متكامل لفترة قصيرة نسبيًا. وقد تفرض مشكلات التكامل ضغطًا كبيرًا على الإدارة وتحويل وقت الإدارة ومواردها بعيدًا عن التشغيل اليومي لأعمال الشركة، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

تتعرض الشركة لمخاطر تشغيلية محتملة نتيجة اعتمادها على هيئة الطرق والمواصلات

تتمتع الشركة بعلاقات تجارية وقانونية مهمة مع هيئة الطرق والمواصلات والتي تعتمد عليها بشكل جوهري في مزاولة أعمالها. والأهم من ذلك أن هيئة الطرق والمواصلات هي الجهة الحكومية المسؤولة عن إنشاء نظام متكامل للنقل والطرق والمرور وإدارته وتشغيله في دبي، بما في ذلك الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية اللازمة لتشغيل بوابات سالك وصيانتها. وستحتفظ هيئة الطرق والمواصلات، بعد الاقتطاع، بكل مسؤوليات التشغيل والصيانة للطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية. لذلك، تعتمد الشركة على اتفاقية الامتياز المبرمة مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي تضمن الاستخدام المستمر للشركة للبنية التحتية المملوكة / المشغلة من قبل هيئة الطرق والمواصلات بما في ذلك الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية وصيانتها. ويمكن لهيئة الطرق والمواصلات اتخاذ عدد من الإجراءات التي من شأنها أن تؤثر سلبًا على تدفق حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة، مثل أعمال تمديد الطرق أو عدم كفاية صيانة الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية. وعلى الرغم من أنه يتعين على هيئة الطرق والمواصلات الحفاظ على أصول الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية بما يتماشى مع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية بموجب شروط اتفاقية الامتياز وإخطار الشركة في حالة وجود أي تعديلات متوقعة على الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية أو شبكة الألياف الضوئية، فقد لا يغطي التعويض الذي يحق للشركة الحصول عليه بموجب اتفاقية الامتياز بالكامل الخسائر الناجمة عن الإجراءات التي اتخذتها هيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك عدم إمكانية الوصول لفترات طويلة أو سوء الصيانة للطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية. لدى هيئة الطرق والمواصلات مصلحة عامة كبيرة ويقع على عاتقها مهمة تطوير وتشغيل أي مرافق نقل تراها في مصلحة إمارة دبي، وقد تنازلت الشركة بشكل نهائي عن حقها في طلب الحكم بالأوامر القضائية أو اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يتعارض مع حقوق هيئة الطرق والمواصلات في تطوير الطرق والجسور الخاضعة للتعرفة المرورية أو تشغيلها أو صيانتها أو استبدالها في مقابل آليات التعويض المنصوص عليها في اتفاقية الامتياز. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى *"الاتفاقيات الجوهرية - اتفاقية الامتياز"*.

وتعتمد الشركة أيضًا على هيئة الطرق والمواصلات لتقديم مراجعات التعريفات إلى المجلس التنفيذي. بموجب اتفاقية الامتياز، يحق للشركة أن تقدم على أساس سنوي مراجعة مقترحة للتعرفة إلى هيئة الطرق والمواصلات. ويمكن لهيئة الطرق والمواصلات بعد ذلك إما (أ) تقديم مراجعة التعرفة المقترحة إلى المجلس التنفيذي على النحو الذي اقترحته الشركة أو بتعديلاتها الخاصة أو (ب) رفض مراجعة التعرفة المقترحة من جانبها وحدها. وإذا قدمت هيئة الطرق والمواصلات اقتراحًا إلى المجلس التنفيذي، يتخذ المجلس التنفيذي بعد ذلك القرار النهائي بشأن ما إذا كان ينبغي تغيير التعريفات. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى *"المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية - يتم*

تحديد التعريفات للشركة من قبل حكومة دبي من خلال المجلس التنفيذي لإمارة دبي، لذلك قد لا تعكس التعريفات المفروضة على بوابة تحصيل التعرفة المرورية تكاليف تشغيل الشركة أو الطلب داخل السوق" أعلاه.

لذلك، ستستمر الشركة بعد الاقتطاع في الاعتماد على هيئة الطرق والمواصلات في العديد من جوانب أعمالها. وعلى الرغم من اعتقاد أعضاء مجلس الإدارة أن علاقة الشركة بهيئة الطرق والمواصلات كانت وستظل مفيدة للشركة، إلا أن حجم اعتماد الشركة على هيئة الطرق والمواصلات قد يحد من قدرتها، في حالات معينة، على الاستجابة بسرعة أو اتخاذ إجراءات من شأنها أن تكون أكثر فائدة لأعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

تم التفاوض على الاقتطاع والترتيبات بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات في سياق علاقتهم كأطراف مرتبطة

تم التفاوض على اتفاقية الامتياز، واتفاقية الخدمات الانتقالية والاتفاقيات الملحقة الأخرى مع هيئة الطرق والمواصلات، وكذلك السياسات والإجراءات الداخلية للشركة للتعامل مع الأطراف ذات العلاقة من قبل الأشخاص الذين كانوا، في وقت المفاوضات، أعضاء في هيئة الطرق والمواصلات. وبينما تعتقد الشركة أن شروط هذه الترتيبات تتماشى مع شروط السوق للمعاملات من نوعها وتشبه إلى حد كبير ما كان يمكن الحصول عليه من أطراف خارجية غير مرتبطة، فإن هذه الشروط، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالرسوم ومعايير الأداء والواجبات التعاقدية أو الائتمانية، وتعارض المصالح، والقيود المفروضة على المسؤولية، والتعويض والإنهاء، قد لا تكون مواتية للشركة مثلما لو كانت المفاوضات تضمنت أطرافًا خارجية منذ البداية.

قد لا تكون القوائم المالية المقتطعة السنوية مؤشرًا دقيقًا على أداء الشركة المستقبلي كشركة عامة مدرجة مستقلة

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة السنوية بناءً على حسابات أعمال سالك عندما كانت جزءًا من هيئة الطرق والمواصلات وليس للشركة تاريخ تشغيلي كشركة عامة مدرجة مستقلة. لذلك، تم إعداد القوائم المالية المقتطعة السنوية على أساس "الاقتطاع" من القوائم المالية لهيئة الطرق والمواصلات باستخدام النتائج التاريخية للعمليات والأصول والالتزامات والتدفقات النقدية المنسوبة إلى الشركة، كما تم وضع بعض الافتراضات والتقديرات التي أثرت على تسجيل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات وقيمتها.

والأهم من ذلك، أن القوائم المالية المقتطعة السنوية تتضمن مخصصات لبعض النفقات التي احتفظت بها هيئة الطرق والمواصلات أو مؤسسة المرور والطرق تاريخيًا بمبلغ ١٠٢,٤ مليون درهم، و٩٢,٩ مليون درهم، و١١٣,١ مليون درهم في السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، على التوالي. وتم تخصيص هذه النفقات إلى أعمال سالك وإدراجها في القوائم المالية المقتطعة السنوية بناءً على طريقة التخصيص الأكثر صلة، وهي النسبة المئوية النسبية لعدد الموظفين أو الإيرادات. وتعتقد الإدارة أن هذا الأساس لتخصيص النفقات يُعد معقولاً. ومع ذلك، فقد لا يكون مؤشراً على النفقات الفعلية التي كان من الممكن تكبدها لو كانت أعمال سالك منشأة منفصلة عن هيئة الطرق والمواصلات. ولا تمثل هذه المخصصات الأداء المستقبلي لأعمال سالك أو الشركة إذا تم تشغيلها بشكل مستقل.

وتشمل التكاليف المؤسسية المخصصة التي تم تخصيصها لأعمال سالك في القوائم المالية المقتطعة السنوية، على سبيل المثال لا الحصر، الرقابة التنفيذية والقانونية والمالية والموارد البشرية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة تقنية المعلومات لتمثل تكلفة تقديم هذه الخدمات. علاوة على ذلك، يتم إدراج مكافآت أعضاء مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات في هذه المبالغ. وتهدف المبالغ المخصصة لأعمال سالك إلى تمثيل تكاليف تقديم هذه الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الشركة قبل الاقتطاع العمليات والأنظمة المركزية لهيئة الطرق والمواصلات لإدارة النقد. ونتيجة لذلك، تم إيداع كل المبالغ النقدية المستلمة المتعلقة بأعمال سالك مع أموال هيئة الطرق والمواصلات. ولم يكن للشركة في السابق الحق القانوني في إيداع الأموال أو سحبها بشكل مستقل. وينعكس إجمالي التأثير الصافي لتسوية هذه المعاملات في القوائم المالية المقتطعة السنوية في قوائم التدفقات النقدية المقتطعة على أنها "نشاط تمويلي" وفي قائمة المركز المالي المقتطعة على أنها "صافي استثمار الشركة الأم".

نتيجة لذلك، لا تعكس القوائم المالية المقتطعة السنوية بالضرورة نتائج العمليات والتدفقات النقدية والأوضاع المالية التي كانت ستحققها كشركة عامة مدرجة مستقلة خلال الفترات المعروضة أو التي ستحققها في المستقبل.

قد يتم إنهاء بعض الاتفاقيات التي أبرمتها هيئة الطرق والمواصلات في ما يتعلق بأعمال الشركة من قبل الأطراف المقابلة لهيئة الطرق والمواصلات نتيجة الاقتطاع

يتضمن عدد من اتفاقيات هيئة الطرق والمواصلات المبرمة مع أطراف خارجية، بما في ذلك المنشآت العامة، فقرات عرفية تمنع أو تفرض قيودًا على نقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن هذه الاتفاقيات إلا بعد الحصول على موافقة الطرف الآخر، وقد تمنح الطرف الآخر حقًا لإنهاء الاتفاقية في حالة تغيير الجهة المتحكمة أو في حالة نقل الاتفاقية. وتخضع قابلية تطبيق هذه البنود في سياق الاقتطاع للتفسير وعدم اليقين. وعلى الرغم من الإخطارات وطلبات الموافقة التي قدمتها هيئة الطرق والمواصلات إلى عدد من الأطراف المقابلة في ما يتعلق بعملية الاقتطاع، فلا يوجد ما يضمن عدم الإنهاء المبكر لاتفاقية أو أكثر من اتفاقيات هيئة الطرق والمواصلات المتعلقة بالشركة والمقرر ضمن عملية الاقتطاع تحويلها للشركة نتيجة الاقتطاع أو بسبب عمليات إعادة التنظيم داخل المجموعة التي يُحتمل إجراؤها قبل الاقتطاع أو بعده. علاوة على ذلك، لا يوجد ما يضمن أن المخاطر المتعلقة بالإنهاء المبكر، في حال تحققها، لن يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

تحتوي اتفاقية الامتياز على شرط عدم المنافسة مع هيئة الطرق والمواصلات والذي يحد من قدرة الشركة على تنفيذ بعض المشاريع التجارية

قد تسعى الشركة في بعض الحالات إلى تنفيذ مشاريع تجارية جديدة. بموجب اتفاقية الامتياز، لا يجوز للشركة الاستثمار في أعمال تجارية جديدة تتعلق مباشرة بأي نشاط تجاري قائم لهيئة الطرق والمواصلات أو تتنافس معه داخل دبي اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٢ طوال مدة اتفاقية الامتياز. لذلك، لا يوجد ما يضمن أن الشركة ستكون قادرة على تنفيذ كل المشاريع التجارية بنجاح والتي قد تكون في مصلحة الشركة، مما قد يحد من نمو الشركة على المدى الطويل ويكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة وفرصها المستقبلية.

المخاطر القانونية والتنظيمية العامة المتعلقة بالشركة

تتعرض الشركة لمخاطر التقاضي

تنخرط الشركة حاليًا، وقد تنخرط في المستقبل، في إجراءات قضائية وتحكيمية وتنظيمية تنشأ في سياق العمل المعتاد، بما في ذلك المطالبات المتعلقة بالمسؤولية تجاه الأطراف الخارجية في ما يتعلق باستخدام أصول الشركة أو تصرفات موظفي الشركة والمطالبات المتعلقة بالتوظيف والمطالبات البيئية والمطالبات الضريبية. وقد يكون لأي نتيجة غير مواتية (بما في ذلك التسوية خارج المحكمة) في دعوى أو أكثر من هذه الدعاوى أو في دعاوى مستقبلية تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

تعمل الشركة في قطاع مُنظم، لذا يمكن للقوانين البيئية على وجه الخصوص أن تزيد من تكاليف الشركة

يجب أن تمتثل الشركة لكل من اللوائح المحددة لقطاع الطرق واللوائح البيئية المعمول بها التي وضعتها الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات وحكومة دبي. وقد تفرض هذه القوانين مسؤولية صارمة في حالة حدوث أي ضرر بالموارد الطبيعية أو تهديدات للسلامة والصحة العامة. وقد تعني المسؤولية المشددة أن الشركة تصبح مسؤولة عن الأضرار البيئية في حال ثبوت أي فعل متعمد من جانبها تسبب في تلك الأضرار. وقد تفرض السلطات المختصة غرامات أو عقوبات، أو تطلب دفع تكاليف معالجة الأضرار البيئية أو قد تلغي التراخيص والتصاريح أو ترفض منحها بسبب انتهاك الشركة للوائح المعمول بها.

وقد يؤدي سريان قوانين جديدة أو فرض متطلبات جديدة أو أكثر صرامة أو تطبيق أكثر صرامة للوائح الحالية إلى زيادة تكاليف الشركة أو فرض مسؤوليات جديدة، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والسيولة المتاحة لأنشطتها. وقد يؤدي خرق أي من هذه اللوائح إلى الإضرار بالسمعة الذي من شأنه، بالإضافة إلى تأثير أي تغييرات تنظيمية، أن يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

يمكن أن تتأثر أعمال الشركة سلبًا بتدهور الأوضاع الاقتصادية في دبي ودولة الإمارات والعالم

يمكن أن يؤثر تدهور الأوضاع الاقتصادية في دبي ودولة الإمارات والعالم بشكل سلبي على أعمال الشركة من خلال تقليل حجم حركة المرور في دبي وبالتالي انخفاض الإيرادات من التعرفة المرورية. وعادةً ما ينتج عن النمو الاقتصادي القوي زيادة حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة، بينما يؤثر تباطؤ النمو الاقتصادي أو الانكماش الاقتصادي بشكل سلبي على الطلب. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى "*المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية - يمكن أن يؤثر انخفاض حجم حركة المرور أو عدم القدرة على زيادة حجم حركة المرور عبر بوابات تحصيل التعرفة المرورية الخاصة بالشركة بشكل سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية*" أعلاه. حتى في حالة عدم وجود تراجع في السوق، فإن الشركة معرضة لمخاطر كبيرة ناجمة عن التقلبات في مجالات مثل الإنفاق الاستهلاكي، والاستثمار التجاري، والإنفاق الحكومي، وأوضاع أسواق رأس المال، وتضخم الأسعار، مما يؤثر على الأعمال والبيئة الاقتصادية، ومن ثم حجم أعمال الشركة وربحيتها. ويمكن أن تؤدي الأوضاع الاقتصادية غير المواتية إلى انخفاض الإيرادات نتيجة لانخفاض السفر على الطرق وانخفاض الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة. ويمكن أن يقرر المجلس التنفيذي أيضًا خفض تعرفة المرور عبر البوابات في حالات معينة. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى "*المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بأعمال الشركة والبيئة الاقتصادية - يتم تحديد التعريفات للشركة من قبل حكومة دبي من خلال المجلس التنفيذي لإمارة دبي، لذلك قد لا تعكس التعريفات المفروضة على بوابة تحصيل التعرفة المرورية تكاليف تشغيل الشركة أو الطلب داخل السوق*" أعلاه.

وقد يساهم التغيير السلبي في التصنيف الائتماني لدولة الإمارات، وانخفاض ثقة المستهلك و/أو إنفاق المستهلك، أو زيادة معدل البطالة، أو انخفاض السياحة، أو التغيرات التضخمية أو الانكماشية الكبيرة أو الأحداث التنظيمية أو الجيوسياسية المضطربة في زيادة التقلبات وخفض التوقعات بالنسبة للاقتصاد والأسواق. وقد يتأثر اقتصاد دولة الإمارات سلبًا نتيجة صعوبة الأوضاع الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات الأسواق المالية والاضطرابات التجارية والسياسات التجارية الحمائية أو التهديدات المرتبطة بذلك. على وجه الخصوص، يمثل الوافدون نحو ٩٠٪ من سكان دبي، لذا فإن أي تراجع في الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد الإماراتي يؤدي إلى نزوح جماعي للوافدين من شأنه أن يؤثر سلبًا على التوقعات الاقتصادية لدبي. ويمكن أن يؤدي التحول العالمي في السياسات، بما في ذلك التوجه نحو سياسة حماية الإنتاج الوطني، مع انخفاض النمو العالمي بسبب انخفاض التجارة والهجرة وتدفقات الاستثمار عبر الحدود، إلى إبطاء مسيرة النمو غير النفطي في دولة الإمارات ودبي، لا سيما في ما يتعلق بالسكان المغتربين في دبي. ويمكن أن تشمل الأمثلة على هذه الأوضاع ما يلي:

- تدهور عام أو طويل الأمد في الاقتصاد الكلي الإقليمي أو العام أو تعرضه للصدمات؛
- التغييرات التنظيمية التي يمكن أن تؤثر على دبي؛ و
- الضغوط الاقتصادية الانكماشية، والتي يمكن أن تعيق قدرة الشركة على العمل بشكل مربح نظرًا للتحديات الكامنة في إجراء التعديلات الانكماشية المقابلة لها في هيكل التكلفة الخاص بها.

وتتسم طبيعة هذه الأنواع من المخاطر بعدم إمكانية توقعها، لذا يصعب التخطيط لها أو التخفيف من حدتها، مما يفاقم تأثيرها المحتمل على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

يتأثر اقتصاد دبي بالتقلبات التي تشهدها الأسعار الدولية للنفط الخام، وقد تأثر اقتصادها في الماضي، وقد يستمر في التأثر في المستقبل، بصورة سلبية جوهرية بفترات انخفاض أسعار النفط الخام الطويلة.

يتأثر اقتصاد دولة الإمارات بشكل كبير بأسعار النفط الخام العالمية ويعتمد بشكل كبير على عائدات المواد الهيدروكربونية. وقد تقلبت أسعار النفط الخام في الماضي استجابةً لمجموعة متنوعة من العوامل التي تقع خارج نطاق سيطرة الشركة، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر):

- التطورات الاقتصادية والسياسية في كل من المناطق المنتجة للنفط، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى المستوى العالمي (يرجى الرجوع إلى "المخاطر المتعلقة بالاستثمار – المخاطر المتعلقة بالإمارات العربية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- يمكن أن تتأثر أعمال الشركة سلبًا بتدهور الأوضاع الاقتصادية في دبي ودولة الإمارات والعالم" أعلاه)؛
- مستوى العرض والطلب على الصعيد العالمي والإقليمي والتوقعات المتعلقة بمستوى العرض والطلب في المستقبل على منتجات النفط والغاز؛
- قدرة أعضاء منظمة أوبك وأوبك+ على التوافق على مستويات إنتاج وأسعار عالمية محددة والحفاظ عليها؛
- تأثير اللوائح البيئية الدولية المعدة للحد من انبعاثات الكربون والظروف المناخية والبيئية العالمية؛ و
- الأسعار والتوافر والاتجاهات المتعلقة باستخدام أنواع الوقود والتقنيات البديلة.

لا تزال العديد من القطاعات الاقتصادية داخل دبي ودولة الإمارات تعتمد جزئيًا بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار النفط الخام، لذلك قد يكون للفترات الطويلة من انخفاض أسعار النفط الخام تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي لدبي والإمارات الأخرى. فعلى سبيل المثال، قد تقرر حكومة دبي أو الحكومات الإماراتية الأخرى خفض النفقات الحكومية نظرًا إلى ضغوط الميزانية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام، مما قد يؤدي بدوره إلى خفض الإنفاق المالي على البنية التحتية والمشاريع الأخرى التي تخلق تدفقات إيرادات لكل من الكيانات العامة والخاصة. وقد تواجه

المؤسسات المالية المحلية انخفاضًا في السيولة (إذا تم سحب ودائع كبيرة للحكومة والشركات المملوكة للحكومة لتمويل العجز) أو ارتفاع في خسائر التمويلات / القروض أو انخفاض القيمة.

نظرًا إلى تخفيف إجراءات الإغلاق الناجمة عن كوفيد-١٩ والقيود المفروضة على السفر والنقل الدولي والمحلي على مستوى العالم، قد تزيد الدول المنتجة للنفط من الإنتاج لتلبية الطلب المتعافي، مما قد يؤدي إلى مزيد من التقلبات في أسعار النفط الخام على مستوى العالم لا سيما دولة الإمارات. بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم الحرب الروسية الأوكرانية الجارية والعقوبات اللاحقة المفروضة على روسيا من قبل العديد من الدول في زيادة هذه التقلبات.

يمكن أن يكون لأي من العوامل الموضحة أعلاه، بما في ذلك التطورات الأخرى المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (وإمكانية حدوث موجات إضافية أو تجددها) واتفاقيات أوبك أو أوبك + والحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا، تأثير سلبي جوهري على الوضع الاقتصادي والسياسي والمالي لإمارة دبي (ودولة الإمارات بشكل عام)، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية وأسعار تداول الأسهم.

استمرار عدم الاستقرار والاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو تصعيد النزاع المسلح

على الرغم من أن دبي ودولة الإمارات تتمتعان ببيئة سياسية مستقرة وعلاقات دولية سليمة بشكل عام، فمنذ عام ٢٠١١ كانت هناك اضطرابات سياسية في عدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما فيها البحرين ومصر وإيران والعراق وليبيا وسوريا وتونس ولبنان واليمن. وتضمنت هذه الاضطرابات مظاهرات عامة واضطرابات مدنية ووصلت في الحالات القصوى إلى الصراع المسلح والحروب الأهلية، وأدت إلى عدد من التغييرات في الأنظمة وزيادة حالة عدم اليقين السياسي في كل أنحاء المنطقة. ولا يمكن التنبؤ بحدوث حالات أو أحداث مثل الاضطرابات المدنية أو الحرب أو الأعمال العدائية الأخرى، أو ما يترتب على ذلك من آثار على إمارة دبي ودولة الإمارات. تخضع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاليًا لعدد من النزاعات المسلحة بما في ذلك تلك تشهدها اليمن (التي تشارك فيها جهات فاعلة متعددة من الدول وغير الدول، بقيادة التحالف العربي (يضم المملكة العربية السعودية ("السعودية") وتسع دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وتشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وسوريا (التي تضم أيضًا جهات فاعلة متعددة من الدول وغير الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران) والعراق وفلسطين، فضلاً عن الصراعات مع المسلحين المرتبطين بالدولة الإسلامية.

تميَّز اقتصادي دبي ودولةالإمارات، مثل اقتصادات العديد من الأسواق الناشئة، بمشاركة حكومية كبيرة من خلال الملكية المباشرة للشركات والتنظيم الشامل لأوضاع السوق، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية والخدمات المالية. ورغم تمتع دبي ودولة الإمارات بنمو اقتصادي كبير واستقرار سياسي نسبي في السنوات الأخيرة، لا يوجد ما يضمن استمرار ذلك النمو أو الاستقرار. وعلاوة على ذلك، في حين أن سياسات حكومة دبي قد ترتب عليها بشكل عام تحسن في الأداء الاقتصادي، لا يوجد ما يضمن استمرار ذلك المستوى من الأداء. وقد يكون لأي ركود أو عدم استقرار عام في قطاعات محددة بدولة الإمارات أو الاقتصاد الإقليمي تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

علاوة على ذلك، تأثرت دبي والإمارات الأخرى وستظل تتأثر بالتطورات السياسية التي تشهدها دولة الإمارات ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو التي تؤثر عليها، وقد تؤثر ردود فعل المستثمرين على التطورات في أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الأوراق المالية للمصدرين في أسواق أخرى، بما في ذلك دولة الإمارات. في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩، تعرضت منشأة المعالجة في بقيق وحقل خريص النفطي في المملكة العربية السعودية لأضرار جسيمة جراء الهجمات التي شنتها طائرات بدون طيار وصواريخ، مما تسبب في انخفاض كبير وفوري في إنتاج النفط لشركة أرامكو السعودية. تعرضت الرياض في ٢٣ يونيو ٢٠٢٠ لهجوم بصاروخ كروز وطائرة مسيرة نفذه المتمردون الحوثيون استهدف مطار الملك خالد ومقر وزارة الدفاع، دون أن يحدث أي أضرار مادية نظرًا إلى اعتراض الصواريخ. وفي يناير ٢٠٢٠، حدثت مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران عندما قتلت غارة جوية بطائرة مسيرة أحد كبار القادة العسكريين الإيرانيين في العراق، أعقبها هجوم إيراني باستخدام صواريخ باليستية على قاعدة عسكرية أمريكية في العراق. وفي سياق هذه المواجهة، أكدت الحكومة الإيرانية أنها لن تلتزم بعد الآن ببنود خطة العمل الشاملة المشتركة فيما يتعلق ببرنامج الطاقة النووية الإيراني. في ١١ أبريل ٢٠٢١، حدث انقطاع كبير في التيار الكهربائي في مجمع نطنز جنوب طهران، بإيران، نتيجة انفجار قيل أنه نتج عن هجوم على مجمع نطنز. في ٢٥ مارس ٢٠٢٢، تعرضت منشأة النفط الرئيسية لشركة أرامكو السعودية في جدة لهجوم من قبل المتمردين الحوثيين مما تسبب في حريق في صهريجين وأدى إلى ارتفاع أسعار النفط. في ١٨ يناير ٢٠٢٢، تعرضت أبو ظبي لهجوم بطائرة بدون طيار شنه متمردون حوثيون بالقرب من مطار أبو ظبي أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص على الأقل. على الرغم من أن دولة الإمارات لم تشهد بشكل عام هجمات إرهابية أو نزاعًا مسلحًا مثل تلك التي شهدتها عدد من الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه لا يوجد ما يضمن أن المتطرفين أو الجماعات الإرهابية لن يشرعوا في أنشطة إرهابية أو عنيفة أخرى في دولة الإمارات، أو لن تتأثر بأي تصعيد للنزاع المسلح الإقليمي. وقد يكون لأي حوادث إرهابية تشهدها دبي أو دولة الإمارات أو تؤثر فيهما وتزايد حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي الإقليمي (سواء كان ذلك يشمل دبي أو دولة الإمارات أم لا)، أو أي تصاعد للصراع العسكري في المنطقة أو العالم، بما في ذلك الحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا، تأثير سلبي جوهري على مستوى جاذبية دبي ودولة الإمارات للاستثمار الأجنبي ورأس المال، وقدرتهما على الانخراط في التجارة الدولية، وقطاع السياحة فيهما، وبالتالي على أوضاعهما الاقتصادية والخارجية والمالية، مما قد يؤثر سلبًا على أعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

علاوة على ذلك، تعتمد دولة الإمارات على العمالة الوافدة، بما في ذلك العمال غير المهرة وكذلك المهنيين ذوي المهارات العالية في مجموعة من قطاعات الصناعة، وقد بذلت جهودًا كبيرة في السنوات الأخيرة لجذب أعداد كبيرة من الشركات الأجنبية والسياح إلى الدولة. ومن شأن هذه الخطوات أن تجعل دولة الإمارات أكثر عرضة للخطر في حالة زيادة عدم الاستقرار الإقليمي، أو بدء المقاتلين الأجانب عملياتهم في الإمارة، أو انخراط

الجماعات المتطرفة أو الإرهابية في أنشطة داخل الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، في ظل سعي حكومة دبي لزيادة تنويع اقتصاد دولة الإمارات في قطاعات أخرى، بما فيها السياحة، من المرجح أن يزداد التعرض لمخاطر الاتجاهات الاقتصادية والتطورات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية الشاملة.

قد تقرر دولة الإمارات إدخال قوانين ولوائح جديدة يمكن أن تؤثر سلبًا في الطريقة التي يمكن من خلالها للشركة مزاولة أعمالها

تتميز اقتصادات الأسواق الناشئة بشكل عام ودولة الإمارات على وجه الخصوص ببيئات تشريعية وتنظيمية أقل شمولية مقارنةً بالمناطق الأكثر تقدمًا. ورغم تطوّر هذه الاقتصاديات، ومع رغبة بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فيها دولة الإمارات، في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن حكومات تلك البلدان قد بدأت في تنفيذ قوانين ولوائح جديدة يمكن أن تؤثر في الطريقة التي يمكن من خلالها للشركة مزاولة أعمالها، وتتوقع الشركة أن تواصل تنفيذها لتلك القوانين واللوائح.

قد تتسبب أي تغيرات تطرأ على السياسات الاستثمارية أو المناخ السياسي السائد في دولة الإمارات في إدخال تغييرات على اللوائح الحكومية فيما يتعلق بما يلي:

- ضوابط الأسعار؛
- ضوابط عمليات التصدير والاستيراد؛
- الدخل والضرائب الأخرى؛
- قيود الملكية على الأجانب؛
- ضوابط الصرف الأجنبي والعملات؛ و
- سياسات مزايا العمالة والرفاهية.

على سبيل المثال، أدخلت دولة الإمارات مؤخرًا تشريعات محدثة في مجالات رئيسية معينة، بما في ذلك:

- قانون الشركات الجديد (المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١) في شأن الشركات التجارية الذي دخل حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢ والذي خفف، من بين أمور أخرى، قيود الملكية الأجنبية؛
- قانون جديد لحماية البيانات (مرسوم بقانون اتحادي رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية البيانات الشخصية) دخل حيز التنفيذ في ٢ يناير ٢٠٢٢ ("قانون حماية البيانات في دولة الإمارات")؛ و
- قانون عمل جديد دخل حيز التنفيذ في ٢ فبراير ٢٠٢٢.

ولا يوجد ما يضمن أن أي تغييرات مستقبلية على القوانين الحالية لن تؤدي إلى زيادة تكاليف الشركة أو تؤثر بشكل سلبي جوهري على الطريقة التي تدير بها الشركة أعمالها، مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

قد تؤدي مبادرة التوطين في دولة الإمارات إلى زيادة هيكل تكلفة الشركة

التوطين هو مبادرة أطلقتها حكومة دولة الإمارات لتوظيف مواطنيها بطريقة هادفة وفعالة في القطاعين العام والخاص وتقليل اعتمادها على العمالة الأجنبية. وبموجب المبادرة، يتم تشجيع الشركات على توظيف المواطنين الإماراتيين في الإدارة والمناصب الإدارية والفنية. ومع ذلك، فإن تكلفة توظيف المواطنين الإماراتيين عادة ما تكون أعلى بكثير من تكلفة توظيف العمال الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق أهداف التوطين الخاصة بالشركة والحفاظ عليها يحد مما تتمتع به من مرونة لخفض القوى العاملة لديها، مما يقوّض قدرتها على خفض التكاليف في العديد من مجالات عملياتها وقد يصبح ذلك أكثر صعوبة نتيجة لجائحة فيروس كورونا (خاصة في حال حدوث موجات أخرى له أو عودة ظهوره). ونتيجة لذلك، لا يوجد ما يضمن بأن تحقيق أهداف التوطين الخاصة بالشركة والحفاظ عليها لن يكون له تأثير سلبي وجوهري في أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

قد يؤثر إدخال ضريبة دخل الشركات أو تطبيق ضرائب القيمة المضافة على الشركة على نتائجها المالية

لا تخضع الشركة حاليًا لضريبة دخل الشركات في دولة الإمارات، ولم يكن لدى دولة الإمارات سابقًا أي نظام لضريبة دخل الشركات. ومع ذلك، في ٣١ يناير ٢٠٢٢، أعلنت وزارة المالية أنها تنفذ نظام ضرائب اتحادية على الشركات لأول مرة في دولة الإمارات بنسبة ٩٪ على صافي الأرباح المحاسبية المعدلة للشركات التي تزيد على ٣٧٥,٠٠٠ درهم (١٠٢,٠٠٠ دولار أمريكي)، والذي من المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ بتاريخ ١ يونيو ٢٠٢٣ أو بعده. وستكون الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات مسؤولة عن إدارة ضريبة الشركات وتحصيلها وفرضها بما يتماشى مع القواعد واللوائح التي ستصدرها وزارة المالية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "*الضرائب الإماراتية*". لذلك، تتوقع الشركة تطبيق ضريبة دخل الشركات اعتبارًا من عام ٢٠٢٤ فصاعدًا بمعدل ٩,٠٪ بموجب هذا التشريع الجديد. قد يؤدي فرض ضريبة دخل الشركات الأخرى أو أي تغييرات أخرى على الضرائب الحالية إلى زيادة تكاليف الشركة أو التأثير سلبًا على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

ترى الشركة أن أنشطة تحصيل التعرفة المرورية تقع خارج نطاق الأحكام ذات الصلة لقانون ضريبة القيمة المضافة الصادر في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٧ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢) بشأن المرسوم بقانون اتحادي رقم (٨) على أساس أن رسوم التعرفة المرورية تم تصنيفها على أنها نشاط سيادي من قبل حكومة دبي. ويتم إعداد خطة عمل الشركة وتوقعاتها على أساس توافر هذا الاستثناء. ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن هذا التفسير

سيتم اعتماده (وسيستمر اعتماده) من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب. وفي حال عدم اعتماد هذا التفسير من قبل الهيئة الاتحادية للضرائب أو توقفها عن اعتماده، ومن ثم أصبحت ضرائب القيمة المضافة منطبقة على رسوم التعرفة المرورية، فستتأثر بشكل سلبي إيرادات الشركة وأعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وفرصها المستقبلية.

المخاطر المتعلقة بالطرح والأسهم

ستحتفظ حكومة دبي، بصفتها مساهمًا رئيسيًا، بحصة مسيطرة في الشركة بعد اكتمال الطرح وقد تخضع لحالات تعارض في المصالح مع المساهمين الآخرين

ستستمر حكومة دبي في كونها المساهم الرئيسي في الشركة بعد اكتمال الطرح، حيث ستمتلك ما يقارب من ٨٠٪ من رأس المال العادي المُصدر للشركة، وبالتالي ستستمر في امتلاك حصة مسيطرة في الشركة. ونتيجة لذلك، فإن حكومة دبي ستتحكم في القرارات المقدمة لموافقة المساهمين في اجتماعات الجمعيات العامة. على سبيل المثال، سيتم تحديد تعيين أعضاء مجلس الإدارة، واعتماد القوائم المالية السنوية، وتوزيع الأرباح، والقرارات غير العادية مثل القرارات المتعلقة بعمليات الاندماج، والتغييرات في رأس المال والنظام الأساسي وبعض المعاملات الرئيسية الأخرى من قبل حكومة دبي في نهاية المطاف من خلال حصة الأغلبية التي تمتلكها.

تم تفويض الشركة، منذ تأسيسها كشركة مساهمة عامة، بمزاولة أعمالها وفقًا للمرسوم الأصلي الصادر بتأسيسها وقانون تأسيس سالك. وقد لا تتماشى مصالح غالبية أعضاء مجلس الإدارة ومصالح المساهم الرئيسي في الشركة من وقت لآخر مع بعض الأهداف الإستراتيجية أو التجارية للشركة، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد ما يضمن أن مصالح حكومة دبي سوف تتوافق مع مصالح الشركة أو جميع المستثمرين الذين يشترون الأسهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر حجم الحصة المسيطرة لحكومة دبي في الشركة على سيولة الأسهم المتداولة في سوق دبي المالي.

وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الإدارة يعتقدون أن علاقة الشركة بحكومة دبي ستكون مفيدة للشركة، فإن الامتثال للالتزامات تجاه حكومة دبي قد يحد من قدرة الشركة، في بعض الحالات، على الاستجابة بسرعة أو اتخاذ إجراءات من شأنها أن تكون أكثر فائدة لأعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وفرصها المستقبلية.

قد لا يتمكن المساهمون في بعض الدول خارج دولة الإمارات، من ممارسة حقوق الأولوية الخاصة بهم (في حال منحتها الشركة) إذا قامت الشركة بزيادة رأس المال.

ان الشركة معفاة من حقوق الأولوية المنصوص عليها في المادة (١٩٩) من قانون الشركات ولكن يجوز للشركة ان تصدر أسهم جديدة على أساس الأولية حسب تقديرها الخاص. قد لا يتمكن المساهمون من خارج دولة الإمارات من ممارسة حقوق الأولوية (إذا تم منحها من الشركة) ما لم تكن هناك تسجيلات سارية في ما يتعلق بتلك الحقوق والأسهم العادية ذات الصلة أو الإعفاء من متطلبات التسجيل الخاصة بهم. ولا تعتزم الشركة حاليًا تسجيل الأسهم بموجب قوانين أي بلدان أخرى، ولا يمكن تقديم أي ضمان بتوفر الإعفاء من متطلبات التسجيل لتمكين المساهمين من خارج دولة الإمارات من ممارسة حقوق الأولوية الممنوحة لهم أو أن الشركة ستستخدم الإعفاء في حالة توفره. علاوة على ذلك، يجوز للشركة زيادة رأس مالها دون تطبيق حقوق الأولوية للمساهمين الحاليين، مثل ما يكون (١) لغرض دخول شريك استراتيجي، و/أو (٢) لغرض رسملة ديون الشركة، و/أو (٣) لغرض تحويل السندات أو الصكوك الصادرة عن الشركة إلى أسهم، و/أو (٤) الاستحواذ على شركة قائمة وإصدار أسهم جديدة في الشركة لشركاء أو مساهمين في تلك الشركة المستحوذ عليها، و/أو (٥) ان يتم تطبيق الإعفاء من المادة (١٩٩) من قانون الشركات فيما يتعلق بحقوق الأولوية، وذلك شريطة أن تحصل الشركة على كل الموافقات المطلوبة من هيئة الأوراق المالية والسلع وجمعيتها العمومية. وفي حال لم يتمكن المساهمون من خارج دولة الإمارات من ممارسة حقوق الأولوية الممنوحة لهم، ستنقضي تلك الحقوق وسيتم تخفيض الحصص النسبية لهؤلاء المساهمين.

ليس هناك سوق حالية للأسهم، وقد لا توجد سوق تداول نشطة أو تستمر في تواجدها في المستقبل.

لم تكن أسهم الشركة مدرجة قبل الطرح. ولا يمكن للشركة ضمان وجود سوق تداول نشطة أو استمرارها بعد اكتمال الطرح أو عدم انخفاض السعر السوقي للأسهم إلى أقل من نطاق سعر الطرح بعد انتهاء عملية الطرح. وقد تتأثر سيولة الأسهم في حالة عدم وجود سوق تداول نشطة. لذلك، قد يكون من الصعب بيع الأسهم مقارنة بأسهم الشركات التي لديها أسواق تداول أكثر سيولة، وقد يكون سعر الأسهم عرضة لتقلبات أكبر مما قد يكون عليه الحال في الحالات الأخرى. علاوة على ذلك، ينص النظام الأساسي على أن تكون ما نسبته ٥١٪ من أسهم الشركة مملوكة في جميع الأوقات من قبل المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي، مما قد يؤثر سلبًا على سيولة الأسهم في السوق الثانوية. وقد يتعرض سعر تداول الأسهم إلى تقلبات كبيرة نتيجة للعديد من العوامل، بما في ذلك تقلبات سوق الأسهم والأوضاع الاقتصادية العامة أو التغييرات التي تطرأ على التوجهات السياسية، بغض النظر عن الأداء الفعلي للشركة وأوضاعها في دبي.

سوق دبي المالي أصغر حجمًا من أسواق الأوراق المالية الأخرى القائمة وليس هناك ما يضمن تطور سوق سائلة فيه لأسهم الطرح.

قدَّمت الشركة طلبًا لإدراج الأسهم في القائمة الرسمية للأوراق المالية بسوق دبي المالي. وقد افتُتح سوق دبي المالي لتداول الأوراق المالية منذ سبتمبر ٢٠٠٥، غير أنه لا يمكن ضمان النجاح المستقبلي والسيولة في السوق فيما يتعلق بالأسهم. وتجدر الإشارة إلى أن سوق دبي المالي أصغر من حيث الحجم ومقدار التداول من غيره من أسواق الأوراق المالية القائمة، كتلك الموجودة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كما أن عمولات الوساطة وتكاليف المعاملات الأخرى في سوق دبي المالي أعلى بشكل عام من تلك المطبقة في دول أوروبا الغربية.

ويمكن لهذه العوامل بوجه عام أن تقلل من السيولة وتزيد من تقلبات أسعار الأسهم المدرجة على سوق دبي المالي، وهو ما يمكن أن يُسهم بدوره في زيادة تقلبات أسعار الأسهم العادية ويضعف من قدرة حامل الأسهم على بيع أي أسهم بسوق دبي المالي بالحجم والسعر والوقت الذي يرغب به

والذي كان في إمكانه تحقيقه في أسواق أكثر سيولة.

قد تتعرض أسهم الشركة إلى تقلبات في الأسعار السوقية وقد يهبط سعر أسهم الشركة بالسوق بشكل غير متناسب نتيجة لتطورات غير متعلقة بأداء الشركة التشغيلي

لا يُمثل السعر الذي سيتم بيع الأسهم به في الطرح ("سعر الطرح") مؤشرًا على السعر السوقي للأسهم بعد الطرح، وقد تتعرض أسعار السوق للأسهم في أعقاب الطرح لتقلبات كثيرة. وقد يتقلب السعر السوقي للأسهم جراء مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر المتعلقة بالاستثمار المُشار إليها في عوامل المخاطر الماثلة، بالإضافة إلى التباينات التي تطرأ من فترة لأخرى في النتائج التشغيلية أو التغيرات التي تطرأ على تقديرات الإيرادات أو الأرباح من جانب الشركة أو الأطراف المشاركة في القطاع أو المحللين الماليين. قد يتأثر كذلك السعر السوقي بالسلب جراء تطورات لا تتعلق بالأداء التشغيلي للشركة، مثل الأداء التشغيلي وأداء أسعار الأسهم لدى شركات أخرى قد يرى المستثمرون أنها مماثلة للشركة، والتوقعات بشأن الشركة في الصحافة أو المجتمع الاستثماري، والتغطيات الصحفية غير المواتية، والإجراءات الإستراتيجية التي يتخذها المنافسون (بما في ذلك عمليات الاستحواذ وإعادة الهيكلة)، والتغيرات الطارئة على ظروف السوق، والتغييرات التنظيمية، وتقلبات السوق والحركات الأوسع نطاقًا التي تطرأ عليه. وقد تؤدي أي من هذه العوامل أو جميعها إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأسهم، مما قد يؤدي بدوره إلى حصول المستثمرين على عائد أقل من قيمة ما استثمروه أو خسارة كامل استثماراتهم.

تعتمد قدرة الشركة على دفع الأرباح في المستقبل على عدة أمور منها الأداء المالي للشركة ومتطلباتها الرأسمالية

ليس هناك ما يضمن تكرار الأداء السابق للشركة في المستقبل، وقد تكون أرباحها وتدفقها النقدية دون توقعات السوق بدرجة كبيرة. وفي حال كانت التدفقات النقدية للشركة دون توقعات السوق، فسوف تتأثر قدرتها على دفع الأرباح. سيُتخذ أي قرار بالإعلان عن توزيعات الأرباح ودفعها وفقًا لتقدير أعضاء مجلس الإدارة، وسيعتمد ذلك القرار على عدة أمور منها القانون المعمول به واللوائح والقيود المفروضة على دفع الأرباح في ترتيبات تمويل الشركة ووضعها المالي، والاحتياطيات القابلة للتوزيع بالشركة، ومتطلبات رأس المال التنظيمية، ومتطلبات رأس المال العامل، وتكاليف التمويل، والظروف الاقتصادية العامة، إلى غير ذلك من العوامل التي يعتبرها أعضاء مجلس الإدارة مهمة بين الحين والآخر.

قد يؤدي إصدار أسهم إضافية في الشركة في ما يتصل بعمليات الاستحواذ المستقبلية أو إصدار أي خطط حوافز الأسهم أو خيارات الأسهم أو غير ذلك إلى تقليص قيمة كل حصص المساهمة الأخرى وإضعاف قدرة الشركة على جمع رأس المال في المستقبل.

قد تسعى الشركة لجمع تمويلات لتمويل عمليات استحواذ مستقبلية وغيرها من فرص النمو. وعليه، قد تقوم الشركة بإصدار أسهم إضافية أو سندات أسهم قابلة للتحويل تحقيقًا لهذا الغرض وغيره من المستهدفات. ونتيجة لذلك، قد يواجه حملة الأسهم الحاليون انخفاضًا في نسبة الملكية الخاصة بهم أو قد يتأثر السعر السوقي للأسهم بالسلب. ويمكن للإصدارات الإضافية أيضًا أن تؤثر سلبًا على سعر السوق السائد للأسهم وتضعف قدرة الشركة على جمع رأس المال من خلال المبيعات المستقبلية للأسهم.

قد تؤدي المبيعات الضخمة للأسهم من قبل حكومة دبي إلى خفض سعر الأسهم

قد يؤدي بيع حكومة دبي لعدد كبير من الأسهم عقب استكمال الطرح إلى انخفاض سعر السهم بالشركة بشكل كبير، وقد اتفقت حكومة دبي على فرض قيود معينة على قدرتها على التصرف في الأسهم بأي طريقة بما في ذلك البيع والنقل والتداول لمدة ١٨٠ يومًا من تاريخ الإدراج، إلا في حالات محدودة معينة. ومع ذلك، لا تستطيع الشركة التنبؤ بما إن كان سيتم بيع عدد كبير من الأسهم (بالإضافة إلى الأسهم المتوفرة في الطرح) في السوق المفتوحة عقب استكمال الطرح. وأي بيع لعدد كبير من الأسهم في السوق العامة، أو حتى تصور احتمالية وقوع هذه المبيعات، قد يكون له تأثير سلبي جوهري على السعر السوقي للأسهم.

قد يتعرض المساهمون الخارجيون لمخاطر أسعار الصرف

الأسهم مقومة بالدرهم الإماراتي وستُدفع أي أرباح لتلك الأسهم بالعملة ذاتها، ومن شأن الاستثمار في الأسهم من قبل المستثمرين الذين لا تكون عملتهم الأساسية الدرهم الإماراتي أن يجعلهم عرضة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، حيث أن أي انخفاض في قيمة الدرهم الإماراتي مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى سيقلل من قيمة الاستثمار في الأسهم وأي توزيعات أرباح بتلك العملات.

الضرائب في دولة الإمارات

التعليقات التالية عامة في طابعها وتستند إلى النظام الضريبي الحالي المعمول به في دولة الإمارات والممارسات الحالية للسلطات الإماراتية كما في تاريخ هذه النشرة. ولا يتوخى من التعليقات أنها تحليل شامل لجميع التبعات الضريبية المطبقة على جميع أنواع المساهمين ولا تغطي الآثار الضريبية تحت أي نظام ضريبي خارج دولة الإمارات. وكل مساهم مسؤول عن وضعه الضريبي الخاص، وفي حال كان لديكم شكوك بشأن وضعكم الضريبي، فيجب عليكم طلب المشورة المهنية المستقلة من دون تأخير.

الضرائب على الشركات والأفراد

لا يوجد حاليًا ضريبة على الشركات في دولة الإمارات على المستوى الاتحادي. ومع ذلك، فقد تم سن تشريعات خاصة بضرائب الشركات في بعض الإمارات (بما في ذلك أبو ظبي) من خلال المراسيم الخاصة بكل إمارة. لا يتم حاليًا تطبيق هذه المراسيم الضريبية إلا على شركات النفط الأجنبية وفروع البنوك الأجنبية. وفقًا للممارسة المذكورة أعلاه، لا تخضع الشركة حاليًا لضريبة الدخل على الشركات المطبقة في دولة الإمارات، بما ذلك إمارة أبو ظبي.

ومع ذلك، أعلنت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنه سيتم تطبيق ضريبة الشركات الاتحادية اعتبارًا من ١ يونيو ٢٠٢٣. ولكن إلى حد تاريخنا هذا لم يتم نشر أي مشروع للقانون. بناءً على المعلومات المحدودة المتوفرة في الإعلان الأولي وفي وثيقة الاستشارة المتعلقة بذلك فقد قمنا بتلخيص الموقف الضريبي أدناه. نظرًا لأن التشريع لم يتم نشره بعد، فإنه من الجدير بالذكر أن التفاصيل أدناه عرضة للتغيير. من المهم مراجعة هذه التعليقات بمجرد نشر التشريع الضريبي النهائي لتأكيد الموقف.

سوف تسري ضريبة الشركات الاتحادية على كل الشركات العاملة في الإمارات السبع، مع استثناءات محددة. وسوف يتم إعفاء الشركات العاملة في مجال استخراج الموارد الطبيعية من ضريبة الشركات. وسوف يخضع ذلك للمراسيم الضريبية الصادرة عن الإمارة المعنية. ولن يخضع الأشخاص الذين يحققون دخلاً بصفتهم الشخصية (أي من الرواتب أو الدخل من الاستثمارات) طالما أن دخلهم غير مضمون من النشاط التجاري. ستكون هناك قواعد خاصة سارية للشركات التي يتم تأسيسها في منطقة حرة والتي تمتثل لجميع المتطلبات التنظيمية ولا تمارس نشاطًا تجاريًا مع البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويقتصر دخلها من البر الرئيسي على الدخل السلبي. ستكون مثل هذه الأعمال خاضعة للضريبة بمعدل ٠٪.

ستكون هناك فئات ضريبية بثلاث معدلات كالآتي:

- يخضع الدخل السنوي الخاضع للضريبة الذي يقل عن ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي للضريبة بنسبة ٠٪؛
- يخضع الدخل السنوي الخاضع للضريبة الذي يزيد عن ٣٧٥,٠٠٠ درهم للضريبة بمعدل ٩٪؛ و
- تخضع الشركات متعددة الجنسيات التي تقع ضمن نطاق الركيزة ٢ من إطار عمل BEPS 2.0 (أي الإيرادات العالمية الموحدة التي تزيد عن ٣,١٥ مليار درهم إماراتي) للضريبة بمعدل مختلف وفقًا لقواعد تآكل الأوعية الضريبية وتقاسم الأرباح لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الأرباح الخاضعة للضريبة هي الأرباح المحاسبية المعدلة لأغراض ضريبية.

استنادًا إلى التفاصيل المتاحة، مفهومنا أن النظام الضريبي الاتحادي المستقبلي للشركات سيحتوي على الميزات التالية:

- سيتم تطبيق إعفاء المشاركة على الأرباح الرأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح التي تحققها شركة إماراتية من حصصها المؤهلة في الشركات الأجنبية الخاضعة لشرط ملكية بنسبة ٥٪ كحد أدنى وأن الشركة التابعة تخضع للضريبة بمعدل ٩٪ كحد أدنى. سيتم إعفاء أرباح الأسهم المستمدة من الشركات الإماراتية الأخرى من الضرائب؛
- لن تكون هناك ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن عمليات إعادة التنظيم الجماعي والمجموعة الداخلية بين الشركات التي تمتلك ٧٥٪ ملكية مشتركة وهذا يخضع لقيود معينة.
- ستكون هناك ضريبة مقتطعة بنسبة ٠٪ على مدفوعات معينة من الدخل في الإمارات العربية المتحدة المقدم للمستثمرين الأجانب مثل توزيعات الأرباح والفوائد وعوائد الامتياز.

ضريبة الشركات المقترحة في دولة الإمارات.

ضرائب شراء الأسهم

من المرجح أن يتم وصف إتمام هذا الطرح لأغراض ضريبية في دولة الإمارات بأنه شراء أسهم من جانب المساهمين. لا توجد ضرائب على نقل الملكية في دولة الإمارات على شراء الأسهم وحاليا لا توجد ضرائب أخرى على إصدار الأسهم في دولة الإمارات العربية المتحدة. ووفقًا لذلك، لا ينبغي أن يؤدي شراء الأسهم إلى أي التزامات ضريبية في دولة الإمارات للمساهمين من الأفراد أو الشركات الكائنة في دولة الإمارات بشرط ألا يخضعوا للضريبة في دولة الإمارات بموجب كونها شركة نفط أجنبية أو فرعًا لبنك أجنبي. ان توقع الشركة ألا يخضع إصدار أسهم الطرح للضريبة بموجب ضريبة الشركات الاتحادية المستقبلية. ومع ذلك، إذا كان المساهم مقيمًا ضريبيًا خارج دولة الإمارات العربية المتحدة و / أو يخضع للضريبة في ولاية قضائية أخرى، فيجب مراجعة الآثار الضريبية في هذا الاختصاص القضائي الآخر فيما يتعلق بملكية الأسهم والدخل الناتج عن الأسهم.

الضرائب على أرباح الأسهم وأرباح رأس المال بعد البيع

بناءً على الممارسة الحالية الموضحة أعلاه، يجب ألا يخضع المساهمون المقيمون في دولة الإمارات الذين لا يخضعون للضريبة في دولة الإمارات أو ولايات قضائية خارج دولة الإمارات (الشركات والأفراد على حد سواء) للضريبة حاليًا على دخل الأرباح من الأسهم والمكاسب من البيع المستقبلي للأسهم.

بالنسبة للمساهمين الخاضعين للضريبة في دولة الإمارات بحكم كونهم شركة نفط أجنبية أو فرعًا لبنك أجنبي، أو مقيمين خاضعين للضرائب في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات، بالإضافة إلى ضريبة المساهمين المقيمين في دولة الإمارات ولكنهم يخضعون أيضًا للضريبة في ولايات قضائية خارج دولة الإمارات (سواء من الشركات أو الأفراد)، فإنه يجب عليهم استشارة مستشاري الضرائب الخاصين بهم لفهم ما يتعلق بفرض الضرائب على دخل توزيعات الأرباح والمكاسب من البيع المستقبلي للأسهم بموجب القوانين المحلية المعمول بها في تلك الولايات القضائية.

لا توجد حاليًا ضريبة استقطاع في دولة الإمارات، وعلى هذا النحو، يجب أن تكون أي مدفوعات أرباح تقدمها الشركة لا تشمل أي ضريبة استقطاع في دولة الإمارات أو دبي.

كما هو مذكور أعلاه، بموجب النظام الضريبي الاتحادي المستقبلي للشركات، سيتم إعفاء توزيعات الأرباح المحلية من الضرائب وسيتم إعفاء الأرباح الموزعة من بيع الأسهم الأجنبية وفقًا لإعفاء المشاركة.

ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات

اعتمدت دولة الإمارات ضريبة إنتاج، سارية اعتبارًا من ١ أكتوبر ٢٠١٧، وطبقت ضريبة القيمة المضافة، التي كانت سارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٨. وتفرض ضريبة الإنتاج ضريبة بنسبة ٥٠٪ على المشروبات الغازية والمشروبات المحلاة وضريبة ١٠٠٪ على منتجات التبغ وأجهزة وسوائل التدخين الإلكتروني ومشروبات الطاقة.

تُطبق ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع وتقديم الخدمات في دولة الإمارات وعلى الواردات إلى دولة الإمارات. مالم يندرج توريد السلع والخدمات ضمن فئة معفاة على وجه التحديد أو خاضعة لمعدل صفري من ضريبة القيمة المضافة، سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالمعدل القياسي. ومعدل ضريبة القيمة المضافة القياسي في دولة الإمارات هو ٥٪. تعفى الخدمات المالية إذا لم يتم توفيرها مقابل رسوم أو خصم أو عمولة صريحة.

يبلغ حد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ درهم إماراتي وحد التسجيل الاختياري ١٨٧,٥٠٠ درهم إماراتي. ويجب على الشركات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة إذا كانت القيمة السنوية لتوريدات وواردات السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة أعلى من حد التسجيل الإلزامي في آخر ١٢ شهرًا، أو من المتوقع أن تكون أعلى من هذا الحد في الثلاثين يومًا القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لدى الشركات خيار التسجيل في ضريبة القيمة المضافة على أساس طوعي إذا كانت (١) القيمة السنوية لتوريدات وواردات السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة، أو (٢) القيمة السنوية للنفقات الخاضعة للضريبة (أي النفقات بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة) أعلى من حد التسجيل الاختياري في آخر ١٢ شهرًا، أو من المتوقع أن تكون أعلى من هذا الحد في الثلاثين يومًا القادمة.

يحق للشركات المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على مشترياتها في حال كانت تتعلق بتوريد خاضع للضريبة بالمعدل القياسي أو بالمعدل الصفري. ومع ذلك، لا يمكن استرداد أي ضريبة قيمة مضافة متكبدة فيما يتعلق بتوريد معفى من ضريبة القيمة المضافة.

ملخص القوائم المالية والمعلومات المالية التصورية وملخص الإيضاحات الرئيسية والمؤشرات المالية الرئيسية للسنوات الثلاث المنتهية في ٣١ ديسمبر من ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ ولفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢٢ و١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢١.

يجب قراءة المعلومات المالية الواردة في هذا القسم بالاقتران مع القوائم المالية المقتطعة السنوية والقوائم المالية المقتطعة المرحلية والمعلومات المالية التصورية المدرجة في هذه النشرة، كما يجب على المستثمرين أيضًا قراءة المخاطر المعينة المرتبطة بشراء الأسهم في القسم الوارد تحت عنوان *"المخاطر المتعلقة بالاستثمار"*.

توضح المعلومات المالية المحددة المبينة أدناه "بيان الأرباح والدخل الشامل المقتطعة" المحددة للشركة و"بيانات المركز المالي المقتطعة" وقائمة بيانات التدفقات النقدية المقتطعة" و"قائمة التغيرات في حقوق الملكية المقتطعة" والتي تم استخراجها من القوائم المالية المقتطعة السنوية والقوائم المالية المقتطعة المرحلية المدرجة في مواضع أخرى من هذه النشرة ويجب قراءتها بالاقتران معها.

يشمل هذا القسم كذلك مقاييس محددة واقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء، وهامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء، وتحويل التدفقات النقدية ورأس المال العامل والنفقات الرأسمالية والتدفقات النقدية الحرة والتي قامت الشركة بحسابها استنادًا إلى البيانات المستمدة من القوائم المالية المقتطعة السنوية والقوائم المالية المقتطعة المرحلية ومعلومات الإدارة. وهذه المقاييس ليست مؤشرًا على نتائج التشغيل التاريخية للشركة كما أنه لا يُقصد منها التنبؤ بالنتائج المستقبلية وهي ليست قياسات للأداء أو السيولة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أي مبادئ محاسبية أخرى متعارف عليها. وتُستخدم هذه المقاييس من جانب إدارة الشركة لمراقبة الأداء الرئيسي للأعمال والعمليات التشغيلية. ونظرًا إلى أن الشركات لا تقوم جميعها بحساب هذه المقاييس بنفس الطريقة، فإن عرض الشركة قد لا يكون متسقًا مع إجراءات مماثلة تستخدمها شركات أخرى.

يجب قراءة المعلومات المالية المختارة والمقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموضحة أدناه بالاقتران مع *"عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات"* و*"الملحق ٤: القوائم المالية"*.

بيان الأرباح وبنود الدخل الشامل المقتطعة

	للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر			لفترة ١ يناير الى ١ يوليو	
	(بالألف درهم إماراتي)			*(بالألف درهم إماراتي)*	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
الإيرادات	١,٩٧٥,٢٦٠	١,٣٨٨,٦٨٤	١,٦٩٣,٢٠٧	٧٩٢,٩٦٨	٩٤٤,٩٠٥
تكلفة بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد	(١٦,٣٩٩)	(١٤,٩١٦)	(٢١,٧٦٦)	(٩,٠٦٧)	(١٠,٩٣١)
مصاريف تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية	(٨٥,٢٥٣)	(٨١,٦٦١)	(٨٥,٨٥٩)	(٤٢,١٩٣)	(٤٧,٥٩٣)
مصاريف مكافآت الموظفين	(١١,٦٦٦)	(١٢,١٧٣)	(٩,٥٥١)	(٥,٢٢٥)	(٤,٨٨٨)
مصاريف الاستهلاك	(٦,٦٢٩)	(٦,٣٠٤)	(٦,٠٠٠)	(٣,٠٠٠)	(٣,٣١٧)
مصاريف أخرى	(٤٢,٣٣٩)	(٣٣,٥٦٧)	(٤٠,١٢٩)	(١٧,٧٢٤)	(٢٠,٠٤٥)
مصاريف تخصيص مؤسسية	(١٠٢,٤٣٩)	(٩٢,٨٧٣)	(١١٣,٠٧٦)	(٤٥,٢٧٣)	(٤٠,٥٢١)
الخسارة الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات	-	(٤,٧٤٧)	-	-	-
مصاريف تحسين البرمجيات	(١٤,٠١٤)	(١٢,٤٦١)	(٩,٩٧٢)	(٧,٠٢٥)	(٨,٣٣٤)
خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة	(٤٩,٩١٣)	(٢٥,١٧٠)	(٢٦,٢٧٩)	(٢٩,٠٥١)	(١٢,٥٢٨)
الارباح للسنة	١,٦٤٦,٦٠٨	١,١٠٤,٨١٢	١,٣٨٠,٥٧٥	٦٣٤,٤١٠	٧٩٦,٧٤٨
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١,٦٤٦,٦٠٨	١,١٠٤,٨١٢	١,٣٨٠,٥٧٥	٦٣٤,٤١٠	٧٩٦,٧٤٨

بيانات المركز المالي المقتطعة السنوية

	كما في ٣١ ديسمبر		
	(بالألف درهم إماراتي)		
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الموجودات			
ممتلكات ومعدات	١٢٠,٥٣٦	١١٢,١٢٨	١٠٧,٣٣٧
	١٢٠,٥٣٦	**١١٢,١٢٨**	**١٠٧,٣٣٧**
الموجودات المتداولة			

	كما في ٣١ ديسمبر		
	(بالألف درهم إماراتي)		
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
مخزون	٨,٦٣٢	١٩,٥٢٨	١٦,٠٤٤
مدينون تجاريون وآخرون	١٥٣,٦٢٦	٩٤,١١٣	١٥٨,٥٢٠
دفعات مقدمة للمورد	٢٥,١٤٤	١٤,٨٥٧	٣٣,٤١٦
	١٨٧,٤٠٢	**١٢٨,٤٩٨**	**٢٠٧,٩٨٠**
إجمالي الموجودات	**٣٠٧,٩٣٨**	**٢٤٠,٦٢٦**	**٣١٥,٣١٧**
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
القروض طويلة الأجل	-	-	-
مكافآة نهاية الخدمة للموظفين	١,٨٣٢	٢,١١٤	٢,٣٧٧
مطلوبات العقود	٣٦,٧٦٤	٣٢,٤٦١	٣٦,٧٢٣
	٣٨,٥٩٦	٣٤,٥٧٥	٣٩,١٠٠
المطلوبات المتداولة			
القروض القصيرة الأجل	-	-	-
المستحق إلى هيئة الطرق والمواصلات	-	-	-
دائنون تجاريون وآخرون	٦٦,٨١٠	١٠٦,٩٨٩	٩,٤٥٢
مكافأة الموظفين	١٥١	٢٤٠	٢٢٢
مطلوبات العقود	٢٨٥,٩١٣	٢٥٦,٧٣٨	٢٧٦,٦٢٣
	٣٥٢,٨٧٤	**٣٦٣,٩٦٧**	**٢٨٦,٢٩٧**
إجمالي المطلوبات	٣٩١,٤٧٠	٣٩٨,٥٤٢	٣٢٥,٣٩٧
رأس المال	-	-	-
احتياطي إعادة التنظيم	-	-	-
صافي المساهمات المتراكمة من الشركة الأم	(٨٣,٥٣٢)	(١٥٧,٩١٦)	(١٠,٠٨٠)
	(٨٣,٥٣٢)	(١٥٧,٩١٦)	(١٠,٠٨٠)
إجمالي المطلوبات وصافي استثمار الشركة الأم	٣٠٧,٩٣٨	٢٤٠,٦٢٦	٣١٥,٣١٧

بيانات المركز المالي المقتطعة المرحلية

	كما في ٣١ ديسمبر	كما في ١ يوليو
	(بالألف درهم إماراتي)	
	٢٠٢١	٢٠٢٢
الموجودات		
الموجودات غير المتداولة		
موجودات غير ملموسة	-	٤,٠٠٠,٠٠٠
ممتلكات ومعدات	١٠٧,٣٣٧	٣
موجودات أخرى	-	٦٤٠
	١٠٧,٣٣٧	**٤,٠٠٠,٦٤٣**
الموجودات المتداولة		
مخزون	١٦,٠٤٤	٥,٢٣٣
ذمم مدينة تجارية وأخرى	١٥٨,٥٢٠	١٦٧,٣٨١
دفعة مقدمة الى الموردين	٣٣,٤١٦	٢٧,٦٣٨
ذمم مدينة عن ضريبة القيمة المضافة	-	٢٠٢,٧٢٣
موجودات أخرى	-	١٦٠
النقد وما يعادله	-	٤,٢٠٥,٠٠٠
	٢٠٧,٩٨٠	**٤,٦٠٨,١٣٥**
إجمالي الموجودات	٣١٥,٣١٧	٨,٦٠٨,٧٧٨
المطلوبات		
المطلوبات غير المتداولة		
قروض طويلة الأجل	-	٣,٩٨٣,٩٧٠
مكافآة نهاية الخدمة للموظفين	٢,٣٧٧	١,٧٧٩
مطلوبات العقود	٣٦,٧٢٣	٤٠,٠٧٩
	٣٩,١٠٠	**٤,٠٢٥,٨٢٨**
المطلوبات المتداولة		

	كما في ٣١ ديسمبر	كما في ١ يوليو
	(بالألف درهم إماراتي)	
	٢٠٢١	٢٠٢٢
قروض قصيرة الأجل	-	١٧,٧٦٦
مبالغ مستحقة لهيئة الطرق والمواصلات	-	٤,٢٠٠,٠٠٠
ذمم دائنة تجارية و أخرى	٩,٦٧٤	٣٠,٠١١[1]
مطلوبات العقود	٢٧٦,٦٢٣	٢٧٦,٦٥٣
	٢٨٦,٢٩٧	٤,٥٢٤,٤٣٠
إجمالي المطلوبات	٣٢٥,٣٩٧	٨,٥٥٠,٢٥٨
رأس المال	-	٧٥,٠٠٠
احتياطي إعادة تنظيم	-	(١٦,٤٨٠)
صافي استثمار الشركة الأم	(١٠,٠٨٠)	-
	(١٠,٠٨٠)	٥٨,٥٢٠
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات	٣١٥,٣١٧	٨,٦٠٨,٧٧٨

بيانات التدفقات النقدية المقتطعة

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			للفترة من ١ يناير إلى ١ يوليو	
	(بالألف درهم إماراتي)			*(بالألف درهم إماراتي)*	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
الارباح للسنة	١,٦٤٦,٦٠٨	١,١٠٤,٨١٢	١,٣٨٠,٥٧٥	٦٣٤,٤١٠	٧٩٦,٧٤٨
التعديلات للبنود التالية:					
استهلاك الممتلكات والمعدات	٦,٦٢٩	٦,٣٠٤	٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٣١٧
الخسارة الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات	-	٤,٧٨٢	-	-	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي	٢٥٩	٣٧٢	٢٤٥	١٢٦	١٤٣
مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية	٤٩,٩١٣	٢٥,١٧٠	٢٦,٢٧٩	٢٩,٠٥١	١٢,٥٢٨
التدفقات النقدية التشغيلية قبل الحركات في رأس المال العامل:					
(الزيادة) / النقص في الذمم المدينة التجارية والأخرى	(٤٦,٢٩٩)	٣٤,٣٤٣	(٩٠,٦٨٦)	(٥٥,٠١٦)[1]	(٢١,٣٨٩)[1]
النقص / (الزيادة) في المخزون	٨,٤٣٢	(١٠,٨٩٦)	٣,٤٨٤	٧,٢٧٧	١٠,٨١١
(الزيادة) / النقص في الدفعات المقدمة للمورد	٩,٢٧٢	١٠,٢٨٧	(١٨,٥٥٩)	٨,٩٠٣	٥,٧٧٨
ذمم مدينة عن ضريبة القيمة المضافة	-	-	-	-	(٢,٧٢٣)
موجودات أخرى	-	-	-	-	(٨٠٠)
(النقص) / الزيادة في الذمم الدائنة التجارية والأخرى	٤٦,٢٥٥	٤٠,١٧٩	(٩٧,٥٣٧)	(٢٦,٥٨٣)	٢٠,٣٣٧
الزيادة / (النقص) في مطلوبات العقود	١,٢٩١	(٣٣,٤٧٨)	٢٤,١٤٧	١٣,٥٧١	٣,٣٨٦
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١,٧٢٢,٣٦٠	١,١٨١,٨٧٥	١,٢٣٣,٩٤٨	٦١٤,٧٣٩	٨٢٨,١٣٦
شراء ممتلكات ومعدات	(١,٣٤٣)	(٢,٨٥٣)	(١,٢٠٩)	(٤٠٠)	(٣,١٦١)
مبالغ محصلة من بيع ممتلكات ومعدات	-	١٧٤	-	-	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(١,٣٤٣)	(٢,٦٧٩)	(١,٢٠٩)	(٤٠٠)	(٣,١٦١)
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	(١,٧٢١,٠١٧)	(١,١٧٩,١٩٦)	(١,٢٣٢,٧٣٩)	(٦١٤,٣٣٩)	(٨٢٦,٧١١)
المبالغ المحصلة من القروض تم الحصول عليها خلال الفترة	-	-	-	-	٤,٠٠١,٧٣٦
المبالغ المحصلة من إصدار أسهم رأس المال	-	-	-	-	٧٥,٠٠٠
مساهمة رأس المال المستلمة	-	-	-	-	١٣٠,٠٠٠
صافي النقد المستخدم في النشاط التمويلي	(١,٧٢١,٠١٧)	(١,١٧٩,١٩٦)	(١,٢٣٢,٧٣٩)	(٦١٤,٣٣٩)	٣,٣٨٠,٠٢٥
النقد في نهاية الفترة	-	-	-	-	٤,٢٠٥,٠٠٠

إيضاحات:

(١) تم عرض "الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى "و" مكافأة الموظفين "كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٢٠ و٢٠١٩ كبنود منفصلة في بيان المركز المالي المقتطع في البيانات المالية السنوية المقتطعة. ومع ذلك، في البيان المرحلي المقتطع للمركز المالي في البيانات المالية المرحلية المقتطعة، تم عرض "الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى" و "مكافأة الموظفين" كبند واحد "ذمم دائنة تجارية وأخرى" كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكما في ١ يوليو ٢٠٢٢

(٢) يُستبعد تأثير خسائر الانخفاض في القيمة.

بيان التغييرات في حقوق الملكية المقتطع

	رأس المال	احتياطي إعادة التنظيم	صافي استثمار الشركة الأم	إجمالي حقوق الملكية
		(بالألف درهم إماراتي)		
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	-	-	(٩,١٢٣)	-
صافي الارباح	-	-	١,٦٤٦,٦٠٨	-
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	-	-	(١,٧٢١,٠١٧)	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	-	-	(٨٣,٥٣٢)	-
صافي الارباح	-	-	١,١٠٤,٨١٢	-
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	-	-	(١,١٧٩,١٩٦)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	-	-	(١٥٧,٩١٦)	-
صافي الارباح	-	-	١,٣٨٠,٥٧٥	-
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	-	-	(١,٢٣٢,٧٣٩)	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	-	-	(١٠,٠٨٠)	-
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	-	-	(١٥٧,٩١٦)	(١٥٧,٩١٦)
اجمالي الدخل الشامل خلال الفترة	-	-	٦٣٤,٤١٠	٦٣٤,٤١٠
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	-	-	(٦١٤,٣٣٩)	(٦١٤,٣٣٩)
الرصيد في ١ يوليو ٢٠٢١	-	-	(١٣٧,٨٤٥)	(١٣٧,٨٤٥)
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٢	-	-	(١٠,٠٨٠)	(١٠,٠٨٠)
إصدار رأس المال	٧٥,٠٠٠	-	-	٧٥,٠٠٠
مساهمة رأس المال	-	١٣٠,٠٠٠	-	١٣٠,٠٠٠
اجمالي الدخل الشامل خلال الفترة	-	-	٧٩٦,٧٤٨	٧٩٦,٧٤٨
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	-	-	(٨٢٦,٧١١)	(٨٢٦,٧١١)
ممتلكات ومعدات لم يتم تحويلها إلى الشركة	-	-	(١٠٧,١٧٨)	(١٠٧,١٧٨)
مطلوبات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي لم يتم تحويلها إلى الشركة	-	-	٧٤١	٧٤١
المحول خلال الفترة	-	(١٤٦,٤٨٠)	١٤٦,٤٨٠	-
الرصيد في ١ يوليو ٢٠٢٢	٧٥,٠٠٠	(١٦,٤٨٠)	-	٥٨,٥٢٠

بعض المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

موضح أدناه بعض المقاييس التي لم يتم تحديدها أو الاعتراف بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو أي مبادئ محاسبية أخرى معمول بها، بما في ذلك الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء، وهامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء، وتحويل التدفقات النقدية، ورأس المال العامل والنفقات الرأسمالية، ومعدل التدفقات النقدية الحرة (أي المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية). وتعتقد الشركة أن هذه المقاييس توفر معلومات قيمة حيث تستخدم إدارة الشركة هذه المقاييس لتقييم كفاءة عملياتها وقدرتها على استخدام أرباحها في سداد الديون والنفقات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال العامل. ولا توجد مبادئ معمول بها يخضع لها حساب هذه المقاييس ويمكن أن تختلف المعايير التي تستند إليها هذه المقاييس من شركة إلى أخرى. ولأن هذه المقاييس غير موحدة، فلا توفر في حد ذاتها أساسًا كافيًا لمقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى وينبغي عدم استخدامها وحدها أو كبديل للربح التشغيلي أو أي مقياس آخر كمؤشر للأداء التشغيلي أو كبديل لاستخدام النقد المحقق من الأنشطة التشغيلية كمقياس للسيولة. قدمت الشركة هذه المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأنها تعتقد أنها تساعد المستثمرين والمحللين الماليين في تسليط الضوء على اتجاهات الأعمال التجارية للشركة. تظهر تعريفات المقاييس الواقعة خارج نطاق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلى جانب توضيح أهميتها ومناقشة حدودها في "عرض المعلومات المالية وغيرها من المعلومات".

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر (بالألف درهم إماراتي)			لفترة ١ يناير الى ١ يوليو (بالألف درهم إماراتي)	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
الربح المُعدَّل قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[١]	١,٦٥٣,٢٣٧	١,١١١,١١٦	١,٣٨٦,٥٧٥	٦٣٧,٤١٠	٨٠٠,٠٦٥
هامش الربح المُعدَّل قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[٢]	٪٨٣,٧	٪٨٠,٠	٪٨١,٩	٪٨٠,٤	٪٨٤,٧
تحويل التدفقات النقدية[٣]	٪٩٩,٩	٪١٠٠,٢	٪٩٩,٩	٪٩٩,٩	٪٩٩,٦
رأس المال العامل[٤]	(١٦٥,٣٢١)	(٢٣٥,٢٢٩)	(٧٨,٠٩٥)	لا يوجد [٧]	(١٠٦,٤١٢)

النفقات الرأسمالية[٥]	١,٣٤٣	٢,٨٥٣	١,٢٠٩	٤٠٠	٣,١٦١
معدل التدفقات النقدية الحرة إلى حقوق الملكية[٦]	١,٧٢١,٠١٧	١,١٧٩,١٩٦	١,٢٣٢,٧٣٩	٦١٤,٣٣٩	٨٢٤,٩٧٥

ملاحظات:

(١) الربح المُعدَّل قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء المعدلة ربح السنة/الفترة باستثناء تأثير الفوائد والضرائب ومصاريف الاستهلاك.

(٢) هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء هو نسبة الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء كنسبة مئوية من الإيرادات.

(٣) تحويل التدفقات النقدية هو الربح للسنة إلى جانب الخسارة على التصرف في الممتلكات والمعدات ونفقات الاستهلاك مطروحًا منها شراء الممتلكات والمعدات مقسومة على الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء.

(٤) رأس المال العامل هو المخزون بالإضافة إلى الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والدفعات المقدمة للموردين، مطروحًا منه الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى والجزء الحالي من التزامات العقود.

(٥) النفقات الرأسمالية هي مشتريات الممتلكات والمعدات.

(٦) معدل التدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية، مطروحًا منها مشتريات الممتلكات والمعدات مضافاً اليها العائدات من بيع الممتلكات والمعدات.

(٧) لم يتم عرض المركز المالي كما في ١ يوليو ٢٠٢١ في هذه النشرة.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء

يقدم الجدول التالي تسوية من ربح السنة إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء للفترات المشار إليها.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			للفترة من ١ يناير إلى ١ يوليو	
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء			(بالألف درهم إماراتي)		
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
الإيرادات	١,٩٧٥,٢٦٠	١,٣٨٨,٦٨٤	١,٦٩٣,٢٠٧	٧٩٢,٩٦٨	٩٤٤,٩٠٥
ربح السنة	١,٦٤٦,٦٠٨	١,١٠٤,٨١٢	١,٣٨٠,٥٧٥	٦٣٤,٤١٠	٧٩٦,٧٤٨
(+) مصاريف الاستهلاك	٦,٦٢٩,٠	٦,٣٠٤,٠	٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٣١٧
مصاريف الاستهلاك	-	-	-	-	-
الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	**١,٦٥٣,٢٣٧**	**١,١١١,١١٦**	**١,٣٨٦,٥٧٥**	**٦٣٧,٤١٠**	**٨٠٠,٠٦٥**
هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٪٨٣,٧	٪٨٠,٠	٪٨١,٩	٪٨٠,٤	٪٨٤,٧

تحويل التدفقات النقدية

يقدم الجدول التالي تسوية من ربح السنة إلى تحويل التدفقات النقدية للفترات المشار إليها.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر			للفترة من ١ يناير إلى ١ يوليو	
تحويل التدفقات النقدية			(بالألف درهم إماراتي)		
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
ربح السنة	١,٦٤٦,٦٠٨	١,١٠٤,٨١٢	١,٣٨٠,٥٧٥	٦٣٤,٤١٠	٧٩٦,٧٤٨
(+) خسائر التصرف في الممتلكات والمعدات	-	٤,٧٤٧	-	-	-
(+) مصاريف الاستهلاك	٦,٦٢٩	٦,٣٠٤	٦,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٣١٧
(-) شراء ممتلكات ومعدات	(١,٣٤٣)	(٢,٨٥٣)	(١,٢٠٩)	(٤٠٠)	(٣,١٦١)
	١,٦٥١,٨٩٤	١,١١٣,٠١٠	١,٣٨٥,٣٦٦	٦٣٧,٠١٠	٧٩٦,٩٠٤
(مقسومة على) الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	١,٦٥٣,٢٣٧	١,١١١,١١٦	١,٣٨٦,٥٧٥	٦٣٧,٤١٠	٨٠٠,٠٦٥
تحويل التدفقات النقدية	٪٩٩,٩	٪١٠٠,٢	٪٩٩,٩	٪٩٩,٩	٪٩٩,٦

رأس المال العامل

تُعرِّف الشركة "رأس المال العامل" على أنه مجموع المخزون والذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى والدفعات المقدمة للموردين، مطروحًا منه الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى والجزء المتداول من التزامات العقود. يعيد العملاء شحن حسابات سالك الخاصة بهم مقدمًا ولا يتم تسجيل الإيرادات إلا بمجرد مرور السيارة عبر بوابة تحصيل التعرفة المرورية، مما يؤدي إلى وضع سلبي لرأس المال العامل.

النفقات الرأسمالية

تعرف الشركة "النفقات الرأسمالية" على أنها مشتريات الممتلكات والمعدات.

التدفقات النقدية الحرة	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر (بالألف درهم إماراتي)			للفترة من ١ يناير إلى ١ يوليو	
	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢١	٢٠٢٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	١,٧٢٢,٣٦٠	١,١٨١,٨٧٥	١,٢٣٣,٩٤٨	٦١٤,٧٣٩	٨٢٨,١٣٦
(-) مشتريات الممتلكات والمعدات	(١,٣٤٣)	(٢,٨٥٣)	(١,٢٠٩)	(٤٠٠)	(٣,١٦١)
(-) متحصلات من بيع الممتلكات والمعدات	-	١٧٤	-	-	-
التدفقات النقدية الحرة	**١,٧٢١,٠١٧**	**١,١٧٩,١٩٦**	**١,٢٣٢,٧٣٩**	**٦١٤,٣٣٩**	**٨٢٤,٩٧٥**

تقدر الشركة أن تبلغ التدفقات النقدية الحرة المعدلة بحسب رسوم الامتياز في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ نحو ٨٦٦ مليون درهم إماراتي.

المعلومات المالية التصورية غير المدققة المختارة

تم استخلاص المعلومات المالية التصورية غير المدققة المختارة الموضحة أدناه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لفترة ١ يناير ٢٠٢٢ الى ١ يوليو ٢٠٢٢، من المعلومات المالية التصورية السنوية والمعلومات المالية التصورية المرحلية المدرجة في مكان آخر في هذه النشرة، وتعامل الصفقات والترتيبات التعاقدية ما قبل الطرح، الموضحة في قسم "الاتفاقيات الجوهرية"، كما لو كانت سارية في ١ يناير ٢٠٢١ (في حالة معلومات بيان الارباح والدخل الشامل المقتطعة غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وللفترة من ١ يناير إلى ١ يوليو ٢٠٢٢) وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (في حالة بيان المركز المالي غير المدقق التصوري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) وحتى ١ يوليو ٢٠٢٢). لا تهدف المعلومات المالية التصورية غير المدققة المختارة إلى بيان النتائج الفعلية للعمليات التي كانت ستتحقق في حال لو أن تلك الصفقات قد تمت بالفعل في تلك التواريخ، كما لا تهدف إلى التنبؤ بنتائج عمليات الشركة لأي فترة مستقبلية. يجب قراءة المعلومات المالية التصورية غير المدققة المختارة بالاقتران مع باقي "القسم الثالث - الإفصاحات المالية" والملحق (٤) "القوائم المالية" المدرجة في مواضع أخرى من نشرة الطرح.

تم عرض المعلومات المالية التصورية غير المدققة المختارة لأغراض التوضيح فقط وليس المقصود منها أن تمثل أو توفر دلالة على نتائج العمليات أو المركز المالي الذي يتم تبليغه من قبل الشركة لو تم إتمام الصفقات والاتفاقات التعاقدية كما في منذ التواريخ المبينة، أو المركز المالي أو نتائج العمليات لأي فترة مستقبلية. يتم وصف التعديلات الاولية والافتراضات المرتبطة بها في الإيضاحات المتعلقة بالمعلومات المالية التصورية".

بيان الأرباح والدخل الشامل التصوري السنوي غير المدقق
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	القوائم المالية المقتطعة السنوية	التعديلات التصورية	غير المدققة التصورية
		بالألف درهم إماراتي	
الإيرادات	١,٦٩٣,٢٠٧	-	١,٦٩٣,٢٠٧
إجمالي الإيرادات	**١,٦٩٣,٢٠٧**	**-**	**١,٦٩٣,٢٠٧**
تكلفة بطاقات سالك وبطاقات إعادة الشحن	(٢١,٧٦٦)	-	(٢١,٧٦٦)
مصاريف تشغيل وصيانة بوابات التعرفة المرورية	(٨٥,٨٥٩)	-	(٨٥,٨٥٩)
مصروف رسم الامتياز	-	(٣٦٦,٦٥٥)	(٣٦٦,٦٥٥)
مصروف مزايا الموظفين	(٩,٥٥١)	(٢,٧٧٣)	(١٢,٣٢٤)
مصروف الاستهلاك	(٦,٠٠٠)	٥,٩٩٨	(٢)
مصروف الإطفاء	-	(٨١,٦٣٣)	(٨١,٦٣٣)
مصروف تخصيص الشركات	(١١٣,٠٧٦)	١١٣,٠٧٦	-
مصروف تحسين البرمجيات	(٩,٩٧٢)	-	(٩,٩٧٢)
خسارة انخفاض القيمة للذمم المالية	(٢٦,٢٧٩)	-	(٢٦,٢٧٩)
تكاليف تمويل	-	(٥١,٥٠٩)	(٥١,٥٠٩)
تكاليف اتفاقية الخدمات الانتقالية	-	(٤,٧٨٥)	(٤,٧٨٥)
مصاريف تأجير	-	(١,٥٣٥)	(١,٥٣٥)
مصاريف أخرى	(٤٠,١٢٩)	٧,١٣٦	(٣٢,٩٩٣)
أرباح السنة	**١,٣٨٠,٥٧٥**	**(٣٨٢,٦٨٠)**	**٩٩٧,٨٩٥**
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**١,٣٨٠,٥٧٥**	**(٣٨٢,٦٨٠)**	**٩٩٧,٨٩٥**

بيان الأرباح والدخل الشامل المرحلي غير المدقق التصوري
لفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢٢

	القوائم المالية المقتطعة المرحلية الموجزة	التعديلات الأولية	الأولية غير المدققة
		بالألف درهم إماراتي	
الإيرادات	٩٤٤,٩٠٥	-	٩٤٤,٩٠٥
إجمالي الإيرادات	**٩٤٤,٩٠٥**	**-**	**٩٤٤,٩٠٥**
تكلفة بطاقات سالك وبطاقات إعادة الشحن	(١٠,٩٣١)	-	(١٠,٩٣١)
مصاريف تشغيل وصيانة بوابات التعرفة المرورية	(٤٧,٥٩٣)	-	(٤٧,٥٩٣)
مصروف رسم الامتياز	-	(٢٠٥,٣٣٥)	(٢٠٥,٣٣٥)
مصروف مزايا الموظفين	(٤,٨٨٨)	(٢,٠٠٠)	(٦,٨٨٨)
مصاريف الاستهلاك	(٣,٣١٧)	٣,٣١٦	(١)
مصاريف الإطفاء	-	(٤٠,٨١٦)	(٤٠,٨١٦)
مصروف تخصيص الشركات	(٤٠,٥٢١)	٤٠,٥٢١	-
مصروف تحسين البرمجيات	(٨,٣٣٤)	-	(٨,٣٣٤)
خسارة انخفاض القيمة للذمم المالية	(١٢,٥٢٨)	-	(١٢,٥٢٨)
تكاليف تمويل	-	(٣١,٢٤١)	(٣١,٢٤١)
تكاليف اتفاقية الخدمات الانتقالية	-	(٢,٣٩٢)	(٢,٣٩٢)
مصاريف الإيجار	-	(٧٦٧)	(٧٦٧)
مصاريف أخرى	(٢٠,٠٤٥)	٤,١٧١	(١٥,٨٧٤)
أرباح الفترة	**٧٩٦,٧٤٨**	**(٢٣٤,٥٤٣)**	**٥٦٢,٢٠٥**
بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**٧٩٦,٧٤٨**	**(٢٣٤,٥٤٣)**	**٥٦٢,٢٠٥**

بيان المركز المالي غير المدقق التصوري السنوي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	القوائم المالية المقتطعة السنوية	التعديلات التصورية	غير المدققة التصورية
		بالألف درهم إماراتي	
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات	١٠٧,٣٣٧	(١٠٧,٣٣٣)	٤
الموجودات غير الملموسة	-	٤,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
موجودات أخرى	-	٦٤٠	٦٤٠
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**١٠٧,٣٣٧**	**٣,٨٩٣,٣٠٧**	**٤,٠٠٠,٦٤٤**
الموجودات المتداولة			
مخزون	١٦,٠٤٤	-	١٦,٠٤٤
ذمم مدينة تجارية وأخرى	١٥٨,٥٢٠	-	١٥٨,٥٢٠
دفعات مقدمة الى الموردين	٣٣,٤١٦	-	٣٣,٤١٦
ذمم مدينة عن ضريبة القيمة المضافة	-	٢٠٠,٨٤٥	٢٠٠,٨٤٥
موجودات أخرى	-	١٦٠	١٦٠
النقدية وشبه النقدية	-	٤,٢٠٥,٠٠٠	٤,٢٠٥,٠٠٠
إجمالي الموجودات المتداولة	**٢٠٧,٩٨٠**	**٤,٤٠٦,٠٠٥**	**٤,٦١٣,٩٨٥**
إجمالي الموجودات	**٣١٥,٣١٧**	**٨,٢٩٩,٣١٢**	**٨,٦١٤,٦٢٩**
المطلوبات غير المتداولة			

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	٢,٣٧٧	(٦١٥)	١,٧٦٢
مطلوبات العقود	٣٦,٧٢٣	-	٣٦,٧٢٣
تمويل طويل الأجل	-	٣,٩٨٣,٩٧٠	٣,٩٨٣,٩٧٠
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**٣٩,١٠٠**	**٣,٩٨٣,٣٥٥**	**٤,٠٢٢,٤٥٥**
المطلوبات المتداولة			
الذمم الدائنة التجارية و الأخرى	٩,٤٥٢	-	٩,٤٥٢
ذمم دائنة لهيئة الطرق والمواصلات		٤,٢٠٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠
مكافآت الموظفين	٢٢٢	٤١٥	٦٣٧
تمويل قصير الأجل	-	١٧,٧٦٦	١٧,٧٦٦
مطلوبات العقود	٢٧٦,٦٢٣	-	٢٧٦,٦٢٣
إجمالي المطلوبات المتداولة	**٢٨٦,٢٩٧**	**٤,٢١٨,١٨١**	**٤,٥٠٤,٤٧٨**
إجمالي المطلوبات	**٣٢٥,٣٩٧**	**٨,٢٠١,٥٣٦**	**٨,٥٢٦,٩٣٣**
صافي استثمارات الشركة الأم			
صافي المساهمات المتراكمة من الشركة الأم	(١٠,٠٨٠)	٢٢,٧٧٦	١٢,٦٩٦
رأس المال المدفوع	-	٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
إجمالي صافي استثمارات الشركة الأم	**(١٠,٠٨٠)**	**٩٧,٧٧٦**	**٨٧,٦٩٦**
إجمالي المطلوبات وصافي استثمارات الشركة الأم	**٣١٥,٣١٧**	**٨,٢٩٩,٣١٢**	**٨,٦١٤,٦٢٩**

الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء الأولية وهامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء التصوري

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (بالمليون درهم إماراتي)	لفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢٢ (بالمليون درهم إماراتي)
الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[١]	١,١٣١,١	٦٣٤,٣
هامش الربح قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء[٢]	٦٧٪	٦٧٪

إيضاحات:

(١) الأرباح الأولية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء ربح السنة /الفترة باستثناء تأثير الفوائد والضرائب ومصاريف الاستهلاك.

(٢) هامش الأرباح الأولية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء هو نسبة الأرباح الأولية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء كنسبة مئوية من الإيرادات،

يقدم الجدول التالي تسوية من ربح السنة / الفترة الأولي على أساس شكلي إلى الأرباح الأولية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء للفترات المشار إليها.

	للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	لفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢٢
		(بالمليون درهم إماراتي)
الأرباح التصورية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء		
الإيرادات التصورية	١,٦٩٣,٢٠٧	٩٤٤,٩٠٥
ربح السنة / الفترة التصورية	٩٩٧,٨٩٥	٥٦٢,٢٠٥
مضافًا إليه:		
مصاريف الاستهلاك التصورية	٢	١
مصاريف الإطفاء التصورية	٨١,٦٣٣	٤٠,٨١٦
تكاليف التمويل التصورية	٥١,٥٠٩	٣١,٢٤١
الأرباح التصورية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء	**١,١٣١,٠٣٧**	**٦٣٤,٢٦٣**
هامش الأرباح التصورية قبل الفائدة والضريبة والاستهلاك والإطفاء	٦٦,٨٪	٦٧,١٪

معلومات مالية أخرى

١. **سياسة توزيع الأرباح**

تعتمد قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم على عدد من العوامل، بما في ذلك أي تعهدات في اتفاقيات التمويل المحتملة، وتوافر الاحتياطيات القابلة للتوزيع وخطط النفقات الرأسمالية للشركة والمتطلبات النقدية الأخرى في الفترات المستقبلية، ولا يوجد ما يضمن أن الشركة ستدفع توزيعات أرباح أو مقدار هذه الأرباح إن وجدت. يرجى الرجوع إلى *"المخاطر المتعلقة بالاستثمار - المخاطر المتعلقة بالطرح والأسهم - تعتمد قدرة الشركة على دفع الأرباح في المستقبل على جملة أمور منها الأداء المالي للشركة ومتطلباتها الرأسمالية"*. وسيعتمد أي مستوى لأرباح الأسهم أو دفعها على الأرباح المستقبلية وخطة عمل الشركة، إلى جانب أمور أخرى، وفقًا لتقدير مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

مع مراعاة ما سبق، تعتزم الشركة توزيع أرباح الأسهم مرتين في كل سنة مالية بعد الطرح في أبريل وأكتوبر من كل عام. تتوقع الشركة توزيع أول أرباح في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ قبل ابريل ٢٠٢٣، وتتوقع الشركة توزيع ١٠٠٪ من صافي الربح، بعد الاحتفاظ الاحتياطي الاجباري المطلوب بموجب القانون (المتوقع أن يكون بـ ٣٧,٥ مليون درهم إماراتي من توزيع أول أرباح). اعتبارًا من عام ٢٠٢٣ فصاعدًا، تتوقع الشركة دفع ١٠٠٪ من صافي الربح المتاح للتوزيع كأرباح.

وتخضع سياسة توزيع الأرباح للنظر من قبل مجلس الإدارة في متطلبات إدارة النقد لأعمال الشركة فيما يتعلق بالنفقات التشغيلية ومصاريف الفائدة / الأرباح والنفقات الرأسمالية المتوقعة والاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع الشركة أن ينظر مجلس الإدارة أيضًا في ظروف السوق، وبيئة التشغيل الحالية في أسواق الشركة، وتوقعات مجلس الإدارة لأعمال الشركة وفرص النمو.

تتوافق سياسة توزيع الأرباح مع النظام الأساسي للشركة.

٢. **الأحداث والعقود الجوهرية التي أبرمتها الشركة (بما في ذلك الاتفاقيات مع الأطراف ذات علاقة)**

فيما يلي ملخص لشروط محددة في الاتفاقيات الجوهرية للشركة. ولم يرد في هذه الملخصات ما يفيد أنها تقدم وصفًا لكل الشروط والأحكام المعمول بها في تلك الاتفاقيات كما أنها مقيدة في مجملها بما ورد في تلك الاتفاقيات.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم الشركة العديد من الاتفاقيات والترتيبات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة تتضمن هيئة الطرق والمواصلات، والمؤسسات الأخرى التابعة لهيئة الطرق والمواصلات، والشركة الفرعية المملوكة بالكامل لهيئة الطرق والمواصلات، ومؤسسة تاكسي دبي، وهي المشروع المشترك بين هيئة الطرق والمواصلات وكريم والذي تسيطر عليه هيئة الطرق والمواصلات بنسبة ٥٠٪ (هلا تاكسي)، ومجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات وحكومة دبي. ويرد وصف لأبرز هذه المعاملات أدناه.

استفادت الشركة من الإعفاء المقرر بموجب الفقرة (٢٥) من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" واعتبرت المنشآت التي تسيطر عليها حكومة دبي ليست أطرف ذات علاقة، باستثناء هيئة الطرق والمواصلات، بنك الإمارات دبي الوطني، وشركة بترول الإمارات الوطنية ("اينوك").

تتلقى الشركة، في سياق عملها المعتاد، الخدمات من الأطراف ذات العلاقة وإليها. وتشتمل هذه المعاملات على شراء وبيع السلع والخدمات في سياق العمل المعتاد بشروط تحددها الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت الشركة اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات واتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة مع بنك الإمارات دبي الوطني (لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى قسم "الاتفاقيات الجوهرية").

يلخص الجدول التالي أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما في ١ يوليو ٢٠٢٢:

	كما في ١ يوليو ٢٠٢٢ ***بالألف درهم إماراتي***
الأرصدة لدى الشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة لحكومة دبي	
مبالغ مستحقة لهيئة الطرق والمواصلات	٤,٢٠٠,٠٠٠
التمويل - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	٤,٠٠١,٧٣٦
الأرصدة النقدية في البنك - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	٤,٢٠٥,٠٠٠

تتعلق المعاملات مع بنك الإمارات دبي الوطني بالعمولات المكتسبة التي بلغت ١,١٦ مليون درهم إماراتي و١,٠٧ مليون درهم إماراتي في الفترة المنتهية في ١ يوليو ٢٠٢٢ و١ يوليو ٢٠٢١، على التوالي. تتعلق المعاملات، بما في ذلك العمولات المكتسبة، مع اينوك ببيع بطاقات سالك وبطاقات إعادة الشحن والتي بلغت ٥٧,٥ مليون درهم إماراتي و٦٦ مليون درهم إماراتي في لفترة المنتهية في ١ يوليو ٢٠٢٢ و١ يوليو ٢٠٢١، على التوالي. وليس لدى الشركة أي معاملات جوهرية أخرى مع الشركات التي تخضع لسيطرة حكومة دبي أو تخضع لسيطرة مشتركة أو لنفوذ جوهري من قبلها.

العلاقة مع دائرة المالية

من المقرر أن توافق دائرة المالية، إلى جانب هيئة الطرق والمواصلات، على أي رسوم وتكاليف قد تقترحها الشركة على المجلس التنفيذي. وبخلاف ذلك، تقتصر العلاقة المستمرة بين الشركة ودائرة المالية على دورها كمساهم في الشركة نيابة عن حكومة دبي.

العلاقة مع حكومة دبي

تتعامل الشركة مع مالكها، والمنشآت التي يتمتع المالك بالسيطرة أو التأثير الكبير عليها، أو شركاته التابعة مثل هيئة الطرق والمواصلات، في سياق أنشطة أعمالها المعتادة، بما في ذلك الموردين والعملاء. ونظرًا إلى أن الشركة مملوكة بالكامل لحكومة دبي، فيشار إليها باسم "الكيان المرتبط بالحكومة". وتخضع الشركة لإشراف جهاز الرقابة المالية، وهو هيئة حكومية في دبي تتمتع بسلطة إجراء عمليات تدقيق للشؤون المالية والامتثال والأداء وأنظمة المراقبة وكفاءة أنظمة المراقبة وفاعليتها في الهيئات الحكومية والشركات المملوكة

للحكومة.

رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي

تمثل تحصيل رسوم التعرفة المرورية من قبل مؤسسة تاكسي دبي وهلا تاكسي الرسوم المحصلة في إمارة دبي وتتعلق بالرحلات التي تمر عبر بوابات سالك لتحصيل التعرفة المرورية مع وجود ركاب داخل سيارة الأجرة. بلغت رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي ٣١,٩ مليون درهم إماراتي في الفترة المنتهية في ١ يوليو ٢٠٢٢ و٢٠,٣ مليون درهم إماراتي في الفترة المنتهية في ١ يوليو ٢٠٢١. تاريخيًا، تتم تسوية عمليات التحصيل التي قامت بها مؤسسة تاكسي دبي مباشرة مع دائرة المالية. اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٢، سيتم تحصيل المبالغ من مؤسسة تاكسي دبي من قبل هيئة الطرق والمواصلات نيابة عن الشركة وتحويلها إلى الشركة وفقًا لاتفاقية الامتياز.

تخصيص التكاليف المؤسسية

تم تخصيص مصاريف للشركة بقيمة ٤٠,٥ مليون درهم إماراتي و٤٥,٣ مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ١ يوليو ٢٠٢٢ والفترة الممتدة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ١ يوليو ٢٠٢١، على التوالي من هيئة الطرق والمواصلات. يتم تحديد هذه التكاليف من مستويات متعددة لهيئة الطرق والمواصلات، بما في ذلك النفقات المشتركة لهيئة الطرق والمواصلات ونفقات المؤسسة المشتركة. وتشمل التكاليف المؤسسية المخصصة، على سبيل المثال لا الحصر، الرقابة التنفيذية والقانونية والمالية والموارد البشرية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة تقنية المعلومات وتم تخصيصها في السابق للشركة لتمثل تكلفة تقديم هذه الخدمات. علاوة على ذلك، يتم إدراج مكافآت أعضاء مجلس هيئة الطرق والمواصلات ضمن تخصيص المصاريف للشركة.

تهدف المبالغ المخصصة للشركة إلى عكس تكاليف تقديم الخدمات المذكورة أعلاه، وتعتقد الإدارة أن طرق التخصيص المستخدمة تُعد معقولة. ومع ذلك، يمكن أن تختلف التكلفة الفعلية للحصول على هذه الخدمات الفردية بشكل جوهري في حال لو كانت الشركة مستقلة. وتم تحديد تكلفة الخدمات التي تقدمها هيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق من خلال طريقة التخصيص الأكثر صلة، وهي بشكل أساسي النسبة المئوية النسبية لعدد الموظفين أو الإيرادات. ويتم تسجيل هذه التكاليف على أنها مصاريف مؤسسية مخصصة في القوائم المالية. كما في ١ يوليو ٢٠٢٢، أبرمت الشركة اتفاقية الخدمات الانتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات، حيث ستقدم هيئة الطرق والمواصلات خدمات للشركة لدعم أداء عملياتها المتعلقة بتحصيل التعرفة المرورية ومهام المكاتب الخلفية، مثل التمويل وتقنية المعلومات والموارد البشرية والإدارة والتسويق والاتصالات وفقا لاتفاقية الامتياز. وبالتالي، لن يتم تخصيص تلك التكلفة إلى الشركة اعتبارًا من تاريخ نفاذ اتفاقية الخدمات الانتقالية.

تجميع النقد

استخدمت الشركة في السابق العمليات والأنظمة المركزية لهيئة الطرق والمواصلات لإدارة النقد. ونتيجة لذلك، تم إيداع الأغلبية العظمة من المبالغ النقدية المستلمة المتعلقة بأعمال التعرفة المرورية مع أموال هيئة الطرق والمواصلات ودمجها معها. وليس للشركة الحق القانوني في إيداع الأموال أو سحبها بشكل مستقل. تم إيداع الأغلبية العظمى من المبالغ النقدية التي استلمتها الشركة وتوحيدها مع الأموال العامة لهيئة الطرق والمواصلات ولم يتم تخصيصها للشركة على وجه التحديد.

	كما في ١ يوليو ٢٠٢٢ (غير مدققة) بالألف درهم إماراتي	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (مدققة) بالألف درهم إماراتي	كما في ١ يوليو ٢٠٢١ (غير مدققة وغير مراجعة) بالألف درهم إماراتي
تجميع النقد والأنشطة العامة	(٤١٥,٩٣٦)	(١,٢٢٢,٢٥٥)	(٥٦١,٢٠٦)
الذمم المدينة من هيئة الطرق والمواصلات	(٤٥١,٢٩٦)	(١٢٣,٥٦٠)	(٩٨,٤٠٦)
عمليات تخصيص التكاليف المؤسسية	٤٠,٥٢١	١١٣,٠٧٦	٤٥,٢٧٣
صافي النقص في استثمار الشركة الأم	(٨٢٦,٧١١)	(١,٢٣٢,٧٣٩)	(٦١٤,٣٣٩)

اعتبارا من ١ يوليو ٢٠٢٢، تمتلك الشركة حسابًا مصرفيًا خاصًا بها وتوقفت عن استخدام عملية وأنظمة تجميع النقد المركزية العائدة لهيئة الطرق والمواصلات. وبناءً على ذلك، ستتم تسوية كل المعاملات مباشرةً مع الحساب المصرفي للشركة اعتبارًا من ١ يوليو ٢٠٢٢.

معاملات الأطراف ذات العلاقة المقتطعة

فيما يتعلق بالاقتطاع، أبرمت الشركة وهيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية. بعد الطرح، ستمتلك حكومة دبي ٨٠٪ من الشركة. لمزيد من المعلومات حول اتفاقية الامتياز واتفاقية الخدمات الانتقالية، يرجى الرجوع إلى قسم *"الاتفاقيات الجوهرية — اتفاقية الامتياز" وقسم "الاتفاقيات الجوهرية — اتفاقية الخدمات الانتقالية"*.

عقد الإيجار

أبرمت الشركة عقد إيجار مع هيئة الطرق والمواصلات فيما يتعلق بالمباني الواقعة في الطابق الأول من المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات، المجمع (ج)، في دبي (التي تشمل مقر الشركة ومركز الاتصال الخاص بالشركة) بتاريخ نفاذ ١ يوليو ٢٠٢٢. تبلغ مدة عقد إيجار المقر الرئيسي عامين يحق للشركة خلالها الانتفاع بالمباني بشكل كامل مقابل دفع الإيجار المتفق عليه. يمكن إنهاء عقد الإيجار، دون أي غرامات، من قبل الشركة أو هيئة الطرق والمواصلات (بصفتها المالك) بموجب إشعار كتابي مدته شهرين على الأقل يُقدم للطرف الآخر في أي وقت خلال مدة العقد.

التنازل عن العلامات التجارية من قبل هيئة الطرق والمواصلات

أبرمت الشركة وهيئة الطرق والمواصلات اتفاقية تنازل عن العلامة التجارية (ضمن اتفاقية الامتياز) لنقل ملكية العلامات التجارية لسالك التي تحتفظ بها هيئة الطرق والمواصلات

إلى الشركة طوال مدة اتفاقية الامتياز. وتجري عملية نقل العلامات التجارية الخاصة بسالك والعائدة لهيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة من خلال وزارة الاقتصاد ويجب أن تكتمل قبل بدء فترة الطرح. كما يجري تسجيل اتفاقية التنازل عن العلامة التجارية لدى وزارة الاقتصاد التي ستؤدي إلى نقل ملكية هذه العلامات رسميًا إلى الشركة.

الاتفاقيات الجوهرية

اتفاقية ترانسكور

تواصل الشركة وشركة ترانسكور تنفيذ اتفاقية سابقة سارية، بعد تحويلها من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة، وتخضع هذه الاتفاقية لقوانين دولة الإمارات ودبي، وتقدم شركة ترانسكور بموجبها مجموعة كاملة من خدمات التشغيل والصيانة لنظام بوابة التعرفة المرورية في العديد من المواقع في دبي ("**اتفاقية ترانسكور**"). وتم تجديد اتفاقية ترانسكور، التي تم إبرامها لأول مرة بين هيئة الطرق والمواصلات وترانسكور عام ٢٠٠٦ لتصميم نظام بوابات تحصيل التعرفة المرورية وإنشائه وتشغيله وصيانته، في عام ٢٠١٣ و٢٠١٦ وكان آخر تجديد لها في سبتمبر ٢٠٢١ لمدة ٣ سنوات. تم تمديد اتفاقية ترانسكور في عام ٢٠٢٢، ضمن عملية تحولها من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة، لمدة عامين آخرين حتى سبتمبر ٢٠٢٦. تحكم اتفاقية ترانسكور تشغيل نظام تحصيل التعرفة المرورية الحالي "سالك" في دبي وصيانته من قبل ترانسكور بصفتها المقاول الرئيسي وتسمح لهيئة الطرق والمواصلات بطلب تصميم مواقع بوابات تحصيل جديدة في دبي وتنفيذها ودمجها مع النظام الحالي. سيتم تقييم ترانسكور بناءً على اتفاقية مستوى الخدمة ومؤشرات الأداء الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقية ترانسكور.

الملكية الفكرية

تحتفظ ترانسكور بالملكية الكاملة لكل حقوق الملكية الفكرية في برامج المكاتب الخلفية الأساسية ووحدات برنامج نظام التعرفة المرورية لترانسكور الذي تم تطويره وتحديثه لصالح هيئة الطرق والمواصلات من عام ٢٠٠٧ حتى ١٢ سبتمبر ٢٠١٣ بموجب اتفاقية ترانسكور. تمتلك هيئة الطرق والمواصلات كل حقوق الملكية الفكرية بالكامل في التحسينات التي تم إجراؤها على برنامج نظام التعرفة المرورية لترانسكور الذي تم تطويره منذ ١٢ سبتمبر ٢٠١٣ وتحمل ترخيصًا دائمًا غير حصري ومعفيًا من حقوق الملكية لكود المصدر لكل الوحدات الأساسية لنظام التعرفة المرورية لترانسكور. تحتفظ هيئة الطرق والمواصلات أيضًا بالملكية الكاملة للعلامة التجارية / الاسم التجاري "سالك" الذي يعمل بموجبه نظام تحصيل التعرفة المرورية في دبي. هناك وحدات برامج إضافية وملحقة تم تطويرها بموجب هذه الاتفاقية تتضمن حقوق ملكية فكرية مختلطة بما في ذلك الحقوق التي لا يمكن بيعها و/أو ترخيصها من قبل أي من الطرفين إلا بعد الحصول على موافقة الطرف الآخر.

كما في تاريخ هذه النشرة، تم نقل كل حقوق الملكية الفكرية في تحسينات وتحديثات كل البرامج اعتبارًا من سبتمبر ٢٠١٣ فصاعدًا بموجب أي ترتيب مع المقاول الرئيسي الخارجي، ترانسكور، (بما في ذلك ملكية البرنامج فيما يتعلق بتطبيق سالك الذكي والموقع الإلكتروني لسالك) إلى شركة سالك بموجب اتفاقية الامتياز.

مهام شركة ترانسكور

ترانسكور توفر وتدير الخدمات التالية للشركة بموجب اتفاقية ترانسكور:

خدمة العملاء (العملاء العابرين ومركز الاتصال)

توفر ترانسكور نقطة اتصال أولى للعملاء لطرح أسئلة عامة تتعلق بتشغيل الشركة أو أسئلة محددة تتعلق بحساب سالك الخاص بهم أو فتح حساب سالك جديد. ويتم تسجيل المشاكل التي قدمها العميل والتي لا يمكن حلها على الفور من قبل مركز الاتصال في المكالمة الأولى في برنامج إدارة علاقات عملاء سالك وإعادة توجيهها إلى فريق الدعم غير المباشر في مركز الاتصال للتحقيق فيها وحلها.

دعم خدمة العملاء غير المباشر

تعالج ترانسكور الطلبات الواردة من كل قنوات خدمة العملاء في حال تعذر على وكيل خدمة العملاء المباشر معالجة الطلب على الفور. ويشمل ذلك التحقيق في المشكلة وحلها بشكل مناسب وإبلاغ العميل بالنتيجة. ويقوم فريق الدعم غير المباشر لخدمة العملاء أيضًا بمعالجة أنشطة المكاتب الخلفية الأخرى وفق ما تقره هيئة الطرق والمواصلات من وقت لآخر.

ويتضمن النطاق الأساسي للدعم غير المباشر حل المهام التالية:

- إصدار تذاكر التتبع الصادرة عن مراكز الاتصال ومواقع التقديم لأي شكاوى من العملاء؛
- إصدار تذاكر التتبع الناشئة عن معالجة طلبات العملاء - المشكلات الرئيسية (الأكثر تعقيدًا)، مثل:
  - المشاكل المتعلقة بملصقات سالك - الفصل؛
  - دمج الحسابات؛
  - أرقام ملصقات سالك الخاطئة؛
  - الحالات المعتمدة؛
  - تعدد أرقام الملفات الضريبية على حساب واحد؛
  - اللوحات التجارية؛
  - المركبات المجهولة الهوية؛
  - قضايا الإيجار في أبو ظبي؛
- التعامل مع تحديثات معلومات المركبات من نظام المرور الإلكتروني؛ و

- إجراء تنظيف البيانات المعقد، وتنفيذ اختبارات قبول المستخدم، والتحقق بانتظام من الموقع الإلكتروني وتطبيق سالك، وإجراء استطلاعات مع عملاء سالك من حين لآخر.

النزاعات

تستقبل ترانسكور وتحقق في نزاعات العملاء بشأن المخالفات التي تلقوها، مع تقديم أي توصيات بشأن رفض المخالفات إلى هيئة الطرق والمواصلات أو الشركة للموافقة عليها.

معالجة المخالفات / مراجعة الصور

تتولى ترانسكور المسؤولية عن قراءة صور لوحات الترخيص لكل المركبات التي تمر عبر بوابات الشركة دون وضع ملصق سالك وإعادة توجيه هذه الصور لمعالجة تحصيل التعرفة المرورية أو إصدار مخالفة.

إدخال البيانات

توفر ترانسكور موظفين مختصين بإدخال البيانات، وهم مجموعة من وكلاء خدمة العملاء العاملين في المكتب الخلفي لسالك. وتتمثل المسؤولية الأساسية لهذا الفريق في ضمان فتح حسابات جديدة للعملاء وإضافة مركبات للعملاء الحاليين. ويتلقى الفريق الطلبات الإلكترونية التي لم تتم معالجتها تلقائيًا من قبل النظام لأسباب متعددة مثل:

- تكرار اللوحة: عند تسجيل لوحة المركبة تحت حساب عميل مختلف؛
- تكرار الهيكل: عند تسجيل لوحة المركبة تحت حساب عميل مختلف؛
- تكرار رقم الملف الضريبي: عندما يكون رقم الملف الضريبي المقدم من العميل إما مكررًا أو تحت حساب عميل مختلف؛ و
- التسجيل للمركبات الدولية والمصدرة.

يتلقى فريق إدخال البيانات الطلبات المذكورة أعلاه إما إلكترونيًا عند إنشائها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (أو تطبيقات الجهات الخارجية)، أو إنشائها يدويًا من قبل فريق مركز الاتصال أو الفريق الداخلي. يتم استكمال تسجيل ملصق سالك ضمن مقياس مؤشر أداء رئيسي محدد في اتفاقية مستويات الخدمة. قد يطلب الفريق إجراء عمليات معاودة الاتصال بالعملاء للتحقق من المعلومات و/أو التفاصيل، والتي يتم إجراؤها من قبل فريق من الوكلاء المتخصصين الذين أكملوا التدريب الداخلي لمركز الاتصال.

يتولى الفريق أيضًا المسؤولية عن تصحيح معلومات حسابات العملاء (من خلال الطلبات) وتفاصيل المركبات.

صيانة معدات تحصيل التعرفة المرورية الموجودة على جانب الطريق

توفر ترانسكور الصيانة الوقائية والتنبؤية والتصحيحية لكل المعدات المستخدمة على جانب الطريق.

دعم البرامج

توفر ترانسكور للشركة فريق دعم برامج، يتألف من مهندسي البرامج وموظفي الدعم ذوي الصلة الذين تتمثل مهمتهم في توفير نظام دعم مكتب المساعدة لمعالجة مشكلات العملاء وأخطاء البرامج.

تقنية المعلومات

توفر ترانسكور للشركة فريق تقنية المعلومات الذي يقوم بالتصميم المعماري، والصيانة الوقائية والتصحيحية والطارئة لأجهزة الكمبيوتر والشبكات ومعدات الاتصالات.

مكتب ادارة المشاريع

توفر ترانسكور للشركة مكتب إدارة مشاريع يكون مسؤولاً عن إدارة المشاريع وعمليات التوزيع التي تتطلب تنسيقًا كبيرًا بين الإدارات و/أو العديد من أصحاب المصلحة. وستكون الأنشطة المسندة لهذا الفريق قائمة على أساس كل حالة على حدة وسيتم التكليف بها من قبل ترانسكور وهيئة الطرق والمواصلات أو الشركة.

تطوير البرامج

توفر ترانسكور فريق تطوير يتألف من عدد من مطوري البرامج المتمرسين وموظفي الدعم ذوي الصلة الذين تتمثل مهمتهم في توفير تحسينات لنظام الشركة.

الاتفاقيات المتعلقة بالاقتطاع

<u>اتفاقية الامتياز</u>

للحصول على وصف كامل لاتفاقية الامتياز، يرجى الرجوع إلى "*الامتياز والمسائل التنظيمية—اتفاقية الامتياز*".

<u>اتفاقية الخدمات الانتقالية</u>

أبرمت الشركة وهيئة الطرق والمواصلات اتفاقية الخدمات الانتقالية لتنظيم فصل أعمال التعرفة ونقلها من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة.

تشمل الخدمات التي ستقدمها هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة بموجب اتفاقية الخدمات الانتقالية: خدمات المحاسبة، و/أو التسويق والاتصالات، و/أو إدارة المكاتب، و/أو دعم التعاقدات والمشتريات، و/أو مراكز خدمة العملاء العابرين، و/أو خدمة العملاء، و/أو الموارد البشرية، و/أو تقنية المعلومات للشركات، و/أو تحصيل رسوم سيارات الأجرة، و/أو تطبيقات الهاتف المحمول، و/أو الموقع الإلكتروني، و/أو روبوت الدردشة، و/أو أنظمة الكمبيوتر المختلفة. ستبدأ كل خدمة في تاريخ اتفاقية الخدمات الانتقالية ما لم تخطر الشركة هيئة الطرق والمواصلات بأن الخدمة (الخدمات) غير مطلوبة حتى تاريخ لاحق.

ومن المفترض أن يتم توفير الخدمات من قبل هيئة الطرق والمواصلات (أو تضمن توفيرها من مورد خارجي) لفترة متفق عليها لكل خدمة. ومع ذلك، فإن الشركة ملزمة بإنشاء أنظمة وإبرام اتفاقيات مع أطراف خارجية واتخاذ كل الخطوات الأخرى اللازمة للتمكن من نقل كل الخدمات إليها بحلول نهاية الفترة المتفق عليها مسبقًا.

يحق للشركة إنهاء خدمات معينة لدواعي الملاءمة، على أن تدفع أي تكاليف مرتبطة بهذا الإنهاء. يجوز لهيئة الطرق والمواصلات أو الشركة إنهاء الاتفاقية في حالة ارتكاب أي انتهاك جوهري ولم يتم التوصل إلى حل مرضٍ للطرفين. ولا يحق لهيئة الطرق والمواصلات إنهاء الخدمة لدواعي الملاءمة.

اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة

أبرمت الشركة اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة بقيمة ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠٢٢ تشتمل على تمويل مرابحة لأجل وتسهيلات تمويل متجددة مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. ("اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة"). تم توفير التمويل على أساس غير مضمون بشكل أساسي لأغراض تسوية رسوم الامتياز المستحقة بموجب اتفاقية الامتياز. وتنص اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة على السداد المسبق الإلزامي في حالة التغيير في السيطرة حيث يجوز للممولين أن يقرروا المطالبة بالسداد الفوري إذا لم تعد حكومة دبي تمتلك (بشكل مباشر أو غير مباشر) ما لا يقل عن ٥٠,١٪ من رأس المال المُصدر للشركة بعد إتمام أي حدث إدراج خاص بالشركة.

تتضمن اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة تعهدات بأن تكون نسبة الرافعة المالية ٥ أضعاف التي يلزم اختبارها على أساس نصف سنوي وغير ذلك من التعهدات المحدودة نسبيًا (بما في ذلك القيود المفروضة على بعض عمليات التصرف ومنح بعض حقوق الضمان). تحتوي اتفاقية التمويل لأجل والتسهيلات الائتمانية المتجددة أيضًا على بعض حالات التقصير المعتادة بما في ذلك عدم السداد، وخرق أي تعهدات مالية أو غيرها من التعهدات، وإنهاء اتفاقية الامتياز والتقصير المتقاطع في ما يتعلق بالمديونية المالية الأخرى لأي عضو في المجموعة. سيسمح وقوع أي حالة تقصير للممولين باتخاذ إجراءات تسريع السداد وإلغاء التمويل.

القسم الرابع: تفاصيل أخرى

١. آلية اعتماد نظام الحوكمة في الشركة

يلتزم المجلس بالحفاظ على المعايير المناسبة لحوكمة الشركات بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. اعتبارًا من تاريخ هذه النشرة، تلتزم شركة سالك، وتنوي الالتزام، بمتطلبات حوكمة الشركات المطبقة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي وفق ما هو منصوص عليه في دليل حوكمة الشركات المساهمة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع بموجب القرار رقم (٣/ر.م.) لسنة ٢٠٢٠ (بصيغته المعدلة) ("دليل حوكمة الشركات"). كما اعتمد مجلس الإدارة سياسة الحوكمة وتشكيل مجلس الإدارة التي تتضمن مبادئ مختلفة تنطبق على تشكيل مجلس الإدارة، بما في ذلك متطلب وجود عضوة واحدة على الأقل في مجلس الإدارة. في هذه النشرة، يشار إلى دليل حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع وسياسة الحوكمة وتشكيل مجلس الإدارة مجتمعين باسم "قواعد الحوكمة").

٢. الهيكل الإداري المقترح للشركة

هيكل مجلس إدارة الشركة

كما في تاريخ الإدراج ووفقًا لقرار المجلس التنفيذي رقم ٣٤ لعام ٢٠٢٢ بشأن تشكيل مجلس إدارة شركة سالك ش.م.ع.، يتكون مجلس الإدارة من ٧ أعضاء من بينهم عضو واحد تنفيذي و٦ أعضاء غير تنفيذيين مستقلون. كل من أعضاء المجلس تم تعيينه لمدة ٣ سنوات. على مجلس الإدارة الاجتماع مرة كل ٣ أشهر على الأقل.

الاسم	سنة الولادة	المنصب	سنة التعيين
معالي/ مطر الطاير	١٩٥٨	رئيس المجلس - عضو غير تنفيذي	٢٠٢٢
عبد المحسن إبراهيم كلبت	١٩٦٧	نائب رئيس مجلس - عضو غير تنفيذي الإدارة	٢٠٢٢
ميثاء محمد بن عدي	١٩٧٠	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	٢٠٢٢
محمد المظرب	١٩٨٢	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	٢٠٢٢
إبراهيم الحداد	١٩٧٧	عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي	٢٠٢٢
محمد عبد الله لنجاوي	١٩٧١	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	٢٠٢٢
محمد الحاوي	١٩٨٣	عضو مجلس إدارة - عضو غير تنفيذي	٢٠٢٢

موضح أدناه خبرات كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

معالي/ مطر الطاير (رئيس مجلس الإدارة)

حصل معالي مطر الطاير، المفوض العام لمسار البنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة والمدير العام، ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين لدى هيئة الطرق والمواصلات، على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ويسكونسن بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٣. قبل توليه منصبًا قياديًا في هيئة الطرق والمواصلات. وتدرج في العديد من الوظائف التخصصية والإشرافية، بدءًا من مدير إدارة الطرق حتى تقلد منصب نائب مدير عام بلدية دبي.

وقد تولى قيادة هيئة الطرق والمواصلات في نوفمبر من عام ٢٠٠٥ وقام بالإشراف على تأسيسها ورفدها بالكفاءات والخبرات المتخصصة. وقد حققت هيئة الطرق والمواصلات تحت قيادته إنجازات كبيرة في مجالات متعددة، مثل تطوير منظومة النقل الجماعي بشكل جذري من خلال مشاريع عملاقة أهمها مترو دبي (بخطيه الأحمر والأخضر) وترام دبي، وإحداث نقلة نوعية في خدمات الحافلات والنقل البحري، وتطوير شبكة الطرق شاملة إنشاء عدة معابر على خور دبي، مثل جسر إنفينيتي ومعبر الخليج التجاري وجسر القرهود والجسر العائم). كما طورت هيئة الطرق والمواصلات طرقًا وتقاطعات رئيسية على شارع الشيخ زايد وشارع الخيل وشارع الشيخ محمد بن زايد وشارع الإمارات، بالإضافة إلى إنشاء ١٥ مشروعًا لخدمة معرض إكسبو ٢٠٢٠ بتكلفة تزيد على ١٥ مليار درهم أبرزها مسار ٢٠٢٠ لمترو دبي وشبكة طرق مترامية الأطراف. كما أشرف الطاير على تحسين مشروع طريق دبي-العين بالإضافة إلى ممرات الشندغة والخوانيج وطرابلس. وتشمل محفظته مجموعة من المشاريع مثل قناة دبي المائية، وكورنيش جميرا، ومتحف الاتحاد، ومركز التحكم الموحّد ((EC3، ومركز دبي للأنظمة المرورية الذكية. وبشكل عام، أشرف السيد/ الطاير على مشاريع تزيد قيمتها عن ١٤٠ مليار درهم نفذتها هيئة الطرق والمواصلات. وقد وضعت تلك الإنجازات والمشاريع هيئة الطرق والمواصلات في مصاف الهيئات العالمية المتميزة والمشهود لها في مجال الطرق والمواصلات، وحصدت هيئة الطرق والمواصلات، التي تضاهي سجلها الحافل بالإنجازات، العديد من الجوائز المحلية والإقليمية والدولية، والتي تجاوز عددها ٢٧٠ جائزة.

أشرف الطاير بصفته المفوض العام لمسار البنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة، على إعداد الخطة الحضرية الرئيسية لدبي ٢٠٤٠، والتي تحدد استراتيجية طويلة الأجل للإمارة وتحدد مجالات التخطيط الحضري الأساسية التي أبرزها الرفاه، والإسكان، والاقتصاد، والسياحة، بالإضافة إلى إدارة استخدامات الأراضي وتنظيمها، ووضع سياسة إسكان المواطنين في إمارة دبي. ويشرف معاليه كذلك على تنفيذ مشاريع الخطة الشاملة لتطوير حتا حيث يرأس اللجنة العليا للتطوير العمراني في حتا ومشاريع المناظر الطبيعية والتنمية الريفية في دبي، بالإضافة إلى مبادرات ومشاريع الرفاهية في الإمارة. كما يقود الطاير مخطط التحول المؤسسي للدوائر الحكومية المتعلقة بالبنية التحتية والتخطيط العمراني وجودة الحياة وهي بلدية دبي ودائرة الأراضي والأملاك في دبي ومؤسسة محمد بن راشد للإسكان. وقد حقق هذا التعاون مكاسب انعكست في إطلاق مجموعة من المبادرات في كل أنحاء الإمارة، مثل:

- برنامج الإسكان الحكومي لمدة ٢٠ عامًا (بقيمة ٦٥ مليار درهم إماراتي)؛
- الخارطة الموحدة الشاملة للأراضي بدبي؛ و
- منصة دبي للتطوير التكنولوجي.

عبد المحسن إبراهيم كلبت (نائب رئيس مجلس الإدارة)

يتمتع عبد المحسن إبراهيم كلبت بخبرة هائلة تزيد عن ٣٠ عامًا في القيادية العليا في القطاع العام. وقد كان عضوًا أساسيًا وبارزًا في مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات منذ إنشائها في عام ٢٠٠٥. كما أدى دورًا مهمًا في إنشاء هيئة الطرق والمواصلات من خلال تطوير حوكمة قوية وفعالة، وأطر تشغيلية ومتعددة الوظائف، وهيكل تنظيمي للأعمال. واستحدث مفاهيم إدارة إبداعية ونُهج متنوعة لتحسين العمليات الإدارية والفنية على مستوى هيئة الطرق والمواصلات، مما أدى إلى تحويلها من عمليات يومية روتينية إلى محرك استراتيجي عالي الكفاءة.

خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥، شغل السيد/ كلبت منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الإستراتيجية وحوكمة الشركات لدى هيئة الطرق والمواصلات، حيث تولى مسؤولية تحديد وتوجيه الاتجاه الاستراتيجي لهيئة الطرق والمواصلات نحو حلول نقل متكاملة تمامًا بهدف تحويل استخدام السيارات الخاصة إلى وسائل النقل العام بهدف دعم خطة التنمية الإستراتيجية طويلة المدى في دبي ورؤيتها. في عام ٢٠١١، منحه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وسام الشرف لإسهاماته القيمة في التميز والعمل الحكومي لدى هيئة الطرق والمواصلات.

ويشغل السيد/ كلبت منصب الرئيس التنفيذي لمؤسسة القطارات منذ عام ٢٠١٥. وخلال هذه الفترة، ركز جهوده بنشاط على تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الإيرادات وتقليل النفقات. بالإضافة إلى تصميمه على توسيع شبكة السكك الحديدية وتعزيزها وتطويرها في دبي، فإنه يركز على الاستخدام الفعال والأمثل للميزانية من خلال خطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد طبق أيضًا تدابير عظيمة لتوفير تكاليف بقيمة تزيد على ٢٥ مليار درهم إماراتي من تكاليف التطوير والتشغيل. في مؤسسة القطارات، يشرف حاليًا على عدد من المشاريع المهمة والمرموقة من أبرزها مشروع طريق ٢٠٢٠ البالغة قيمته ١٠,٦ مليار درهم إماراتي.

حصل على بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من جامعة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين وأكمل برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة التنفيذيين.

ميثاء بن عدي (عضو مجلس إدارة)

تشغل ميثاء بن عدي منصب المدير التنفيذي لمؤسسة المرور والطرق في هيئة الطرق والمواصلات بدبي منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٥، حيث قامت خلال هذه الفترة برؤية تصميم وتنفيذ العديد من المشاريع بما في ذلك مشروع الجسر العائم في دبي، وقناة دبي المائية، ومشاريع الطرق المؤدية إلى معرض إكسبو ٢٠٢٠، وإنشاء خدمات تشغيل التعرفة المرورية للطرق. تدير السيدة/ ميثاء بن عدي مؤسسة بميزانية سنوية تبلغ حوالي ٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي، بالإضافة إلى الإشراف على تخطيط وتصميم وتشغيل وصيانة البنية التحتية لشبكة الطرق بإمارة دبي حيث تبلغ قيمة المشاريع التي تديرها ما يزيد عن ٣,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي سنويًا. كما تشرف على العديد من المبادرات الاستراتيجية على المستوى المحلي والخليجي في مجالات الأمن والسلامة المرورية والتنقل الذكي، والتي تحقق أرباح سنوية تقارب ٥,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إماراتي.

حصلت السيدة/ ميثاء بن عدي على العديد الجوائز العالمية والإقليمية، بما في ذلك جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي، جائزة محمد بن راشد آل مكتوم لمساهمتها في نجاح مشروع مترو دبي ومشاريع الطرق المنفذة دعماً له، بالإضافة إلى درع التميز الذهبي من قبل سفير التعاون العربي للمنظمة العربية للمسؤولية المجتمعية بالمملكة الأردنية الهاشمية تقديراً لجهودها في تحقيق رسالة الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. كما حصلت السيدة/ ميثاء بن عدي على جائزة الأمير مايكل العالمية للسلامة المرورية، بالإضافة إلى حصولها على العديد من الجوائز من برنامج حمدان بن محمد للحكومة الذكية. وقد تم اختيارها كواحدة من أفضل ١٠ قائدات للسيدات الأكثر تأثيرا في القطاع الحكومي في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٨ من قبل مجلة فوربس، بالإضافة إلى حصولها على جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤسسة MEED العالمية في عام ٢٠١٨، والعديد من الجوائز الأخرى المتعلقة بالقيادة والبنية التحتية والنقل.

تشغل السيدة/ ميثاء بن عدي منصب رئيسة لعدة مجالس ولجان مهمة في قطاعات النقل والسلامة المرورية والاستدامة. حصلت السيدة/ ميثاء بن عدي على شهادة الماجستير في هندسة النقل من جامعة نيوكاسل في المملكة المتّحدة كما تحمل شهادة بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت.

محمد المظرب (عضو مجلس إدارة)

محمد المظرب، المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم التقني المؤسسي في هيئة الطرق والمواصلات، يقود التحول الرقمي في قطاع النقل بدبي. ويتولى مسؤولية استخدام التقنيات المتطورة لتوفير تجارب رائدة وقائمة على التقنيات المتقدمة للسائقين والركاب ومستخدمي الطرق.

وقد بنى ثروته وخبرته القيادية الواسعة من خلال العمل في منصب مدير لعمليات السكك الحديدية في هيئة الطرق والمواصلات، حيث أشرف على واحدة من أكبر اتفاقيات الامتياز في المنطقة لتشغيل مترو دبي وترام دبي، حيث عمل على توفير خدمة سكك حديدية متميزة في دبي.

وكان السيد/ المظرب مسؤولاً أيضًا عن توفير نظام تحصيل الأجرة الآلي وتشغيله لكل وسائل النقل في دبي بالإضافة إلى إنشاء مصادر إيرادات تجارية أخرى باستخدام البنية الأساسية للنظام.

وهو عضو في العديد من اللجان وفرق العمل على مستوى المدينة التي تشرف على رحلة التحول الرقمي في دبي.

إبراهيم الحداد (الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة)

إبراهيم الحداد خبير متمرس يتمتع بخبرة تزيد على ١٧ عامًا في تقديم مشاريع مؤثرة للغاية في كل من القطاعين العام والخاص. ومنذ انضمامه إلى هيئة الطرق والمواصلات في عام ٢٠١٣، ركز على التحول التجاري ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقاد تنفيذ العديد من المشاريع البارزة لهيئة الطرق والمواصلات مثل اتفاقية المشروع المشترك هلا بين هيئة الطرق والمواصلات وكريم، والتحول التجاري لمؤسسة تاكسي دبي، واتفاقية الامتياز مع شركة هايبرميديا، وتنفيذ بوابة Invest RTA، لتسمية البعض منها. وقد فازت تحت قيادته إدارة التجارة والاستثمار بجائزة كابيتال فاينانس انترناشيونال "لأفضل فريق استثمار في المشاريع اللوجستية ابتكارًا على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٩" وحصلت أيضًا على شهادة أيزو ٢٠٠٦:١٠٠١٤ (أول كيان في المنطقة يحصل على هذه الشهادة) مما يدل على توافق الممارسات التجارية والاستثمارية في هيئة الطرق والمواصلات مع الممارسات العالمية الرائدة.

حصل السيد/ الحداد على درجة الماجستير في إدارة العقارات من جامعة ساوث ويلز - سيدني، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الإمارات العربية المتحدة.

محمد عبد الله لنجاوي (عضو مجلس إدارة)

يتمتع محمد عبد الله لنجاوي بالخبرة في مجالات السلامة والأمن وإدارة الأزمات وعمليات المطارات مع فطنة تجارية قوية. علاوة على ذلك، يتمتع بخبرة عملية في التخطيط والتنظيم والتنسيق والتوجيه والتحكم في المهام المتعلقة بإدارة أزمات المطارات وكل الأمور المتعلقة بالطيران. ويتولى السيد لنجاوي حاليًا منذ عام ٢٠١٦ منصب المدير التنفيذي لأمن الطيران والتحقيق في الحوادث، حيث يتولى مسؤولية أمن الطيران والحد من المخاطر وصنع السياسات والعديد من المهام الأخرى. ويتمتع بسجل حافل في إدارة مجموعة متنوعة من الإدارات والوظائف ذات الصلة حيث يفوق توقعات الإدارة عالية المستوى.

محمد الحاوي (عضو مجلس إدارة)

يشغل محمد الحاوي حاليًا منصب مدير التنمية الاقتصادية في المجلس التنفيذي، حيث يقود تنفيذ السياسة الاقتصادية في دبي وتطوير الاستراتيجية بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من القطاعين العام والخاص. كما يشغل منصب رئيس الفريق الاقتصادي ويتبع المجلس التنفيذي بهدف تعزيز مكانة دبي الاقتصادية والتنافسية.

السيد/ الحاوي هو الشريك المؤسس لشركة جريفون القابضة، حيث يدير الاستثمار في قطاعات متعددة، بما في ذلك العقارات والخدمات اللوجستية والأعمال الزراعية والتقنية المالية.

وخلال توليه منصب نائب الرئيس لمنصة التقنية والصناعة والتعدين في شركة مبادلة سابقًا، قاد السيد/ الحاوي اتحادًا استثماريًا دوليًا لمشاريع البنية التحتية تبلغ قيمته مليارات الدولارات ويتمتع بخبرة في تطوير وتنفيذ المبادرات الحكومية رفيعة المستوى والسياسات الحكومية. ويتمتع بسجل حافل في استخدام المهارات الشخصية وقدرات التفاوض ومهارات إدارة الأزمات لتحقيق الأهداف المؤسسية.

حصل السيد/ الحاوي على درجة الماجستير في علوم الكمبيوتر من جامعة كوليدج لندن، بالإضافة إلى بكالوريوس العلوم في الرياضيات من إمبريال كوليدج لندن.

الإدارة العليا

إضافة إلى أعضاء مجلس الإدارة، يتولى الإدارة اليومية لعمليات الشركة فريق الإدارة العليا التالي:

الاسم	سنة الميلاد	المنصب	سنة التعيين
ماجد إبراهيم	١٩٦٨	الرئيس المالي	٢٠٢٢
طارق إسماعيل محمد	١٩٨٣	الرئيس التنفيذي للتقنية	٢٠٢٢
ستيفن هيبرت	١٩٥٤	رئيس الاستشارات القانونية	٢٠٢٢
طارق المطوع	١٩٨٩	مدير خدمات الدعم	٢٠٢٢
هاريهاران غوبالاكريشنان	١٩٨٢	عضو مجلس إدارة، الاستراتيجية والتطوير	٢٠٢٢
محمد هشام علي زين العابدين	١٩٨٤	رئيس علاقات المستثمرين	٢٠٢٢
محمد موعيس	١٩٧٥	مدير مشروع	٢٠٢٢

موضح أدناه خبرات الفريق الإداري وخبرة كل فرد في فريق الإدارة العليا.

ماجد إبراهيم (الرئيس المالي)

انضم ماجد إبراهيم إلى هيئة الطرق والمواصلات عام ٢٠١٠. عمل السيد/ إبراهيم لمدة ١٢ عامًا في الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات. ويتمتع بخبرة ٣٢ عامًا في مجال التمويل والتدقيق لدى شركات التدقيق الكبرى الأربعة وكيانات حكومية وخاصة. كما أنه محترف مؤهل في مجال التحليلات وتطوير الحلول حيث يتمتع بخبرة كبيرة في تنفيذ مجموعة كاملة من العمليات المالية وإدارتها، وقد اكتسب خبرته في جمع الأموال، وخفض التكاليف، وتعظيم الإيرادات، وتمويل المشاريع العملاقة، والإدارة المالية، والإشراف على الاستراتيجيات المالية بما يتوافق مع لوائح المؤسسة لضمان الاستدامة المالية، والقوائم المالية الموحدة، والتخطيط، والميزانية، وعمليات الخزانة، وصياغة السياسات / الإجراءات المحاسبية. وقد عمل لمدة ١٢ عامًا في الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات، حيث أشرف خلالها على العديد من مشاريع البنية التحتية الضخمة بقيمة ٨,٠ مليار دولار لإنشاء معالم بارزة في دبي، من مرحلة المفهوم إلى التسويات النهائية، وأدار اتفاقيات تسهيلات تمويل رئيسية مختلفة بقيمة تصل إلى ٤,٠ مليار دولار تتضمن التمويل المحلي والتمويل الدولي من خلال وكالات ائتمان التصدير. وهو محاسب معتمد مع (محاسب قانوني معتمد) من جامعة إلينوي بالولايات المتحدة وقد حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية، كما أنه محقق احتيال معتمد، ومدقق ضوابط داخلية معتمد، وحاصل على شهادة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

<u>طارق إسماعيل محمد (الرئيس التنفيذي للتقنية)</u>

يتوقع أعضاء مجلس الإدارة انضمام طارق إسماعيل محمد إلى الشركة ليتولى منصب الرئيس التنفيذي للتقنية في أكتوبر ٢٠٢٢. وطارق هو مدير متمرس يتمتع بخبرة تمتد لما يقرب من ١٧ عامًا. وينضم إلى سالك قادمًا من شركة إنجازات لنظم البيانات التي يشغل بها منصب مدير برنامج حصنتك. وقبل ذلك، أمضى ما يقرب من عقد من الزمان في هيئة الطرق والمواصلات في منصب نائب للمدير ومدير أنظمة النقل، ثم مدير أول في مركز التحكم الموحد. وقد حصل على درجة البكالوريوس في تقنية المعلومات من الجامعة الأمريكية في دبي وماجستير في إدارة الأعمال من كلية بايز للأعمال بجامعة سيتي بلندن.

ستيفن هيبرت (رئيس الاستشارات القانونية)

ستيفن هيبرت محامٍ أسترالي، قُبل في المحكمة العليا في نيو ساوث ويلز عام ١٩٨٣. تخصص السيد هيبرت في مشاريع كبيرة، لا سيما في قطاعي النقل والبنية التحتية العامة. ويتمتع السيد هيبرت بخبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في إنشاء وتشغيل الطرق ذات رسوم التعرفة في جميع أنحاء أستراليا، حيث عمل لصالح شركات الامتياز والبنوك والممولين. على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، عمل السيد هيبرت في الشرق الأوسط في عيادات خاصة، ومن عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠٢٠ كان المستشار العام لإحدى أكبر وكالات البنية التحتية في قطر، شركة سكك الحديد القطرية. في هذا المنصب، أشرف السيد هيبرت على المتطلبات القانونية والتعاقدية لتصميم وبناء مشروع مترو الدوحة من البداية حتى الاستكمال، وحتى عمليات التشغيل الكاملة في عام ٢٠٢٠.

طارق المطوع (مدير خدمات الدعم)

يتوقع أعضاء مجلس الإدارة انضمام طارق المطوع إلى الشركة ليتولى منصب مدير خدمات الدعم في أكتوبر ٢٠٢٢. وقد انضم إلى الشركة قادمًا من شركة طيران الإمارات، حيث يتمتع بخبرة إدارية تزيد على ١٠ سنوات. وشغل مؤخرًا منصب مدير شركة طيران الإمارات في تايلاند، وكان يشغل قبل ذلك منصب مدير في الكويت والعراق. شغل طارق سابقًا منصب المدير الإقليمي لطيران الإمارات في البحرين وقطر، ويتمتع بخبرة كبيرة في إدارة فرق كبيرة تضم ٥٠-١٠٠ موظف أو أكثر. وقد حصل على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في دبي ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة كوفنتري.

هاربهاران غوبالاكريشنان (مدير الاستراتيجية والتطوير)

يتمتع هاربهاران غوبالاكريشنان بخبرة ١٥ عامًا في مناصب تتعلق بالإستراتيجية والعمليات والحوكمة. يتمتع بخبرة قوية في العمل في القطاعين الخاص والعام وقد أدار العديد من الفرق المتعددة الثقافات من خلال تقديم مجموعة متنوعة من البرامج في المنطقة في مجال تحويل الأعمال، وتطوير استراتيجيات الأعمال والنمو، وتخطيط الأعمال، والتخطيط المالي، ودراسات الجدوى، وإعادة هندسة العمليات وتحسينها، وتصميم نماذج التنظيم والتشغيل. وقد عمل، قبل انضمامه إلى سالك، لدى هيئة الطرق والمواصلات على تنفيذ استراتيجيات التسويق لتحقيق أهداف الإيرادات التجارية لهيئة الطرق والمواصلات. وخلال السنوات الأربع التي قضاها في هيئة الطرق والمواصلات، شارك بنشاط في العديد من المشاريع / المبادرات ذات التأثير الكبير والتي كان لها تأثير ملموس على إجمالي الإيرادات التجارية لهيئة الطرق والمواصلات. وقد تولى، قبل انضمامه إلى هيئة الطرق والمواصلات، منصب المستشار الرئيسي لدى شركة كي بي إم جي الإمارات في مجال الاستشارات الإدارية، حيث تولى، خلال فترة عمله البالغة ٩,٥ سنوات تقريبًا لدى شركة كي بي إم جي، مهام استشارية متعددة في قطاعات النقل والحكومة والعقارات والتصنيع والبنية التحتية. كما عمل لفترة وجيزة في شركة يونايتد سبيريت ليمتد كمدير للعلامة التجارية لواحدة من أكبر العلامات التجارية للمشروبات الكحولية في الهند.

محمد هشام علي زين العابدين (رئيس علاقات المستثمرين)

انضم محمد زين إلى سالك كرئيس لعلاقات المستثمرين في يوليو ٢٠٢٢. والسيد زين هو خبير متمرس في أسواق رأس المال يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عامًا، معظمها كمحلل في جانب البيع يغطي مجموعة واسعة من القطاعات في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والكويت مع سي آي كابيتال، وورنيسانس كابيتال، وبلتون المالية. قبل انضمامه إلى سالك، ترأس السيد زين فريق التحليلات في أرامكو السعودية وأمضى وقتًا في تقديم المشورة للشركات السعودية بشأن إعداد وتنفيذ برامج أفضل الممارسات في علاقات المستثمرين. يحمل السيد زين درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في القاهرة، وهو مسؤول علاقات المستثمرين المعتمد من جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط بالشراكة مع جمعية علاقات المستثمرين في المملكة المتحدة.

محمد موعيس

محمد موعيس مدير مشروع محنك، ويتمتع بأكثر من عقدين من الخبرة في الإشراف على البنية التحتية للأنظمة والاستفادة من منهجيات أفضل الممارسات للإشراف على تسليم المشروع من البداية إلى النهاية. يتمتع محمد بخبرة في هندسة الرسوم والأنظمة والعمليات، وإدارة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات / إدارة الخدمات، ومنهجيات إدارة المشاريع الهندسية وشلالات المياه.

عمل محمد لدى شركة أعمال سالك منذ يوليو ٢٠٠٨. وخلال هذه الفترة، أدى دورًا محوريًا في إدارة تنفيذ المشاريع الرئيسية لسالك مثل إنشاء بوابات تحصيل التعرفة المرورية وتحديث التقنيات ومشاريع التحول الرقمي. وهو عضو زميل لجمعية الحاسبات البريطانية وحاصل على ماجستير في الإدارة الهندسية، بالإضافة إلى ماجستير في إدارة الأعمال.

الهيكل التنظيمي للشركة

يوضح ما يلي الهيكل التنظيمي للشركة:

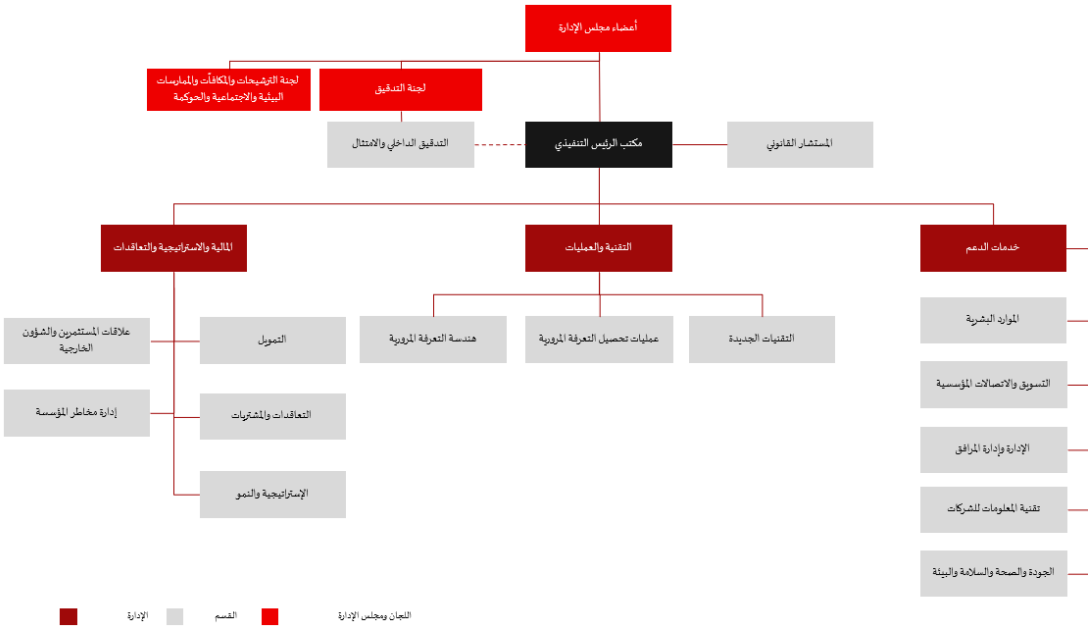

المناصب الوظيفية لكبار التنفيذيين في الشركات المساهمة العامة الأخرى

لا يوجد.

المناصب الوظيفية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأخرى

لا يوجد.

شروط الأهلية والانتخاب والعزل والأسماء المقترحة لتشكيل مجلس الإدارة الأول للشركة

باستثناء الاعضاء الذين سيتم تعيينهم من قبل حكومة دبي، سيتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الباقين من قبل المساهمين في اجتماع عام باستخدام نظام التصويت التراكمي المنصوص عليه في النظام الأساسي. غير أن التعيين الأول لأعضاء المجلس المدرجين في هذا القسم قد تم بموجب قرار من المجلس التنفيذي بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٢. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة لمدة ٣ سنوات.

اختصاصات أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولياتهم:

تتمثل المهام الرئيسية لمجلس الإدارة في توفير القيادة الاستراتيجية وتحديد سياسات الإدارة الأساسية للشركة والإشراف على أداء العمل بها، كما يُعد مجلس الإدارة هو الجهة الرئيسية المنوط بها اتخاذ القرارات لكل الموضوعات المهمة للشركة سواء فيما يتعلق بالآثار الاستراتيجية أم المالية أم الآثار الأخرى المتعلقة بسمعة الشركة، ويمتلك مجلس الإدارة السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات في ما يتعلق بكل المسائل باستثناء تلك التي تنفرد بها الجمعية العمومية للمساهمين بموجب القانون أو النظام الأساسي. ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل ٣ أشهر على الأقل.

تتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- تحديد استراتيجية الشركة وميزانيتها وهيكلها؛
- اعتماد السياسات الأساسية للشركة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير المالية والإشراف عليها وكذلك سياسات إدارة المخاطر وغيرها من الضوابط الداخلية والمالية؛
- اقتراح إصدار أسهم عادية جديدة وإعادة هيكلة الشركة؛
- تعيين الإدارة التنفيذية؛
- تحديد سياسات الأجور والمكافآت بالشركة وضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والتعامل مع أي تضارب محتمل للمصالح؛ و
- الدعوة لاجتماعات المساهمين وضمان التواصل معهم بصورة مناسبة.

يُعيَّن أعضاء المجلس من جانب المساهمين لمدد قوامها ثلاث سنوات. ويمكن لأعضاء مجلس الإدارة شغل المنصب لعدد من المدد المتتابعة.

٣. لجان مجلس الإدارة

سيؤسس مجلس الإدارة لجنتين دائمتين هما لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ستخضع كل واحدة منهما لمتطلبات التشكيل المنصوص عليها في قواعد الحوكمة). وفقًا للنظام الأساسي، يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى حسب الحاجة. وفقًا لقواعد الحوكمة، لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضوًا في لجنة التدقيق أو لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

فيما يلي لمحة عامة عن اختصاصات كل من هاتين اللجنتين.

لجنة التدقيق

ستقدم لجنة التدقيق المساعدة إلى مجلس الإدارة في ما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياته الخاصة في ما يتعلق بإعداد التقارير المالية وعمليات الرقابة والضوابط الداخلية والخارجية، ومنها مراجعة سلامة القوائم المالية للشركة ومراقبتها، ومراجعة السياسات المالية والمحاسبية للشركة ومراقبتها، وكذلك مراجعة نطاق الأعمال التي يقوم بها مدققون خارجيون بخلاف أعمال التدقيق، ومراقبتها وإسداء المشورة المتعلقة بتعيين مدققين خارجيين، والإشراف على العلاقة بالمدققين الخارجيين، ومراجعة مدى فاعلية عمليات التدقيق الخارجية وكفاءتها وكذلك مراجعة مدى فاعلية قسم مراجعة الضوابط الداخلية لدى الشركة. وتبقى المسؤولية النهائية على عاتق مجلس الإدارة فيما يتعلق بمراجعة التقارير السنوية وحساب الأرباح والخسائر واعتماده. ويتعين على لجنة التدقيق أن تعطي الاعتبار الواجب للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة والهيئة وسوق دبي المالي، بما في ذلك أحكام قواعد الحوكمة.

تتطلب قواعد الحوكمة أن تتألف لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن يكون عضوان على الأقل من أعضائها مستقلين. وإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك جميع الأعضاء معرفة بالأمور المالية والمحاسبية، ويجب أن يكون لدى عضو واحد على الأقل خبرة عملية في المحاسبة والمالية أو أن يكون حاصلاً على درجة جامعية أو شهادة مهنية في المحاسبة والمالية أو مجال ذي صلة. ويرأس لجنة التدقيق أحد الأعضاء المستقلين وتتضمن أعضاء آخرين ينتخبهم مجلس الإدارة من وقت لآخر. ستجتمع لجنة التدقيق على الأقل أربع مرات في السنة.

وستتخذ لجنة التدقيق الخطوات المناسبة للتأكد من أن المدققين الخارجيين للشركة مستقلين عن الشركة وفق ما يقتضيه القانون المعمول به وتنوي الحصول على معلومات كتابية من مدققي حسابات الشركة بأنهم يمتثلون للمبادئ التوجيهية بشأن الاستقلالية الصادرة عن هيئات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة.

يرأس لجنة التدقيق عبد المحسن إبراهيم كلبت، ويتولى عضويتها كل من محمد الحاوي، ومحمد عبد الله لنجاوي، ونيتين خنا.

لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجلس الإدارة في وضع سياسات الترشيح والمكافآت والإشراف عليها في ما يتعلق بمجلس الإدارة وأي لجان منبثقة من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك التوصية والإشراف على تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموافقة على توظيف الإدارة التنفيذية. وبهذه الصفة، تتولى اللجنة المسؤولية عن تقييم تعيين الإدارة التنفيذية لشركة سالك، وتقييم توازن المهارات والمعرفة والخبرة لمجلس الإدارة ولجانه، ولا سيما مراقبة استقلالية الأعضاء المستقلين. وتتحمل اللجنة أيضًا المسؤولية عن المراجعة الدورية لهيكل مجلس الإدارة وتحديد المرشحين المستقلين المحتمل تعيينهم أعضاء بمجلس الإدارة أو أعضاء باللجان حسبما تقتضي الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا للنظام الأساسي، تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجلس الإدارة في تحديد مسؤولياته في ما يتعلق بالأجور، بما في ذلك تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن سياسة الشركة المتعلقة بمكافآت التنفيذيين.

علاوة على ذلك، تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مجلس الإدارة في دعم الشركة في الوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة، بما في ذلك تحديد إستراتيجية الاستدامة للشركة وإعداد وإدارة مبادرات وسياسات استنادًا إلى إستراتيجية الاستدامة.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، على أن يكون اثنان منهم على الأقل مستقلين، وذلك بالمعنى المقصود في أحكام قواعد الحوكمة في كل الحالات. ويجب اختيار رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من بين الأعضاء المستقلين في اللجنة، على أن يرشح مجلس الإدارة باقي أعضائها. يجب أن تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مرتين على الأقل في السنة، ومن وقت لآخر بناءً على متطلبات الشركة.

ويترأس لجنة الترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة محمد المضرب ويتولى عضويتها كل من محمد الحاوي ومحمد عبد الله لنجاوي.

٤. *حقوق ومسؤوليات المساهمين*

تتمثل الحقوق الرئيسية للمساهمين وفقًا لقانون الشركات والنظام الأساسي فيما يلي:

- الحق في الحصول على توزيعات الأرباح التي تحددها الجمعية العمومية.
- الشركة معفاة من حقوق الأولوية المنصوص عليها في المادة (١٩٩) من قانون الشركات ويجوز للشركة طرح أسهم جديدة على أساس الأولوية.
- حق استلام حصتهم من الأصول عند تصفية الشركة.
- الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية واستلام نسخة من القوائم المالية للشركة.
- حق طلب إلغاء أية قرارات اتخذت في الجمعية العمومية بالإضافة إلى مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة.
- حق الترشح لعضوية مجلس الإدارة.
- حق تعيين مدققي الشركة وتحديد مكافآتهم.

- الحق في التصرف بأي شكل من الأشكال في ما يتعلق بالأسهم بموجب القانون.
- قصر مسؤولية المساهم على سداد قيمة السهم المشترى، دون أن يكون مسؤولاً عن ديون الشركة إلا في حدود القيمة الاسمية لأسهمه.

٥. النظام الأساسي

تم إرفاق النص الكامل للنظام الأساسي في هذه النشرة، تحت الملحق ١.

٦. المسائل القانونية

فيما يلي ملخص للمسائل القانونية التي ستنطبق على الشركة بعد إدراجها. يجب قراءة المسائل القانونية المدرجة أدناه في ضوء أحكام النظام الأساسي للشركة (المنصوص عليها في الملحق ١ من هذه النشرة).

- **النظام الأساسي**

يوضح النظام الأساسي للشركة وقانون تأسيس سالك وقانون الشركات الحقوق والالتزامات المرتبطة بملكية الأسهم بالتفصيل.

- **حضور الجمعية العمومية وحقوق التصويت**

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية ويكون له عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه.

- **سجل الأسهم**

ستكون الأسهم عند إدراجها في سوق دبي المالي على شكل إلكتروني وسوف يتم الاحتفاظ بسجل للأسهم لدى سوق دبي المالي.

يجوز بيع الأسهم أو تحويلها أو رهنها أو التصرف فيها بطريقة أخرى وفقًا لأحكام النظام الأساسي والأنظمة المعمول بها المتعلقة بالبيع والشراء والمقاصة والتسوية والتسجيل.

- **المعلومات المالية**

يحق للمساهم طلب نسخة من القوائم المالية السنوية المدققة للشركة.

- **السنة المالية**

تبدأ السنة المالية للشركة في ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

- **توزيعات الأرباح وعائدات التصفية**

تدفع الشركة أرباح الأسهم وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة المطبقة على الشركة. للمساهمين الحق الحصري في الأرباح المستحقة على تلك الأسهم. في حالة تصفية الشركة، يحق لكل مساهم الحصول على جزء من أصول الشركة وفقًا للنظام الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها ووفقًا للمادة ٢٢٣ من قانون الشركات.

- **توزيعات الأرباح المرحلية**

رهنًا بموافقة مجلس الإدارة، يجوز للشركة توزيع أرباح مرحلية على أساس نصف سنوي أو ربع سنوي.

- **الجمعية العمومية**

يُعقد اجتماع الجمعية العمومية السنوية وفقًا لقانون الشركات، في المكان أو الأماكن (بما في ذلك المنصات الإلكترونية)، والتواريخ والأوقات التي يقررها مجلس الإدارة.

يجوز لمجلس الإدارة الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية كلما رأى ذلك مناسبًا. يتعين على مجلس الإدارة الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية بمجرد أن تتلقى الشركة طلبات من أعضائها بذلك وفقًا لقانون الشركات. على مجلس الإدارة تحديد ما إذا كان اجتماع الجمعية العمومية سيعقد شخصيًا أم عبر الإنترنت.

يجب أن يتضمن إشعار اجتماعات الجمعية العمومية كل المعلومات المطلوب تضمينها بموجب قانون الشركات ويجب نشره وإرساله إلى المساهمين وفقًا لأحكام قانون الشركات.

لا يجوز النظر في أي أعمال في أي اجتماع للجمعية العمومية ما لم يكتمل النصاب القانوني عندما تبدأ الجمعية في التطرق للأعمال.

- **مسؤولية مجلس الإدارة**

يكون مجلس الإدارة مسؤولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن كل أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وعن كل مخالفة للقانون أو للنظام الأساسي للشركة وعن سوء الإدارة. يحق للشركة رفع دعاوى ضد أعضاء مجلس الإدارة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمساهمين نتيجة لإساءة استخدام مجلس الإدارة للسلطة أو انتهاك القانون أو النظام الأساسي للشركة وسوء الإدارة. ويتم اعتماد قرار من الجمعية العمومية يحدد المسؤول عن مباشرة الدعاوى نيابة عن الشركة.

يجوز لأي مساهم رفع دعوى أمام المحكمة المختصة ضد الشركة ومجلس الإدارة إذا وقع أي ضرر على المساهم نتيجة تصرف الشركة أو مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية بما يخالف أحكام قانون الشركات.

- **تعيين رئيس مجلس الإدارة وتحديد صلاحياته**

ينص النظام الأساسي على أن ينتخب مجلس الإدارة، من بين أعضائه، رئيس مجلس الإدارة ونائبه. وعلى الرئيس تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة. وفي حالة تساوي أصوات أعضاء مجلس الإدارة، يُرجح الجانب الذي منه رئيس المجلس.

- **قانون التأسيس**

ويمنح قانون تأسيس سالك هيئة الطرق والمواصلات الحق الخاص بتفويض بعض صلاحياتها وسلطاتها أو كلها، في ما يتعلق بتشغيل شركة سالك وإدارتها، للشركة. ورغمًا عن ذلك، سوف تكون هيئة الطرق والمواصلات هي المسؤولة عن تنظيم عمليات الشركة. ويشكل قانون تأسيس سالك أيضًا الأساس لإبرام هيئة الطرق والمواصلات والشركة اتفاقية الامتياز.

- **استثناءات من قانون الشركات**

استلمت الشركة بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ القرار رقم (٧٣ م/ م٧) لسنة ٢٠٢٢ الصادر عن مجلس الوزراء بإعفاء الشركة من المواد ٢/١١٧ (اكتتاب المؤسسين في الطرح)، ١١٨ و١١٩ (المساهمات العينية)، ١٢١ (الدعوة القانونية للطرح)، ١٤٩ (عضوية مجلس الإدارة)، ١٥٢ (الأطراف ذات العلاقة)، ١٩٩ (حقوق الأولوية)، ٢١٧ (الحظر)، ٢٢١ (أسهم الخزينة) و ٣٥٥ (التأثير غير المشروع في أسعار الأوراق المالية فيما يتعلق بالاستقرار السعري) من قانون الشركات.

٧. مدققو الحسابات المستقلون

تم تدقيق القوائم المالية المقتطعة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و٢٠٢٠ و٢٠١٩ الخاصة بأعمال سالك والمدرجة في هذه النشرة من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي) ("مدققو الحسابات المستقلون")، وفقًا لمعايير التدقيق الدولية على النحو المحدد في تقرير مدقق الحسابات الوارد في هذا المستند (التي تحتوي على فقرة تأكيدية لجذب الانتباه إلى حقيقة أنه، كما هو موضح في الملاحظة ١ من البيانات المالية المقتطعة السنوية، لم تعمل أعمال سالك ككيان منفصل، وبالتالي فإن البيانات المالية المقتطعة السنوية ليست بالضرورة مؤشراً على النتائج الذي كان ستحدث إذا كانت أعمال سالك كيانًا مستقلًا خلال السنوات المعروضة أو نتائجها المستقبلية).

تمت مراجعة القوائم المالية المرحلية الموجزة المقتطعة غير المدققة للشركة لفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢٢ (التي تتضمن معلومات مالية مقارنة غير مدققة وغير مراجعة لفترة ١ يناير الى ١ يوليو ٢٠٢١ الخاصة بالشركة والمدرجة في هذه النشرة من قبل شركة برايس ووترهاوس كوبرز وفقًا للمعيار الدولي لتكاليف المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة القوائم المالية المرحلية من جانب مدقق حسابات مستقل للشركة" كما هو مذكور في تقرير المراجعة الوارد في هذه النشرة. (التي تحتوي على فقرة تأكيدية للإشارة إلى الإيضاح رقم (٢) المرفق بالقوائم المالية المقتطعة المرحلية، والذي يوضح أساس المحاسبة وحقيقة أن شركة سالك ش.م.ع. لم تعمل ككيان منفصل في الفترة الممتدة من ١ يناير إلى٣٠ يونيو ٢٠٢٢، وهو تاريخ تحويل أعمال سالك إلى الشركة).

النِّظام الأساسي
لشركة سالك (ش.م.ع)

المُقدِّمة:

بعد الاطلاع على القانون رقم (12) لسنة 2022 بشأن تأسيس شركة سالك، باعتبارها شركة مُساهِمة عامّة، مملوكة لحُكومة دبي، تتمتّع بالشخصيّة الاعتباريّة، والاستقلال المالي والإداري، والأهليّة القانونيّة اللازمة لمُمارسة أنشِطتها وتحقيق أغراضها، المنصوص عليها في ذلك القانون، وهذا النِّظام،
وعلى قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق الماليّة والسِّلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوْكمة الشّركات المُساهِمة العامّة وتعديلاته،

نُصدر النِّظام الأساسي لشركة سالك (ش.م.ع)، وذلك على النّحو التالي:

التعريفات
المادة (1)

تكون للكلمات والعبارات التالية، حيثُما وردت في هذا النِّظام، المعاني المُبيّنة إزاء كُلٍّ منها، ما لم يدل سياق النّص على غير ذلك:

الدّولة	:	دولة الإمارات العربيّة المُتّحِدَة.
الإمارة	:	إمارة دبي.
الحُكومة	:	حُكومة دبي.
الهيئة	:	هيئة الأوراق الماليّة والسِّلع.
المجلس التنفيذي	:	المجلس التنفيذي للإمارة.
السُّلطة المُختصّة	:	السُّلطة المعنيّة بترخيص الأنشِطة الاقتصاديّة في الإمارة.
المُؤسِّس	:	الحُكومة، بوصفها المالك الوحيد للشّركة.
السّوق المالي	:	أي من الأسواق الماليّة التي يتم إدراج أسهُم الشّركة فيها.

قانون الشّركات : المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشّركات التجاريّة، أو أي تشريع آخر يحِل محلّه.

القانون : القانون رقم (12) لسنة 2022 بشأن تأسيس شركة سالك (ش.م.ع).

نظام التعرفة المُروريّة : نظام يسمح بسحب المبلغ المُعادِل للتعرفة المُعتمدة وفقاً للقانون رقم (22) لسنة 2006 المُشار إليه والقرارات الصّادرة بمُوجبه، الذي يقوم مُستخدِم الطّريق بدفعِه لدى اجتياز إحدى بوّابات التعرفة المُروريّة.

بوّابات التعرفة المُروريّة: المواقِع التي يتم فيها تركيب أجهِزة تقنيّة خاصّة، تسمح بسداد المبلغ المُعادِل للتعرفة المُعتمدة وفقاً للقانون رقم (22) لسنة 2006 المُشار إليه والقرارات الصّادرة بمُوجبه، من بطاقات التعرفة المُروريّة لِكُل مركبة تعبُر تلك المواقع دون الحاجة إلى التوقُّف.

الأنظِمة المُروريّة : مجموعة من الأجهِزة الإلكترونيّة والكهربائيّة المُرتبِطة عبر شبكة اتصالات بأنظِمة وخوادم مركزيّة، تحتوي على برمجيّات وتطبيقات هندسيّة مُتخصّصَة، يتم استخدامها لمُراقبة وإدارة والتحكُّم بالحركة المُروريّة في شبكة الطُّرق.

المُساهِم الحُكومي : دائرة الماليّة، بوصفها الجهة الحُكوميّة في الإمارة التي تُمثِّل ملكيّة الحُكومة في الشّركة.

المُساهِم : الشّخص الطبيعي أو الاعتباري المالِك لأي من أسهُم الشّركة، في حال زيادة رأسمال الشّركة أو بيع المُؤسِّس نسبة من أسهُمِه وطرحها في اكتتاب عام.

الشّركة : شركة سالك (ش.م.ع).

قواعد الحوْكمة : مجموعة الضّوابط والإجراءات الصّادرة عن الهيئة، التي تُحقِّق الانضباط المُؤسّسي في جميع شُؤون الشّركة، بما في ذلك مسؤوليّات وواجبات الرّئيس والأعضاء والإدارة، وحُقوق المُساهِمين.

الشّركة التّابعة : أي مُؤسّسة أو شركة تمتلِك الشّركة أغلبيّة أسهُمِها بشكل مُباشِر أو غير مُباشِر.

القرار الخاص : القرار الصّادر بأغلبيّة أصوات المُساهِمين الذين يملِكون ثلاثة أرباع الأسهُم المُمَثّلة في الجمعيّة العُموميّة على الأقل.

مجلس الإدارة : مجلس إدارة الشّركة.

الرّئيس : رئيس مجلس الإدارة.

العُضو : عُضو مجلس الإدارة.

الرّئيس التنفيذي : الرّئيس التنفيذي للشّركة.

الإدارة : الإدارة التنفيذيّة للشّركة، التي تتكوّن من الرّئيس التنفيذي ومُساعِديه والإداريين والماليين والفنّيين العامِلين في الشّركة.

المُقرّر : مُقرّر مجلس الإدارة أو أي من اللجان التّابعة له.

مُدقّق الحِسابات : مُدقّق حِسابات الشّركة المُعيّن من الجمعيّة العُموميّة.

التصويت التّراكُمي : عمليّة التصويت التي يكون فيها لِكُل مُساهِم عدد من الأصوات يُساوي عدد الأسهُم التي يملكها، بحيث يقوم بالتصويت بها لمُرشّح واحد لعُضويّة مجلس الإدارة أو توزيعها بين من يختارُهم من المُرشّحين، على ألا يتجاوز عدد الأصوات التي يمنحها للمُرشّحين الذين اختارهُم عدد الأصوات التي بحوزته.

قواعد الإدراج : قواعد ومُتطلّبات الإدراج الواردة في قانون الشّركات وقرارات مجلس الوزراء الصّادرة بمُوجبه، وكذلك القرارات الصّادرة عن الهيئة، وما هو معمول به لدى السّوق المالي.

الطّرف ذو العلاقة : أي شخص أو جهة أو كيان يتم تحديدُه من الهيئة كطرف ذي علاقة، وفقاً للقرارات الصّادرة عنها في هذا الشأن.

الباب الأوّل
أحكام عامّة

اسم الشّركة
المادة (2)

يكون اسم الشّركة **"سالك (ش.م.ع)"**.

مقر الشّركة

المادة (3)

يكون مقر الشّركة في الإمارة، ويجوز لمجلس الإدارة أن يُنشِئ فُروعاً ومكاتب لها داخل الإمارة وخارجها.

مُدّة الشّركة

المادة (4)

مُدّة الشركة (99) تِسعٌ وتِسعون سنة ميلاديّة، قابلة للتمديد تلقائيّاً لمُدَد مُماثِلة، ما لم تُقرِّر الجمعيّة العُموميّة بمُوجب القرار الخاص حل الشّركة قبل انتهاء تلك المُدّة أو تعديلها.

أغراض الشّركة واختصاصاتها

المادة (5)

أ- تكون أغراض الشّركة على النّحو التالي:

1. تشغيل وإدارة وتطوير نظام التعرفة المُروريّة حصريّاً داخل الإمارة، وتطبيق التشريعات المُنظِّمة للتعرفة المُروريّة، بما فيها قرار المجلس التنفيذي رقم (19) لسنة 2010 المُشار إليه، وفقاً لعقد الامتياز المُبرم مع هيئة الطُّرق والمُواصلات.
2. إدارة وتطوير وتشغيل الأنظِمة المُروريّة، وفقاً للعُقود التي تُبرِمها مع الجهات المُختصّة بهذه الأنظِمة داخل الإمارة وخارجها.
3. تقديم الخدمات الاستشاريّة في مجال الأنظِمة المُروريّة والتعرفة المُروريّة.
4. التنسيق مع هيئة الطُّرق والمُواصلات لإعداد الدِّراسات المُتعلِّقة بمُخطّطات ومواقع بوّابات التعرفة المُروريّة.
5. الاستثمار في مجال الأنظِمة المُروريّة والتعرفة المُروريّة.

ب- لغايات تحقيق الأغراض المُشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يكون للشّركة القيام بما يلي:

1. التعاقُد مع الغير لتحقيق أغراضها.
2. تأسيس شركات مملوكة لها بالكامِل أو المُساهمة في الشّركات المُرتبِطة بأغراضها داخل الإمارة وخارجها.
3. امتلاك وحِيازة واستئجار وتأجير الأراضي والعقارات اللازمة لتحقيق أغراضها.

4. استثمار وتوظيف أموالها في أي مجالات تجاريّة أو ماليّة أو خدميّة أو صناعيّة.
5. اقتراض الأموال بضمان أو بدون ضمان، بما يتّفق مع التشريعات السّارية في الإمارة.
6. منح حُقوق الانتفاع وأي حُقوق عينيّة أخرى على الأراضي المملوكة لها لأي جهة أو شركة تُساهِم في مجال الأنظِمة المُروريّة، بما فيها نظام التعرفة المُروريّة.
7. أي أعمال أو أنشِطة أخرى تتعلّق بتحقيق أغراضها، ولا تتعارض مع أحكام القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِهما وهذا النّظام والتشريعات السّارية في الإمارة.

الباب الثّاني
رأس مال الشّركة

تحديد رأس المال والأسهُم
المادة (6)

أ- يُحدّد رأسمال الشّركة المُصدر بمبلغ (75,000,000) خمسةٍ وسبعين مليون درهم، مُقسّم إلى (7,500,000,000) سبعة مليارات وخمسُمِئة مليون سهم، وتكون القيمة الاسميّة لِكُل سهم (0.01) فلس واحد.

ب- تكون جميع أسهُم الشّركة اسميّة ومُتساوية في الفئة والحُقوق التي تمنحها من جميع الجوانب، ما لم تُقرّر الجمعيّة العُموميّة بمُوجب القرار الخاص إصدار فئات مُختلِفة من الأسهُم.

ملكيّة الحُكومة
المادة (7)

يجب ألا تقِل نسبة ملكيّة الحُكومة في الشّركة بأي حالٍ من الأحوال عن (60%) ستين بالمئة من رأسمال الشّركة.

الطّرح للاكتتاب العام
المادة (8)

مع مُراعاة حُكم المادة (7) من هذا النّظام، يتم طرح أسهُم الشّركة للاكتتاب العام، وفق النّسب التي يُحدِّدها المجلس التنفيذي في هذا الشأن.

دفع القيمة الاسميّة للأسهُم

المادة (9)

تُدفع ما نِسبتُه (100%) مئة بالمئة من كامل القيمة الاسميّة للأسهُم عند الاكتتاب.

تحمُّل أو زيادة الالتزامات

المادة (10)

لا يتحمّل المُساهِمون أي التزامات تُطلب من الشّركة أو أي خسائِر تلحق بها، إلا في حدود المبلغ غير المدفوع عمّا يملِكونه من أسهُم، ولا يجوز زيادة التزامات المُساهِمين في الشّركة عن هذا القدر إلا بمُوافقتِهم الجماعيّة.

آثار تملُّك أسهُم الشّركة

المادة (11)

يترتّب على ملكيّة السّهم، قبول المُساهِم بالنِّظام الأساسي للشّركة وقرارات الجمعيّة العُموميّة، ولا يجوز للمُساهِم أن يطلُب استرداد ما دفعه للشّركة كحِصّة في رأس المال.

تجزئة ملكيّة الأسهُم

المادة (12)

لا يجوز تجزئة ملكيّة السّهم، ويترتّب على ذلك عدم جواز أن يملك السّهم الواحد أكثر من شخص.

حُقوق المُساهِم

المادة (13)

كُل سهم يُخوّل مالكه الحق في حِصّة مُعادِلة لحصّة غيره دون تمييز، ويكون للمُساهِم الحق فيما يلي:

1. ملكيّة موجودات الشّركة عند تصفِيتها، بما يُعادِل قيمة الأسهُم التي يملِكها.
2. أرباح الشّركة، بما يُعادِل قيمة الأسهُم التي يملِكها.
3. حُضور الجمعيّة العُموميّة.
4. التصويت على قرارات الجمعيّة العُموميّة.

إدراج الأسهُم والتصرُّف فيها

المادة (14)

أ- تقوم الشّركة بإدراج أسهُمِها في أي من الأسواق الماليّة المُرخّصة في الإمارة، ويجوز لمجلس الإدارة إدراج أسهُم الشّركة في الأسواق الماليّة الموجودة خارج الإمارة أو الدّولة، على أن يتم الالتزام في كُل ما يتعلّق بإصدار وتسجيل أسهُم الشّركة وتداولها ونقل ملكيّتها وترتيب الحُقوق عليها، بالقواعد المنصوص عليها في قانون الشّركات والقانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2000 وقرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2000 المُشار إليهما والقرارات الصّادرة بمُوجبِها وهذا النِّظام، وما هو معمول به لدى السّوق المالي المعني والتشريعات السّارية في الإمارة.

ب- يجوز التصرُّف بأسهُم الشّركة، سواءً ببيعِها أو التنازُل عنها أو رهنها أو غير ذلك من التصرُّفات القانونيّة الأخرى، وذلك بما يتّفق مع أحكام هذا النِّظام، على أن يتم تسجيل تلك التصرُّفات في سجل خاص يتم إنشاؤه لدى الشّركة، يُسمّى **"سجل الأسهُم"**، وعند إدراج أسهُم الشّركة في السّوق المالي، يتم تسجيل جميع التصرُّفات التي تَتِم على هذه الأسهُم، بما في ذلك المقاصّة والتسوِيات، وفقاً للقواعد المعمول بها لدى السّوق المالي.

ج- في حال وفاة المُساهِم، يكون وريثه أو المُوصى له، هو الشّخص الوحيد الذي له الحق في أسهُم المُتوفّى، وفي الأرباح والامتيازات الأخرى التي كان للمُتوفّى حقٌّ فيها، كما يكون له بعد تسجيله في الشّركة وفقاً لأحكام هذا النِّظام، حُقوق المساهم، التي كان يتمتّع بها المُتوفّى فيما يخُص تلك الأسهُم، ولا تُعفى تركة المُساهِم المُتوفّى من أيّ التزام تجاه الشّركة أو غيرها يتعلّق بأي سهم كان يملِكُه وقت الوفاة.

د- يجب على أي شخص يُصبِح له الحق في أي أسهُم في الشّركة نتيجة وفاة أو تصفِية أو إفلاس أو صُدور حجز قضائي لصالِحه من المحكمة المُختصّة، أن يقوم خلال (30) ثلاثين يوماً بما يلي:

1. تقديم بيّنة خطّية على حقّه في الأسهُم إلى الشّركة.
2. أن يختار التسجيل كمُساهِم، أو أن يُسمّي شخصاً آخر ليتم تسجيله كمُساهِم فيما يتعلّق بالسّهم الذي آل إليه بالإرث أو التصفِية أو الإفلاس أو الحجز القضائي، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه.

النِّظام الإلكتروني للأسهُم

المادة (15)

تَستبدِل الشّركة، عند إتمام إدراج أسهُمِها في السّوق المالي، سجل الأسهُم ونظام نقل ملكيّة الأسهُم المعمول بهما لديها، بنظام إلكتروني لتسجيل الأسهُم ونقل ملكيّتها، بما يتوافق مع النِّظام المعمول به في السّوق المالي، وتُعتبر البيانات الواردة في النِّظام الإلكتروني نهائيّة ومُلزِمة، لا يجوز الطّعن فيها أو طلب نقلها أو تغييرها إلا بمُقتضى التشريعات والأنظِمة والإجراءات المعمول بها لدى السّوق المالي.

الحجز على مُمتلكات الشّركة

المادة (16)

لا يجوز لورثة المُساهِم أو لغيرهم من خلفِه أو دائِنيه بأي حالٍ من الأحوال، أن يطلُبوا الحجز على مُمتلكات الشّركة أو قِسمتها أو بيعِها، أو أن يتدخّلوا بأي طريقةٍ كانت في إدارتها، ويجب عليهم للاستفادة من حُقوقهم الاستناد إلى قوائم جرْد الشّركة وحساباتها الختاميّة عن آخر سنة ماليّة للشّركة، وعلى القرارات الصّادرة عن الجمعيّة العُموميّة في هذا الشأن.

الأرباح المُستحقّة عن السّهم

المادة (17)

تقوم الشّركة بدفع حِصَص الأرباح المُستحقّة عن كُل سهم للمالك الأخير الذي قُيِّد اسمُه في سجل الأسهُم بالشّركة، وذلك في التاريخ الذي تُحدِّدُه الجمعيّة العُموميّة لدفع الأرباح، ويكون لهذا المالك أو وكيله الخاص أو مُمثّله القانوني الحق في استلام المبالغ المُستحقّة عن ذلك السّهم، سواءً كانت حِصَصاً في الأرباح، أو نصيباً في موجودات الشّركة في حال تصفِيتها.

زيادة وتخفيض رأسمال الشّركة

المادة (18)

أ- مع مُراعاة أحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِه، وبعد الحُصول على مُوافقة الهيئة، يجوز زيادة رأسمال الشّركة بإصدار أسهُم جديدة بذات القيمة الاسميّة للأسهُم الأصليّة، أو بإضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسميّة، كما يجوز تخفيض رأسمال الشّركة بعد الحُصول على

مُوافقة الهيئة، وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِه.

ب- يجب أن تتم أي زيادة في رأسمال الشّركة أو تخفيضِه بمُوجب القرار الخاص من الجمعيّة العُموميّة، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مُدقّق الحسابات، على أن يتم في حالة زيادة رأس المال، تحديد مقدار الزّيادة وسعر إصدار الأسهُم الجديدة، وأن يتم في حالة تخفيض رأس المال تحديد مقدار التخفيض وكيفيّة تنفيذه.

الباب الثّالث
سندات القرض والصُّكوك

إصدار السّندات والصُّكوك
المادة (19)

أ- مع مُراعاة أحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِه، يجوز للجمعيّة العُموميّة، بناءً على توصِية مجلس الإدارة، أن تُقرّر بمُوجب القرار الخاص إصدار أي نوع من سندات القرض، أو الصُّكوك الإسلاميّة، أو أي سندات ماليّة أخرى بقِيَم مُتساوية لِكُل إصدار، سواءً كانت قابِلة للتداول أو التحويل إلى أسهُم في الشّركة من عدمه، على أن يُبيّن القرار الخاص الصّادر عن الجمعيّة العُموميّة قيمة هذه السّندات والصُّكوك والسّندات الماليّة الأخرى وشُروط إصدارها، ومدى قابليّتها للتداول أو التحويل إلى أسهُم، ويجوز للجمعيّة العُموميّة أن تُفوّض مجلس الإدارة صلاحيّة تحديد موعد إصدار تلك السّندات والصُّكوك، وفقاً لما هو مُعتمد لدى الهيئة في هذا الشأن.

ب- أي سند أو صك تُصدِرُه الشّركة يبقى اسميّاً، وذلك إلى حين اكتمال سداد قيمته، ولا يجوز إصدار السّندات أو الصُّكوك لحامِلها، ويُمنح أصحاب السّندات أو الصُّكوك التي تَصدُر بمُناسبة قرض واحد حُقوقاً مُتساوية، ويقع باطِلاً كُل شرط يُخالِف ذلك.

الباب الرابع
مجلس الإدارة

تعيين وانتخاب مجلس الإدارة
المادة (20)

أ- مع مُراعاة أحكام المادة (10) من القانون، يتولّى إدارة الشّركة مجلس إدارة، يتألّف من الرّئيس ونائب الرّئيس وعدد من الأعضاء من ذوي الخِبرة والاختصاص، لا يقِل عددُهم عن (7) سبعة أعضاء، يتم تعيينهم أو انتخابهم من الجمعيّة العُموميّة بالتصويت السّري التّراكُمي.

ب- يتم تعيين أو انتخاب مجلس الإدارة بما يتّفق مع حُقوق ملكيّة الأسهُم في الشّركة، وذلك على النّحو التالي:

1. يحق للمُساهِم الحُكومي تعيين عدد من الأعضاء في مجلس الإدارة يُعادِل حصّته في رأسمال الشّركة.
2. يتم انتخاب الأعضاء من غير المُساهِم الحُكومي، عن طريق التصويت السّري التّراكُمي، وفقاً لقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه، كما يجوز أن يكون الأعضاء من غير المُساهِمين.
3. تلتزم الشّركة بقواعد الحوْكمة بشأن الترشُّح لعُضويّة مجلس الإدارة، ويجب على المُرشّح لعُضويّة مجلس الإدارة أن يُقدِّم الوثائق والبيانات التالية:

أ- السّيرة الذاتيّة، موضحاً فيها المُؤهّلات العلميّة والخبرات العمليّة، مع تحديد صِفة العُضويّة التي سيترشّح لها.

ب- إقرار كتابي بالتزامِه بأحكام القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِهما وهذا النّظام، وأنّه سوف يبذُل عناية الشّخص الحريص طيلة فترة عُضويّته في مجلس الإدارة.

ج- كشف بأسماء الشّركات والمُؤسّسات التي يُزاول العمل فيها وقت الترشُّح، أو يشغل عُضويّة مجالس إدارتها، وأيّ عمل يقوم به بصُورة مُباشِرة أو غير مُباشِرة، قد يُشكِّل مُنافسة للشّركة.

د- في حال كان المُرشّح للعُضويّة في مجلس الإدارة شخصاً اعتباريّاً، فإنّه يجب إرفاق

مُستند كتابي صادر عن هذا الشّخص، يتضمّن اسم مُمثّله المُرشّح لعُضويّة مجلس الإدارة.

هـ- كشف بالشّركات التجاريّة التي يُساهِم أو يُشارك في ملكيّتها، وعدد الأسهُم أو الحِصَص التي يملِكها.

العُضويّة في مجلس الإدارة
المادة (21)

أ- تكون مُدّة العُضويّة في مجلس الإدارة (3) ثلاث سنوات، على أن يتم إعادة تشكيل مجلس الإدارة عند انتهاء هذه المُدّة، سواءً بتعيين أو انتخاب أعضاء جُدُد أو بإعادة تعيين أو انتخاب الأعضاء الذين انتهت مُدّة عُضويّتِهم.

ب- في حال شُغور منصب أي من الأعضاء، يجوز لمجلس الإدارة تعيين عُضو جديد خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ شُغور العُضويّة، على أن يُعرض هذا التعيين على الجمعيّة العُموميّة في أول اجتماع لها لاعتماد القرار أو تعيين عُضو بديل، على أن يُكمِل العُضو الجديد مُدّة عُضويّة سلفه، وفي حال عدم تعيين العُضو الجديد خلال تلك المُدّة، فإنّه يجب على مجلس الإدارة فتح باب الترشُّح لانتخاب عُضو للمنصب الشّاغر في مجلس الإدارة في أوّل اجتماع للجمعيّة العُموميّة.

ج- إذا بلغت المراكز الشّاغرة ثُلث عدد الأعضاء، وجب على مجلس الإدارة أو الأعضاء الباقين دعوة الجمعيّة العُموميّة للاجتماع خلال (30) ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ خلو آخر مركز شاغر ليتم انتخاب من يشغل تلك المراكز، وفي جميع الأحوال يُكمِل العُضو الجديد مُدّة عضوية سلفه.

انتخاب الرّئيس
المادة (22)

أ- عند انتهاء ولاية مجلس الإدارة الأوّل، المُشكّل بمُوجب قرار المجلس التنفيذي رقم (34) لسنة 2022 المُشار إليه، ينتخِب مجلس الإدارة الجديد وبالتصويت السّري من بين أعضائِه الرّئيس، وكذلك نائب الرّئيس الذي يقوم مقام الرّئيس في حال غيابه أو شُغور منصِبه.

ب- يتولّى الرّئيس مُهمّة الإشراف على مجلس الإدارة، وعلى قيامِه بمُمارسة الاختصاصات المُقرّرة له بمُوجب القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِهما وهذا النّظام.

ج- يُعيّن مجلس الإدارة مُقرّراً له، وفقاً للضّوابط المُعتمدة لدى الهيئة في هذا الشأن، تُناط به مُهمّة إعداد جدول أعمال مجلس الإدارة، وتوجيه الدّعوة للأعضاء لحُضور اجتماعاته، وتدوين محاضر جلساته، وقراراته وتوصِياته، ومُتابعة تنفيذها، وحفظها وأرشفتها، وأي مهام أخرى يتم تكليفُه بها من الرّئيس أو مجلس الإدارة.

د- يجب أن تتوفّر في المُقرّر الشُّروط والمُتطلّبات المُبيّنة في قواعد الحوْكمة، وأن يكون تابعاً لمجلس الإدارة بشكل مُباشِر، ولا يجوز عزله إلا بقرار من مجلس الإدارة.

هـ- يجوز لمجلس الإدارة أن يُشكّل من بين أعضائِه لجنة أو أكثر، يُعهد إليها بعدد من المهام والصلاحيّات المنُوطة به، بما يتّفق مع أحكام القانون وقواعد الحوْكمة.

اختصاصات مجلس الإدارة

المادة (23)

أ- يتولّى مجلس الإدارة مُهمّة الإشراف العام على الشّركة، وعلى قيامِها بجميع الأعمال والأنشِطة الكفيلة بتحقيق أغراضها والتصرُّف بالنِّيابة عنها، وذلك في حدود الاختصاصات المنوطة به بمُوجب القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِهما وهذا النّظام وقرارات الجمعيّة العُموميّة، ويكون لمجلس الإدارة على وجه الخُصوص القيام بالمهام والصلاحيّات التالية:

1. اعتماد الخطط الإستراتيجيّة والسّياسات الخاصّة بالشّركة، والإشراف على مُتابعة تنفيذها.
2. عقد القُروض لآجال تزيد على (3) ثلاث سنوات، والدُّخول في مُشارطات التحكيم في العُقود والمُنازعات التي تكون الشّركة طرفاً فيها.
3. المُوافقة على إبراء ذمّة مديني الشّركة من التزاماتِهم، وإجراء الصُّلح والاتفاق على التحكيم، وتطبيق القوانين الأجنبيّة على أي من اتفاقيّاتها، وتأسيس الشّركات والشّركات التابعة بشكل كُلّي أو جُزئي، أو الاستثمار فيها وبيعها وحلّها وتصفِيتها.
4. اعتماد النّظام الدّاخلي لمجلس الإدارة وجميع الأمور المُتعلّقة به، بما في ذلك تفويض الاختصاصات وتوزيع المسؤوليّات بين أعضائه.
5. اعتماد اللوائح الماليّة والإداريّة والفنّية للشّركة، بما في ذلك منظومة تفويض الصلاحيّات،

وكذلك اللوائح المُنظّمة لمُشترياتها وإدارة أصولها، بالإضافة إلى اللوائح المُنظّمة لمواردها البشريّة.

6. اعتماد الهيكل التنظيمي للشّركة.
7. تقسيم ونقل وتحويل ودمج وتوحيد وبيع ورهن أي من أموال الشّركة أو أصولها أو موجوداتها أو أصول أو موجودات أو أموال أي من الشّركات التّابعة، أو التنازُل عن أي منها والتصرُّف بها بكافّة أشكال التصرُّفات القانونيّة، وذلك وفقاً لمنظومة تفويض الصلاحيّات.
8. السّماح للشّركة والشّركات التّابعة بمُباشرة أي عمليّة استثمار أو اقتراض أو إقراض، أو إصدار ضمانات أو كفالات أو سندات أو صُكوك أو أي أدوات دين أخرى، وفقاً للتشريعات السّارية في الإمارة.
9. الاستحواذ على الشّركات ودمجها.
10. تعيين وعزل الرّئيس التنفيذي.
11. تحديد مهام وصلاحيّات الإدارة.
12. مُراجعة وتقييم أداء الإدارة، ومدى قيامها بتنفيذ الخطط والإستراتيجيّات والسّياسات المُعتمدة.
13. اعتماد أسس منح الحوافز والمُكافآت والمزايا الخاصّة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة.
14. اعتماد مشروع الميزانيّة والحسابات الختاميّة.
15. تكليف أي من أعضائه كعُضو مُنتدب للشّركة والقيام بمهام الرّئيس التنفيذي.
16. أي مهام أو صلاحيّات أخرى تتّفق وأغراض الشّركة، تكون لازمة لتحقيق مصالِحها، ولا تتعارض مع القانون والتشريعات السّارية في الإمارة.

ب- يجوز لمجلس الإدارة تفويض أي من صلاحيّاته المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، بما لا يتعارض مع أحكام القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِهما.

اختصاصات الرّئيس التنفيذي

المادة (24)

أ- مع مُراعاة أحكام الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (10) من القانون، يتولّى الرّئيس التنفيذي المهام والصلاحيّات التالية:

1. تمثيل الشّركة أمام جميع الجهات سواءً داخل الإمارة أو خارجها، بما في ذلك الجهات القضائيّة والجهات الحُكوميّة وغير الحُكوميّة.
2. تنفيذ جميع القرارات الصّادرة عن الجمعيّة العُموميّة ومجلس الإدارة.
3. تسيير الشُّؤون اليوميّة للإدارة، وإدارة عمليّات الشّركة، والتحقُّق من قيامها بالمهام المنوطة بها بمُوجب القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبهما وهذا النِّظام والتشريعات السّارية في الإمارة واللوائح المعمول بها في الشّركة.
4. إبرام العُقود والاتفاقيّات ومُذكّرات التفاهُم، والتوقيع على المُستندات، مهما كانت طبيعتها ونوعها، في حدود الصلاحيّات المنُوطة به بمُوجب هذا النِّظام.
5. إصدار السّياسات والقرارات واللوائح الداخليّة المُتعلّقة بشُؤون الشّركة والشّركات التّابعة، باستثناء اللوائح التي يختص مجلس الإدارة باعتمادها وفقاً للبند (5) من الفقرة (أ) من المادة (23) من هذا النِّظام.
6. القيام بجميع الأعمال الماليّة والمصرفيّة، واتخاذ القرارات المُتعلّقة بأيٍّ منها، وفقاً للصلاحيّات المنُوطة به بمُوجب اللوائح المُعتمدة لدى الشّركة في هذا الشأن.
7. القيام بجميع الاختصاصات المنُوطة به بمُوجب التشريعات المعمول بها لدى الشّركة ولوائحها الداخليّة والتشريعات السّارية في الإمارة.
8. الإشراف على الجهاز التنفيذي للشّركة، وجميع الأمور المُتعلّقة بالموارد البشريّة، بما في ذلك المُوافقة على تعيين المُوظّفين، وتحديد رواتبهم ومُكافآتهم ونقلهم وعزلهم وجميع الأمور المُتعلّقة بهم، وفقاً للصلاحيّات المنصوص عليها في لائحة الموارد البشريّة المُعتمدة لدى الشّركة.
9. التوصِية إلى مجلس الإدارة بتسمِية مُمثّلي الشّركة في مجالس إدارة الشّركات التّابعة، على أن يصدُر باعتماد تعيينِهم في مجالس إدارة هذه الشّركات قرار من مجلس الإدارة.
10. تشكيل اللجان وفرق العمل الدّائمة والمُؤقّتة، وتحديد اختصاصاتها، ومُكافأة أعضائها، بما يتماشى مع الأنظِمة المُعتمدة لدى الشّركة وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه وقواعد الحوْكمة.
11. توكيل الغير في تمثيل الشّركة في أي مسألة تتعلّق بتحقيق مصالِحها والدِّفاع عن حُقوقها.
12. إبرام عُقود الصُّلح واتفاقات التسوية بالنِّيابة عن الشّركة، وتطبيق القوانين الأجنبيّة على أي

من العُقود أو الاتفاقيّات التي تُبرمها الشّركة والشّركات التابعة، ورفع الدّعاوى القضائيّة، وتوكيل المُحامين، وإجراء التسويات والمُخالصات القضائيّة والقانونيّة، بما يتوافق مع قرارات مجلس الإدارة ويُحقّق مصالح الشّركة.

13. أي مهام أو صلاحيّات أخرى يتم تفويضه أو تكليفُه بها من الجمعيّة العُموميّة أو الرّئيس أو مجلس الإدارة.

ب- يُمارس الرّئيس التنفيذي المهام والصلاحيّات المنُوطة به بمُوجب الفقرة (أ) من هذه المادة وفقاً لمنظومة تفويض الصلاحيّات التي يعتمِدها مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ج- يجوز للرّئيس التنفيذي تفويض أي من الصلاحيّات المنوطة به بمُوجب الفقرة (أ) من هذه المادة إلى أي من مُوظّفي الشّركة، بما لا يتعارض مع أحكام القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبهما، وبما يتوافق مع مُتطلّبات العمل، ويخدم مصلحة الشّركة والشّركات التابعة، على أن يكون ذلك التفويض خطّياً ومُحدّداً ومُتوافِقاً مع منظومة تفويض الصلاحيّات التي يعتمِدها مجلس الإدارة.

اجتماعات مجلس الإدارة

المادة (25)

يجتمِع مجلس الإدارة بدعوة من الرّئيس، أو نائب الرّئيس في حال غيابه، (4) أربعة اجتماعات في السّنة على الأقل، أو كُلّما دعت الحاجة إلى ذلك، في المكان والزّمان اللذيْن يُحدّدهُما، ويجوز أن تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة عن طريق وسائل الاتّصال المسموعة أو المرئيّة، ويتم توجيه الدّعوة قبل أسبوع على الأقل من الموعد المُحدّد لعقد الاجتماع، مرفقاً بها جدول الأعمال المُعتمد، ويجوز للعُضو طلب إضافة أي موضوع لمُناقشتِه خلال الاجتماع، وذلك بعد الحُصول على مُوافقة رئيس الاجتماع على الطّلب.

صِحّة اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة

المادة (26)

أ- يكون اجتماع مجلس الإدارة أو أي من اللجان التّابعة له صحيحاً بحُضور أغلبيّة الأعضاء، ويكون الحُضور شخصيّاً بالوجود الفعلي أو من خلال التقنيّة الصوتيّة أو تقنيّة الصّوت والفيديو أو أي

وسيلة تواصُل مرئيّة أخرى يعتمِدها مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له، ويجوز للعُضو أن يُنيب عنه بشكل خطّي عُضواً آخر لحُضور اجتماع مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له، والتصويت على قراراته، وفي هذه الحالة يُحسب لهذا العُضو صوت واحد من مجموع أصوات الأعضاء الحاضِرين، ولا يجوز أن يحمِل العُضو الواحد أكثر من إنابة واحدة في أي اجتماع، كما لا يجوز له التصويت بالمُراسلة.

ب- تصدُر قرارات مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له بأغلبيّة أصوات الأعضاء الحاضِرين أو المُمثّلين عنهُم، وفي حال تساوي الأصوات يُرجّح الجانب الذي صوّت معه رئيس الاجتماع.

محاضر اجتماعات مجلس الإدارة
المادة (27)

أ- تُدوّن جميع المواضيع والمسائِل التي تم بحثها ومُناقشتها، والقرارات التي تم اتخاذها، في محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له، على أن تُدوّن أي تحفُّظات يُبديها أي من الأعضاء أو الآراء المُخالِفة في تلك المحاضر.

ب- يقوم الأعضاء الحاضِرون والمُقرّر، بالتوقيع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له، سواءً كان التوقيع خطّياً أو إلكترونيّاً، على أن يتم توزيع نُسَخ من هذه المحاضر على الأعضاء بعد اعتمادها للاحتفاظ بها.

ج- تُحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجنة التّابعة له لدى المُقرّر، وفي حال امتناع أي من الأعضاء عن التوقيع على محضر الاجتماع، فإنّه يُثبت اعتراضه في المحضر وتُذكر أسباب الاعتراض في حال إبدائها.

المُوافقة على القرارات بالتمرير
المادة (28)

أ- دون الإخلال بالنّصاب القانوني المطلوب لاجتماع مجلس الإدارة، يجوز للمجلس إصدار بعض قراراته بالتمرير، على أن يُراعى في ذلك ما يلي:

1. مُوافقة الأعضاء بالأغلبيّة على وجود حالة طارئة تستدعي إصدار القرار في المسائل المُستعجلة للشّركة، أو التوصِية بالتمرير.

2. أن يكون القرار المطلوب تمريره على الأعضاء مكتوباً، ومُرفقاً به جميع المُستندات والوثائق ذات الصّلة.

ب- في الحالات التي تكون فيها أسهُم الشّركة مملوكة بالكامل للمُساهِم الحُكومي وقبل الانتهاء من طرح أسهُم الشّركة للاكتتاب العام، يُعتبر قرار مجلس الإدارة الخطّي والمُوقّع عليه أو المُوافق عليه من قبل أغلبيّة الأعضاء نافِذاً وصحيحاً وبمثابة قرار قد تم اعتمادُه في اجتماع مجلس إدارة تمّت الدّعوة إليه وانعقد أصولاً.

النُّسخ المُصدّقة من محاضر الاجتماعات
المادة (29)

يُخَوَّل كُل من الرّئيس والرّئيس التنفيذي والمُقرّر والمُستشار القانوني للشّركة، مُنفرِدين أو مُجتمِعين، بتقديم نُسَخ مُصدّق عليها لمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له، والتوقيع على هذه النُّسخ، والإشارة إلى أنّها نُسخة طبق الأصل من محضر الاجتماع الأصلي، مع تاريخ التصديق عليها، ويجوز لأيّ طرف يتعامل مع الشّركة الاحتجاج بأي من النُّسخ المُصدّق عليها أمام الغير، باعتبارها نُسخة طبق الأصل عن المُستند الأصلي.

تضارُب المصالح
المادة (30)

أ- على الرّئيس والأعضاء تجنُّب أي تضارُب في المصالح قد يقع بسبب عُضويّتِهم في مجلس الإدارة أو أي من اللجان التّابعة له، وأن يتجنّبوا أي عمل قد تُثار بشأنِه أي شُكوك بتضارُب المصالح، والإفصاح عن وجود أي من حالات تضارُب المصالح أو وجود أي شُبهة بشأنِها، وعليهِم الامتناع بشكل خاص عمّا يلي:

1. الاشتراك في أي نقاش أو التصويت أو التأثير بأي صُورة من الصُّور على أي قرار أو توصِية أو إجراء قد يكون له أو لزوجِه أو لأي من أقاربه حتى الدّرجة الرّابعة مصلحة مُباشِرة أو غير مُباشِرة فيه.
2. استغلال عُضويّته في مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له أو نشر أي معلومات حصل عليها بحُكم هذه العُضويّة، لتحقيق أهداف مُعيّنة أو الحُصول على خدمة أو مُعاملة خاصّة.

3. الاشتراك في أي عمليّة أو إجراء أو قرار من شأنه التأثير على تأدية مهامّه بموضوعيّة واستقلاليّة وحِياديّة.
4. أي من حالات تضارُب المصالح المنصوص عليها في قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه والتشريعات السّارية في الإمارة.

ب- تُعتبر القرارات والإجراءات الصّادرة بالمُخالفة لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة باطِلة.

الإفصاح عن تضارُب المصالح
المادة (31)

أ- يتم الإفصاح عن تضارُب المصالح من العُضو المعني في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو اللجنة التّابعة له، وعلى المُقرّر تسجيل هذا الإفصاح في سِجل خاص، يتم تحديثُه من قِبله بشكلٍ دوري، وإطلاع الرّئيس والأعضاء عليه.

ب- يحق لمجلس الإدارة البحث في أي تضارُب للمصالح قد يتحقّق لدى العُضو، على أن يُتّخذ هذا القرار بأغلبيّة أصوات الأعضاء الحاضِرين، ولا يجوز للعُضو المعني بتضارُب المصالح الاشتراك في التصويت على هذا القرار.

ج- في حال تخلُّف العُضو أو امتناعه عن الإفصاح لمجلس الإدارة عن تضارُب المصالح لديه في صفقة أو تعامُل تكون الشّركة أحد أطرافها، فإنّه يحق للشّركة أو لأيّ من مُساهِميها التقدُّم لمجلس الإدارة أو السُّلطة المُختصّة أو المحكمة المُختصّة لإبطال تلك الصّفقة أو التعامُل وإلزام العُضو المُخالِف بأداء أي ربح أو فائدة أو منفعة كانت قد تحقّقت له نتيجة هذه الصّفقة أو التعامُل، وردّها إلى الشّركة.

انتهاء العُضويّة في مجلس الإدارة
المادة (32)

تنتهي العُضويّة في مجلس الإدارة، في حال تحقُّق أي من الأسباب التالية:

1. الوفاة، أو الإصابة بأي من عوارض الأهليّة، أو العجز عن أداء المهام.
2. الإدانة بأي جريمة مُخِلّة بالشّرف أو الأمانة.
3. الاستقالة، بمُوجب إشعار خطّي يُوجّه إلى الرّئيس.

4. صُدور قرار من الجمعيّة العُموميّة بالعزل.
5. الغِياب عن حُضور اجتماعات مجلس الإدارة (3) ثلاث جلسات مُتّصِلة، أو (5) خمس جلسات مُتقطِّعة، خلال مُدّة ولاية مجلس الإدارة، دون عُذر يقبله الرّئيس.

المسؤوليّة الشخصيّة للعُضو

المادة (33)

مع مُراعاة أحكام المادة (34) من هذا النّظام، لا يكون العُضو مسؤولاً بشكل شخصي عن أي من التزامات الشّركة النّاتجة عن قيامِه بواجِباته كعُضو، شريطة ألا يتجاوز أو يُخالِف حدود اختصاصه.

مسؤوليّة مجلس الإدارة والشّركة

المادة (34)

أ- يكون كُل من مجلس الإدارة والإدارة مسؤولين تجاه الشّركة والمُساهِم والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السُّلطة، وأي مُخالفة لأحكام التشريعات السّارية وهذا النّظام، ويقع باطِلاً كُل شرط يقضي بخلاف ذلك.

ب- تكون مسؤوليّة الأعضاء في مجلس الإدارة المُشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تضامُنيّة، إذا كانت ناتجة عن أي قرار صدر عن مجلس الإدارة بالإجماع، أما إذا كان هذا القرار صادِراً بالأغلبيّة، فلا يُسأل عنه الأعضاء الذين عارضوا القرار أو تحفّظوا عليه، متى كانوا قد أثبتوا اعتراضهم أو تحفُّظهم كتابيّاً في محضر الاجتماع، وإذا تغيّب أحد الأعضاء عن الاجتماع الذي صدر فيه القرار، فلا تنتفي مسؤوليّته إلا إذا ثبتَ عدم عِلمِه بالقرار أو عِلمِه به مع عدم استطاعتِه الاعتراض عليه، وتقع المسؤوليّة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على الإدارة إذا كانت المُخالفة بسبب قرار صادر عنها.

ج- تكون الشّركة مسؤولة، في حدود موجوداتها، عن تعويض العُضو أو أي من أعضاء الإدارة، عن أي مسؤوليّة يتحمّلها، باستثناء المسؤوليّة الجنائيّة، نتيجة القيام بواجبات عُضويّته أو بسببها، شريطة أن يكون العُضو قد قام بهذا الفعل بحُسن نيّة، واعتقاده أن ما قام به لا يتعارض مع مصالح الشّركة، شريطة مُراعاة عدم صرف أي تعويض لهذا العُضو نتيجة أي مُطالبة أو مسألة تَثبُت مسؤوليّته عنها تجاه الشّركة بمُقتضى حُكم نِهائي صادر عن المحكمة المُختصّة، وفي

جميع الأحوال، يجب على الشّركة توفير التغطية التأمينيّة اللازمة عن أي مسؤوليّة لمجلس الإدارة والإدارة.

تقديم القُروض
المادة (35)

أ- لا يجوز للشّركة تقديم قُروض لأي من الأعضاء، أو عقد كفالات أو تقديم أي ضمانات تتعلّق بقُروض ممنوحة لأيٍّ منهُم، ويُعتبر قرضاً مُقدّماً للعُضو كُل قرض مُقدّم إلى زوجِه أو أبنائِه أو أي قريب له حتى الدّرجة الثّانية.

ب- لا يجوز تقديم قرض إلى شركة يملك فيها العُضو أو زوجِه أو أبنائِه أو أي من أقاربه حتى الدّرجة الثّانية أكثر من (20%) عشرين بالمِئة من رأسمالها.

صفقات وتعامُلات الأطراف ذوي العلاقة
المادة (36)

أ- يُحظر على الأطراف ذوي العلاقة أن يستغل أي مِنهُم ما اتصل به من معلومات بحُكم عُضويّته في مجلس الإدارة أو وظيفته في الشّركة لتحقيق مصلحة له أو للغير، سواءً كانت نتيجة التعامُل في الأوراق الماليّة للشّركة أو غيرها من المُعاملات، كما لا يجوز للأطراف ذوي العلاقة أن يكون لهُم مصلحة مُباشِرة أو غير مُباشِرة مع أي طرف يقوم بعمليّات يُراد بها إحداث تأثير في أسعار الأوراق الماليّة الخاصّة بالشّركة أو التي أصدرتها.

ب- يجوز للشركة بمُوافقة مجلس الإدارة عقد أي صفقة لا تتجاوز قيمتها نسبة (5%) من رأسمالها مع طرف ذي علاقة، كما يتعيّن مُوافقة الجمعيّة العُموميّة للشّركة فيما زاد على تلك النّسبة بعد تقييم تلك الصّفقة، وفقاً للضّوابط والشُّروط الصّادرة عن الهيئة في هذا الشأن.

ج- لا يجوز للعُضو بغير مُوافقة من الجمعيّة العُموميّة أن يشترك في أي عمل من شأنِه مُنافسة الشّركة أو أن يُتاجِر لحسابِه أو لحساب غيره في أحد فُروع النّشاط الذي تُزاوِلُه الشّركة، ولا يجوز له أن يُفشي أي معلومات أو بيانات تخُص الشّركة، وإلا جاز للشّركة أن تُطالِبُه بالتعويض أو بالأرباح التي حقّقها نتيجةً لذلك.

د- يتعيّن على الطرف ذي العلاقة قبل إبرام صفقة مع الشّركة، الإفصاح لمجلس الإدارة عن طبيعة

الصّفقة وشُروطها وجميع المعلومات الجوهريّة عن حصّته أو مُساهمتِه في الشّركتيْن طرفي الصّفقة ومدى مصلحتِه أو منفعتِه فيها.

هـ- يجب على الرّئيس في حال إبرام الشّركة لصفقات مع الأطراف ذات العلاقة مُوافاة الهيئة ببيان يحتوي على البيانات والمعلومات عن الطّرف ذي العلاقة، وتفاصيل الصّفقة، وطبيعة ومدى الفائدة للطّرف ذي العلاقة في الصّفقة، وأي بيانات أو معلومات أو مُستندات تطلُبها الهيئة، مع تأكيد خطّي أن شُروط الصّفقة مع الطرف ذي العلاقة عادلة ومعقولة وفي صالح مُساهِمي الشّركة.

و- دون الإخلال بما ورد في هذه المادة، تخضع الصّفقات مع الأطراف ذوي العلاقة للسّياسة الداخليّة التي يعتمِدها مجلس الإدارة، ويتعيّن على مُدقّق الحِسابات أن يشمل في تقريره السّنوي على بيان بجميع حالات تضارُب المصالح والتعامُلات الماليّة التي تمّت بين الشركة وأي من الأطراف ذوي العلاقة، والإجراءات التي اتُّخِذَت بشأنها.

ز- لا تُطبّق أحكام المواد (30)، (31)، (36)، و(49) من هذا النِّظام على الصّفقات والتعامُلات التي تُبرِمها أو تُجريها الشّركة مع المُؤسِّس، أو أي شركة مملوكة أو تحت سيطرة المُؤسِّس، أو مع الحُكومة الاتحاديّة أو المحلّية بشكل مُباشِر أو غير مباشر، أو أي كيان مملوك بشكل مُباشِر أو غير مُباشِر للحُكومة أو الحُكومة الاتحاديّة أو الشّركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة لها، أو أي تعامُلات يُمكِن الطّعن فيها على أساس تضارُب المصالح النّاشِئة عن تعيين المُؤسِّس للعُضو، ويتم استثناء تلك الصّفقات والتعامُلات من الأحكام ذات الصِّلة في قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه وأي قواعد أخرى تتعلّق بمُعاملات الأطراف ذات العلاقة، المُنظّمة بمُوجب القرارات الصّادرة عن الهيئة.

مُكافأة أعضاء مجلس الإدارة

المادة (37)

أ- تتكوّن مُكافأة الأعضاء من نِسبة مِئويّة من الرِّبح الصّافي، على ألا تتجاوز هذه المُكافأة (1%) واحد بالمِئة من الأرباح الصّافية للسّنة الماليّة المعنيّة بعد خصم الاستهلاك والاحتياطيّات، ويتعيّن مُراعاة مهام الرّئيس والرّئيس التنفيذي عند تحديد مقدار هذه المُكافأة، كما يجوز للشّركة تعويض أي عُضو عن مصاريفه.

ب- يجوز لمجلس الإدارة، بعد الحُصول على مُوافقة الجمعيّة العُموميّة، أن يصرف للعُضو مبلغ مقطوع لا يتجاوز (200,000) مِئتي ألف درهم في نِهاية السّنة الماليّة، في أي من الحالتيْن التّاليتيْن:

1. عدم تحقيق الشّركة للأرباح.
2. إذا حقّقت الشّركة أرباحاً، وكان نصيب العُضو من هذه الأرباح أقل من (200,000) مِئتي ألف درهم.

عزل أعضاء مجلس الإدارة

المادة (38)

دون الإخلال بأحكام المادة (20) من هذا النِّظام، يكون للجمعيّة العُموميّة الحق في عزل كُل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة المُنتخبين، وفتح باب الترشُّح وانتخاب أعضاء جُدُد بدلاً منهم وفقاً لقواعد الحوْكمة، ولا يجوز تَرشُّح أو إعادة ترشُّح الأعضاء الذين تم عزلُهم، إلا بعد مُضِيّ (3) ثلاث سنوات من تاريخ العزل.

الباب الخامس
الجمعيّة العُموميّة

انعقاد الجمعيّة العُموميّة

المادة (39)

تنعقد الجمعيّة العُموميّة أصولاً في الإمارة، بحُضور مُساهِمين يُمثّلون ما يزيد على (50%) خمسين بالمِئة من رأسمال الشّركة، فإذا لم يتحقّق هذا النِّصاب في الاجتماع الأوّل، وجب دعوة الجمعيّة العُموميّة إلى اجتماع ثانٍ يُعقد بعد مُضِيّ مُدّة لا تقل عن (5) خمسة أيّام ولا تُجاوز (15) خمسة عشر يوماً من التّاريخ المُحدّد لعقد الاجتماع الأوّل، ويُعتبر الاجتماع الثّاني صحيحاً أيّاً كان عدد المُساهِمين الحاضِرين.

حُضور الجمعيّة العُموميّة

المادة (40)

أ- لِكُل مُساهِم الحق في حُضور الجمعيّة العُموميّة، ويكون له عدد من الأصوات يُعادِل عدد أسهُمِه، ولِكُل مُساهِم أن يُنيب عنه غيره في حُضور الجمعيّة العُموميّة من غير الأعضاء أو مُوظّفي الشّركة أو شركات الوساطة في الأوراق الماليّة أو العامِلين بها، ويُشترط لصِحّة النِّيابة أن تكون ثابتة بتوكيل كِتابي خاص وفق الشُّروط التي يُحدِّدها مجلس الإدارة، على ألا يكون الوكيل لعدد من المُساهِمين حائِزاً بهذه الصِّفة على أكثر من (5%) خمسة بالمِئة من رأسمال الشّركة، ويُمثِّل ناقِصي الأهليّة وفاقِديها من يُمثِّلُهم قانوناً.

ب- يحق للشّخص الاعتباري أن يُفوِّض أحد مُمثِّليه أو القائِمين على إدارته أو مُوظّفيه بمُوجب قرار من مجلس إدارته، أو من يقوم مقامه، ليُمثِّلُه في حُضور الجمعيّة العُموميّة، ويكون للشّخص المُفوَّض الصلاحيّات المُقرّرة بمُوجب هذا التفويض.

الدّعوة لحُضور الجمعيّة العُموميّة

المادة (41)

أ- تُوجّه الدّعوة إلى المُساهِمين لحُضور الجمعيّة العُموميّة بالإعلان في صحيفتيْن يوميّتيْن محليّتيْن، تصدُران باللغة العربيّة والإنجليزيّة، وبرسالة عبر البريد الإلكتروني ورسالة نصّية قصيرة عبر الهاتف أو كُتُب مُسجّلة، قبل الموعد المُحدّد للاجتماع بـ (21) واحد وعشرين يوماً على الأقل، وذلك بعد الحُصول على مُوافقة الهيئة، ويجب أن تتضمّن الدّعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع، وتُرسل صُورة من أوراق الدّعوة إلى كُل من الهيئة والسُّلطة المُختصّة.

ب- يجوز عقد الجمعيّة العُموميّة واشتراك المُساهِم في مُداولاتِها والتصويت على قراراتِها بواسِطة وسائل التقنيّة الحديثة للحُضور عن بُعد، وفقاً للضّوابط والإجراءات التي تعتمِدها الهيئة في هذا الشأن.

دعوة الجمعيّة العُموميّة للانعقاد

المادة (42)

تنعقد الجمعيّة العُموميّة بدعوة من:

1. مجلس الإدارة، مرّة واحدة على الأقل في السّنة، وخلال الأشهُر الأربعة التّالية لنِهاية السّنة الماليّة.
2. مجلس الإدارة، كُلّما دعت الحاجة إلى ذلك، أو بناءً على طلب مُدقّق الحسابات، أو إذا طلب مُساهِم أو أكثر مِمّن يملِكون (10%) عشرة بالمِئة كحد أدنى من رأسمال الشّركة، وفي هذه الحالة يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعيّة العُموميّة للانعقاد خلال (5) خمسة أيّام من تاريخ تقديم الطّلب إليها، على أن يُعقد الاجتماع خلال مُدّة لا تتجاوز (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الدّعوة للاجتماع.
3. مُدقّق الحِسابات بشكل مُباشِر، إذا أغفل مجلس الإدارة توجيه الدّعوة للجمعيّة العُموميّة للانعقاد في الأحوال التي يُوجب قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه دعوتها فيها، أو خلال (5) خمسة أيّام من تاريخ تقديم مُدقّق الحِسابات طلب توجيه الدّعوة لمجلس الإدارة ولم يقُم بذلك.
4. الهيئة، في أي من الحالات التالية، وبعد مُضِي (5) خمسة أيّام من تاريخ طلبها من مجلس الإدارة:

أ- إذا مضى (30) ثلاثون يوماً على الموعد المُحدّد لانعقادها، أو بمُضِيّ (4) أربعة أشهُر على انتهاء السّنة الماليّة، دون أن يقوم مجلس الإدارة بدعوة الجمعيّة العُموميّة للانعقاد.

ب- إذا نقص عدد الأعضاء عن الحد الأدنى لصِحّة انعقاد مجلس الإدارة.

ج- إذا تبيّن لها في أي وقت وقوع مُخالفة لقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه أو لهذا النِّظام أو وقوع أخطاء جوهريّة في إدارتها.

د- إذا تقاعس مجلس الإدارة عن دعوة الجمعيّة العُموميّة للانعقاد، رغم طلب مُساهِم أو أكثر يُمثِّلون (10%) عشرة بالمِئة من رأسمال الشّركة.

المواضيع المعروضة على الجمعيّة العُموميّة

المادة (43)

تُعرض على الجمعيّة العُموميّة في اجتماعها السّنوي، المواضيع التّالية للبت فيها:

1. تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشّركة ومركزها المالي خلال السّنة، وتقرير مُدقّق الحِسابات والتصديق عليهما.
2. مُناقشة ميزانيّة الشّركة وحساب الأرباح والخسائر والتصديق عليهما.

3. انتخاب الأعضاء عند الحاجة.
4. تعيين مُدقّقي الحِسابات وتحديد أتعابِهم.
5. النّظر في مُقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، سواءً كانت أرباح نقديّة أو أسهُم مِنحة.
6. النّظر في مُقترحات مجلس الإدارة بشأن مُكافآت الأعضاء وتحديدِها وفقاً لأحكام هذا النِّظام.
7. النّظر في عزل الأعضاء وإبراء ذِمَمِهم، ومُساءلتِهم ومُلاحقتِهم قضائيّاً عند الحاجة.
8. عزل مُدقّقي الحِسابات وإبراء ذِمَمِهم، ومُساءلتِهم ومُلاحقتِهم قضائيّاً عند الحاجة.

التسجيل لحُضور الجمعيّة العُموميّة

المادة (44)

أ- على المُساهِمين الذين يرغبون في حُضور الجمعيّة العُموميّة، تسجيل أسمائِهم في السِّجل الإلكتروني الذي تُعِدُّه الإدارة لهذا الغرض، قبل الوقت المُحدّد لانعقاد الجمعيّة العُموميّة بوقتٍ كاف، ويجب أن يتضمّن هذا السِّجل اسم المُساهِم أو من ينوب عنه، وعدد الأسهُم التي يملِكها أو عدد الأسهُم التي يُمثِّلها وأسماء مالِكيها مع تقديم سند الوكالة، ويُعطى المُساهِم أو من ينوب عنه بطاقة لحُضور الاجتماع، يُحدَّد فيها عدد الأصوات التي يُمثِّلها أصالةً أو وكالة، ويصدُر من ذلك السِّجل خُلاصة مطبوعة بعدد الأسهُم التي مُثِّلَت في الاجتماع ونسبة الحُضور، ويتم إرفاقها بمحضر اجتماع الجمعيّة العُموميّة بعد توقيعها من رئيس الاجتماع ومُقرِّر الجمعيّة العُموميّة ومُدقِّق الحِسابات.

ب- يُقفل باب التسجيل لحُضور الجمعيّة العُموميّة عند إعلان رئيس الاجتماع الوصول إلى النِّصاب القانوني لعقد الاجتماع، أو عدم اكتماله، ولا يجوز بعد ذلك قبول تسجيل أي مُساهِم أو من ينوب عنه لحُضور الاجتماع، كما لا يجوز الاعتداد بصوته أو برأيه في المسائل التي تُطرح في ذلك الاجتماع، وفي حال انسحاب أي من المُساهِمين أو مُمثِّليهم من اجتماع الجمعيّة العُموميّة بعد اكتمال نصاب انعقادها، فإن ذلك الانسحاب لا يُؤثِّر على صِحّة انعقاد الجمعيّة العُموميّة، على أن تصدُر القرارات بالأغلبيّة المُقرّرة في قانون الشّركات للأسهُم المُتبقّية والتي تم تمثيلها في الاجتماع.

إغلاق سجل المُساهِمين

المادة (45)

يُغلَق سِجل المُساهِمين وفقاً للنِّظام الخاص بالتداول والمقاصّة والتسويات ونقل الملكيّة وحفظ الأوراق الماليّة والقواعد المعنيّة السائدة في السّوق المالي.

النِّصاب القانوني للجمعيّة العُموميّة

المادة (46)

أ- تسري أحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه على النِّصاب القانوني الواجب توفّره لصِحّة انعقاد الجمعيّة العُموميّة، وعلى الأغلبيّة اللازمة لاتخاذ القرارات.

ب- في حال بقاء ملكيّة أسهُم الشّركة بالكامل للمُساهِم الحُكومي وقبل الانتهاء من طرح أسهُمِها للاكتتاب العام، فإن الجمعيّة العُموميّة تنعقد بحُضور المُساهِم الحُكومي بشخص المُفوَّض عنه لحُضور اجتماعِها.

رئاسة الجمعيّة العُموميّة

المادة (47)

أ- يترأس الرّئيس اجتماع الجمعيّة العُموميّة، وعند غيابه يرأس الاجتماع نائب الرّئيس، وفي حال غيابِهما معاً، يرأس الاجتماع العُضو الذي يُعيِّنُه مجلس الإدارة لهذه الغاية.

ب- في حال غياب أي من الأشخاص المُشار إليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة عن حُضور الاجتماع، تُعيِّن الجمعيّة العُموميّة من بين المُساهِمين رئيساً للاجتماع ومُقرِّراً له.

ج- تُعيِّن الجمعيّة العُموميّة جامِعاً للأصوات.

د- تُدوّن محاضر اجتماعات الجمعيّة العُموميّة وإثبات الحُضور في دفاتر تُحفظ لهذا الغرض، على أن يتم توقيعها من رئيس الاجتماع ومُقرِّر الجمعيّة العُموميّة وجامِع الأصوات ومُدقِّق الحِسابات، ويكون كُل منهُم مسؤولاً عن صِحّة البيانات الواردة في محضر الاجتماع.

التصويت في الجمعيّة العُموميّة

المادة (48)

أ- يكون التصويت في الجمعيّة العُموميّة بالطّريقة التي يُحدِّدها رئيس الاجتماع، ما لم تُقرِّر

الجمعيّة العُموميّة طريقة أخرى للتصويت، وفي حال تعلّق الأمر بعزل أو مُساءلة الأعضاء، فإن التصويت يكون سِرّياً.

ب- في حال بقاء ملكيّة أسهُم الشّركة بالكامل للمُساهِم الحُكومي وقبل الانتهاء من طرح أسهُمِها للاكتتاب العام، فإن أي قرار خطّي مُعتمد ومُوقّع عليه من المُساهِم الحُكومي، بصِفته المُمثِّل للجمعيّة العُموميّة، يُعتبر صحيحاً ونافِذاً، كما لو تم اتخاذه في أي جمعيّة عُموميّة مُنعقِدة أصولاً.

الاشتراك في التصويت

المادة (49)

أ- لا يجوز للأعضاء الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعيّة العُموميّة الخاصّة بإبراء ذِمّتِهم من المسؤوليّة عن إدارتِهم، أو التي تتعلّق بمنفعة خاصّة لهُم، أو المُتعلِّقة بتضارُب المصالح أو بخلاف قائم بينهُم وبين الشّركة.

ب- لا يجوز لمن له الحق في حُضور الجمعيّة العُموميّة أن يشترك في التصويت، سواءً بصِفته الشخصيّة أو عمّن يُمثِّله في المسائل التي تتعلّق بمنفعة خاصّة أو بخلاف قائم بينه وبين الشّركة.

صلاحيّات الجمعيّة العُموميّة

المادة (50)

مع مُراعاة أحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه والتشريعات السّارية في الإمارة، للجمعيّة العُموميّة بمُوجب القرار الخاص القيام بما يلي:

1. زيادة أو تخفيض رأسمال الشّركة بأي طريقة.
2. البيع أو التصرُّف بِكُل أو جُزء من أعمال الشّركة أو مشاريعها أو أصولها، بأي وجهٍ من أوجُه التصرُّفات القانونيّة.
3. تعديل مُدّة الشّركة أو إنهاؤها.
4. إصدار سندات القروض أو الصُّكوك أو أي أدوات ماليّة أخرى.
5. تخصيص نِسبة من أرباح الشّركة السنويّة أو الأرباح المُتراكِمة للمسؤوليّة المُجتمعيّة، بعد

الحُصول على مُوافقة الهيئة، على أن تلتزم الشّركة في هذه الحالة بالإفصاح على موقِعها الإلكتروني بعد انتهاء السّنة الماليّة عن قيامها بمسؤوليّتها المُجتمعيّة، وعلى مُدقّق الحسابات أن يُضمّن في تقريره والبيانات الماليّة السنويّة للشّركة الجهات المُستفيدة من المُساهمات المُجتمعيّة للشّركة.

6. تعديل النّظام الأساسي، على أن يُراعى في هذا التعديل أحكام الفقرة (ب) من المادة (8) من القانون، بالإضافة إلى ما يلي:

أ- ألا تُؤدّي التعديلات إلى زيادة أعباء المُساهِم.

ب- ألا تُؤدّي التعديلات إلى نقل مركز الشّركة الرّئيس إلى خارج الإمارة.

الحق في التصويت

المادة (51)

مع مُراعاة التشريعات المعمول بها لدى الهيئة والسّوق المالي، يكون مالك السّهم المُسجّل في يوم العمل السّابق لانعقاد الجمعيّة العُموميّة هو صاحب الحق في التصويت في الجمعيّة العُموميّة.

جدول أعمال الجمعيّة العُموميّة

المادة (52)

أ- مع مُراعاة أحكام القانون وقانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبهما وهذا النّظام، تختص الجمعيّة العُموميّة بالنّظر في جميع المسائل المُتعلّقة بالشّركة المُدرجة في جدول الأعمال.

ب- استثناءً من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للجمعيّة العُموميّة المُداولة في الوقائع الخطيرة التي تُكتَشف أثناء الاجتماع، وإذا طلبت الهيئة أو المُساهِم أو عدد من المُساهِمين الذين يُمثّلون ما نسبته (5%) خمسة بالمِئة على الأقل من رأسمال الشّركة، وقبل البدء في مُناقشة جدول أعمال الجمعيّة العُموميّة، إدراج مسائل مُعيّنة في جدول الأعمال، فإنّه يجب على رئيس الاجتماع إجابة ذلك الطّلب وفقاً للشُّروط التي تُحدّدها الهيئة في هذا الشأن.

الباب السّادس
مُدقِّق الحِسابات

تعيين مُدقِّق الحِسابات
المادة (53)

أ- يكون للشّركة مُدقِّق حِسابات أو أكثر، تُعيِّنُه الجمعيّة العُموميّة، بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة، لمُدّة سنة واحدة قابلة للتجديد، وتُحدِّد الجمعيّة العُموميّة أتعابه ومُكافآته.

ب- يجب أن يكون مُدقِّق الحِسابات مُسجّلاً لدى الهيئة، ومُرخصاً له بمُزاولة مِهنة مُدقِّقي الحِسابات في الدّولة وفقاً للتشريعات السّارية.

ج- يتولى مُدقِّق الحِسابات مهامّه من نهاية اجتماع الجمعيّة العُموميّة التي يتم تعيينُه فيها، إلى نِهاية اجتماع الجمعيّة العُموميّة للسّنة التّالية.

د- لا يجوز أن تزيد مُدّة تعيين مُدقِّق الحِسابات على المُدّة المُحدّدة في قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه.

استقلاليّة مُدقِّق الحِسابات
المادة (54)

أ- يجب أن يكون مُدقِّق الحِسابات مُستقِلاً عن الشّركة ومجلس الإدارة، ولا يجوز له أن يكون شريكاً أو وكيلاً للمُؤسِّس أو لأي من الأعضاء أو قريباً له حتى الدّرجة الرّابعة، كما لا يجوز لمُدقِّق الحِسابات أن يكون مُساهِماً أو شاغِلاً لعُضويّة مجلس الإدارة أو أن يشغل أي منصب فنّي أو إداري أو تشغيلي أو تنفيذي في الشّركة.

ب- على الشّركة أن تتّخِذ خطوات عمليّة للتحقُّق من استقلاليّة مُدقِّق الحِسابات، وألا يكون لديه أي من حالات تضارُب المصالح.

اختصاصات مُدقِّق الحِسابات
المادة (55)

أ- يتولّى مُدقِّق الحِسابات جميع المهام والصلاحيّات المنصوص عليها في قانون الشّركات

والقرارات الصّادرة بمُوجبه وهذا النّظام، ويكون له على وجه الخُصوص الحق بالاطلاع، وفي كافّة الأوقات، على جميع سِجلات ومُستندات ودفاتر ووثائق الشّركة، وأن يطلُب الإيضاحات التي يراها لازمة لأداء مهامّه، كما له أن يتحقّق من موجودات الشّركة والتزاماتها، وفي حال لم يتمكّن مُدقّق الحِسابات من مُمارسة هذه الصلاحيّات، فعليه أن يُثبِت ذلك كتابةً في تقرير يُقدَّم إلى مجلس الإدارة، وفي حال عدم تمكين مجلس الإدارة لمُدقّق الحِسابات من أداء مُهمّته، وجب على مُدقّق الحِسابات أن يُرسِل صُورة من ذلك التقرير إلى الهيئة والسُّلطة المُختصّة، وأن يعرِضه على الجمعيّة العُموميّة.

ب- يتولّى مُدقّق الحِسابات تدقيق حِسابات الشّركة وفحص الميزانيّة، وحساب الأرباح والخسائِر، ومُراجعة صفقات وتعامُلات الشّركة مع الأطراف ذات العلاقة، والتأكُّد من تطبيق أحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه وهذا النّظام، وعليه تقديم تقرير بنتائج هذا الفحص والتدقيق إلى الجمعيّة العُموميّة، وإرسال صُورة منه إلى الهيئة والسُّلطة المُختصّة، كما يجب عليه عند إعداد تقريره التأكُّد مِمّا يلي:

1. مدى صِحّة السِّجلات المُحاسبيّة التي تحتفظ بها الشّركة.
2. مدى تطابُق حسابات الشّركة مع السِّجلات المُحاسبيّة.

ج- تلتزم الشّركات التّابعة ومُدقّقو حِساباتها بتقديم أي معلومات أو توضيحات يطلُبها مُدقّق الحِسابات لأغراض التدقيق.

تقرير مُدقّق الحِسابات

المادة (56)

أ- يُقدّم مُدقّق الحِسابات إلى الجمعيّة العُموميّة تقريراً يشتمِل على البيانات المنصوص عليها في المادة (252) من قانون الشّركات، وعليه أن يحضُر اجتماع الجمعيّة العُموميّة لتلاوة تقريره على المُساهِمين، مُوضّحاً فيه أي مُعوّقات أو تدخُّلات من مجلس الإدارة تكون قد واجهته أثناء تأدِية أعمالِه.

ب- يجب أن يتّسِم تقرير مُدقّق الحِسابات بالاستقلاليّة والحياديّة، وأن يُدلي برأيه في كُل ما يتعلّق بعمله، وخاصّةً في ميزانيّة الشّركة، ومُلاحظاته على حساباتِها ومركزها المالي، وأي مُخالفات تتعلّق بها.

ج- على مُدقِّق الحِسابات أن يُشير في تقريره، وفي الميزانيّة العُموميّة للشّركة، إلى المُساهمات الخيريّة والمُجتمعيّة التي قامت بها الشّركة خلال السّنة الماليّة، إن وجِدَت، وأن يُحدِّد الجهات المُستفيدة من هذه المُساهمات.

د- يكون مُدقِّق الحِسابات مسؤولاً عن صِحة البيانات الواردة في تقريره بوصفِه وكيلاً عن مجموع المُساهِمين، وللمُساهِم أثناء انعقاد الجمعيّة العُموميّة أن يُناقِش تقرير مُدقِّق الحِسابات وأن يطلُب أي إيضاحات عمّا ورد فيه.

الباب السّابع
ماليّة الشّركة

دفاتر الشّركة وسنتها الماليّة
المادة (57)

أ- على مجلس الإدارة أن يحتفِظ بدفاتر حسابات مُنتظمة حسب الأصول، لإعطاء صُورة صحيحة وعادِلة عن وضع أعمال الشّركة ولتفسير تعامُلاتِها، وتُحفظ هذه الدّفاتر طبقاً للمبادئ المُحاسبيّة المُتعارف عليها دوليّاً، ولا يحِق للمُساهِم فحص هذه الدّفاتر إلا بمُوجب تفويض صادر عن مجلس الإدارة في هذا الشأن.

ب- تبدأ السّنة الماليّة للشّركة في اليوم الأوّل من شهر يناير، وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كُل سنة.

البيانات الماليّة السنويّة
المادة (58)

أ- يجب أن يتم تدقيق الميزانيّة العُموميّة عن السّنة الماليّة قبل الاجتماع السّنوي للجمعيّة العُموميّة بشهر على الأقل، وعلى مجلس الإدارة إعداد تقرير عن نشاط الشّركة ومركزها المالي في ختام السّنة الماليّة، والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصّافية، وتُرسل نُسخة من البيانات الماليّة السنويّة وحساب الأرباح والخسائِر، مع نُسخة من تقرير مُدقِّق الحِسابات وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوْكمة إلى الهيئة، مع إرفاق مُسوّدة من دعوة الجمعيّة العُموميّة

للانعقاد للمُوافقة على نشرها في الصُّحف اليوميّة، قبل موعد انعقاد الجمعيّة العُموميّة بِـ (21) واحد وعشرين يوماً.

ب- يتم نشر البيانات الماليّة السنويّة للشّركة وفقاً للضّوابط التي تُحدِّدها الهيئة في هذا الشأن، ويتم إيداع نُسخة منها لدى كُل من الهيئة والسُّلطة المُختصّة.

الاقتطاع من الأرباح السنويّة
المادة (59)

يجوز لمجلس الإدارة أن يقتطِع من الأرباح السنويّة غير الصّافية، النِّسبة التي يراها مُناسِبة، كبدل لاستهلاك موجودات الشّركة أو التعويض عن انخفاض قيمتها، ويتم التصرُّف بهذه الأموال للغرض المُخصّص لها فقط بناءً على قرار يصدُر عن مجلس الإدارة في هذا الشأن، دون أن يكون له الحق في توزيعها على المُساهِمين.

توزيع الأرباح السنويّة
المادة (60)

يتم توزيع الأرباح السنويّة الصّافية للشّركة بعد خصم جميع المصروفات العُموميّة والتّكاليف الأخرى، وفقاً لما يلي:

1. يتم اقتطاع ما نِسبتُه (10%) عشرة بالمِئة من صافي الأرباح، تُخصّص لحساب الاحتياطي القانوني، ويُوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يُوازي (50%) خمسين بالمِئة على الأقل من رأسمال الشّركة، وفي حال نقص الاحتياطي عن ذلك، فإنّه يتعيّن العودة إلى ذلك الاقتطاع.
2. تخصيص نِسبة لا تزيد على (1%) واحد بالمِئة من الرّبح الصّافي للسّنة الماليّة المُنتهِية كمُكافأة للأعضاء، وذلك بعد خصم جميع الاستهلاكات والاحتياطيّات، وتُخصم من هذه المُكافأة، الغرامات التي تكون قد وُقِّعَت على الشّركة من الهيئة أو السُّلطة المُختصّة بسبب مُخالفة مجلس الإدارة للقانون أو قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبِهما أو هذا النِّظام أو أي من التشريعات السّارية في الإمارة خلال السّنة الماليّة المُنتهِية، وللجمعيّة العُموميّة عدم خصم تلك الغرامات أو بعضها إذا تبيّن لها أن تلك الغرامات ليست ناتِجة عن تقصير أو خطأ من مجلس الإدارة.

3. توزيع الباقي من صافي الأرباح على المُساهِمين أو أن يتم ترحيلُه إلى السّنة الماليّة المُقبِلة، بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة، أو أن يُخصّص لإنشاء احتياطي اتفاقي، وفقاً لما تُقرّرُه الجمعيّة العُموميّة في هذا الشأن.

التصرُّف في الحساب الاحتياطي
المادة (61)

يتم التصرُّف في الحساب الاحتياطي بقرار من مجلس الإدارة في الأوجُه التي تُحقِّق مصالح الشّركة، ولا يجوز توزيع الاحتياطي القانوني على المُساهِمين، ومع ذلك يجوز استعمال ما زاد منه على نصف رأس المال المدفوع لتأمين توزيع أرباح لا تزيد على (10%) عشرة بالمِئة من رأس المال المدفوع على المُساهِمين، وذلك في السّنوات التي لا تسمح بتوزيع هذه النِّسبة.

سِياسة توزيع الأرباح
المادة (62)

أ- يتم دفع حِصَص الأرباح إلى المُساهِمين وفقاً لنظام التداول والمقاصّة والتسويات في نقل ملكيّة وحفظ الأوراق الماليّة، وكذلك القواعد واجبة التطبيق في السّوق المالي الذي تم فيه إدراج أسهُم الشّركة.

ب- يجوز للشّركة توزيع أرباح رُبع سنويّة أو نِصف سنويّة على المُساهِمين من الأرباح التشغيليّة أو الأرباح المُتراكِمة للشّركة، ويكون مجلس الإدارة مُفوّضاً باعتماد واتخاذ وتنفيذ القرارات المُتعلّقة بتوزيع الأرباح، وفقاً لسِياسة توزيع الأرباح المُعتمدة من الجمعيّة العُموميّة.

الباب الثّامن
المسؤوليّة

دعوى المسؤوليّة
المادة (63)

مع مُراعاة ما ورد في المادة (33) من هذا النّظام، لا يترتّب على أي قرار يصدُر عن الجمعيّة العُموميّة

سُقوط دعوى المسؤوليّة المدنيّة ضد الأعضاء، وإذا كان الفعل المُوجب للمسؤوليّة قد عُرِض على الجمعيّة العُموميّة بتقرير من مجلس الإدارة أو مُدقِّق الحِسابات وصادقت عليه، فإن دعوى المسؤوليّة تسقُط بمُضِيّ سنة من تاريخ انعقاد الجمعيّة العُموميّة، ومع ذلك، إذا كان الفعل المنسوب إلى الأعضاء يُشكِّل جريمة جزائيّة، فلا تسقُط دعوى المسؤوليّة إلا بسُقوط الدّعوى الجزائيّة.

الباب التّاسع
حل الشّركة وتصفِيتها

حالات حل الشّركة
المادة (64)

تُحَل الشّركة بقرار يصدُر عن المجلس التنفيذي، في أي من الحالات التّالية:

1. انتهاء المُدّة المُحدّدة للشّركة، وفقاً لما هو منصوص عليه في هذا النّظام.
2. انتهاء الغرض الذي أسّسَت الشّركة لأجله.
3. صُدور القرار الخاص من الجمعيّة العُموميّة بإنهاء مُدّة الشّركة.
4. اندماج الشّركة في شركة أخرى.
5. هلاك جميع أموال الشّركة أو مُعظمها بحيث يتعذّر استثمار الباقي استثماراً مُجدِياً وفقاً لما تُقرِّرُه الجمعيّة العُموميّة بموجب القرار الخاص.

الخسائِر المُتراكِمة
المادة (65)

إذا بلغت الخسائِر المُتراكِمة للشّركة ما يُساوي قيمة نِصف رأسمالها المُصدر، وجب على مجلس الإدارة خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ الإفصاح للهيئة عن القوائم الماليّة الدوريّة أو السنويّة، دعوة الجمعيّة العُموميّة للانعقاد، لاتخاذ ما يلزم بشأن حل الشّركة قبل الأجل المُحدّد لها أو استمرارها في مُباشرة نشاطها.

تصفِية الشّركة

المادة (66)

عند انتهاء مُدّة الشّركة أو حلّها قبل الأجل المُسمّى، تُحدِّد الجمعيّة العُموميّة، بناءً على طلب مجلس الإدارة، طريقة التصفِية، وتُعيِّن مُصفِّياً أو أكثر، وتُحدِّد مهامّهم، وعلى مجلس الإدارة من تاريخ تعيين المُصفّي التوقُّف عن أداء أي مهام منوطة به، في حين تستمِر الجمعيّة العُموميّة في مُزاولة المهام والصلاحيّات المنوطة بها طيلة مُدّة التصفِية وإلى حين انتهاء إجراءات التصفِية.

الباب العاشر
الأحكام الختاميّة

الأحكام واجبة التطبيق

المادة (67)

أ- تُستثنى الشّركة طيلة مُدّة بقاء ملكيّة أسهُمِها بالكامل للمُساهِم الحُكومي من تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد (14)، (15)، (20)، (22)، (25)، (30)، (32/5)، (36)، (39) إلى (45)، (47)، (49)، (51)، (52)، و(68) من هذا النِّظام.

ب- تُستثنى الشّركة طيلة مُدّة بقاء ملكيّة أسهُمِها بالكامل للمُساهِم الحُكومي وقبل طرح أسهُمِها للاكتتاب العام، من تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد (6)، (7)، (8)، (11) إلى (20)، (22)، (24)، (26/3)، (30)، (31)، (32)، (36)، (37)، (105) إلى (160)، (162)، (164) إلى (241)، (243)، (244)، (245)، (247)، (248)، (251)، (252)، (253)، (254/2)، (268) إلى (273)، (275) إلى (301)، (306)، (309)، (311)، (314) إلى (334)، (340) إلى (348)، (350) إلى (359)، و(361) إلى (363) من قانون الشّركات.

ج- تُطبّق أحكام قانون الشّركات والقرارات الصّادرة بمُوجبه وهذا النِّظام على الشّركة فور الانتهاء من طرح أسهُمِها للاكتتاب العام وتسجيلها لدى الهيئة، على أن تُستثنى الشّركة في هذه الحالة من الأحكام المنصوص عليها في المواد (117/2)، (118)، (119)، (121)، (143/2)، (149)، (152)، (199)، (217) و(221) من قانون الشّركات، ويتم استثناء الشّركة من تطبيق أحكام هذه المواد بمُوجب قرار يصدُر في هذا الشأن من مجلس الوزراء.

حوْكمة الشّركات

المادة (68)

مع مُراعاة أحكام هذا النِّظام، تُطبّق على الشّركة جميع القرارات المُنظِّمة لحوْكمة الشّركات المُعتمدة لدى الهيئة، وتُعتبر هذه القرارات جُزءاً لا يتجزّأ من هذا النِّظام ومُكمِّلة له.

إيداع النِّظام الأساسي

المادة (69)

يُودع هذا النظام ويُنشر طبقاً لقانون الشّركات.

الملحق ٢: الفروع المشاركة لبنك تلقي الاكتتاب الرئيسي / بنوك تلقي الاكتتاب

بنك الإمارات دبي الوطني

#	موقع الفرع	الفرع	عنوان الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	اتصل على
١	دبي	فرع المكتب الرئيسي للمجموعة	الطابق الارضي، المبنى الرئيسي لبنك الامارات دبي الوطني ، شارع بني ياس، ديرة، دبي	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٣ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
٢	دبي	فرع جميرا	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، تقاطع طريق الوصل، أم سقيم ٣ ، جميرا ، دبي	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
٣	دبي	فرع القصيص	لطابق الارضي، فندق حياة الريجنسي، شارع الكورنيش ،القصيص ، دبي	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
٤	أبوظبي	فرع أبوظبي الرئيسي	الطابق الأرضي، بناية النيم، شارع الشيخ خليفة، أبوظبي	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٣ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
٥	أبوظبي	فرع شارع الكترا	شارع زايد الثاني، مقابل مستشفى لايف لاين، أبوظبي	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٨ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	
٦	العين	فرع العين الرئيسي	شارع الشيخ خليفة بن زايد، (مقابل مستشفى براجيل)، العين	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	

#	موقع الفرع	الفرع	عنوان الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	اتصل على
٧	الشارقة	فرع الشارقة الرئيسي	طابق الأرضي، بناية بنك الإمارات دبي الوطني، طريق الهجرة، منطقة القاسمية، الشارقة	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:٣٠ ص)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	
٨	عجمان	فرع عجمان	مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، شارع الشيخ راشد بن حميد، الصوان، عجمان	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	
٩	أم القوين	فرع أم القوين	طريق الملك فيصل، الراس ب، أم القيوين، بالقرب من مستشفى أم القيوين، أم القيوين	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	
١٠	الفجيرة	فرع الفجيرة الرئيسي	شارع الشيخ حمد بن عبدالله، تاون سنتر ٣، الفجيرة ، مقابل فندق الديار سيجي، الفجيرة	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	
١١	رأس الخيمة	فرع رأس الخيمة الرئيسي	طريق المنتصر، تقاطع شارع المعمورة، رأس الخيمة	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ٢ م)	الاثنين إلى الخميس (٨ ص – ١ م)	800 72545 476 – 800 SALIK IPO
				الجمعة (٧:٣٠ ص – ١٢:١٥ م)	الجمعة (٧:٣٠ ص – ١١:١٥ ص)	
				السبت (٨ ص – ٢ م)	السبت (٨ ص – ١ م)	

بنك الشارقة الإسلامي

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	فرع مول الإمارات	دبي	من السبت إلى الخميس ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	من السبت إلى الخميس ٠٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	مول الإمارات، الطابق الأول، المدخل A	06 5 999 999
			الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		
٢	فرع بورسعيد	دبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	منطقة بورسعيد، بالقرب من ديرة ستي سنتر	06 5 999 999
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م و ٣:٠٠ م – ٨:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
٣	فرع شارع الشيخ زايد	دبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	شارع الشيخ زايد، برج نسيمة بجانب فندق فوكو	06 5 999 999
			الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م		
٤	فرع الطوار	دبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	شارع النهدة، بالقرب من محطة مترو القصيص والطوار سنتر	06 5 999 999
			الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م		
٥	فرع مردف سيتي سنتر	دبي	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	مردف سيتي سنتر، الطابق الأول، المدخل A	06 5 999 999
			الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		
٦	فرع الذيد مول	الذيد	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٣٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	مدينة الذيد، مبنى جمعية الشارقة التعاونية	06 5 999 999
			الجمعة ٣:٠٠ م – ٨:٣٠ م	الجمعة مغلق		
٧	فرع خورفكان	الشارقة - خورفكان	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	شارع الرغيلات، مقابل شاطئ خورفكان	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
٨	فرع دبا الحصن		من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت		06 5 999 999

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
		الشارقة - دبا	٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	شارع العقد الفريد، بالقرب من المباني الحكومية	
٩	فرع كلباء	الشارقة - كلباء	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	شارع الشيخ سعيد، مقابل حديقة السدرة	06 5 999 999
١٠	فرع الفجيرة	الفجيرة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	شارع حمد بن عبدالله	06 5 999 999
١١	فرع العين الرئيسي	العين	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	منطقة عود التوبة، شارع علي بن أبي طالب، بناية خليفة السالمين	06 5 999 999
١٢	فرع ستاد هزاع بن زايد	العين	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م و ٣:٠٠ م – ٨:٠٠ م	شارع حمدان بن محمد، بجانب ستاد هزاع بن زايد	06 5 999 999
١٣	فرع أبوظبي مول	أبو ظبي	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة مغلق	أبوظبي مول، الطابق الأول، بالقرب من المدخل الرئيسي	06 5 999 999
١٤	فرع المصفح	أبو ظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م	منطقة مصفح الصناعية، بناية مجموعة الفهيم	06 5 999 999
١٥	فرع الخالدية	أبو ظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	شارع مبارك بن محمد، برج الساطع	06 5 999 999
١٦	فرع رأس الخيمة	رأس الخيمة	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت	منطقة النخيل، شارع المنتصر	06 5 999 999

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م		
			الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م		
١٧	الفرع الرئيسي بالشارقة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	منطقة التعاون، بالقرب من قناة القصباء، برج مصرف الشارقة الإسلامي	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
١٨	فرع البحيرة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	شارعكورنيش البحيرة، برج الدانة	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
١٩	شارع الملك فيصل	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	شارع الملك فيصل برج الحصن	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
٢٠	فرع مركز صحارى	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	مركز صحارى، الطابق السفلي، منطقة البنوك والخدمات	06 5 999 999
			الجمعة ٣:٠٠ م – ١٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		
٢١	فرع مويلح	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	منطقة مويلح، شارع المدينة الجامعية	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
٢٢	فرع واسط	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	منطقة الخزامية، شارع واسط بالقرب من مستشفى القاسمي	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص-١١:٤٥ ص و ٣:٠٠ م – ٨:٠٠ م	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
٢٣	فرع المنطقة الحرة لمطار الشارقة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	شارع المطار، المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، بجانب مكتب بريد الإمارات	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
٢٤	فرع دائرة التنمية الاقتصادية	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص الجمعة ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص–١١:٤٥ ص	منطقة اللية، مبنى دائرة التنمية الاقتصادية	06 5 999 999
٢٥	فرع متاجر المرقاب	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	متاجر المرقاب، منطقة المرقاب، شارع الشرق بالاتجاه إلى عجمان	06 5 999 999
٢٦	فرع متاجر الجرينة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	متاجر الجرينة، منطقة الجرينة، بالقرب من المدينة الجامعية	06 5 999 999
٢٧	فرع محكمة الشارقة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص–١١:٤٥ ص	منطقة الخان، شارع الميناء، بالقرب من ميناء خالد، مبنى محكمة الشارقة	06 5 999 999
٢٨	جامعة الشارقة - فرع السيدات	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص–١١:٤٥ ص	المدينة الجامعية، جامعة الشارقة - كلية البنات، مبنى W21	06 5 999 999
٢٩	جامعة الشارقة - فرع الرجال	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص–١١:٤٥ ص	المدينة الجامعية، جامعة الشارقة - كلية البنين، مبنى الخدمات الطلابية	06 5 999 999
٣٠	فرع الجامعة الأمريكية بالشارقة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص–١١:٤٥ ص	المدينة الجامعية، الجامعة الأمريكية بالشارقة، المبنى الرئيسي	06 5 999 999
٣١	فرع المنطقة الحرة بالحمرية	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص –١١:٤٥ ص	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م الجمعة ٧:١٥ ص–١١:٤٥ ص	شارع الاتحاد، في المنطقة الحرة بالحمرية	06 5 999 999
٣٢	فرع ميغا مول	الشارقة	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت	ميغا مول، الطابق الأرضي	06 5 999 999

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م		
			الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		
٣٣	فرع طريق مليحة	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٣٠ م	منطقة الصناعية ١٨، طريق مليحة	06 5 999 999
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص	الجمعة ٧:١٥ ص – ١١:٤٥ ص		
٣٤	فرع الرحمانية مول	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	الرحمانية مول، المدخل A	06 5 999 999
			الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		

بنك المارية المحلي

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	بنك المارية المحلي - الفرع الرئيسي	أبو ظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	بنك المارية المحلي - الفرع الرئيسي - شارع شخبوط بن سلطان ٤٥٤ - أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة	600571111
٢	بنك المارية المحلي - فرع مول الامارات	دبي	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	بنك المارية المحلي - فرع مول الامارات - مول الامارات - مدخل سكاي دبي - الطابق ١ - دبي - الامارات العربية المتحدة	600571111

بنك أبو ظبي التجاري

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	فرع برج الخالدية	أبوظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	شارع الكورنيش مقابل فندق قصر الإمارات، برج الخالدية المبنى ١	600502030
٢	فرع منطقة مركز أبوظبي الوطني للمعارض - أدنيك	أبوظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	مركز العاصمة، شارع الكرامة، برج أبوظبي ون ، الطابق الأرضي ٩٣٩ص.ب: أبوظبي	600502030
٣	فرع الشهامة	أبوظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	طريق الشيخ مكتوم بن راشد - طريق دبي - أبوظبي - مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ٧٦١٢٢ أبوظبي	600502030
٤	فرع استاد هزاع بن زايد	أبوظبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٧:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	الطوية، شارع حمدان بن محمد، استاد هزاع بن زايد ص.ب: ٨٧٥٣٢ العين، أبوظبي	600502030
٥	فرع مدينة زايد	الظفرة،	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	مدينة زايد، طريق طريف - ليوا، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ٥٠٠١٣, أبوظبي	600502030
٦	فرع شارع الرقة	دبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	منطقة المرقبات، شارع الرقة، بالقرب من محطة مترو الرقة، مبنى بنك أبوظبي التجاري ٥٥٥٠ دبي	600502030
٧	فرع الخليج التجاري	دبي	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	منطقة الخليج التجاري، تقاطع شارع السعادة وشارع الخليج التجاري، برج بوابة الخليج ص.ب: ٣٣٠٤٠ دبي	600502030
٨	فرع عجمان	عجمان	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت		600502030

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة الراشدية، شارع الاتحاد، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ١٨٤٣ عجمان	
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة مغلق		
٩	فرع رأس الخيمة	رأس الخيمة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة دفن النخيل، شارع بن ضاهر، النعيم مول ص.ب: ١٦٣٣ رأس الخيمة	600502030
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة مغلق		
١٠	فرع الفجيرة	الفجيرة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع حمد بن عبد الله، بالقرب من محطة أدنوك، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ٧٧٠ الفجيرة	600502030
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة مغلق		
١١	فرع الرويس	منطقة الظفرة	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مدينة الرويس، شارع الشيخ زايد ، السوق المركزي ، مبنى بنك أبوظبي التجاري ص.ب: ١١٨٥١ منطقة الظفرة	600502030
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة مغلق		
١٢	فرع دلما مول	بوظبي	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	طريق المصفح الرئيسي، شارع الوزن، دلما مول، الطابق الأول ص.ب: ٣٩٢٦٠ أبوظبي	600502030
			الجمعة ١٠:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		
١٣	فرع الزاهية سيتي سنتر	الشارقة	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الشيخ محمد بن زايد، الطابق الأرضي، بالقرب من المدخل أ ص.ب: ٢٣٦٥٧ الشارقة	600502030
			الجمعة ١٠:٠٠ ص – ٩:٠٠ م	الجمعة مغلق		

بنك دبي التجاري

#	الإمارة	الفرع	عنوان الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	اتصل على
١	دبي	الفرع الرئيسي	شارع الاتحاد، بر سعيد, دبي	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص – ٣:٣٠ م	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص– ٢:٠٠ م	+971 4 212 1895
				الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص	+971 4 212 1895
٢	دبي	فرع الجميره	شارع جميره، دبي	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص – ٣:٣٠ م	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص– ٢:٠٠ م	+971 4 212 1895
				الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص	+971 4 212 1895
٣	دبي	فرع الشيخ زايد	شارع الشيخ زايد، دبي	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص – ٣:٣٠ م	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص– ٢:٠٠ م	+971 4 212 1895
				الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص	+971 4 212 1895
٤	دبي	فرع بر دبي	شارع المنخول، دبي	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص – ٣:٣٠ م	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص– ٢:٠٠ م	+971 4 212 1895
				الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص	+971 4 212 1895
٥	أبو ظبي	فرع أبوظبي زايد الأول	شارع زايد ألأول، دبي	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص – ٣:٣٠ م	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص– ٢:٠٠ م	+971 4 212 1895
				الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص	+971 4 212 1895
٦	الشارقة	فرع الشارقة	طريق الملك عبدالعزيز، الشارقه	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص – ٣:٣٠ م	الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والسبت ٨:٠٠ ص– ٢:٠٠ م	+971 4 212 1895
				الجمعة ٧:٣٠ ص – ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص	+971 4 212 1895

بنك عجمان

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	فرع الخليفة	عجمان	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	مبني A&F ، شارع الشيخ خليفة بن زايد ، عجمان	06 701 8685
٢	فرع المكتب الرئيسي	عجمان	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	شارع الاتحاد، بجانب مبني اتصالات مشرف، عجمان	06 701 8880
٣	فرع العين	ابوظبي	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	مبني عجمان بنك بجانب شارع شيخ خليفة بن زايد، شارع الشيخ خليفة بن زايد ، ابوظبي	03 701 3566
٤	فرع بوحيرة	الشارقة	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الطابق الارضي، مبنى زهرة المدائن. شارع الكورنيش بجانب ستار بوكس، الشارقة	06 701 8177
٥	فرع دلما مول	ابوظبي	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٨:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ٨:٠٠ م	داخل دلما مول الطابق الاول شارع الوزن - ابوظبي	02 654 7720
٦	فرع الخالدية	ابوظبي	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	شارع الرود رقم ٢٣- الخالدية - W9-ابوظبي	02 654 7763
٧	فرع راس الخيمة	راس الخيمة	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٧:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	بجانب صيدلية Health first - E11-النادية - راس الخيمة	07 2042913
٨	فرع الجميرة	دبي	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	مبني زيا الطبي - جميرا - دبي	04 707 6885

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			الجمعة ٧:٠٠ ص–١٢:٠٠ م	الجمعة ٧:٠٠ ص–١٢:٠٠ م		
٩	فرع الشيخ زايد	دبي	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص –٢:٠٠ م	من الاثنين الى الخميس و السبت ٨:٠٠ ص –٢:٠٠ م	الطابق الأرضي، مبنى إيفل بوليفارد ليمتد (إيفل - ٢ - شارع الشيخ زايد - دبي	04 707 6808
			الجمعة ٧:٠٠ ص–١٢:٠٠ م	الجمعة ٧:٠٠ ص–١٢:٠٠ م		

بنك دبي الإسلامي

#	اسم الفرع	الإمارة	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	فرع السلام	أبوظبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	شارع الفلاح- مبني وزارة الطاقه بجوار وزارة الماليه والتنمية الاقتصادية	04-6092222
٢	فرع أبوظبي الرئيسي	أبوظبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	شارع المطار - امام مبني اتصالات	04-6092222
٣	فرع العين الرئيسي	العين	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	منطقة عود التوبه - دوار الكرة الارضيه- تقاطع شارع صلاح الدين الايوبي مع شارع علي بن ابي طالب	04-6092222
٤	فرع المكتوم	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	بور سعيد - شارع المكتوم- دوار الساعه- المكتب الرئيسي بنك دبي الاسلامي	04-6092222
٥	فرع دبي الرئيسي	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	منطقة بور سعيد - شارع الاتحاد - بناية الشعله ملك سعيد ومحمد النبوده	04-6092222
٦	فرع شارع الشيخ زايد	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	برج جروفينور هاوس التجاري، شارع الشيخ زايد، بالقرب من فندق فيرمونت ، دبي	04-6092222
٧	فرع الجميرا للسيدات	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	جميرا شارع جميرا امام حديقة حيوانات دبي القديمه	04-6092222
٨	فرع أم سقيم	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	ام سقيم شارع الجميرا فيلا عبدالله احمد بن فهد	04-6092222

#	اسم الفرع	الإمارة	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥ م		
٩	فرع الإتحاد مول - المحيصنه	دبي	الاثنين إلى الخميس ١٠:٠٠ ص – ١٠,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ١٠:٠٠ ص – ١٠,٠٠ م	الاتحاد مول - شارع الخوانيج - دبي	04-6092222
			الجمعة ٣:٣٠ م – ٩,٠٠ م	الجمعة ٣:٣٠ م – ٩,٠٠ م		
١٠	فرع عجمان الرئيسي	عجمان	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	شارع الشيخ خليفة - بناية بنك دبي الاسلامي	04-6092222
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥ م		
١١	فرع الفجيره الرئيسي	الفجيرة	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الفجيره - منطقة المحطة- شارع حماد بن عبدالله- مقابل وزارة الموارد البشريه والتوطين	04-6092222
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥		
١٢	فرع رأس الخيمه الرئيسي	رأس الخيمة	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	منطقة النخيل- شارع المنتصر - بناية بنك دبي الاسلامي	04-6092222
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥		
١٣	فرع الشارقة الرئيسي	الشارقة	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الشارقه منطقة الند / القاسميه - شارع الملك عبد العزيز مقابل حديقة الاتحاد	04-6092222
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥		
١٤	فرع واسط	الشارقة	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢,٠٠ م	الشارقه - الصناعية ٦ - شارع الجامعه	04-6092222
			الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥	الجمعة ٧:١٥ ص – ١٢:١٥		
١٥	فرع أم القيوين	أم القيوين	الاثنين إلى الخميس ٩:٠٠ ص – ٩,٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٩:٠٠ ص – ٩,٠٠ م	شارع الملك فيصل ، أم القيوين مول ، أم القيوين	04-6092222
			الجمعة ٣:٣٠ م – ٩:٠٠ م	الجمعة ٣:٣٠ م – ٩:٠٠ م		

بنك أبوظبي الإسلامي

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	فرع البطين	فرع	33	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	أبوظبي - البطين شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز أل سعود - بجانب البنك المركزي	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ م		
٢	فرع النجدة	فرع	398	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	بجانب الماريه مول (تقاطع شارع النجدة و شارع حمدان)	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ م		
٣	فرع القيادة العامة لشرطة ابوظبي	فرع	92	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	فرع القيادة العامة لشرطة ابوظبي (الفرع الرئيسي) - شارع السعادة مقابل جامعة الشيخ خليفة	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ م		
٤	فرع الشيخ زايد الرئيسي	فرع	403	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الشيخ راشد بن سعيد (شارع المطار قديماً) - مقابل فندق جراند هيلتون كابيتل	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٥	فرع دائرة القضاء أبوظبي	فرع	394	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الخليج العربي - مبنى دائرة القضاء - الطابق الأرضي (GR-A-051)	+971 2 652 0878

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٦	فرع مجمع الشيخ خليفة للطاقة	فرع	23	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مبنى مجمع الشيخ خليفة للطاقة - شارع الكورنيش	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٧	فرع المارينا مول	مول	57	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٢:٠٠ م ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م	شارع الكورنيش - مارينا مول - الطابق الأول بجانب باس للعطور	+971 2 652 0878
						الجمعة ٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الجمعة ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م		
٨	فرع النايشن تاورز	مول	71	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٢:٠٠ م ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م	شارع الكورنيش - نايشن تاورز مول - الدور الأول	+971 2 652 0878
						الجمعة ٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الجمعة ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م		
٩	فرع بني ياس	فرع	13	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع المفرق - دبي، مقابل مستشفى المفرق - بني ياس	+971 2 652 0878
						الجمعة	الجمعة		

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
						٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٠	فرع مصفح	فرع	19	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة مصفح الصناعية -منطقة ٩	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١١	فرع خليفة أ	فرع	94	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة مدينة خليفة أ - شارع رقم ١٦/ ٢١ الجنوب الشرقي	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٢	فرع الشهامة	فرع	40	أبوظبي	1	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة الشهامة القديمة بجانب مركز الشرطة	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٣	فرع السلع	فرع	39	أبوظبي المنقطة الغربية	5	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة السلع، مقابل مدرسة الأريج	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٤	فرع مدينة زايد	فرع	7	أبوظبي المنقطة الغربية	5	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مدينة زايد، المنطقة الغربية	+971 2 652 0878
						الجمعة	الجمعة		

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
						٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٥	فرع غياثي	فرع	50	أبوظبي المنقطة الغربية	5	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة غياثي، المنقطة الغربية	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٦	فرع المرفأ	فرع	21	أبوظبي المنقطة الغربية	5	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة المرفأ، المنطقة الغربية	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
١٧	فرع الرويس مول	مول	302	أبوظبي المنقطة الغربية	5	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٢:٠٠ م ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م	مركز الرويس التجاري - الدور الأول، منطقة الرويس	+971 2 652 0878
						الجمعة ٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الجمعة ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م		
١٨	فرع البوادي مول	مول	83	العين	2	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٣:٣٠ م ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٢:٠٠ م ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م	مدينة العين، منطقة مزيد - مركز البوادي التجاري، الدور الأرضي	+971 2 652 0878
						الجمعة ٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الجمعة ٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م		
١٩	فرع العين الرئيسي	فرع	2	العين	2	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت		+971 2 652 0878

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
						٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مدينة العين، المنطقة الوسطى - شارع الشيخ زايد بن سلطان بجانب برج الساعة	
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٠	فرع اليحر	فرع	25	العين	2	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مدينة العين - شارع اليحر الرئيسي	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢١	فرع القصيص	فرع	51	دبي	3	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة القصيص - بنايه الوصل	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٢	فرع الثاني من ديسمبر	فرع	86	دبي	3	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة الجميرا - شارع شاطئ الجميرا	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٣	فرع ند الشبا	فرع	15	دبي	3	من الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٥:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ١١:٠٠ ص – ٤:٠٠ م	ند الشبا مول -أفنيوز مول - دبي	+971 2 652 0878
						الجمعة ٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الجمعة ٣:٠٠ م – ٩:٠٠ م		
٢٤	فرع شارع الشيخ زايد	فرع	14	دبي	3	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت	شارع الشيخ زايد - مبنى الإمارات أيتيريوم	+971 2 652 0878

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
						٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م		
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٥	فرع مدينة دبي للإنترنت - أرنكو	فرع	53	دبي	3	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مدينة دبي للإنترنت - مبنى أرنكو	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٦	فرع الفجيرة	فرع	6	الساحل الشرقي	6	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الشيخ حمد بن عبد الله	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٧	فرع راس الخيمة الرئيسي	فرع	11	الساحل الشرقي	6	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	مقابل مركز المنار التجاري، شارع المنتصر	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٨	فرع دبا	فرع	17	الساحل الشرقي	6	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الشيخ زايد مقابل شرطة دبا - الفجيرة	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٢٩	فرع كلباء	فرع	49		6	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت		+971 2 652 0878

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
				الساحل الشرقي		٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الوحدة - بناية خميس خلفان الزحمي , بلوك ١٩	
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٣٠	فرع الذيد	فرع	38	الساحل الشرقي	6	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	الذيد أكسبو سنتر	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٣١	فرع خورفكان	فرع	22	الساحل الشرقي	6	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الكورنيش , منطقة البنوك	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٣٢	فرع أم القيوين الرئيسي	فرع	29	الشارقة و الإمارات الشمالية	4	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الملك فيصل - مقابل مركز أم القيوين التجاري	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٣٣	فرع الشارقة الرئيسي	فرع	5	الشارقة و الإمارات الشمالية	4	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م	منطقة المصلى - مقابل مبنى الاتصالات	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٣٤	فرع الرحمانية مول	مول	47		4	من الاثنين إلى السبت	من الاثنين إلى السبت	مركز الرحمانية التجاري - الطابق الأول	+971 2 652 0878

#	اسم الفرع	نوع الفرع	كود الفرع	موقع الفرع	كود الموقع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
				الشارقة و الإمارات الشمالية		١٤:٠٠ م – ٩:٠٠ م– ١٠:٠٠ م	١٠:٠٠ ص – ١:٠٠ م ٤:٠٠ م – ٧:٠٠ م		
						الجمعة ٤:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		
٣٥	فرع زوايا ووك	فرع	28	الشارقة و الإمارات الشمالية	4	من الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م	من الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م ٣:٠٠ م – ٧:٠٠ م	منطقه زوايا ووك	+971 2 652 0878
						الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٠٠ ص		

بنك أبو ظبي الأول

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	مجمع الأعمال -أبو ظبي	أبو ظبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	خليفة بارك، القرم، ص.ب: ٦٣١٦	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٢	برج بنك أبو ظبي الأول	أبو ظبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	تقاطع شارع الشيخ خليفة وشارع بني ياس، ص.ب:	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٣	العين الجديد	العين - أبوظبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	العين، ص.ب: ١٨٧٨١	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٤	فرع الجميرة	دبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	شارع شاطئ جميرا - ام سقيم- بناية لينك انترناشيونال	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٥	فرع ديرة	دبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	شارع أبوبكر الصديق- ديرة	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٦	فرع رأس الخيمة	رأس الخيمة	من الاثنين إلى الخميس	من الاثنين إلى الخميس		+97126161800

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	شارع كورنيش القواسم- قرب مستشفى ان ام سي رويال , رأس الخيمة	
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٧	الفجيرة	الفجيرة	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	مقابل مسرح بلازا، شارع حمدان بن عبدالله، ص.ب: ٧٩	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٨	الشارقة	الشارقة	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	الريم بلازا، الطابق الأرضي، كورنيش البحيرة، الشارقة، ص.ب: ١١٠٩	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
٩	أم القيوين	أم القيوين	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	بنى رقم ٢١١، شارع الملك فيصل، منطقة الميدان، أم القيوين، ص.ب: ٧٣٣	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
١٠	الكورنيش	أبوظبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	شارع الكورنيش -أبوظبي	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
١١	عود التوبة	العين - أبوظبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	السوق المركزي - مجمع أدنوك للإسكان - الرويس	+97126161800
			الجمعة	الجمعة		

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
			٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		
١٢	البطين	أبوظبي	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	من الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	شارع رقم ٩، بجوار محطة حافلات البطين ومول البطين، ص.ب: ٧٦٤٤	+97126161800
			الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٠٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م		
			السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م		

بنك الإمارات الإسلامي

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١	فرع الضيافة	دبي	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	بردبي – شارع الضيافة. مقابل مركز ديون	800 72545 476
٢	فرع مدينة دبي الطبية	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٤:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م ٢:٠٠ م – ٤:٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	مدينة دبي الطبية، مبنى ١٦	800 72545 476
٣	فرع شارع الوصل	دبي	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	مجمع الفردوس، مبنى ٤، مدخل G، الطابق الأول	800 72545 476
٤	فرع ابن بطوطة مول	دبي	الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ١٠:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م – ١٠:٠٠ م	الاثنين إلى السبت ١٠:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة مغلق	متجر رقم A ١٤٣ – ردهة الصين، ردهة ابن بطوطة	800 72545 476
٥	فرع جبل علي	دبي	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ٣:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م ٢:٠٠ م – ٣:٠٠ م	الاثنين إلى الخميس ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	مجمع البنوك، البوابة الرئيسية للمنطقة الحرة بجبل علي	800 72545 476
٦	فرع ند الحمر	ديرة	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	مبنى نادي بالرميثة، معرض رقم S-8 وS-9، منطقة ند الحمر، شارع الرباط	800 72545 476
٧	فرع الطوار	ديرة	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	شارع النهدة، بجانب مركز الطوار	800 72545 476

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
٨	فرع الورقاء مول	ديرة	الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م– ١٠:٠٠ م	الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	الورقاء مول، الورقاء ٤، طريق شارع طرابلس، بجانب حديقة مشرف	800 72545 476
٩	فرع حلوان	الشارقة	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م– ١١:٣٠ ص	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٠:٣٠ ص	شارع واسط، مبنى الشيخ عصام، الطابق الأرضي، حلوان	800 72545 476
١٠	فرع الرحمانية مول	الشارقة	الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ٩:٠٠ م الجمعة ٣:٠٠ م– ٩:٠٠ م	الاثنين إلى السبت ٩:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة مغلق	الرحمانية مول، الطابق الأرضي، بجانب محل الأطفال (بيبي شوب)	800 72545 476
١١	فرع عجمان خليفة بن زايد	عجمان	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	شارع الشيخ خليفة بن زايد، أقرب المعالم: بجانب مخبز ربيع لبنان	800 72545 476
١٢	فرع رأس الخيمة	رأس الخيمة	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	برج الإمارات الإسلامي، الطابق الأرضي ، شارع المنتصر - منطقة النخيل	800 72545 476
١٣	فرع الفجيرة	الفجيرة	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	بجوار شويترام، شارع الشيخ حمد بن عبدالله	800 72545 476
١٤	فرع مدينة خليفة	أبو ظبي	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٨:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	فيلا رقم ١٠٤، قطعة SE-02، مدينة خليفة (أ)	800 72545 476
١٥	فرع أبو ظبي الرئيسي	أبو ظبي	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص	منطقة كورنيش الخالدية، وايف تاور	800 72545 476

#	اسم الفرع	موقع الفرع	أوقات عمل الفرع	أوقات استقبال طلبات الاكتتاب	عنوان الفرع	اتصل على
١٦	فرع العين الرئيسي	العين	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ٢:٠٠ م	الاثنين إلى السبت ٨:٠٠ ص – ١:٠٠ م	شارع الجوازات، بالقرب من مسجد الشيخة سلامة	800 72545 476
			الجمعة ٨:٠٠ ص– ١٢:٣٠ م	الجمعة ٨:٠٠ ص – ١١:٣٠ ص		

الملحق ٣: مخطط هيكل الشركة

في ما يلي هيكل ملكية الشركة كما في تاريخ الإدراج:

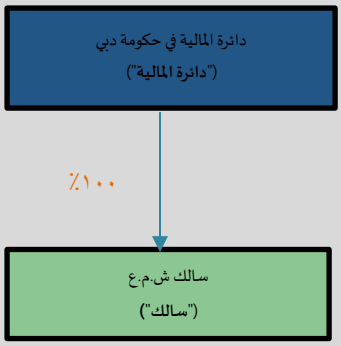

كما في تاريخ الإدراج، ليس لدى شركة سالك ش.م.ع أي شركات تابعة أو فروع.

هيئة الطرق والمواصلات –
أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية
القوائم المالية المقتطعة لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية
للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

هيئة الطرق والمواصلات – أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية

القوائم المالية المقتطعة لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية
للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1 – 3
قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع	4
قائمة المركز المالي المقتطع	5
قائمة التدفقات النقدية المقتطع	6
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المقتطع	7
إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة	8 – 32

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات – أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية المقتطعة

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية المقتطعة تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي لهيئة الطرق والمواصلات – أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية ("سالك") كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنوات المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

نطاق التدقيق

تتألف القوائم المالية المقتطعة لسالك مما يلي:

- قائمة المركز المالي المقتطع كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019؛
- قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع للسنوات المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة التدفقات النقدية المقتطع للسنوات المنتهية في ذلك التاريخ؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية المقتطع للسنوات المنتهية في ذلك التاريخ؛ و
- إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة، والتي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في فقرة "مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المقتطعة" من هذا التقرير.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا الأساس لإبداء رأينا حول القوائم المالية.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن سالك وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) إلى جانب متطلبات أخلاقيات المهنة ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية المقتطعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا جميع مسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين.

التأكيد على أحد الأمور – أساس المحاسبة

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن سالك لم تكن تعمل كمنشأة منفصلة، كما هو مبين في الإيضاح 1 حول القوائم المالية المقتطعة. ومن ثم، فإن هذه القوائم المالية المقتطعة ليست بالضرورة مؤشراً على النتائج التي كان سيتم تحقيقها لو كانت سالك تعمل كمنشأة مستقلة خلال السنوات المعروضة أو على النتائج المستقبلية لسالك.

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة من قبل إدارة هيئة الطرق والمواصلات فيما يتعلق بإدراج سالك في سوق دبي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونتيجةً لذلك، قد لا تكون القوائم المالية المقتطعة مناسبة لأي غرضٍ آخر. وإن رأينا غير معدل بشأن هذا الأمر.

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)، رخصة رقم:102451
إعمار سكوير، بناية رقم 5، ص ب11987، دبي- الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3100 304 4(0) 971+، فاكس: 9150 346 4(0) 971+، www.pwc.com/me

جاك فاخوري، دوجلاس اومهوني، مراد النسور ورامي سرحان مسجلون في وزارة الإقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات – أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية (تتمة)

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن هذه القوائم المالية المقتطعة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية المقتطعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية مقتطعة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية المقتطعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة سالك على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، كما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بمواصلة أعمال سالك على أساس مبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية سالك أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لسالك.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المقتطعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية المقتطعة، بشكل إجمالي، خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا حول القوائم المالية المقتطعة. وإن التأكيدات المعقولة هي عبارة عن مستوى عالٍ من التأكيدات، لكنها ليست ضماناً بأن التدقيق الذي تم إجراؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكتشف دائماً الأخطاء الجوهرية عند وجودها. وقد تنشأ الأخطاء نتيجة لاحتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، بشكل معقول على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه القوائم المالية المقتطعة.

في إطار عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بإجراء الأحكام المهنية مع إبقاء مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المقتطعة، سواءً كان ذلك نتيجةً لاحتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر لنا أساس لإبداء رأينا حول القوائم المالية المقتطعة. إن مخاطر عدم اكتشاف الخطأ الجوهري الناتج عن الاحتيال أعلى من المخاطر الناتجة عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية المعني بالتدقيق لتصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة لسالك؛

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لطريقة المحاسبة وفقاً لمبدأ الاستمرارية وتقييم، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بمزيد من الشكوك حول قدرة سالك على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه، في تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا، إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية المقتطعة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات الخاص بنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف سالك عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة أعضاء مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات – أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية (تتمة)

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية المقتطعة (تتمة)

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية المقتطعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية المقتطعة تمثل المعاملات والأحداث المتضمنة بشكل يحقق العرض العادل للقوائم المالية المقتطعة.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص، من بين أمور أخرى، النطاق والإطار الزمني المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي عيوب جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

برايس ووتر هاوس كوبرز
24 يونيو 2022

مراد النسور
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 1301
دبي، الإمارات العربية المتحدة

قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

	إيضاح	*2021* ألف درهم	*2020* ألف درهم	*2019* ألف درهم
الإيرادات	6	**1,693,207**	1,388,684	1,975,260
تكلفة بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد	7	**(21,766)**	(14,916)	(16,399)
مصاريف تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية	8	**(85,859)**	(81,661)	(85,253)
مصاريف مكافآت الموظفين	9	**(9,551)**	(12,173)	(11,666)
مصاريف الاستهلاك	11	**(6,000)**	(6,304)	(6,629)
مصاريف أخرى	10	**(40,129)**	(33,567)	(42,339)
مصاريف تخصيص مؤسسية	15	**(113,076)**	(92,873)	(102,439)
الخسارة الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات	11	–	(4,747)	–
مصاريف تحسين البرمجيات	12	**(9,972)**	(12,461)	(14,014)
خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة	14	**(26,279)**	(25,170)	(49,913)
الأرباح للسنة		**1,380,575**	1,104,812	1,646,608
بنود الدخل الشامل الأخرى		–	–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**1,380,575**	1,104,812	1,646,608

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 23 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة.

قائمة المركز المالي المقتطع

كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

	إيضاح	*31 ديسمبر 2021* *ألف درهم*	*31 ديسمبر 2020* ألف درهم	*31 ديسمبر 2019* ألف درهم	*1 يناير 2019* ألف درهم
الموجودات					
الموجودات غير المتداولة					
ممتلكات ومعدات	11	**107,337**	112,128	120,536	125,822
		107,337	112,128	120,536	125,822
الموجودات المتداولة					
مخزون	13	**16,044**	19,528	8,632	17,064
مدينون تجاريون وآخرون	14	**158,520**	94,113	153,626	157,240
دفعات مقدمة للمورد		**33,416**	14,857	25,144	34,416
		207,980	128,498	187,402	208,720
إجمالي الموجودات		**315,317**	240,626	307,938	334,542
المطلوبات					
المطلوبات غير المتداولة					
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	16	**2,377**	2,114	1,832	1,603
مطلوبات العقود	18	**36,723**	32,461	36,764	37,780
		39,100	34,575	38,596	39,383
المطلوبات المتداولة					
دائنون تجاريون وآخرون	17	**9,452**	106,989	66,810	20,555
مكافآت الموظفين		**222**	240	151	121
مطلوبات العقود	18	**276,623**	256,738	285,913	283,606
		286,297	363,967	352,874	304,282
إجمالي المطلوبات		**325,397**	398,542	391,470	343,665
صافي استثمار الشركة الأم					
صافي المساهمات المتراكمة من الشركة الأم		**(10,080)**	(157,916)	(83,532)	(9,123)
		(10,080)	(157,916)	(83,532)	(9,123)
إجمالي المطلوبات وصافي استثمار الشركة الأم		**315,317**	240,626	307,938	334,542

تمت الموافقة على هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات بتاريخ 24 يونيو 2022 ووُقعت بالنيابة عنهم من قبل:

المدير العام ورئيس مجلس المديرين

المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم الإداري المؤسسي

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 23 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة.

قائمة التدفقات النقدية المقتطع

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الأرباح للسنة	**1,380,575**	1,104,812	1,646,608
التعديلات للبنود التالية:			
استهلاك الممتلكات والمعدات	**6,000**	6,304	6,629
الخسارة الناتجة عن استبعاد الممتلكات والمعدات	–	4,782	–
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي	**245**	372	259
مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية	**26,279**	25,170	49,913
التدفقات النقدية التشغيلية قبل الحركات في رأس المال العامل:			
(الزيادة) / النقص في الذمم المدينة التجارية والأخرى	**(90,686)**	34,343	(46,299)
النقص / (الزيادة) في المخزون	**3,484**	(10,896)	8,432
(الزيادة) / النقص في الدفعات المقدمة للمورد	**(18,559)**	10,287	9,272
(النقص) / الزيادة في الذمم الدائنة التجارية والأخرى	**(97,537)**	40,179	46,255
الزيادة / (النقص) في مطلوبات العقود	**24,147**	(33,478)	1,291
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	**1,233,948**	1,181,875	1,722,360
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	**(1,209)**	(2,853)	(1,343)
مبالغ محصلة من بيع ممتلكات ومعدات	**–**	174	–
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(1,209)**	(2,679)	(1,343)
التدفقات النقدية من النشاط التمويلي			
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	**(1,232,739)**	(1,179,196)	(1,721,017)
صافي النقد المستخدم في النشاط التمويلي	**(1,232,739)**	(1,179,196)	(1,721,017)
النقد في بداية السنة	**–**	–	–
النقد في نهاية السنة	**–**	–	–

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المقتطع

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

	مجموع صافي استثمار الشركة الأم ألف درهم
الرصيد في 1 يناير 2019	(9,123)
صافي الأرباح	1,646,608
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم (إيضاح 15)	(1,721,017)
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	(83,532)
صافي الأرباح	1,104,812
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم (إيضاح 15)	(1,179,196)
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	(157,916)
صافي الأرباح	1,380,575
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم (إيضاح 15)	(1,232,739)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	(10,080)

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 23 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

1- وصف الأعمال والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة الطرق والمواصلات ("الهيئة" أو "الشركة الأم") في إمارة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم 17/2005 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، بتاريخ 1 نوفمبر 2005. وقد تأسست هيئة الطرق والمواصلات لتطوير حلول تلبي احتياجات النقل والمواصلات في إمارة دبي، وتشمل أعمالها أنظمة الطرق والتعرفة المرورية، بما في ذلك أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية. كما تتضمن هيئة الطرق والمواصلات حافلات النقل العام ومركبات الأجرة والنقل البحري والمترو ونظام إصدار تراخيص المركبات والسائقين. إن هيئة الطرق والمواصلات مملوكة بالكامل لحكومة دبي.

إن مؤسسة المرور والطرق ("المؤسسة") ليست كيانا قانونياً منفصلاً ولكنها إدارة تابعة لهيئة الطرق والمواصلات. إن عنوان المقر المسجل للمؤسسة هو ص.ب 118899، دبي، الإمارات العربية المتحدة. تتضمن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة أعمال إنشاء وتنفيذ الطرق وأنظمة شبكة الطرق ذات العلاقة وإدارة نظام سالك للتعرفة المرورية ورسوم المواقف والغرامات.

وفي نوفمبر 2021، بناءً على توجيهات حكومة دبي وقرار الإدارة العليا لهيئة الطرق والمواصلات، أعلنت هيئة الطرق والمواصلات عن نيتها لفصل أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية ("الشركة" أو "سالك") وإدراجها في سوق دبي المالي في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة. إن هيئة الطرق والمواصلات مملوكة لدائرة المالية في حكومة دبي والتي لها حصة مسيطرة في شركة سالك ش.م.ع المنشأة حديثاً ("سالك ش.م.ع"). إن شركة سالك ش.م.ع هي شركة مساهمة عامة تأسست بموجب القانون رقم 12 لسنة 2022 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، بتاريخ 10 يونيو 2022. وبناءً عليه، سيتم الاحتفاظ بشركة سالك ش.م.ع من قبل دائرة المالية بالنيابة عن حكومة دبي قبل طرحها في سوق دبي المالي. من المتوقع أن تبيع شركة سالك ش.م.ع نسبة من أسهمها من خلال طرح عام أولي في سوق دبي المالي ("المعاملة"). تم إعداد القوائم المالية المقتطعة من قبل إدارة هيئة الطرق والمواصلات لغرض تحديد المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019 وأدائها المالي للسنوات المنتهية في ذلك التاريخ.

إن سالك هو نظام تحصيل التعرفة المرورية الآلي لإمارة دبي. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تشغيل وصيانة بوابات التعرفة المرورية الحالية في جميع أنحاء دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. إن سالك هو نظام آلي ذكي يوفّر انسيابية الحركة المرورية، بحيث لا يحتاج السائقين إلى إيقاف مركباتهم في أي نقطة على الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة في إمارة دبي. لاستخدام الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة في إمارة دبي، يحتاج السائقين إلى تثبيت بطاقة سالك على الزجاج الأمامي لمركباتهم. يستخدم نظام سالك، نظام تحصيل التعرفة المرورية في إمارة دبي، تقنية موجات الراديو ("RFID") التي تقوم بتحديد مركبة العميل ومسح بطاقة سالك الملصقة عليها، والمربوطة تلقائياً بحساب العميل لدى سالك. يحتاج العملاء إلى التأكد من وجود رصيد مسبق في حسابات العملاء الفردية، وسيتم خصم رسوم التعرفة المرورية تلقائياً من الحساب بمجرد أن تعبر المركبة من خلال بوابة التعرفة المرورية. تخضع التعرفة المرورية "لقانون التعرفة المرورية في إمارة دبي رقم 22 لسنة 2006" الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، بتاريخ سريان اعتباراً من 1 يوليو 2007.

2- أسس إعداد القوائم المالية

لقد تم إعداد القوائم المالية المقتطعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019 وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المطبقة على الشركات التي تقوم بإعداد تقاريرها المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتتوافق القوائم المالية مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. طبقت الشركة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 الاتباع لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عند اتباعها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن تاريخ الانتقال للمعيار ("تاريخ الانتقال") هو 1 يناير 2019، وهو تاريخ الميزانية العمومية الافتتاحية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. طبقت الشركة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على جميع السنوات المدرجة في هذه القوائم المالية المقتطعة. لم تقم الشركة من قبل بإعداد القوائم المالية أو المعلومات المالية وفقاً لأسس الإعداد المذكورة في هذه القوائم المالية. وقبل قيام الشركة باتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة، كانت الشركة الأم تقوم بإعداد معلوماتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

تعكس التقديرات التي أجرتها الشركة عند إعداد قوائمها المالية لأول مرة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الحقائق والظروف التي كانت موجودة في وقت إجراء تلك التقديرات. وبناءً عليه، فإن التقديرات التي أجرتها الشركة لإعداد هذه القوائم المالية المقتطعة متسقة مع تلك التي تم إجراؤها عند إعداد المعلومات المالية السابقة لهيئة الطرق والمواصلات.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

2- أسس إعداد القوائم المالية (تتمة)

ونظراً لأنه لم يتم إعداد قوائم مالية سابقة لسالك، فإن القوائم المالية المقتطعة لا تتضمن أي تسويات مرتبطة باتباع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 لأول مرة.

تمثل هذه القوائم المالية المقتطعة العمليات السابقة لشركة سالك وتم إعدادها من السجلات المحاسبية لهيئة الطرق والمواصلات، وتعكس التدفقات النقدية وإيرادات ومصاريف وموجودات ومطلوبات نظام سالك للتعرفة المرورية، والتي تم الاحتفاظ بها بشكلٍ منفصل في دفاتر هيئة الطرق والمواصلات، باستثناء المصاريف المؤسسية المشتركة، والتي تم اقتطاعها على الأساس المبين في الإيضاحين 5 و15. وعلاوة على ذلك، تتعلق مكافآت الموظفين، بما في ذلك بند المطلوبات المتعلق بالتزام مكافأة نهاية الخدمة، فقط بالموظفين المرتبطين بشكلٍ مباشر بأعمال سالك. ولم يتم تحويل هذه المطلوبات بشكلٍ قانوني إلى شركة سالك ش.م.ع كما في تاريخ المعاملة، وسيتم تحويلها فقط بمجرد الانتهاء من الإجراءات القانونية.

ونظراً لأن سالك ليست منشأة قانونية منفصلة في الفترات السابقة المدرجة، تم عرض صافي استثمار الشركة الأم بدلاً من حقوق ملكية المساهمين في هذه القوائم المالية المقتطعة. يمثل صافي استثمار الشركة الأم صافي الاستثمار التراكمي لهيئة الطرق والمواصلات في الشركة حتى ذلك التاريخ. كما تم تضمين أثر المعاملات فيما بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات التي لم يتم تسويتها نقداً في السابق ضمن صافي استثمار الشركة الأم.

خلال الفترات المدرجة في هذه القوائم المالية، كانت الشركة تعمل كجزء من مؤسسة المرور والطرق ("المؤسسة")، وهي إحدى المؤسسات الأربع التي تشكل هيئة الطرق والمواصلات. وبناءً عليه، فقد نفذت كل من هيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق في السابق بعض الوظائف المؤسسية العامة لسالك. تتضمن هذه الوظائف، على سبيل المثال وليس الحصر، الإشراف التنفيذي والشؤون القانونية والشؤون المالية والموارد البشرية وإعداد التقارير المالية. وقد تم تخصيص تكاليف هذه الخدمات للشركة بناءً على منهجية التخصيص الأكثر ملاءمة للخدمة المقدمة. ترى الإدارة أن تلك المخصصات معقولة؛ ومع ذلك، قد لا تكون مؤشراً على المصاريف الفعلية التي كان يمكن تكبدها لو كانت الشركة تعمل ككيان منفصل عن هيئة الطرق والمواصلات، ولا تعتبر هذه المخصصات مؤشراً على الأداء المستقبلي لسالك إذا ما عملت بشكلٍ منفصل عن الهيئة. يتم تضمين التكلفة المخصصة لهذه الوظائف ضمن مصاريف التخصيص المؤسسية في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع للفترات السابقة المعروضة. تم تضمين مناقشة كاملة لعلاقة الشركة مع هيئة الطرق والمواصلات، إلى جانب عمليات تخصيص التكاليف، في الإيضاحين 5 و15 حول القوائم المالية المقتطعة.

تستخدم الشركة العمليات والأنظمة المركزية لهيئة الطرق والمواصلات لإدارة النقد والرواتب والمشتريات. ونتيجةً لذلك، تم إيداع جميع المبالغ النقدية التي استلمتها الشركة في الأموال المؤسسية العامة لهيئة الطرق والمواصلات واختلطت بها ولم يتم تخصيصها للشركة على وجه التحديد. تظهر النتائج الصافية لهذه المعاملات النقدية بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات في قائمة المركز المالي المقتطع ضمن بند صافي استثمار الشركة الأم.

خلال الفترات المدرجة في هذه القوائم المالية المقتطعة، استخدمت الشركة في عملياتها ممتلكات ومعدات مثل موجودات البنية التحتية ومعدات التعرفة المرورية المملوكة بشكلٍ قانوني لهيئة الطرق والمواصلات. ومن ثم، تم تضمين تلك الموجودات ومصاريف الاستهلاك المرتبطة بها في هذه القوائم المالية المقتطعة. ومع ذلك، ستظل الملكية القانونية لتلك الموجودات عائدة إلى هيئة الطرق والمواصلات ولن يتم تحويلها إلى سالك ش.م.ع. وسوف تواصل سالك ش.م.ع استخدام تلك الموجودات في عملياتها في الفترات اللاحقة بموجب اتفاقيات جديدة سيتم إبرامها بين سالك ش.م.ع وهيئة الطرق والمواصلات.

إن هذه القوائم المالية المقتطعة هي أول قوائم مالية لسالك نظراً لأن الشركة لم تكن تمثل منشأة قانونية مستقلة في أي من الفترات المعروضة. وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المقتطعة لغرض تضمينها في نشرة الاكتتاب فيما يتعلق بالادراج المقترح لشركة سالك ش.م.ع في سوق دبي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. نظرًا لأن الشركة لم تعمل ككيان مستقل في السابق، فقد لا تكون هذه القوائم المالية المقتطعة مؤشراً على الأداء المستقبلي للشركة ولا تعكس بالضرورة نتائج عملياتها ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية كما لو كانت الشركة تعمل ككيان منفصل عن هيئة الطرق والمواصلات خلال الفترات المعروضة.

نتيجة للأمور المذكورة أعلاه، فإن هذه القوائم المالية المقتطعة قد لا تكون بالضرورة مؤشراً على المركز المالي أو نتائج العمليات أو التدفقات النقدية لسالك لو كانت تعمل كمنشأة قانونية مستقلة خلال الفترات المعروضة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القوائم المالية المقتطعة لا تعكس الأثر المالي الذي قد ينتج عند فصل أعمال سالك عن هيئة الطرق والمواصلات.

لقد تم إعداد القوائم المالية المقتطعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل الموجودات، إلا إذا أُشير لغير ذلك.

يتم عرض القوائم المالية المقتطعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهو أيضاً العملة المستخدمة لدى الشركة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف، إلا إذا أُشير لغير ذلك

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

3- المعايير والتفسيرات والتعديلات على المعايير الحالية التي لم يسر مفعولها بعد

فيما يلي وصف للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي صدرت لكن لم يسر مفعولها بعد بالنسبة للشركة. تقوم الشركة حالياً بتقييم ما إذا كانت هناك أي تغييرات جوهرية على قوائمها المالية المقتطعة عقب اتباع هذه المعايير.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – *الإشارة إلى الإطار التصوري في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 – *العقود المحملة بالتزامات – تكاليف الوفاء بعقد*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 – *الممتلكات والمكائن والمعدات: المبالغ المحصلة قبل الاستخدام المقصود*
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 – اتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة (التحسينات السنوية دورة 2018 – 2020)
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – الأدوات المالية (التحسينات السنوية دورة 2018 – 2020)
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 – *تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة*
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 والتعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 – *عقود التأمين*
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28– *بيع أو مساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الشقيقة أو مشروعه المشترك*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 – *تعريف التقديرات المحاسبية*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – *الإفصاح عن السياسات المحاسبية*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 – *الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة*

لا يتوقع أن يكون للمعايير الجديدة والتفسيرات الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية أي تأثير جوهري على القوائم المالية المقتطعة للشركة.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية المقتطعة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل مستمر لجميع السنوات المعروضة، ما لم يذكر خلاف ذلك:

4-1 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر انخفاض في القيمة. إن تكلفة الممتلكات والمعدات المشتراة هي قيمة المقابل الممنوح للحصول على الموجودات وقيمة الموجودات الأخرى العائدة مباشرةً إلى الوصول ببند الموجودات إلى حالة صالحة للعمل بغرض الاستخدام المقصود.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة المتكبدة في القيمة المدرجة لبند الموجودات أو تثبيتها كبند موجودات منفصل، حسبما يكون ملائماً، فقط عندما يكون من المرجح أن المزايا الاقتصادية المستقبلية أو الخدمة المحتملة على مدى العمر الإجمالي لبند الموجودات التي تزيد عن أحدث معيار تم تقييمه لأداء بند الموجودات سوف تتدفق إلى الشركة، ويمكن قياس تكلفة هذا البند بشكل موثوق.

يبدأ استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود. يحتسب الاستهلاك على أساس طريقة القسط الثابت على مدى أعمار استخدام الموجودات المعنية كما يلي:

مباني	30 سنة
موجودات بنية تحتية (أي بوابات التعرفة المرورية)	من 15 إلى 25 سنة
معدات التعرفة المرورية	من 4 إلى 10 سنوات
معدات مكتبية و أثاث	من 5 إلى 10 سنوات

تُدرج جميع الموجودات بتكلفتها ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات وأعمار الاستخدام وطريقة الاستهلاك في نهاية كل سنة مالية وتعديلها مستقبلاً، إذا اقتضى الأمر. يتم تخفيض المبلغ المدرج لبند الموجودات فوراً إلى المبلغ القابل للتحصيل إذا كان المبلغ المدرج لبند الموجودات أكبر من مبلغه المقدر القابل للتحصيل، راجع إيضاح 4-13.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-1 الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم التوقف عن تثبيت أي بند من الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يكون من غير المتوقع تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية من مواصلة استخدام بند الموجودات. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد بند موجودات أو سحبه من الخدمة على أنها الفرق بين عائدات البيع والقيمة الدفترية لبند الموجودات و تدرج ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تحميل عمليات الإصلاح والتجديد على الأرباح أو الخسائر عند تكبد المصاريف.

تظهر الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة وتتضمن بنود الممتلكات والمعدات التي يتم تطويرها للاستخدام المستقبلي. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ، عند بدء تشغيلها، إلى فئة مناسبة من الممتلكات والمعدات وتستهلك وفقاً لسياسات الشركة.

4-2 الموجودات غير الملموسة

يتم تثبيت بند الموجودات غير الملموسة المنتج داخلياً والناتج عن تطوير منتجات أو برمجيات الشركة فقط في حالة استيفاء جميع الشروط التالية:

- تم إنشاء بند موجودات يمكن تحديده (مثل البرمجيات والعمليات الجديدة)؛
- من المرجح أن ينتج عن بند الموجودات مزايا اقتصادية مستقبلية؛ و
- يمكن قياس تكاليف التطوير بشكلٍ موثوق.

تُقاس الموجودات غير الملموسة عند التثبيت الأولي بالتكلفة. ولاحقاً للتثبيت الأولي، يتم إدراج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

يتم تثبيت تكاليف البحوث في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

تتم رسملة تكاليف التطوير فقط إذا تم استيفاء جميع الشروط التالية:

- تم إثبات الجدوى الفنية للمنتج؛
- سيتم طرح المنتج أو العملية في السوق أو استخدامها داخلياً؛
- ستحقق الموجودات مزايا اقتصادية مستقبلية (يوجد سوق محتمل للمنتج أو، في حالة استخدامه داخلياً، تم إثبات منفعته المستقبلية)؛
- يمكن قياس تكلفة بند الموجودات بصورة معقولة؛ و
- تتوفر الموارد الفنية والمالية وغيرها من الموارد المطلوبة لإكمال المشروع.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المنتجة داخلياً على أساس القسط الثابت على مدى أعمار استخدامها، والتي تكون عادةً 4 سنوات. يتم تقييم الموجودات غير الملموسة بخصوص الانخفاض في القيمة عندما يكون هناك مؤشر على انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة، راجع إيضاح 4-13. وتتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء على الأقل في كل فترة محاسبة. إن التغيرات في أعمار الاستخدام المتوقعة أو النموذج المتوقع لاستهلاك المزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في بند الموجودات يتم مراعاتها لتغيير فترة وطريقة الإطفاء، بالشكل الملائم، وتعامل على أنها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم تثبيت مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من التوقف عن تثبيت الموجودات غير الملموسة على أنها الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والمبلغ المدرج لبند الموجودات ويتم تثبيتها في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع عند التوقف عن تثبيت بند الموجودات.

يتم تثبيت مصاريف التطوير الأخرى التي لا تستوفي هذه المعايير، إلى جانب جميع المصاريف الخاصة بأنشطة الأبحاث، كمصروفات عند تكبدها. إن تكاليف التطوير المثبتة سابقاً كمصروف لا يتم تثبيتها كبند موجودات في فترة لاحقة.

4-3 المخزون

يتألف المخزون من بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة رصيد سالك، ويُقاس بالتكلفة عند التثبيت الأولي. تتألف تكلفة المخزون من تكلفة الشراء والتكاليف الأخرى المتكبدة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الحالية. ويتم تحديد التكلفة على أساس المتوسط المرجح. يستند صافي القيمة الممكن تحقيقها على أساس سعر البيع التقديري خلال سير الأعمال العادية، ناقصاً مصاريف البيع المتغيرة المطبقة.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-4 الأدوات المالية

يتم تثبيت الموجودات المالية والمطلوبات المالية (الأدوات المالية) عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملات العائدة مباشرةً إلى الاستحواذ على أو اصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (باستثناء الموجودات المالية أو المطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) تضاف إلى أو تخصم من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، عند الاقتضاء، عند التثبيت المبدئي. يتم تثبيت تكاليف المعاملات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فوراً في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية كمتداولة إذا كان من المتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال الدورة التشغيلية للشركة وإلا يتم تصنيفها على أنها غير متداولة.

تُصنف الأدوات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، ويعتمد هذا التصنيف على الغرض منها والشروط التعاقدية التي تتعلق بها. يتم تحديد تصنيف الأدوات المالية عند التثبيت المبدئي. تتألف الموجودات المالية للشركة من الذمم المدينة التجارية والأخرى. تتألف المطلوبات المالية للشركة من الذمم الدائنة التجارية والأخرى.

- *الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:*

إن الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بتلك الموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وإذا نتج عن البنود التعاقدية لبند الموجودات المالية في تواريخ معينة تدفقات نقدية عبارة فقط عن دفعات المبلغ الأساسي والفوائد على المبلغ الأساسي المستحق تُقاس بالتكلفة المطفأة. وتُقاس الموجودات المالية والمطلوبات المالية المذكورة أعلاه لاحقاً للتثبيت الأولي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي [إيضاح 4-10].

- *الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى:*

تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى إذا كانت هذه الموجودات المالية محتفظ بها ضمن نموذج أعمال يتحقق الهدف منه بتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية، وينتج عن البنود التعاقدية لبند الموجودات المالية في تواريخ معينة تدفقات نقدية عبارة فقط عن دفعات المبلغ الأساسي والفوائد على المبلغ الأساسي المستحق. ولاحقاً للتثبيت المبدئي، تُقاس تلك الموجودات بالقيمة العادلة ويتم تثبيت التغييرات فيها مباشرةً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

- *الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:*

إن الأدوات المالية التي لا تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم تثبيت هذه الأدوات بالقيمة العادلة وتُثبت التغييرات الخاصة بها في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

التوقف عن تثبيت الأدوات المالية

يتم التوقف عن تثبيت الموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من بند الموجودات المالية أو عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر وامتيازات ملكية بند الموجودات المالية بصورة فعلية.

عند التوقف عن تثبيت بند الموجودات المالية كموجودات مالية (باستثناء أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى)، يتم تثبيت الفرق بين القيمة الدفترية لبند الموجودات وإجمالي قيمة المقابل المقبوض والمستحق القبض في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

عند التوقف عن تثبيت الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر كتعديل لإعادة التصنيف، إلا إذا كان بند الموجودات يمثل استثماراً في حقوق الملكية، ففي هذه الحالة يُعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المثبتة سابقًا ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى إلى حقوق الملكية.

يتم التوقف عن تثبيت المطلوبات المالية عند انتهاء صلاحية التزام الشركة المحدد في العقد أو الإعفاء منه أو إلغائه. ويتم تثبيت الفرق بين القيمة الدفترية لبند المطلوبات المالية الذي تم التوقف عن تثبيته والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-5 المدينون التجاريون والآخرون

تمثل الذمم المدينة التجارية حق الشركة في الحصول على مبلغ مقابل غير مشروط (على سبيل المثال، يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق دفع المبلغ المقابل) ويتعلق بشكل أساسي ببيع بطاقات سالك، والتحصيلات من المخالفات والغرامات وعمولات رسوم المعالجة من البنوك ومقدمي خدمات الاتصالات. يتم قياس الذمم المدينة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي ناقصاً مخصصات خسائر انخفاض القيمة للمبالغ التي تعتبر غير قابلة للتحصيل. يتم تقدير المبالغ التي تعتبر غير قابلة للتحصيل على أساس الطريقة الموضحة في قسم "خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة".

4-6 الدائنون التجاريون والآخرون

تمثل المطلوبات الخاصة بالبضائع والخدمات المقدمة إلى الشركة قبل نهاية السنة المالية والتي لم يتم سدادها. يتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية والأخرى كمطلوبات متداولة إذا كان السداد مستحقاً خلال سنة واحدة أو أقل (أو خلال دورة التشغيل العادية للشركة إذا كانت أطول) بعد تاريخ قائمة المركز المالي المقتطع. وإن لم يكن كذلك، يتم عرضها كمطلوبات غير متداولة.

ويتم تثبيت الذمم الدائنة التجارية والأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

4-7 مطلوبات العقود

إن بند مطلوبات العقود هو التزام بتحويل البضاعة أو الخدمات إلى عميل ما، والذي حصلت الشركة مقابله على المبلغ (أو الجزء المستحق من المبلغ) من العميل. إذا قام العميل بدفع المبلغ قبل قيام الشركة بتحويل البضاعة أو الخدمات إلى العميل، يتم تثبيت بند مطلوبات عقود عند الدفع أو استحقاق الدفع (أيهما أقرب). يتم تثبيت مطلوبات العقود كإيرادات عندما تقوم الشركة بتنفيذ الالتزامات بموجب العقد. لا تقوم الشركة بتعديل المبلغ المتعهد به كمقابل للآثار المترتبة على عنصر التمويل الجوهري إذا كانت تتوقع، في بداية العقد، أن الفترة الممتدة بين تحويل البضاعة أو الخدمة المتعهد بها إلى العميل وقيام العميل بسداد مقابل هذه البضاعة أو الخدمة لن تزيد عن سنة واحدة.

4-8 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

(أ) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

يتم تكوين مخصص للموظفين الذين تم تعيينهم في دولة الإمارات العربية المتحدة لبند المطلوبات المقدر لاستحقاقات الموظفين من الإجازات السنوية وبدلات تذاكر السفر نتيجةً للخدمات المقدمة من الموظفين حتى تاريخ قائمة المركز المالي المقتطع. كما يتم تكوين مخصص لكامل مبلغ مكافأة نهاية الخدمة للموظفين من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون إدارة الموارد البشرية في حكومة دبي المنطبق لفترات خدماتهم حتى تاريخ قائمة المركز المالي المقتطع. تستند المبالغ المستحقة الدفع عن هذه المزايا عادةً على الراتب وطول مدة خدمة الموظفين، خضوعاً لإتمام الحد الأدنى من فترة الخدمة.
ويتم إدراج مخصص الإجازات السنوية وبدلات تذاكر السفر كبند مطلوبات متداول، في حين يتم الإفصاح عن ذلك المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين كبند مطلوبات غير متداول.

(ب) سياسة المعاشات والتأمينات الاجتماعية

إن الشركة الأم هي عضو في نظام المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية. تُدفع الاشتراكات للموظفين المستحقين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999 والخاص بإصدار قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية. تصنف الاشتراكات المدفوعة كمصروف لمكافآت الموظفين في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

4-9 المخصصات

يتم تثبيت المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو ضمني) على الشركة نتيجة حدث سابق، ومن المرجح أن تكون التدفقات الخارجة المتضمنة مزايا اقتصادية ضرورية من أجل تسديد الالتزام ويمكن عمل تقدير معقول لمبلغ الالتزام. ومتى كان هناك عدد من الالتزامات المماثلة، فإن احتمالية أن يستدعي الأمر إجراء تدفق خارجي للموارد لتسوية الالتزام يتم تحديدها بالنظر إلى فئة الالتزامات ككل. ويتم تثبيت المخصص حتى وإن كان هناك احتمال ضئيل بإجراء تدفق خارجي فيما يتعلق بأي بند مدرج في نفس فئة الالتزامات. عندما تتوقع الشركة بأنه يمكن استعادة بعض من أو كل المخصصات، على سبيل المثال بموجب أحد عقود التأمين، يتم تثبيت المبلغ المحصل كبند موجودات منفصل ولكن فقط عندما يكون التحصيل أكيداً. يتم عرض المصاريف التي تتعلق بأي مخصص في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع بعد تنزيل أية مبالغ مستردة.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-9 المخصصات (تتمة)

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام سعر ما قبل الضريبة والذي يعكس، حيثما يكون ملائماً، المخاطر التي تخص المطلوبات. عند استخدام الخصم، تثبت الزيادة في المخصص المستحق بمرور الوقت كتكاليف تمويل.

يتم مراجعة المخصصات بتاريخ إعداد التقارير المالية لتعكس أفضل التقديرات الحالية. إذا لم يعد من المرجح أن يلزم تدفق خارج للموارد التي تتضمن مزايا اقتصادية لسداد الالتزام، يتم عكس المخصص في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

4-10 طريقة سعر الفائدة الفعلي

إن طريقة سعر الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لبند موجودات مالية وتخصيص دخل الفوائد على مدى الفترة المعنية. ويكون سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بشكلٍ دقيق المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع لبند الموجودات المالية أو على مدى فترة أقصر، حيثما أمكن، إلى صافي القيمة الدفترية عند التثبيت الأولي. يتم تقدير المقبوضات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

4-11 تسوية الأدوات المالية

يتم تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي المقتطع فقط إذا كان هناك حق قانوني ملزم حالياً لتسوية المبالغ المثبتة وتوجد نية للسداد على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وسداد المطلوبات بالتزامن. إن الحق القانوني واجب النفاذ لا يتوقف على أي شيء.

4-12 قياسات القيم العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم قبضه لبيع بند موجودات ما أو المدفوع لتحويل بند مطلوبات ما في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن المعاملة لبيع بند الموجودات أو لتحويل بند المطلوبات تحدث إما:

- في السوق الرئيسي لبند الموجودات أو بند المطلوبات، أو
- في غياب السوق الرئيسي، في السوق التي تحقق أعلى عائد لبند الموجودات أو المطلوبات.

إن السوق الرئيسي أو السوق التي تحقق أعلى عائد يجب أن تكون في متناول الشركة.

يتم قياس القيمة العادلة لبند الموجودات أو المطلوبات باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير بند الموجودات أو المطلوبات، على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون حسب مصلحتهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة لبند الموجودات غير المالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على إنتاج مزايا اقتصادية باستخدام بند الموجودات بأعلى وأفضل استخدام له أو عن طريق بيعه إلى مشارك آخر في السوق الذي سوف يستخدم بند الموجودات بأعلى وأفضل استخدام له.

تستخدم الشركة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف وحيث تتوفر القوائم الكافية لها لقياس القيمة العادلة، لزيادة استخدام المدخلات الملحوظة ذات العلاقة والتقليل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس القيمة العادلة لها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية المقتطعة يتم تصنيفها ضمن تسلسل القيمة العادلة، والمشروحة كما يلي، استنادا إلى الحد الأدنى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: أسعار السوق المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة.
- المستوى 2: أساليب تقييم تستخدم الحد الأدنى من المدخلات اللازم لقياس القيمة العادلة (مدخلات ملحوظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة)،.
- المستوى 3: أساليب تقييم تستخدم الحد الأدنى من المدخلات اللازم لقياس القيمة العادلة (مدخلات غير ملحوظة).

بخصوص الموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية المقتطعة على أساس متكرر، تحدد الشركة فيما إذا كانت التحويلات قد تمت بين مستويات في التسلسل بإعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أدنى مستوى من المدخلات الأساسية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة لإعداد التقارير المالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، حددت الشركة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس الطبيعة والخصائص.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-13 الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر بأن أحد الموجودات قد انخفضت قيمته. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يتوجب إجراء اختبار الانخفاض في القيمة السنوي، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات. إن المبلغ الممكن تحصيله لبند الموجودات يمثل القيمة العادلة لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد ناقصاً التكاليف للاستبعاد وقيمة الاستخدام له أيهما أعلى. يتم تحديد المبلغ القابل للتحصيل لبند الموجودات الفردي، إلا إذا كان بند الموجودات لا يولد تدفقات نقدية داخلة التي تكون مستقلة إلى حد كبير عن تلك الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى. عندما يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات أو عندما تزيد قيمة الوحدات المنتجة للنقد عن المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر بند الموجودات بأنه انخفضت قيمته ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله.

عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل اقتطاع الضريبة الذي يعكس التقديرات الحالية في السوق للقيمة الزمنية للأموال وأية مخاطر متعلقة ببند الموجودات. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد، يؤخذ في الاعتبار معاملات السوق الحديثة. إذا لم يتم تحديد هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب لذلك. يتم تأكيد هذا الاحتساب بمضاعفات التقييم وأسعار الأسهم المتداولة للشركات المساهمة العامة المدرجة أو أية مؤشرات أخرى متوفرة للقيمة العادلة.

تثبت خسائر الانخفاض في القيمة عن العمليات المستمرة في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع في مجموعات المصاريف التي تتفق مع عمل بند الموجودات المنخفضة قيمته.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المثبتة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، تقدر الحكومة المبلغ القابل للاسترداد لبند الموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد مبلغ بند الموجودات الممكن تحصيله منذ تثبيت خسائر الانخفاض في القيمة الأخيرة. تكون عملية العكس محدودة بحيث لا يزيد المبلغ المدرج لبند الموجودات عن المبلغ الممكن تحقيقه ولا يزيد عن المبلغ المدرج الذي قد يكون تم تحديده بعد تنزيل الاستهلاك، شريطة أنه لم يتم تثبيت مبالغ للانخفاض في القيمة لبند الموجودات في السنوات السابقة. يتم تثبيت ذلك العكس في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

4-14 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

الموجودات المالية المنخفضة القيمة الائتمانية

في تاريخ كل تقرير، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان بند الموجودات المالية المدرج بالتكلفة المطفأة منخفض القيمة الائتمانية. ويكون بند الموجودات المالية "منخفض القيمة الائتمانية" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الموجودات المالية. يستخدم تقييم الإدارة طريقة احتمالية التعثر على مدى عمر الاستخدام. سيتم احتساب خسارة الائتمان على أنها الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة وفقاً للعقد/ الاتفاقية والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها، مخصوماً بسعر الفائدة الفعلي الأصلي للأداة المالية.

المدينون التجاريون والآخرون

بالنسبة للذمم المدينة التجارية والأخرى، تطبق الشركة طريقة مبسطة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة. ومن ثم، لا تقوم الشركة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان، ولكنها بدلاً من ذلك تقوم بتثبيت مخصص خسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الاستخدام في كل تاريخ تقرير مالي. وقد وضعت الشركة جدول مخصصات، كما هو مبين في الإيضاح 19، بناءً على بيانات التحصيل لمدة خمس سنوات، وتم تعديلها حسب عوامل النظرة المستقبلية والقيمة الزمنية للأموال.

تطبق الشركة استثناء لحساب خسائر الائتمان المتوقعة على الذمم المدينة التي لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري باستخدام جدول مخصصات. يستند هذا الجدول إلى معلومات مثل حالة التأخر في السداد والخبرة الفعلية لخسارة الائتمان (استنادًا إلى القوائم السابقة) وبناءً على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي. يتم تطبيق جدول المخصصات على جميع الذمم المدينة التجارية القائمة حسب العمر ومجموعة العملاء لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة الفعلية.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-14 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تتمة)

عرض مخصص خسارة الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي المقتطع

يتم خصم مخصص خسارة الائتمان المتوقعة لكل نوع من الموجودات المالية (أي الذمم المدينة التجارية) من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات (أي الموجودات المقابلة). تظهر خسائر انخفاض القيمة بشكل منفصل في مقدمة قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

المشطوبات

يتم تثبيت عمليات الشطب، عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد بند موجودات مالية بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للذمم المدينة التجارية الناشئة عن المخالفات الغرامات، تحدث عمليات الشطب بعد خمس سنوات من تحرير المخالفة، وهي العمر الإنتاجي المقدر للعميل.

4-15 تحقق الإيرادات

تعمل الشركة في مجال تقديم خدمات التعرفة المرورية لسائقي المركبات. يتم تثبيت الايرادات من عقود العملاء عندما تحول السيطرة على البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يساوي المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير هذه البضائع أو الخدمات. استنتجت الشركة بشكل عام أنها تعمل كطرف رئيسي في ترتيبات إيراداتها، لأنها عادة تسيطر على البضاعة أو الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

(أ) *رسوم التعرفة المرورية* – يتم استيفاء الإيرادات من رسوم التعرفة المرورية في نقطة زمنية بمجرد عبور السيارة من بوابة التعرفة المرورية. إن سعر المعاملة ثابت لكل عبور من بوابة التعرفة المرورية ويدفعه العميل عادةً مقدماً. يمثل كل عبور من بوابة التعرفة المرورية التزام أداء فردي.

(ب) *بطاقات سالك* – يتم شراء البطاقات وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد بواسطة العملاء النهائيين من البائعين الخارجيين أو من الموقع الإلكتروني مباشرة. يتم إبرام عقد مع كل عميل نهائي عندما يتم تسجيل بطاقة سالك من قبل العميل النهائي. يدفع العميل رسم تفعيل الخدمة مرة واحدة فقط؛ وبموجب ذلك تُمنح سالك الحق في الحصول على الدفعات ويُمنح العميل حق العبور باستخدام بوابات التعرفة المرورية دون غرامة. لا يعد تفعيل البطاقة بمثابة التزام أداء فردي، وبالتالي يتم دمج رسوم التفعيل مع رسوم التعرفة المرورية وتُثبت على مدار العمر الإنتاجي المقدر للعميل النهائي.

(ج) *المخالفات والغرامات* – يتم فرض الغرامات على مخالفة الغير لقواعد وأنظمة سالك. ويتم تثبيتها في الوقت الذي يكون للشركة فيه الحق في استلام الأموال.

(د) *شطب الرصيد غير النشط* – إن قيام العميل بالدفع المسبق غير القابل للاسترداد إلى منشأة يعطي العميل الحق في الحصول على خدمة في المستقبل. ومع ذلك، قد لا يقوم العملاء بممارسة جميع حقوقهم التعاقدية. عندما تتوقع المنشأة استحقاقها لمبلغ من الخدمات غير المطالب بها في التزام عقد ما، يجب على المنشأة تثبيت مبلغ الخدمات غير المطالب بها المتوقع كإيرادات. تقوم الشركة بتثبيت الإيرادات عندما يصبح احتمال ممارسة العميل لحقوقه المتبقية مستبعداً.

(هـ) *المبلغ المتغير* – إذا كان المبلغ المقابل في عقد يتضمن مبلغاً متغيراً، تقوم الشركة بتقدير مبلغ المقابل الذي سيحق لها مقابل الخدمات المقدمة للعميل. يتم تقدير المبلغ المتغير في بداية العقد ويتم تقييده حتى يصبح من المحتمل بشكل كبير عدم حدوث عكس كبير في الإيرادات عندما يتم حل عدم اليقين المرتبط لاحقاً. ينتج عن عمليات إلغاء المخالفات والغرامات وردّ المبالغ المدفوعة مبلغ متغير.

(و) *أخرى* – كما تقوم الشركة بتثبيت الإيرادات من توصيل البطاقات للعملاء ورسوم المعالجة لإعادة تعبئة الرصيد، والتي يتم تثبيتها في الوقت الذي يتم فيه تحويل السيطرة على بند الموجودات إلى العميل، والذي يكون عادةً عند توصيل البطاقة إلى موقع العميل وعند إعادة شحن الحساب.

4-16 المطلوبات الطارئة

لا يتم تثبيت المطلوبات الطارئة في القوائم المالية المقتطعة. ويتم الإفصاح عنها إلا إذا كان من المستبعد تدفق خارج للموارد التي تتضمن مزايا اقتصادية. لا يتم تثبيت بند الموجودات الطارئ في القوائم المالية المقتطعة ولكن يتم الإفصاح عنه عندما يكون وجود تدفق داخل للمزايا الاقتصادية مرجحاً.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-17 التصنيفات المتداولة مقابل التصنيفات غير المتداولة

تقوم الشركة بعرض موجوداتها ومطلوباتها في قائمة المركز المالي المقتطع استناداً إلى التصنيف المتداول /غير المتداول. يعتبر بند الموجودات متداولاً عندما يكون:

- متوقع تحقيقه أو هناك النية لبيعه أو استهلاكه في الدورة التشغيلية العادية;
- محتفظ به بشكل رئيسي لغرض المتاجرة؛
- متوقع تحقيقه خلال 12 شهراً بعد فترة إعداد التقارير المالية؛
- نقدية أو شبه نقدية إلا إذا كان مقيداً من أن يحول أو يستخدم لسداد بند مطلوبات على الأقل لفترة 12 شهراً بعد فترة المحاسبة.

يتم تصنيف جميع الموجودات الأخرى على أنها غير متداولة.

يعتبر بند المطلوبات متداولاً إذا كان:

- متوقع تسويته خلال الدورة التشغيلية العادية؛
- محتفظ به بشكل رئيسي لغرض المتاجرة؛
- مستحق السداد خلال أثني عشر شهراً بعد فترة إعداد التقارير المالية؛ أو
- لا توجد هناك حقوق غير مشروطة لتأجيل تسوية بند المطلوبات على الأقل لمدة اثني عشر شهراً بعد فترة المحاسبة.

تقوم الشركة بتصنيف جميع مطلوباتها الأخرى على أنها غير متداولة.

4-18 تقارير القطاعات

لأغراض الإدارة، تمت هيكلة الشركة إلى قطاع واحد وهو أعمال نظام التعرفة المرورية. وفقاً لذلك، فإن الشركة لديها قطاع واحد فقط. تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لأعمالها كوحدة مفردة لغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. وفي السابق، كان يتم متابعة أداء الشركة وإدارته كجزء من مؤسسة المرور والطرق التي تشكل جزءاً من هيئة الطرق والمواصلات.

5- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، الواردة في الإيضاح 4، يتعين على الإدارة إجراء الأحكام والتقديرات والافتراضات عن المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي لا تظهر بسهولة من المصادر الأخرى. تستند التقديرات والافتراضات المصاحبة على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى التي تعتبر ذات علاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المعنية من قبل الإدارة بشكلٍ مستمر. يتم تثبيت مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقدير إذا كانت المراجعة تؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية على حد سواء.

التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة – فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير المالي، التي لها مخاطر جوهرية للتسبب بتعديل جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة:

(أ) عمليات التخصيص المؤسسية

تتضمن القوائم المالية المقتطعة عمليات تخصيص لمصاريف معينة تم الاحتفاظ بها في السابق من قبل هيئة الطرق والمواصلات أو مؤسسة المرور والطرق، وقد تم تخصيص هذه البنود للشركة وتضمينها في القوائم المالية المقتطعة بناءً على طريقة التوزيع الأكثر صلة، وهي بشكلٍ رئيسي النسبة المئوية النسبية لعدد الموظفين أو الإيرادات. تعتقد الإدارة أن هذا الأساس لتخصيص المصاريف معقول. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. سيؤدي التغيير بالزيادة أو النقصان بنسبة 1% في نسب التخصيص إلى تغير بحوالي 1.1 مليون درهم و 930 ألف درهم و1.0 مليون درهم في المصاريف المخصصة للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، على التوالي.

5- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

(ب) مدة عقد العميل

تحدد إدارة الشركة أعمار الاستخدام المقدرة لعقود عملائها لحساب الفترة التي يتم خلالها تثبيت إيرادات رسوم تفعيل البطاقات. تقدر الإدارة متوسط العمر الإنتاجي للعميل من خلال حساب المتوسط المرجح لعدد الأيام بين تفعيل البطاقة وإلغاء تفعيل البطاقة، والذي هو تقريباً خمس سنوات. ومع ذلك، قد يكون العمر الإنتاجي الفعلي أقصر أو أطول من خمس سنوات، اعتماداً على وقت قيام العميل بإلغاء تفعيل بطاقة سالك الخاصة به. إذا كان متوسط العمر الإنتاجي للعميل أربع سنوات، فسوف تنخفض القيمة الدفترية لمطلوبات العقد وتزيد الإيرادات المثبتة بمبلغ 1.8 مليون درهم، و1.2 مليون درهم، و1.5 مليون درهم كما في وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و 2019، على التوالي. وإذا كان متوسط العمر الإنتاجي للعميل ست سنوات، فسوف تزيد القيمة الدفترية لمطلوبات العقد وتنخفض الإيرادات المثبتة بمبلغ 1.2 مليون درهم، و800 ألف درهم، و1.0 مليون درهم كما في وللسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، على التوالي.

(ج) إلغاء المخالفات والغرامات

للعملاء الحق في الاعتراض على المخالفات المحررة عن طريق الخطأ. في حالة دفع المخالفة، يحق للعميل استرداد المبلغ، وإذا لم يتم سداد المخالفة بعد، يتم إلغاء المخالفة. يتم تقدير المبلغ المتغير في بداية العقد ولا يتم تقييده الا ان يصبح من المحتمل بشكل كبير عدم حدوث عكس كبير في الإيرادات عندما يتم حل عدم اليقين المرتبط لاحقاً. يتم في الأساس إلغاء جميع المخالفات المحررة عن طريق الخطأ في السنة التي حُررت فيها المخالفة، وتحدث كافة الإلغاءات خلال سنتين تقويميتين من وقت تحرير المخالفة؛ ومع ذلك، بناءً على المعلومات السابقة، يمكن للإدارة تقدير الإلغاءات التي ستحدث في السنوات اللاحقة بعد تحرير المخالفة. لتحديد تأثير المبلغ المتغير تستخدم الشركة طريقة "المبلغ الأكثر احتمالاً" طبقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 حيث يتم تحديد سعر المعاملة بالرجوع الى طريقة المبلغ الأكثر احتمالاً بين مجموعة من المبالغ المحتملة. قد يؤدي التغير بالزيادة أو النقصان بنسبة 1% في حالات الإلغاء المقدرة بعد السنة التي تم فيها تحرير المخالفة إلى تغير بحوالي 707 ألف درهم أو 1.3 مليون درهم في الإيرادات المثبتة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020، على التوالي.

(د) الأعمار المقدرة لاستخدام الممتلكات والمعدات والبنية التحتية والموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار المقدرة للممتلكات والمعدات والموجودات غير الملموسة لديها لاحتساب الاستهلاك/ الإطفاء. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع لبند الموجودات أو الاستهلاك الفعلي. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار المقدرة بشكل سنوي ويتم تعديل تكاليف الاستهلاك/ الإطفاء المستقبلية عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار المقدرة تختلف عن التقديرات السابقة.

(هـ) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية والأخرى

تستخدم الشركة جدول مخصصات لحساب خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية. تستند معدلات المخصصات إلى عدد أيام التأخر عن السداد لمجموعات مختلفة من العملاء لها أنماط خسائر مماثلة (على سبيل المثال، نوع العميل وتصنيفه). ستقوم الشركة بمعايرة الجدول لتعديل القوائم السابقة لخسائر الائتمان بناءً على المعلومات المستقبلية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث معدلات التعثر السابقة الملحوظة ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

إن قيمة خسائر الائتمان المتوقعة حساسة للتغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية المتوقعة. قد لا تكون الخبرة السابقة لخسائر الائتمان الخاصة بالشركة والتنبؤ بالظروف الاقتصادية أيضًا دليلاً على التعثر الفعلي للعميل في المستقبل.

خلال السنوات المعروضة، استنتجت الإدارة بأن خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية للعملاء غير الناتجة عن المخالفات لم تكن جوهرية بسبب عدم وجود أرصدة متأخرة أو وجود أرصدة غير جوهرية متأخرة، وبسبب الظروف الاقتصادية الإيجابية المتوقعة.

لحساب خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية الناتجة عن المخالفات والغرامات، استخدمت الإدارة فترة ائتمان مدتها اثني عشر شهرًا لحساب تاريخ الاستحقاق، حيث يكون لدى العملاء عموماً ما يصل إلى عام واحد قبل مطالبتهم بسداد المخالفة المحررة. قامت الإدارة بتتبع عمليات تحصيل المخالفات لمدة خمس سنوات تبدأ من 1 يناير 2017، حيث تقدر الإدارة متوسط العمر الإنتاجي للعميل بخمس سنوات.

5- الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

(هـ) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية والأخرى (تتمة)

الأحكام الجوهرية عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة – فيما يلي الأحكام الجوهرية، بخلاف تلك التي تتضمن تقديرات والتي تمت مناقشتها أعلاه، والتي اتخذتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المثبتة في القوائم المالية المقتطعة.

(و) الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الموجودات قد انخفضت قيمتها. عند إجراء تقييم للمؤشرات المحتملة لانخفاض القيمة، يتعين على الإدارة إجراء بعض الأحكام عند تحديد ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. خلال السنوات المعروضة، استنتجت الإدارة عدم وجود مؤشرات على انخفاض القيمة والتي تتطلب مزيد من التقييم.

(ز) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

قد تعتبر الشركة بند الموجودات المالي متخلف عن السداد عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تحصل الشركة على المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل مراعاة أي تحسينات ائتمانية تحتفظ بها الشركة. يتم شطب بند الموجودات المالية عندما لا تكون هناك توقعات استرداد معقولة للتدفقات النقدية التعاقدية، وعندما لا يكون بند الموجودات المالية خاضعاً لنشاط الإنفاذ.

(ح) مراعاة عنصر التمويل الجوهري في العقد

يتعين على العملاء سداد رسوم التعرفة المرورية مسبقاً. تطبق الشركة بعض الاستثناءات التي يسمح بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 بشأنها، لذلك، لا تقوم الشركة بتعديل المبلغ المتعهد به كمقابل للآثار المترتبة على عنصر التمويل الجوهري إذا كانت تتوقع، في بداية العقد، أن الفترة الممتدة بين تحويل البضاعة أو الخدمة المتعهد بها إلى عميل وقيام العميل بسداد مقابل هذه البضاعة أو الخدمة لن تزيد عن سنة واحدة. خلال السنوات المعروضة، استنتجت الإدارة بأن مبالغ الدفعات المقدمة التي كان من المحتمل تحويلها بعد عام واحد لم تكن جوهرية وبالتالي لم تتطلب مزيداً من التقييم.

(ط) أثر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

تم إعلان فيروس كوفيد-19، وهو مرض معدٍ يسببه فيروس جديد، على أنه جائحة من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020. وقد كان للتدابير التي اتخذتها مختلف الحكومات في جميع أنحاء العالم لإبطاء تفشي جائحة كوفيد-19 أثراً كبيراً على الاقتصاد العالمي والشركات. وفي حين أنه من المتوقع أن تتطور التأثيرات الحالية والمتوقعة لتفشي جائحة كوفيد-19 على الاقتصادات والشركات بشكلٍ غير مؤكد، فإننا متفائلون بحذر بأن الجائحة ستتم السيطرة عليها مع نشر العديد من اللقاحات، وما يشبه "الواقع الجديد" الذي من المتوقع أن يظهر بعد ذلك.

اتخذت الشركة تدابير مختلفة، من بين أمور أخرى، بشكلٍ استباقي لضمان سلامة ورفاهية موظفيها، والمراجعة الاستراتيجية لخطط الشركة، والتغييرات التنظيمية، ومراقبة التدفقات النقدية بما في ذلك تقييم التمويل المطلوب من الأطراف ذات العلاقة وتدابير ترشيد التكاليف.

6 الايرادات

فيما يلي تحليل لإيرادات الشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر:

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
رسوم التعرفة المرورية	**1,502,070**	1,226,121	1,768,419
المخالفات والغرامات	**184,294**	157,243	202,307
شطب الأرصدة غير النشطة	**5,369**	4,619	4,027
متنوعة	**1,474**	701	507
	1,693,207	1,388,684	1,975,260

تتضمن إيرادات رسوم التعرفة المرورية تثبيت رسوم تفعيل البطاقات على مدى العمر الإنتاجي المقدر للعميل بمبلغ 29.6 مليون درهم و23.8 مليون درهم و35.5 مليون درهم للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2020 و2021، على التوالي.

7- تكلفة بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
المخزون المحمّل كمصروف – بطاقات سالك	**21,374**	14,236	16,085
المخزون المحمّل كمصروف – بطاقات إعادة تعبئة رصيد سالك	**392**	680	314
	21,766	14,916	16,399

8- مصاريف تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
مصاريف التشغيل	**62,626**	60,032	63,961
مصاريف الصيانة	**23,233**	21,629	21,292
	85,859	81,661	85,253

يتم تعهيد أعمال تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية إلى مزود خدمة خارجي واحد. تتألف مصاريف التشغيل من إدارة الحسابات وخدمة العملاء ومعالجة المخالفات والمتطلبات العامة لتشغيل نظام التعرفة المرورية. تتألف مصاريف الصيانة من دعم برمجيات مكتب إدارة العمليات وصيانة واستبدال المعدات وصيانة تطبيق الهاتف المتحرك. تُدرج مصاريف التشغيل والصيانة في السنة التي يتم فيها تقديم الخدمات.

9- مصاريف مكافآت الموظفين

	2021 ألف درهم	*2020* ألف درهم	*2019* ألف درهم
رواتب وأجور	**8,588**	10,570	9,833
مكافآت وبدلات أخرى	**637**	1,233	1,549
مكافأة نهاية الخدمة	**326**	370	284
	9,551	12,173	11,666

10- المصاريف الأخرى

	2021 ألف درهم	*2020* ألف درهم	*2019* ألف درهم
مصاريف مزود الخدمة – عمولات الإمارات الأخرى	**10,020**	8,945	10,822
عمولات على بيع بطاقات إعادة تعبئة الرصيد	**10,546**	8,464	15,289
مصاريف مزود الخدمة – عمولات البنوك	**6,616**	5,241	7,103
أتعاب مهنية	**6,248**	5,055	3,771
عمولات على بيع بطاقات سالك	**3,410**	2,296	2,861
مصاريف أخرى	**1,912**	3,410	1,077
الاتصال اللاسلكي لبطاقات سالك بتقنية موجات الراديو	**1,377**	156	1,416
	40,129	33,567	42,339

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

في 31 ديسمبر 2021

11- الممتلكات والمعدات

2021:

	مباني *ألف درهم*	*موجودات بنية تحتية* *ألف درهم*	*معدات التعرفة المرورية* *ألف درهم*	*معدات مكتبية وأثاث* *ألف درهم*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:						
في 1 يناير 2021	2,438	128,718	49,438	1,657	26,471	208,722
إضافات	–	–	–	–	1,209	1,209
في 31 ديسمبر 2021	2,438	128,718	49,438	1,657	27,680	209,931
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير 2021	1,050	45,993	47,900	1,651	–	96,594
الاستهلاك للسنة	103	5,149	746	2	–	6,000
في 31 ديسمبر 2021	1,153	51,142	48,646	1,653	–	102,594
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2021	**1,285**	**77,576**	**792**	**4**	**27,680**	**107,337**

تمثل الممتلكات والمعدات، باستثناء المعدات المكتبية والأثاث، الموجودات المخصصة لعمليات سالك، ومع ذلك تعود ملكية تلك الموجودات إلى هيئة الطرق والمواصلات. إن شركة سالك ش.م.ع بصدد إبرام اتفاقية امتياز مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي بمقتضاها ستمنح الهيئة شركة سالك ش.م.ع حقوق استخدام تلك الموجودات مقابل رسوم امتياز. وبناءً عليه، لن يتم إدراج تلك الموجودات في القوائم المالية المستقبلية لشركة سالك ش.م.ع.

11- الممتلكات والمعدات (تتمة)

2020:

	مباني *ألف درهم*	*موجودات بنية تحتية* *ألف درهم*	*معدات التعرفة المرورية* *ألف درهم*	*معدات مكتبية وأثاث* *ألف درهم*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:						
في 1 يناير 2020	2,438	139,656	49,135	1,657	23,921	216,807
إضافات	–	–	–	–	2,853	2,853
استبعادات	–	(10,938)	–	–	–	(10,938)
في 31 ديسمبر 2020	2,438	128,718	49,135	1,657	26,774	208,722
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير 2020	947	46,496	47,179	1,649	–	96,271
إضافات	–	–	36	–	–	36
استبعادات	–	(6,017)	–	–	–	(6,017)
الاستهلاك للسنة	103	5,514	685	2	–	6,304
في 31 ديسمبر 2020	1,050	45,993	47,900	1,651	–	96,594
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2020	1,388	82,725	1,235	6	26,774	112,128

11- الممتلكات والمعدات (تتمة)

2019:

	مباني ألف درهم	موجودات بنية تحتية ألف درهم	معدات التعرفة المرورية ألف درهم	معدات مكتبية وأثاث ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:						
في 1 يناير 2019	2,438	139,656	49,135	1,657	22,578	215,464
إضافات	–	–	–	–	1,343	1,343
في 31 ديسمبر 2019	2,438	139,656	49,135	1,657	23,921	216,807
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير 2019	844	40,910	46,241	1,647	–	89,642
الاستهلاك للسنة	103	5,586	938	2	–	6,629
في 31 ديسمبر 2019	947	46,496	47,179	1,649	–	96,271
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2019	1,491	93,160	1,956	8	23,921	120,536

12- الموجودات غير الملموسة

تتألف الموجودات غير الملموسة من البرمجيات المطورة داخلياً لنظام تحصيل التعرفة المرورية في دبي. تمت رسملة التكلفة البالغة 63.4 مليون درهم في سنة 2007، والتي تم إطفاؤها على مدى عمر استخدام مدته 4 سنوات. إن القيمة الدفترية لبند الموجودات كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019 هي لا شيء.

إن المصاريف المتكبدة خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2020 و2021 نظير التحسينات على البرمجيات لا تستوفي معايير الرسملة، وتم إدراجها كمصروف في السنة التي تم فيها تكبد المصاريف. بلغت المصاريف المتكبدة فيما يتعلق بتطوير البرمجيات مبلغ 14.0 مليون درهم و12.5 مليون درهم و10.0 مليون درهم خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2020 و2021، على التوالي.

لم تحدد الإدارة أي مؤشرات على الانخفاض في قيمة الموجودات غير الملموسة خلال سنة 2019 أو 2020 أو 2021.

13- المخزون

فيما يلي تفاصيل المخزون كما في 31 ديسمبر:

	31 ديسمبر 2021 ***ألف درهم***	*31 ديسمبر 2020* *ألف درهم*	*31 ديسمبر 2019* *ألف درهم*	*1 يناير 2019* *ألف درهم*
بطاقات إعادة تعبئة رصيد سالك	**78**	40	173	65
بطاقات سالك	**15,966**	19,488	8,459	16,999
	16,044	19,528	8,632	17,064

إن المخزون بالكامل عبارة عن بضاعة جاهزة. تم تضمين مبلغ المخزون المثبت كمصروف خلال السنة ضمن التكاليف المباشرة في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع. لا يتم إدراج أي بنود من المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقيق باعتبارها أقل من التكلفة لجميع السنوات المعروضة. لا يوجد أي مخزون متقادم أو بطيء الحركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019. لا توجد أي عمليات شطب للمخزون للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2019. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، كان هناك شطب للمخزون ناتج عن التلف بمبلغ 1.730 ألف درهم، والذي تم تضمينه في المصاريف الأخرى [إيضاح 10].

14- المدينون التجاريون والآخرون

فيما يلي تفاصيل الذمم المدينة التجارية والأخرى كما في 31 ديسمبر:

	31 ديسمبر 2021 *ألف درهم*	*31 ديسمبر 2020* *ألف درهم*	*31 ديسمبر 2019* *ألف درهم*	*1 يناير 2019* *ألف درهم*
المخالفات والغرامات	**292,541**	240,594	236,864	180,285
الإمارات الأخرى	**21,263**	9,535	27,518	28,512
الاجره	**20,807**	6,392	11,232	8,769
محطات الوقود	**15,105**	-	14,891	28,925
شركات الاتصالات	**2,882**	6,415	6,747	4,116
البنوك	**1,831**	1,173	1,400	1,472
أخرى	**771**	405	205	479
ناقصاً: مخصص خسائر المخالفات والغرامات	**(196,680)**	(170,401)	(145,231)	(95,318)
	158,520	94,113	153,626	157,240

تقاس الذمم المدينة التجارية والأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

إن الذمم المدينة التجارية والأخرى من الإمارات الأخرى والاجره ومحطات الوقود وشركات الاتصالات والبنوك وغيرها غير مضمونة ولا تترتب عليها فوائد وتكون آجال استحقاقها عادةً من 30 إلى 90 يوماً. لا يوجد أي مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة أو الانخفاض في القيمة المحمل على الذمم المدينة التجارية والأخرى من الإمارات الأخرى والاجره ومحطات الوقود وشركات الاتصالات والبنوك وغيرها.

إن الذمم المدينة من المخالفات والغرامات غير مضمونة ولا تترتب عليها فائدة ويتعين على العملاء عادةً سداد المخالفة خلال 12 شهراً من تاريخ تحريرها. إن الحركة في مخصص الخسارة على الذمم المدينة فيما يتعلق بالمخالفات والغرامات للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر كانت كما يلي:

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
الرصيد في بداية السنة، 1 يناير:	**170,401**	145,231	95,318
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	**26,279**	25,170	49,913
الرصيد في نهاية السنة، 31 ديسمبر:	**196,680**	170,401	145,231

تم وضع مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة ضمن "خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة" في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع. تم الإفصاح عن المعلومات حول التعرضات الائتمانية في الإيضاح 19. تقوم الشركة بشطب كافة الذمم المدينة التجارية الناتجة عن مخالفة ما عندما لا يكون هناك احتمال واقعي على إمكانية الاسترداد، وهو عبارة عن تقدير تجريه الإدارة في نهاية متوسط العمر الإنتاجي للعميل، وهو خمس سنوات.

15- الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتألف الأطراف ذات علاقة من دائرة المالية والشركة الأم والمؤسسات التابعة للشركة الأم ومؤسسة تاكسي دبي التابعة للشركة الأم والمملوكة لها بالكامل والمشروع المشترك بين هيئة الطرق والمواصلات وشركة كريم ذ.م.م (هلا تاكسي) المملوك للشركة الأم بنسبة 50%، وأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم. تحصل الشركة على خدمات من الأطراف ذات علاقة، أثناء سير الأعمال العادية. تشتمل هذه المعاملات على شراء وبيع البضاعة والخدمات أثناء سير الأعمال العادية بالشروط التي تحددها الإدارة. تتم إدارة جميع المعاملات مع الأطراف ذات علاقة على مستوى الشركة الأم فيما يتعلق بالمؤسسة، ويتم توجيهها من خلال الحساب البنكي الذي تديره الشركة الأم والمسجل في دفاترها.

15- الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

استفادت الشركة من الإعفاء بموجب الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة واعتبرت المنشآت التي تخضع لسيطرة حكومة دبي على أنها منشآت غير مرتبطة باستثناء بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع وشركة بترول الإمارات الوطنية (اينوك). تتعلق المعاملات مع بنك الإمارات دبي الوطني بالعمولات المكتسبة والبالغة 2.3 مليون درهم و1.9 مليون درهم و2.5 مليون درهم للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019. تتعلق المعاملات وإجمالي العمولة المكتسبة مع شركة اينوك بمبيعات بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد بمبلغ 144 مليون درهم و117 مليون درهم و169.5 مليون درهم للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019. إن الشركة ليس لديها أي معاملات جوهرية أخرى مع المنشآت التي تخضع للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو النفوذ الجوهري لحكومة دبي.

الأراضي والمباني – يتم تشييد بوابات التعرفة المرورية والمباني على قطع أراضي مملوكة لحكومة دبي. يتم استخدام الأراضي والمباني من قبل الشركة الأم والشركة مجاناً. وعلاوة على ذلك، تمثل الممتلكات والمعدات، باستثناء المعدات المكتبية والأثاث، الموجودات المخصصة لعمليات سالك، ومع ذلك تعود ملكية تلك الموجودات إلى هيئة الطرق والمواصلات. إن شركة سالك ش.م.ع بصدد إبرام اتفاقية امتياز مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي بمقتضاها ستمنح الهيئة شركة سالك ش.م.ع حقوق استخدام تلك الموجودات مقابل رسوم امتياز. وبناءً عليه، لن يتم إدراج تلك الموجودات في القوائم المالية المستقبلية لشركة سالك ش.م.ع.

رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي وهلا تاكسي – تمثل رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي وهلا تاكسي تحصيلات التعرفة المرورية من سيارات الأجرة التي تشغلها أطراف ذات علاقة داخل إمارة دبي وتعتمد على عدد مرات العبور تحت بوابات التعرفة المرورية عند وجود راكب في سيارة الأجرة. تبلغ رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي 68.2 مليون درهم و31.8 مليون درهم و48.3 مليون درهم للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2020 و2021، على التوالي. تبلغ رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل هلا تاكسي 2.1 مليون درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. في السابق، يتم تسوية المبالغ المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي وهلا تاكسي مباشرةً مع دائرة المالية في حكومة دبي. ينعكس الأثر الإجمالي لتسوية جزء رسوم التعرفة المرورية من هذه المعاملات في قائمة التدفقات النقدية المقتطع كنشاط تمويلي وفي قائمة المركز المالي المقتطع كصافي استثمار الشركة الأم.

تخصيص التكاليف المؤسسية – تم تخصيص مصاريف للشركة من الشركة الأم بمبلغ 102.4 مليون درهم و92.9 مليون درهم و 113.1 مليون درهم للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و2020 و2021، على التوالي. يتم اشتقاق هذه التكاليف من مستويات متعددة من المؤسسة، بما في ذلك المصاريف المؤسسية المشتركة لهيئة الطرق والمواصلات والمصاريف المشتركة للمؤسسة. تتضمن التكاليف المؤسسية المخصصة، على سبيل المثال وليس الحصر، الإشراف التنفيذي والشؤون القانونية والشؤون المالية والموارد البشرية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة تقنية المعلومات، ويتم تخصيصها للشركة لتمثل تكلفة تقديم تلك الخدمات. كما يتم تضمين مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة الأم في هذه المبالغ. إن الغرض من تخصيص هذه المبالغ للشركة هو أن تمثل تكاليف تقديم هذه الخدمات، وتعتقد الإدارة أن طرق التخصيص معقولة. ومع ذلك، قد تختلف التكلفة الفعلية للحصول على هذه الخدمات الفردية بشكلٍ كبير، إذا ما كانت الشركة تعمل كمنشأة فردية. تم تحديد تكلفة الخدمات المقدمة من هيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق باستخدام طريقة التخصيص الأكثر صلة، وهي في الأساس النسبة المئوية النسبية لعدد الموظفين أو الإيرادات. يتم إدراج هذه التكاليف كمصاريف تخصيص مؤسسية في قائمة الأرباح وبنود الدخل الشامل الأخرى المقتطع.

تجميع النقد – تستفيد الشركة من العمليات والأنظمة المركزية لإدارة النقد لدى الشركة الأم. ونتيجة لذلك، يتم إيداع جميع المبالغ النقدية المستلمة فيما يتعلق بأعمال رسوم التعرفة المرورية مع الأموال المؤسسية العامة للشركة الأم وتختلط معها. إن الشركة ليس لديها الحق القانوني في إيداع أو سحب الأموال بشكل مستقل. وتم إيداع جميع المبالغ النقدية التي استلمتها الشركة في الأموال المؤسسية العامة لهيئة الطرق والمواصلات واختلطت بها ولم يتم تخصيصها للشركة على وجه التحديد. ينعكس مجموع صافي تأثير تسوية هذه المعاملات في قائمة التدفقات النقدية المقتطع كنشاط تمويلي وفي قائمة التغيرات في حقوق الملكية المقتطع كصافي توزيعات للشركة الأم.

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
تجميع النقد والأنشطة العامة	**(1,222,255)**	(1,225,998)	(1,768,930)
الذمم المدينة من الشركة الأم	**(123,560)**	(46,071)	(54,526)
عمليات التخصيص المؤسسية	**113,076**	92,873	102,439
صافي النقص في استثمار الشركة الأم	**(1,232,739)**	(1,179,196)	(1,721,017)

16- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

فيما يلي الحركات في المخصص المثبت في قائمة المركز المالي المقتطع:

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
كما في 1 يناير	**2,114**	1,832	1,603
للسنة	**263**	282	229
المدفوعات خلال السنة	**–**	–	–
كما في 31 ديسمبر	**2,377**	2,114	1,832

17- الدائنون التجاريون والآخرون

فيما يلي تفاصيل الذمم الدائنة التجارية والأخرى كما في 31 ديسمبر:

	31 ديسمبر *2021* *ألف درهم*	*31 ديسمبر* *2020* *ألف درهم*	*31 ديسمبر* *2019* *ألف درهم*	*1 يناير* *2019* *ألف درهم*
الذمم الدائنة التجارية لمزود خدمات التشغيل والصيانة	–	84,491	60,767	13,443
الذمم الدائنة التجارية للأطراف الأخرى	**22**	49	19	50
ذمم دائنة أخرى	**6,211**	19,212	2,741	3,882
الذمم الدائنة لاسترداد المخالفات	**3,219**	3,237	3,283	3,180
	9,452	106,989	66,810	20,555

إن الذمم الدائنة التجارية والأخرى قصيرة الأجل بطبيعتها ولا تترتب عليها فوائد. تُقاس هذه الذمم المدينة التجارية والأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

18- مطلوبات العقود

كما في 31 ديسمبر 2019 و2020 و2021، كانت مطلوبات العقود المتداولة بمبلغ 285.9 مليون درهم و256.7 مليون درهم و276.6 مليون درهم، على التوالي، ومطلوبات العقود غير المتداولة بمبلغ 36.7 مليون درهم و32.6 مليون درهم و36.7 مليون درهم، على التوالي، إما تتعلق بأرصدة الحسابات المدفوعة مقدماً من قبل العميل أو ناشئة عن رسوم تفعيل بطاقات سالك المباعة. تتوقع الشركة أن يتم تثبيت التزامات الأداء غير المحققة هذه كإيرادات على مدى فترة تصل إلى 5 سنوات. وفي نهاية فترة 5 سنوات، سيتم الإفراج عن أي أرصدة غير نشطة في حسابات العملاء وتثبيتها كإيرادات.

كما في 31 ديسمبر 2021، فإن مطلوبات العقود بمبلغ 60.8 مليون درهم، الناتجة عن رسوم تفعيل البطاقات، سيتم تثبيتها كإيرادات كما يلي:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر:	*ألف درهم*
2022	24,100
2023	17,776
2024	11,856
2025	7,090
المجموع	60,822

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

في 31 ديسمبر 2021

18- مطلوبات العقود (تتمة)

فيما يلي الحركة في مطلوبات العقود للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر:

	2021 *ألف درهم*	*2020* *ألف درهم*	*2019* *ألف درهم*
الرصيد الافتتاحي، كما في 1 يناير	**289,199**	322,677	321,385
زائداً: عمليات إعادة تعبئة الرصيد خلال السنة	**1,491,141**	1,179,058	1,745,329
زائداً: رسوم تفعيل البطاقات	**35,451**	23,832	29,597
ناقصاً: الإيرادات المثبتة خلال السنة – رسوم التعرفة المرورية	**(1,466,619)**	(1,202,289)	(1,738,822)
ناقصاً: الإيرادات المثبتة خلال السنة – مبيعات البطاقات	**(30,458)**	(29,460)	(30,785)
ناقصاً: شطب الرصيد غير النشط خلال السنة	**(5,369)**	(4,619)	(4,027)
الرصيد الختامي، كما في 31 ديسمبر	**313,345**	289,199	322,677

19- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

تتألف المطلوبات المالية الرئيسية للشركة من الدائنين التجاريين والآخرين. تتألف الموجودات المالية الرئيسية للشركة من المدينين التجاريين والآخرين. تنتج هذه الموجودات والمطلوبات المالية مباشرةً من عمليات الشركة.

إن أنشطة الشركة تعرضها لمختلف المخاطر المالية، بما في ذلك آثار التغيرات في مخاطر السوق (بما فيها مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. ويركز برنامج إدارة المخاطر للمجموعة بشكل عام على عدم القدرة على تنبؤ الأسواق المالية ويسعى لتقليل التأثير السلبي المحتمل على الأداء المالي للشركة. تتم إدارة المخاطر من قبل الإدارة في إطار السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض الشركة إلى كل من المخاطر المذكورة أعلاه، كما يستعرض أهداف الشركة وسياساتها والإجراءات المتبعة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى إدارة الشركة لرأس المال. علاوة على ذلك، إن الإفصاحات الكمية مدرجة في هذه القوائم المالية المقتطعة.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل إدارة المخاطر بالشركة الإشراف عليه. كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية وضع سياسات إدارة المخاطر بالشركة ومتابعتها.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة عن التقلبات في قيمة للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق. لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الفائدة نظراً لأنها ليس لديها أي موجودات أو مطلوبات تترتب عليها فائدة.

مخاطر الأسعار

إن مخاطر الأسعار هي المخاطر الناتجة عن تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، سواء كانت تلك التغيرات بسبب عوامل خاصة بالأداة الفردية أو المصدّر لها، أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. إن الشركة لا تتعرض لأي مخاطر أسعار جوهرية نظراً لأنها لا تحتفظ بأي أدوات مالية لديها حساسية جوهرية للأسعار.

مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر إخفاق الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، ما ينتج عنه خسارة مالية للشركة، وتنشأ بشكلٍ رئيسي من الذمم المدينة التجارية والأخرى. حددت الشركة بأن تركيز المخاطر منخفض فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية والأخرى. تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكلٍ رئيسي على الذمم المدينة التجارية الناتجة عن المخالفات والغرامات. يتم إجراء تحليل للانخفاض في القيمة في كل تاريخ تقرير لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقرير هو القيمة المدرجة لكل فئة من الموجودات المالية مفصح عنها في إيضاح 14.

19- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

الذمم المدينة التجارية من المخالفات

يتم إجراء تحليل لانخفاض القيمة في كل تاريخ تقرير مالي باستخدام مصفوفة المخصصات لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تستند معدلات المخصص على الأيام بعد الاستحقاق. يعكس الحساب النتيجة الأكثر احتمالاً وقيمة الوقت مقابل المال ومعقولية المعلومات الداعمة المتاحة في وقت التقرير المالي عن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية. لا تحتفظ الشركة بأي رهن كضمان. حددت الشركة بأن تركيز المخاطر منخفض فيما يتعلق بالذمم المدينة التجارية من المخالفات، نظراً لوجود الآلاف من العملاء وأن الحد الأقصى للمخالفات المفروضة على العميل هو 10 آلاف درهم.

فيما يلي المعلومات المتعلقة بالتعرض لمخاطر الائتمان على الذمم المدينة التجارية للشركة من المخالفات باستخدام جدول مخصصات:

في 31 ديسمبر 2021:	**خسارة الائتمان المتوقعة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**مخصص الخسارة**
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%41	106,132	43,693
1 -90 يوماً	%62-60	13,026	7,797
91 -180 يوماً	%66-%64	12,392	8,079
180 -365 يوماً	%79-%69	32,046	24,542
أكثر من 365 يوماً	%87	128,945	112,569
المجموع		**292,541**	**196,680**

في 31 ديسمبر 2020:	**خسارة الائتمان المتوقعة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**مخصص الخسارة المعدل**
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%47	88,468	41,637
1 -90 يوماً	%70-%65	17,982	12,125
91 -180 يوماً	%74-%72	11,933	8,712
180 -365 يوماً	%84-%76	27,008	21,925
أكثر من 365 يوماً	%90	95,203	86,002
المجموع		**240,594**	**170,401**

في 31 ديسمبر 2019:	**خسارة الائتمان المتوقعة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**مخصص الخسارة المعدل**
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%44	128,130	56,806
1 -90 يوماً	%71-%66	17,926	12,276
91 -180 يوماً	%76-%73	12,669	9,401
180 -365 يوماً	%82-%77	29,505	23,683
أكثر من 365 يوماً	%89	48,634	43,065
المجموع		**236,864**	**145,231**

19- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

الذمم المدينة التجارية من المخالفات (تتمة)

في 1 يناير 2019:	خسارة الائتمان المتوقعة	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص الخسارة المعدل
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%42	121,898	51,663
1 -90 يوماً	%70-%64	16,217	10,838
91 -180 يوماً	%75-%71	13,912	10,199
180 -365 يوماً	%82-%77	28,258	22,618
المجموع		**180,285**	**95,318**

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنتج عندما تواجه الشركة صعوبة في الوفاء بمطلوباتها المالية. إن هدف الشركة هو الحفاظ على توازن بين استمرارية التمويل والمرونة من خلال ادارة النقد بكفاءة. خلال الفترة السابقة، اقتصرت مخاطر السيولة للشركة الأم على ضمان توفر الأموال الكافية من العمليات وحكومة دبي.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تنشأ مخاطر العملات الأجنبية بشكلٍ رئيسي من عمليات البيع والشراء التي تجريها الوحدة التشغيلية بعملات أجنبية بخلاف العملة المستخدمة لدى الوحدة.

لا تتعرض الشركة في الوقت الحالي لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية نظراً لأن معظم معاملاتها مصنفة بدرهم الإمارات العربية المتحدة.

20- القيم العادلة للأدوات المالية

تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية. تتألف الموجودات المالية للشركة من الذمم المدينة التجارية والأخرى. تتألف المطلوبات المالية للشركة من الذمم الدائنة التجارية والأخرى. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية أدرجت بالمبلغ الذي يمكن به مبادلة الأداة المالية ضمن المعاملات الحالية الجارية بين الأطراف الراغبة، بدلاً من البيع أو التصفية الإجبارية. إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المذكورة أعلاه تساوي تقريبا القيمة المدرجة بها نظراً لتواريخ الاستحقاق قصيرة الأجل لتلك الأدوات والمبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأداة في معاملة حالية.

21- تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية

كما في 1 يناير 2019 و31 ديسمبر 2019 و2020 و2021، بلغت أرصدة الذمم المدينة المستحقة للشركة لدى محطات الوقود فيما يتعلق بعمليات شراء بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد مبلغ 28.9 مليون درهم و14.9 مليون درهم ولا شيء و15.1 مليون درهم، على التوالي. تم تسوية هذه الموجودات المالية مقابل العمولات المستحقة الدفع من الشركة إلى محطات الوقود بمبلغ 1.5 مليون درهم و784 ألف درهم و لاشيء و800 ألف درهم، على التوالي. وتم إدراج صافي المبلغ في قائمة المركز المالي المقتطع. إن الشركة لديها حق قانوني ملزم بتسوية المبالغ المثبتة وتوجد نية للسداد على أساس الصافي.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة

في 31 ديسمبر 2021

22- الأحداث اللاحقة

أعلنت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 31 يناير 2022 عن تطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادية لأول مرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. من المتوقع صدور قانون ضريبة الشركات الاتحادية قريباً إلى جانب اللوائح التنفيذية للقانون. ومن المتوقع أن يسري مفعول ضريبة الشركات في أو بعد 1 يونيو 2023، وسوف تنطبق على الأرباح المحققة خلال السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. ولا يزال الأثر المالي لهذا الحدث غير معروف في الوقت الحالي.

23- الموافقة على القوائم المالية المقتطعة

تمت الموافقة على هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة هيئة الطرق والمواصلات بتاريخ 24 يونيو 2022 ووُقعت بالنيابة عنها من قبل معالي مطر الطاير، المدير العام ورئيس مجلس المديرين، ويوسف أحمد الرضا، المدير التنفيذي لقطاع خدمات الدعم الإداري المؤسسي.

شركة سالك ش.م.ع.

القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022

شركة سالك ش.م.ع.

القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022

	صفحة
تقرير مدقق الحسابات المستقل حول مراجعة القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية	2 - 1
بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الموجز المرحلي	3
بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي	4
بيان التدفقات النقدية المقتطع الموجز المرحلي	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المقتطع الموجز المرحلي	6
إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية	26 - 7

تقرير مراجعة القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية إلى السادة مجلس إدارة شركة هيئة الطرق والمواصلات

المقدمة

لقد راجعنا بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي المرفق لشركة سالك ش.م.ع. ("الشركة" أو "سالك") كما في 1 يوليو 2022، القوائم المقتطعة الموجزة المرحلية ذات العلاقة للأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022 ("الفترة") والإيضاحات، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "إعداد التقارير المالية المرحلية". إن مسؤوليتنا هي إعطاء استنتاج حول هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مجال المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي رقم 2410 الذي ينطبق على مهام المراجعة "مراجعة القوائم المالية المرحلية المنجزة من قبل مدقق حسابات المنشأة المستقل". تتألف مراجعة القوائم المالية الموجزة المرحلية من طلب الاستفسارات بصورة رئيسية من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى. إن مجال عملية المراجعة أقل بكثير من مجال التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبناء عليه فإنها لا تمكننا من الحصول على التأكيدات التي تطلعنا على جميع الأمور الجوهرية التي يمكن تحديدها أثناء القيام بالتدقيق. بناء على ذلك فإننا لا نبدي رأياً بخصوص التدقيق.

الاستنتاج

استناداً إلى مراجعتنا، لم يرد إلى علمنا ما يستوجب الاعتقاد بأن القوائم المالية المالية المقتطعة الموجزة المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34.

التأكيد على أحد الأمور

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (2) حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية، الذي يوضح أساس المحاسبة. كما نلفت الانتباه إلى حقيقة أن شركة سالك ش.م.ع. لم تعمل كمنشأة مستقلة للفترة من 1 يناير 2022 حتى 30 يونيو 2022، وهو تاريخ تحويل أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية إلى الشركة. ومن ثم، فإن هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية ليست بالضرورة مؤشراً على النتائج التي كان سيتم تحقيقها لو كانت سالك تعمل كمنشأة مستقلة خلال الفترة المعروضة أو على النتائج المستقبلية لشركة سالك ش.م.ع.

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية من قبل إدارة شركة سالك ش.م.ع. فيما يتعلق بإدراج شركة سالك ش.م.ع. في سوق دبي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونتيجةً لذلك، قد لا تكون القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية مناسبة لأي غرضٍ آخر.

وإن استنتاجنا غير معدل بشأن هذه الأمور.

برايس ووترهاوس كوبرز (فرع دبي)، رخصة رقم 102451
إعمار سكوير، بناية رقم 5، ص.ب 11987، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971 (0)4 304 3100، فاكس: +971 (0)4 346 9150، www.pwc.com/me

جاكيس فخوري، دوجلاس أوماهوني، مراد النصور، ورامي سرحان، مقيدين كمدققين حسابات مشتغلين لدى وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة

تقرير مراجعة القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية إلى السادة
مجلس إدارة شركة مجلس إدارة شركة هيئة الطرق والمواصلات (تتمة)

الأمور الأخرى

لم يتم تدقيق أو مراجعة معلومات المقارنة للبيانات المقتطعة الموجزة المرحلية للأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات التفسيرية الأخرى للفترة من 1 يناير 2021 إلى 1 يوليو 2021. تستند معلومات المقارنة لبيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي على القوائم المالية المقتطعة المدققة كما في 31 ديسمبر 2021.

برايس ووتر هاوس كوبرز
22 أغسطس 2022

مراد النسور
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم 1301
دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل الموجز المرحلي

للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022

	إيضاح	*1 يوليو 2022* *(غير مدققة)* *ألف درهم*	*1 يوليو 2021* *(غير مدققة وغير مراجعة)* *ألف درهم*
الإيرادات	6	**944,905**	792,968
تكلفة البطاقات وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد	7	**(10,931)**	(9,067)
مصاريف تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية	8	**(47,593)**	(42,193)
مصاريف مكافآت الموظفين	9	**(4,888)**	(5,225)
مصاريف الاستهلاك	13	**(3,317)**	(3,000)
مصاريف أخرى	10	**(20,045)**	(17,724)
مصاريف تخصيص التكاليف المؤسسية	18	**(40,521)**	(45,273)
مصاريف تحسين البرمجيات	14	**(8,334)**	(7,025)
خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة	16	**(12,528)**	(29,051)
الأرباح للفترة		**796,748**	634,410
بنود الدخل الشامل الأخرى		–	–
إجمالي الدخل الشامل للفترة		**796,748**	634,410
ربحية السهم – الأساسية والمخففة، أرباح الفترة العائدة إلى حملة أسهم الشركة العادية (درهم)	25	**0.106**	0.085

تشكل الإيضاحات من 7 إلى 26 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية.

شركة سالك ش.م.ع.

بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي

كما في 1 يوليو 2022

	إيضاح	*1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم*	*31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
موجودات غير ملموسة	11	4,000,000	–
ممتلكات ومعدات	13	3	107,337
موجودات أخرى	19	640	–
		4,000,643	107,337
الموجودات المتداولة			
مخزون	15	5,233	16,044
ذمم مدينة تجارية وأخرى	16	167,381	158,520
دفعة مقدمة إلى الموردين		27,638	33,416
ذمم مدينة عن ضريبة القيمة المضافة		202,723	–
موجودات أخرى	19	160	–
النقد وما يعادله	17	4,205,000	–
		4,608,135	207,980
إجمالي الموجودات		8,608,778	315,317
المطلوبات			
المطلوبات غير المتداولة			
قروض طويلة الأجل	19	3,983,970	–
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	20	1,779	2,377
مطلوبات العقود	22	40,079	36,723
		4,025,828	39,100
المطلوبات المتداولة			
قروض قصيرة الأجل	19	17,766	–
مبالغ مستحقة لهيئة الطرق والمواصلات	18	4,200,000	–
ذمم دائنة تجارية وأخرى	21	30,011	9,674
مطلوبات العقود	22	276,653	276,623
		4,524,430	286,297
إجمالي المطلوبات		8,550,258	325,397
حقوق الملكية			
رأس المال	23	75,000	–
احتياطي إعادة تنظيم	24	(16,480)	–
صافي استثمار الشركة الأم		–	(10,080)
إجمالي حقوق الملكية		58,520	(10,080)
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		8,608,778	315,317

إلى حد علمنا، تم إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية، من كافة النواحي الجوهرية، وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34). تم اعتماد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ _____، ووُقعت بالنيابة عن المجلس من قبل:

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الادارة

تشكل الإيضاحات من 7 إلى 26 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية.

بيان التدفقات النقدية المقتطع الموجز المرحلي

للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022

	إيضاح	*1 يوليو 2022* *(غير مدققة) ألف درهم*	*1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الأرباح للفترة		796,748	634,410
التعديلات للبنود التالية:			
استهلاك الممتلكات والمعدات	13	3,317	3,000
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي		143	126
مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية	16	12,528	29,051
التدفقات النقدية التشغيلية قبل الحركات في رأس المال العامل:			
مخزون		10,811	7,277
الذمم المدينة التجارية والأخرى باستثناء أثر خسائر الانخفاض في القيمة		(21,389)	(55,016)
دفعة مقدمة إلى الموردين		5,778	8,903
ذمم مدينة عن ضريبة القيمة المضافة		(2,723)	–
موجودات أخرى		(800)	–
ذمم دائنة تجارية وأخرى		20,337	(26,583)
مطلوبات العقود		3,386	13,571
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		828,136	614,739
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	13	(3,161)	(400)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(3,161)	(400)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم	18	(826,711)	(614,339)
المبالغ المحصلة من القروض التي تم الحصول عليها خلال الفترة	19	4,001,736	–
المبالغ المحصلة من إصدار رأس المال	23	75,000	–
مساهمة رأس المال المستلمة	24	130,000	–
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		3,380,025	(614,339)
النقد في بداية الفترة		–	–
النقد في نهاية الفترة		4,205,000	–
معلومات غير نقدية إضافية			
موجودات غير ملموسة	11	4,000,000	–
ذمم مدينة عن ضريبة القيمة المضافة		200,000	–
مبالغ مستحقة لهيئة الطرق والمواصلات	12	4,200,000	–
ممتلكات ومعدات لم يتم تحويلها إلى الشركة	13	107,178	–
بند مطلوبات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي لم يتم تحويلها إلى الشركة	20	741	–

تشكل الإيضاحات من 7 إلى 26 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المقتطع الموجز المرحلي

للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022

	رأس المال *ألف درهم*	*احتياطي إعادة تنظيم* *ألف درهم*	*صافي استثمار الشركة الأم* *ألف درهم*	*إجمالي حقوق الملكية* *ألف درهم*
الرصيد في 1 يناير 2021	–	–	(157,916)	(157,916)
إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة	–	–	634,410	634,410
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم (إيضاح 18)	–	–	(614,339)	(614,339)
الرصيد في 1 يوليو 2021	–	–	(137,845)	(137,845)
الرصيد في 1 يناير 2022	–	–	(10,080)	(10,080)
إصدار رأس المال (إيضاح 23)	75,000	–	–	75,000
مساهمة رأس المال (إيضاح 24)	–	130,000	–	130,000
إجمالي الدخل الشامل خلال الفترة	–	–	796,748	796,748
صافي التوزيعات إلى الشركة الأم (إيضاح 18)	–	–	(826,711)	(826,711)
ممتلكات ومعدات لم يتم تحويلها إلى الشركة (إيضاح 13)	–	–	(107,178)	(107,178)
مطلوبات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي لم يتم تحويلها إلى الشركة (إيضاح 20)	–	–	741	741
المحول خلال الفترة (إيضاح 24)	–	(146,480)	146,480	–
الرصيد في 1 يوليو 2022	**75,000**	**(16,480)**	–	**58,520**

تشكل الإيضاحات من 7 إلى 26 المرفقة جزءاً من هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

1- وصف الأعمال والأنشطة الرئيسية

تأسست هيئة الطرق والمواصلات ("الهيئة") في إمارة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم (17) لسنة 2005 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، بتاريخ 1 نوفمبر 2005. وقد تأسست هيئة الطرق والمواصلات لتطوير حلول تلبي احتياجات النقل والمواصلات في إمارة دبي، وتشمل بين طياتها أنظمة الطرق والتعرفة المرورية، بما في ذلك أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية. كما تتضمن هيئة الطرق والمواصلات حافلات النقل العام ومركبات الأجرة والنقل البحري والمترو ونظام إصدار تراخيص المركبات والسائقين. إن هيئة الطرق والمواصلات مملوكة بالكامل لحكومة دبي.

إن مؤسسة المرور والطرق ("المؤسسة") ليست كيانا قانونياً منفصلاً ولكنها إدارة تابعة لهيئة الطرق والمواصلات. تتضمن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة أعمال إنشاء وتنفيذ الطرق وأنظمة شبكة الطرق ذات العلاقة وإدارة نظام سالك للتعرفة المرورية ورسوم المواقف والغرامات.

وفي نوفمبر 2021، بناءً على توجيهات حكومة دبي وقرار الإدارة العليا لهيئة الطرق والمواصلات، أعلنت هيئة الطرق والمواصلات عن نيتها لفصل أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية التابع لهيئة الطرق والمواصلات وإدراجها في بورصة سوق دبي المالي في إمارة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة. إن شركة سالك ش.م.ع. ("سالك" أو "الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسست بتاريخ 30 يونيو 2022 في إمارة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون رقم (12) لسنة 2022 الصادر عن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي. ستقوم شركة سالك ش.م.ع. بأعمال تشغيل وصيانة بوابات التعرفة المرورية الحالية وإنشاء بوابات التعرفة المرورية الجديدة في جميع أنحاء دبي بالنيابة عن هيئة الطرق والمواصلات.

إن العنوان المسجل للشركة هو الطابق الأول، المبنى (ج)، المقر الرئيسي لهيئة الطرق والمواصلات، القرهود، شارع مراكش، دبي.

إن شركة سالك ش.م.ع. مملوكة لدائرة المالية في إمارة دبي ("دائرة المالية" أو "الشركة الأم") بالنيابة عن حكومة دبي. إن الشركة مملوكة وتخضع للسيطرة النهائية لحكومة دبي. من المتوقع أن تبيع شركة سالك ش.م.ع. نسبة من أسهمها الحالية من خلال طرح عام أولي في بورصة سوق دبي المالي ("المعاملة").

تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تشغيل وصيانة بوابات التعرفة المرورية الحالية في جميع أنحاء دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتصميم وبناء (بما في ذلك جميع التصميمات المدنية والكهربائية والتصميمات الضخمة والتصنيع وتكامل النظام والاختبار والتشغيل) للبوابات الجديدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، معدات التعرفة المرورية المطلوبة والبنية التحتية وأي متطلبات الواجهة فيما يتعلق ببوابات التعرفة المرورية الجديدة، باستثناء إنشاء وتشغيل وصيانة الطرق التي يوجد بها بوابات التعرفة المرورية ذات العلاقة. إن سالك هو نظام آلي ذكي يوفر انسيابية الحركة المرورية، بحيث لا يحتاج السائقين إلى إيقاف مركباتهم في أي نقطة على الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة المرورية في إمارة دبي. لاستخدام الطرق السريعة الخاضعة للتعرفة المرورية في دبي، يحتاج السائقين إلى تثبيت بطاقة سالك على الزجاج الأمامي لمركباتهم. يستخدم نظام سالك، نظام تحصيل التعرفة المرورية في إمارة دبي، تقنية موجات الراديو (RFID) التي تقوم بتحديد مركبة العميل ومسح بطاقة سالك الملصقة عليها، والمربوطة تلقائياً بحساب العميل لدى سالك. يحتاج العملاء إلى التأكد من وجود رصيد مسبق في حسابات العملاء الفردية، وسيتم خصم رسوم التعرفة المرورية تلقائياً من الحساب بمجرد أن تعبر المركبة من خلال بوابة التعرفة المرورية.

تم إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية من قبل إدارة هيئة الطرق والمواصلات لغرض تحديد المركز المالي لشركة سالك كما في 1 يوليو 2022 وأدائها المالي للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022، حيث بدأت الشركة عملياتها التشغيلية في ذلك التاريخ. تم إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية المرفقة لتضمينها في مستندات الطرح العام الأولي للشركة التي سيتم تقديمها فيما يتعلق بإدراج شركة سالك ش.م.ع. في سوق دبي المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية هي أول القوائم مالية لشركة سالك ش.م.ع. منذ تأسيسها في 30 يونيو 2022. تمت مراجعة هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية ولم يتم تدقيقها. تستند معلومات المقارنة لبيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي على القوائم المالية المقتطعة المدققة لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية التابع لهيئة الطرق والمواصلات كما في 31 ديسمبر 2021. لم يتم تدقيق أو مراجعة معلومات المقارنة للقوائم المقتطعة الموجزة المرحلية للدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات التفسيرية الأخرى للفترة من 1 يناير 2021 إلى 1 يوليو 2021، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها الشركة بإعداد قوائم مالية مقتطعة موجزة مرحلية.

2- أسس إعداد القوائم المالية

لقد تم إعداد هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022 وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية. لا تشتمل القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية على كافة المعلومات والإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية المقتطعة السنوية، وينبغي أن تقرأ جنباً إلى جنب مع القوائم المالية المقتطعة لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية التابع لهيئة الطرق والمواصلات للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019.

لقد تم إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل الموجودات، إلا إذا أشير لغير ذلك.

2- أسس إعداد القوائم المالية (تتمة)

إن إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما أنها تتطلب من الإدارة إصدار الأحكام ضمن سياق عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتم الإفصاح عن الجوانب التي تتطلب درجة عالية من التعقيد أو الجوانب التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات جوهرية للقوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية في الإيضاح رقم 5. ويتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على كافة الفترات المعروضة.

يمثل نقل أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية التابع لهيئة الطرق والمواصلات إلى شركة سالك ش.م.ع. نقل للأعمال التي تخضع للسيطرة المشتركة، حيث يتم عرض القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية للشركة كاستمرار لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية التابع لهيئة الطرق والمواصلات. تمثل المعلومات المالية للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022 والمعروضة في هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية النتائج المالية لشركة سالك قبل تاريخ تأسيس الشركة كما لو كانت الشركة تعمل ككيان مستقل في السابق. ومن ثم، يمثل التحويل الطريقة السابقة للمحاسبة ويتم استخدام العرض بأثر رجعي. نظرًا لأن شركة سالك لم تكن كيانًا قانونيًا قائمًا بذاته للفترة من 1 يناير 2022 إلى 30 يونيو 2022، فقد تم اقتطاع نتائج الشركة وأدائها المالي من السجلات المحاسبية لهيئة الطرق والمواصلات وتعكس إيرادات ومصاريف أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية كما لو كانت كانت دائمًا جزءًا من الشركة. يعكس بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي جميع الموجودات والمطلوبات المحولة من هيئة الطرق والمواصلات إلى الشركة في يوم تأسيسها بقيمها الدفترية السابقة ولا يلزم قياس القيمة العادلة. كما يعكس بيان المركز المالي المعاملات التي أبرمتها الشركة بعد تأسيسها.

وعقب تأسيس شركة سالك ش.م.ع.، تلقت الشركة مساهمة رأسمالية في شكل نقدي من دائرة المالية إلى جانب صافي الموجودات من هيئة الطرق والمواصلات (راجع إيضاح 24).

وفي إطار تأسيس شركة سالك ش.م.ع.، أبرمت الشركة اتفاقية امتياز خدمات ("اتفاقية الامتياز") مع هيئة الطرق والمواصلات، والتي بموجبها تمنح هيئة الطرق والمواصلات بعض أو كل صلاحياتها بموجب قانون دبي رقم 17 لسنة 2005 فيما يتعلق بتشغيل وصيانة وإدارة نظام سالك، أي نظام التحصيل الآلي لرسوم التعرفة المرورية في إمارة دبي (راجع الإيضاحين 11 و12).

كما أبرمت الشركة اتفاقية خدمات انتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات اعتبارًا من 1 يوليو 2022، حيث ستقدم هيئة الطرق والمواصلات خدمات إلى سالك لأداء عمليات التعرفة المرورية ومهام المكتب الخلفي مثل التمويل وتقنية المعلومات والموارد البشرية والإدارة والتسويق والاتصالات وفقًا لاتفاقية امتياز خدمات نظام التعرفة المرورية.

أبرمت شركة سالك ش.م.ع. اتفاقية تمويل لمدة خمس سنوات مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع للحصول على قرض لأجل بقيمة 4 مليار درهم وتسهيل ائتماني متجدد بقيمة 200 مليون درهم لغرض سداد دفعة مقدمة إلى هيئة الطرق والمواصلات بموجب اتفاقية امتياز نظام التعرفة المرورية ولصالح أغراض عامة للشركة (راجع إيضاح 19).

النتائج المالية والتدفقات النقدية للفترة المنتهية في 1 يوليو 2021

تماشياً مع القوائم المالية السنوية المقتطعة المدققة للشركة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و 2020 و 2019، تمثل النتائج المالية والتدفقات النقدية للفترة المنتهية في 1 يوليو 2021 العمليات السابقة لسالك وتم إعدادها من السجلات المحاسبية لهيئة الطرق والمواصلات، حيث تم الاحتفاظ بإيرادات ومصاريف وموجودات ومطلوبات أعمال سالك للتعرفة المرورية بشكل منفصل في دفاتر هيئة الطرق والمواصلات باستثناء النفقات العامة المشتركة للشركات. خلال الفترة المدرجة في هذه القوائم المالية، كانت الشركة تعمل كجزء من مؤسسة المرور والطرق ("المؤسسة")، وهي إحدى المؤسسات الأربع التي تشكل هيئة الطرق والمواصلات. وبناءً عليه، فقد نفذت كل من هيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق في السابق بعض الوظائف المؤسسية العامة لسالك. تتضمن هذه الوظائف، على سبيل المثال وليس الحصر، الإشراف التنفيذي والشؤون القانونية والشؤون المالية والموارد البشرية وإعداد التقارير المالية. وقد تم تخصيص تكاليف هذه الخدمات للشركة بناءً على منهجية التخصيص الأكثر ملاءمة للخدمة المقدمة. تعتقد الإدارة أن هذه المخصصات معقولة؛ ومع ذلك، قد لا تكون مؤشراً على المصاريف الفعلية التي كان يمكن تكبدها لو كانت الشركة تعمل ككيان منفصل عن هيئة الطرق والمواصلات. يتم تضمين التكلفة المخصصة لهذه الوظائف في مصاريف التخصيص المؤسسية في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل المقتطع الموجز المرحلي للفترات المعروضة. تم تضمين مناقشة كاملة لعلاقة الشركة مع هيئة الطرق والمواصلات، إلى جانب عمليات تخصيص التكاليف، في الإيضاح (18) حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية.

ونظراً لأن سالك ليست منشأة قانونية منفصلة في الفترات السابقة المدرجة، تم عرض صافي استثمار الشركة الأم، والذي يمثل صافي الاستثمار التراكمي لهيئة الطرق والمواصلات في الشركة حتى ذلك التاريخ. كما تم تضمين أثر المعاملات فيما بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات التي لم يتم تسويتها نقداً في السابق ضمن صافي استثمار الشركة الأم.

يتم عرض القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهو أيضاً العملة المستخدمة لدى الشركة. تم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف، إلا إذا أشير لغير ذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

3- المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية المتبعة من قبل الشركة

المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية المتبعة من قبل الشركة

فيما يلي المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي اتبعتها الشركة. لم ينتج عن تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة، ما لم يُذكر خلاف ذلك، أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للفترة الحالية والفترات السابقة.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – *الإشارة إلى الإطار التصوري في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 – *العقود المحملة بالتزامات – تكاليف الوفاء بعقد*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 – *الممتلكات والمكائن والمعدات – المبالغ المحصلة قبل الاستخدام المقصود*
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 – الاتباع لأول مرة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – الشركة التابعة التي تقوم باتباع المعيار لأول مرة.
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – *الأدوات المالية – الرسوم في اختبار نسبة 10 بالمائة للتوقف عن تثبيت المطلوبات المالية*

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة لكن لم يسر مفعولها بعد

فيما يلي المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي صدرت لكن لم يسر مفعولها بعد.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17: *عقود التأمين*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 – *تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 الخاص بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – *الإفصاح عن السياسات المحاسبية*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 – *تعريف التقديرات المحاسبية*
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 – *الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة واحدة*
التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 – *بيع أو مساهمة بالموجودات بين المستثمر وشركته الشقيقة أو مشروعه المشترك*

لم تقم الشركة بالاتباع المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات صادرة لكن لم يسر مفعولها بعد.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الجوهرية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية متوافقة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية السنوية المقتطعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

4-1 السياسات المحاسبية

الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة المستحوذة بشكل منفصل بالتكلفة عند الاعتراف الأولي. يتم إدراج الموجودات غير الملموسة لاحقاً بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

يتم تقييم أعمار الاستخدام للموجودات غير الملموسة إما على أنها محددة أو غير محددة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة يتم إطفاؤها على مدى العمر الاقتصادي المقدر للاستخدام وتقييمها بخصوص الانخفاض في القيمة عندما يوجد مؤشر بأن بند الموجودات غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المثبتة كجزء من اتفاقية امتياز الخدمة على مدى فترة الامتياز. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء بخصوص الموجودات غير الملموسة ذات أعمار استخدام محددة على الأقل في نهاية كل فترة تقارير مالية. إن التغيرات في أعمار الاستخدام المتوقعة أو النموذج المتوقع للاستهلاك للمزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في بند الموجودات يتم مراعاتها لتغيير فترة وطريقة الإطفاء، بالشكل الملائم، وتعامل على أنها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم تثبيت مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر ضمن بند المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة لا يتم إطفاؤها بل يجري اختبارها سنوياً بخصوص الانخفاض في القيمة إما بصورة فردية أو على مستوى الوحدة المنتجة للنقد. وتتم مراجعة تقييم أعمار الاستخدام غير المحددة سنوياً لتحديد ما إذا كان عمر الاستخدام غير المحدد يظل مدعوماً. وفي حالة ما إذا كان غير مدعوم، يتم تغيير عمر الاستخدام من غير محدد إلى محدد بشكلٍ مستقبلي.

يتم التوقف عن الاعتراف ببند الموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد (أي التاريخ الذي يحصل فيه المستلم على السيطرة) أو عندما يكون من غير المتوقع تحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التوقف عن الاعتراف ببند الموجودات كبند موجودات (تحتسب على أنها الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والمبلغ المدرج لبند الموجودات) تدرج ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المقتطع الموجز المرحلي.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-1 السياسات المحاسبية (تتمة)

اتفاقيات امتياز الخدمات

القرار رقم 29 الصادر عن لجنة تفسير المعايير – اتفاقية امتياز الخدمات: تتناول الإفصاحات المعلومات المتعلقة باتفاقيات الامتياز التي سيتم الإفصاح عنها في الإيضاحات حول القوائم المالية.

إن التفسير رقم 12 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو التفسير الذي يحدد السمات المشتركة لاتفاقيات الامتياز:

- يُطلب من المانح، الذي يكون عادةً هيئة عامة، تقديم خدمة عامة يفوضها لصاحب الامتياز (تحديد المعيار)؛
- يتحمل مشغل الامتياز (سالك) مسؤولية إدارة البنية التحتية ذات الصلة وأداء الخدمة العامة الفعلية بدلاً من كونه وسيط اعتيادي يتصرف بناءً على الطلبات؛
- يُخوَّل مشغل الامتياز بالتزامات محددة لتوسيع أو ترقية البنية التحتية مع الحفاظ على البنية التحتية في حالة مناسبة؛ و
- يتم تحديد السعر وشروط (لوائح) تعديل الأسعار في بداية العقد.

لكي يتم تضمين عقد امتياز في نطاق التفسير رقم 12 الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب أن تخضع البنية التحتية لسيطرة المانح. يتم ضمان سيطرة المانح على البنية التحتية عند استيفاء الشرطين التاليين:

أ. يتحكم المانح في الخدمة العامة أو ينظمها، أي أنه يتحكم في الخدمات التي سيتم تقديمها أو ينظمها من خلال البنية التحتية الخاضعة للامتياز ويحدد لمن وبأي سعر ينبغي تقديمها؛ و

ب. يتحكم المانح في جميع المنافع المتبقية في البنية التحتية في نهاية العقد. عادة ما تنعكس هذه السيطرة من خلال حق المانح في الاستحواذ على البنية التحتية في نهاية العقد.

تقوم الشركة بالاعتراف ببند موجودات غير ملموسة ناتج عن اتفاقية امتياز خدمة عندما يكون لها الحق في محاسبة المستخدمين مقابل استخدام البنية التحتية للامتياز. ويُقاس بند الموجودات غير الملموسة المستلم كمقابل لسداد الرسوم المدفوعة مقدماً في اتفاقية امتياز خدمة بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي.

تظهر حقوق الامتياز بالتكلفة ناقصاً إطفاء التكلفة. إن العمر الإنتاجي المقدر لبند الموجودات غير الملموسة في اتفاقية امتياز خدمة هو الفترة بداية من قدرة الشركة على محاسبة الجمهور مقابل استخدام البنية التحتية حتى نهاية فترة الامتياز.

تشمل الموجودات غير الملموسة مبلغ رسوم الامتياز الثابتة المدفوعة لهيئة الطرق والمواصلات وفقًا لاتفاقية الامتياز المبرمة مع هيئة الطرق والمواصلات لعمليات التعرفة المرورية في دبي. هذه الموجودات غير الملموسة لها عمر إنتاجي محدد وتُقاس بالتكلفة ناقصًا الإطفاء وخسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وُجدت.

يتم الاعتراف بالإطفاء ضمن الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة الامتياز.

ضريبة القيمة المضافة

يتم الاعتراف بالمصاريف والموجودات بعد تنزيل مبلغ الضريبة، باستثناء:

- عندما تكون ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على شراء موجودات أو خدمات لا يمكن استردادها من هيئة الضرائب، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالضريبة كجزء من تكاليف شراء بند الموجودات أو جزء من بند المصاريف، متى كان ذلك مناسباً؛ أو
- عند ادراج الذمم المدينة والدائنة مع تضمين مبلغ الضريبة

يتم تضمين صافي مبلغ الضريبة القابل للاسترداد من، أو المستحق الدفع إلى، هيئة الضرائب كجزء من الذمم المدينة عن ضريبة القيمة المضافة أو الذمم الدائنة على ضريبة القيمة المضافة في بيان المركز المالي.

4- ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

4-1 السياسات المحاسبية (تتمة)

القروض

يتم الاعتراف بالقروض في البداية بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة التي يتم إدراجها لاحقًا بالتكلفة المطفأة ويتم إطفاء أي فرق بين المبالغ المحصلة (بعد خصم تكاليف المعاملة) وقيمة الاسترداد على مدى فترة الاقتراض باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. يتم تصنيف القروض كمطلوبات متداولة في حالة استحقاق السداد خلال 12 شهرًا، وإلا يتم تصنيفها على أنها مطلوبات غير متداولة.

إن طريقة سعر الفائدة الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لبند مطلوبات مالية وتخصيص مصاريف الفائدة على مدى الفترة المعنية. ويكون سعر الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم بشكل دقيق الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع لبند المطلوبات المالية أو على مدى فترة أقصر، حيثما أمكن، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. يتم تقدير الدفعات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تكاليف القروض

إن تكاليف القروض العائدة مباشرة إلى استحواذ أو إنشاء أو إنتاج بند موجودات ما والتي تأخذ بالضرورة فترة كبيرة من الزمن لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع المقصود منها، يتم رسملتها كجزء من تكلفة بند الموجودات. يتم تحميل جميع تكاليف القروض الأخرى للمصاريف في الفترة التي تحدث خلالها. تتألف تكاليف القروض من الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها منشأة ما بخصوص اقتراض الأموال.

ربحية السهم

يتم احتساب الربح الأساسي للسهم بتقسيم أرباح الفترة العائدة لحاملي الأسهم العادية في الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بتقسيم أرباح الفترة العائدة لحاملي الأسهم العادية في الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي ستصدر عند تحويل جميع الأسهم المحتملة العادية المخففة إلى أسهم عادية.

النقد وما يعادلها

لغرض بيان التدفقات النقدية المقتطع الموجز المرحلي، تتألف النقد وما يعادلها من النقد المحتفظ به لدى البنوك.

5- التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية يتطلب من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

وعند إعداد هذه القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية، كانت الأحكام الجوهرية التي اتخذتها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة نفس الأحكام والمصادر المطبقة في القوائم المالية السنوية المقتطعة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) *تحديد ما إذا كان حق هيئة الطرق والمواصلات الاختياري في إنهاء الاتفاقية قائماً أم لا*

وفقًا لشروط اتفاقية الامتياز، فإن لهيئة الطرق والمواصلات أن تختار إنهاء الاتفاقية من خلال تقديم إشعار بالإنهاء الطوعي للشركة ودفع قيمة الإنهاء على النحو المحدد في تاريخ الإنهاء بناءً على شروط اتفاقية الامتياز. تطبق الشركة الأحكام عند تقييم ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن هيئة الطرق والمواصلات ستقوم بممارسة خيار إنهاء الاتفاقية. بناءً على الحكم المطبق، تعتقد الشركة أنه لن يكون مفيدًا من الناحية الاقتصادية لهيئة الطرق والمواصلات أن تمارس الحقوق وتقوم بإنهاء هذه الاتفاقية طواعيةً لأن مدفوعات الإنهاء ستتجاوز بشكل كبير مدفوعات الامتياز المقدمة من سالك للحصول على حق الامتياز.

6 الايرادات

فيما يلي تحليل لإيرادات الشركة:

	1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم
رسوم التعرفة المرورية	**837,471**	702,098
المخالفات والغرامات	**104,455**	87,901
شطب الرصيد غير النشط	**2,864**	2,665
إيرادات متنوعة	**115**	304
	944,905	792,968

أدت الزيادة في حركة المرور ومبيعات البطاقات بسبب رفع قيود الإغلاق بسبب جائحة كوفيد-19 وبسبب انطلاق فعاليات معرض إكسبو 2020 الذي وقع خلال الفترة من 1 يناير 2022 إلى 31 مارس 2022، إلى زيادة الإيرادات خلال الفترة الحالية مقارنةً بالفترة السابقة. تتضمن إيرادات رسوم التعرفة المرورية تثبيت رسوم تفعيل البطاقات على مدى العمر الإنتاجي المقدر للعميل بمبلغ 16.13 مليون درهم للفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 (13.35 مليون درهم للفترة المنتهية في 1 يوليو 2021).

7- تكلفة بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد

فيما يلي تحليل لتكاليف بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد:

	1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم
المخزون المحمّل كمصروف – بطاقات سالك	**10,818**	8,931
المخزون المحمّل كمصروف – بطاقات إعادة تعبئة رصيد سالك	**113**	136
	10,931	9,067

8- مصاريف تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية

فيما يلي تحليل لمصاريف تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية:

	1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم
مصاريف التشغيل	**32,233**	31,091
مصاريف الصيانة	**15,360**	11,102
	47,593	42,193

يتم تعهيد أعمال تشغيل وصيانة نظام التعرفة المرورية إلى مزود خدمة خارجي واحد. تتألف مصاريف التشغيل من رسوم إدارة الحسابات ورسوم خدمة العملاء ورسوم معالجة المخالفات والمصاريف المتعلقة بالمتطلبات العامة لتشغيل نظام التعرفة المرورية. تتألف مصاريف الصيانة من دعم برمجيات مكتب الدعم وصيانة واستبدال المعدات ومصاريف صيانة تطبيق الهاتف المتحرك. تدرج مصاريف التشغيل والصيانة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات.

9- مصاريف مكافآت الموظفين

فيما يلي تحليل لمصاريف مكافآت الموظفين:

	1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
رواتب وأجور	4,401	4,735
مكافآت وبدلات أخرى	344	364
مكافأة نهاية الخدمة	143	126
	4,888	5,225

10- المصاريف الأخرى

فيما يلي تحليل للمصاريف الأخرى:

	1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
مصاريف مزود الخدمة – عمولات الإمارات الأخرى	**5,355**	4,490
عمولات على بيع بطاقات	**4,475**	5,254
مصاريف مزود الخدمة – عمولات البنوك	**3,478**	3,115
أتعاب مهنية	**2,407**	2,783
عمولات على بيع بطاقات سالك	**1,971**	1,609
مصاريف أخرى	**1,958**	83
الاتصال اللاسلكي لبطاقات سالك بتقنية موجات الراديو	**52**	–
خدمات	**349**	390
	20,045	17,724

11- الموجودات غير الملموسة

يمثل ذلك حق الشركة بموجب اتفاقية امتياز الخدمة (راجع إيضاح 12)، رسوم امتياز مدفوعة مقدماً بمبلغ 4 مليار درهم (31 ديسمبر 2021 – لا شيء) إلى هيئة الطرق والمواصلات بموجب اتفاقية امتياز الخدمة المبرمة بين هيئة الطرق والمواصلات والشركة.

12- اتفاقيات امتياز الخدمات

أبرمت شركة سالك ش.م.ع. اتفاقية امتياز مع هيئة الطرق والمواصلات اعتبارًا من 1 يوليو 2022 لإجراء عمليات تحصيل التعرفة المرورية في إمارة دبي، حيث ستقوم سالك ("المشغل") بدفع دفعة امتياز مقدمة بقيمة 4 مليار درهم بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة بمبلغ 200 مليون درهم إلى هيئة الطرق والمواصلات ("المانح") نظير بوابات التعرفة المرورية الحالية بالإضافة إلى مبلغ يتم الاتفاق عليه عند إنشاء بوابات تعرفة مرورية جديدة.

علاوة على ذلك، يتم سداد رسوم امتياز متغيرة تبلغ 25٪ من إيرادات الرسوم المكتسبة من التعرفة المرورية باستثناء رسوم تفعيل البطاقات أو إيرادات المخالفات أو شطب الرصيد غير النشط أو أي إيرادات متنوعة أخرى من سالك إلى هيئة الطرق والمواصلات عن كل فترة ربع سنوية. إن مدة الاتفاقية هي 49 سنة ("فترة الامتياز")، ما لم يتم إنهائها أو تمديدها وفقاً لشروط اتفاقية الامتياز. وفقًا لشروط اتفاقية الامتياز، لا توجد أي التزامات مترتبة عن إيقاف التشغيل في نهاية الفترة التعاقدية، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي بند مطلوبات كما في 1 يوليو 2022.

12- اتفاقيات امتياز الخدمات (تتمة)

العناصر الرئيسية لاتفاقية الامتياز

عمليات وأنظمة وموجودات التعرفة المرورية: تتحمل الشركة المسؤولية المطلقة عن عمليات التعرفة المرورية في دبي وعن تشغيل و، أو صيانة و، أو تطوير و، أو ترقية نظام التعرفة المرورية. كما تتحمل الشركة كافة التكاليف والمصاريف المتكبدة في هذا الخصوص. تعود ملكية موجودات نظام التعرفة المرورية إلى هيئة الطرق والمواصلات.

تعديلات رسوم التعرفة المرورية: تتمتع الشركة بالحق الحصري في فرض وتحصيل والاحتفاظ لحسابها برسوم التعرفة المرورية ورسوم مستخدمي الطرق الأخرى من المركبات التي تستخدم الطرق الخاضعة للرسوم. يحق للشركة زيادة رسوم التعرفة المرورية إلى الحد الأقصى المصرح به والذي يخضع لموافقة هيئة الطرق والمواصلات. إن زيادة الرسوم المسموح بها هي دالة معدل الرسوم الحالي الذي يتم تعديله حسب معدلات التضخم. في حالة عدم موافقة هيئة الطرق والمواصلات على تعديل معدل الرسوم، يجوز، وفقًا لتقدير هيئة الطرق والمواصلات، تعويض الشركة عن عدم الموافقة هذه، على سبيل المثال، عن طريق خفض رسوم الامتياز المتغيرة التي تفرضها هيئة الطرق والمواصلات.

بوابات التعرفة المرورية الجديدة: تمتلك الشركة الحق الحصري في القيام بأي أعمال لنظام التعرفة المرورية فيما يتعلق ببوابات التعرفة الجديدة وستقوم هيئة الطرق والمواصلات بتسديد جميع التكاليف والمصاريف المتكبدة لأعمال نظام التعرفة المرورية على أساس التكلفة زائد 10%. ويجب على الشركة أن تدفع لهيئة الطرق والمواصلات رسومًا يتم تحديدها بناءً على تقييم بوابة التعرفة المرورية الجديدة، نظير الحصول على الحق لفرض رسوم على المستخدمين. وإلى جانب الرسوم المحددة، ستكون الشركة مسؤولة، خلال فترة 5 سنوات عقب الانتهاء من بوابة الرسوم الجديدة وبدء تشغيلها، عن دفع مدفوعات الأرباح فقط في حالة وجود مؤشر إيجابي لحركة المرور.

استبدال موجودات نظام التعرفة المرورية: يجب تعويض الشركة من قبل هيئة الطرق والمواصلات على أساس التكلفة مضافًا إليها 5% نظير استبدال كل بند موجودات لنظام التعرفة المرورية عقب انتهاء عمره الإنتاجي.

إنهاء الاتفاقية: يجوز للشركة إنهاء الاتفاقية إذا أخلت هيئة الطرق والمواصلات بالتزاماتها أو إذا كان هناك تغيير في القانون يجعل من غير القانوني أو من المستحيل على الشركة تنفيذ جميع التزاماتها بموجب الاتفاقية. يجوز لهيئة الطرق والمواصلات إنهاء الاتفاقية عن طريق إخطار الشركة، في حالة وقوع حالة إفلاس، أو إذا ارتكبت الشركة عملاً محظورًا أو في حالة حدوث نوع معين من الانتهاكات للاتفاقية. كما تمتلك هيئة الطرق والمواصلات أيضًا خيار إنهاء الاتفاقية طواعيةً من خلال تقديم إخطار بالإنهاء الطوعي للشركة. سيتم دفع مبالغ التعويض من قبل أحد الطرفين عند وقوع أحداث معينة، بمعنى أنه سيتعين على هيئة الطرق والمواصلات دفعها في حالة ممارسة هيئة الطرق والمواصلات لخيار الإنهاء الطوعي أو إخلالها بالتزاماتها، وسيتم دفعها من جانب الشركة إذا ارتكبت الشركة عملاً محظورًا.

نقل الموجودات والحقوق: يجب على المشغل، في نهاية الاتفاقية ودون مقابل، أن ينقل إلى الجهة المانحة جميع الحقوق وملكية ومزايا الموجودات وحقوق الملكية الفكرية المستخدمة في عمليات نظام التعرفة المرورية في دبي.

13- الممتلكات والمعدات

للفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022:

	مباني *ألف درهم*	*موجودات بنية تحتية* *ألف درهم*	*معدات نظام التعرفة المرورية* *ألف درهم*	*معدات مكتبية وأثاث* *ألف درهم*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:						
في 1 يناير 2022	2,438	128,718	49,438	1,657	27,680	209,931
إضافات	–	–	109	–	3,052	3,161
تحويلات*	–	–	2,259	–	(2,259)	–
سحب الموجودات من الخدمة**	–	–	(4,758)	(1,069)	–	(5,827)
ممتلكات ومعدات لم يتم تحويلها إلى سالك***	(2,438)	(128,718)	(47,048)	–	(28,473)	(206,677)
في 1 يوليو 2022	–	–	–	588	–	588
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير 2022	1,153	51,142	48,646	1,653	–	102,594
سحب الموجودات من الخدمة	–	–	(4,758)	(1,069)	–	(5,827)
الاستهلاك للفترة	52	2,573	691	1	–	3,317
ممتلكات ومعدات لم يتم تحويلها إلى سالك***	(1,205)	(53,715)	(44,579)	–	–	(99,499)
في 1 يوليو 2022	–	–	–	585	–	585
صافي القيمة المدرجة						
في 1 يوليو 2022	–	–	–	3	–	3

* يمثل ذلك تحويلات موجودات تكنولوجيا المعلومات من الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى معدات نظام التعرفة المرورية خلال الفترة.

** تتعلق حالات سحب الموجودات من الخدمة ببعض موجودات تكنولوجيا المعلومات التي تم استهلاكها بالكامل ضمن فئة معدات نظام التعرفة المرورية وموجودات الاتصالات ضمن فئة المعدات المكتبية والأثاث.

***الممتلكات والمعدات، هي موجودات المباني والبنية التحتية ومعدات نظام التعرفة المرورية التي تستخدمها الشركة حتى 30 يونيو 2022 في عملياتها ولكنها مملوكة قانونًا لهيئة الطرق والمواصلات ولا يتم نقلها إلى شركة سالك ش.م.ع. عند تأسيس الكيان القانوني لها. ومع ذلك، كجزء من اتفاقية امتياز الخدمة (راجع إيضاح 12) المبرمة بين الشركة وهيئة الطرق والمواصلات، سيتم استخدام هذه الموجودات من قبل سالك لتقديم خدمات تشغيل وصيانة وإدارة أعمال نظام التعرفة المرورية في دبي.

13- الممتلكات والمعدات (تتمة)

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

	مباني *ألف درهم*	*موجودات بنية تحتية* *ألف درهم*	*معدات نظام التعرفة المرورية* *ألف درهم*	*معدات مكتبية وأثاث* *ألف درهم*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:						
في 1 يناير 2021	2,438	128,718	49,438	1,657	26,471	208,722
إضافات	–	–	–	–	1,209	1,209
في 31 ديسمبر 2021	2,438	128,718	49,438	1,657	27,680	209,931
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير 2021	1,050	45,993	47,900	1,651	–	96,594
الاستهلاك للسنة	103	5,149	746	2	–	6,000
في 31 ديسمبر 2021	1,153	51,142	48,646	1,653	–	102,594
صافي القيمة الدفترية:						
في 31 ديسمبر 2021	1,285	77,576	792	4	27,680	107,337

13- الممتلكات والمعدات (تتمة)

للفترة من 1 يناير 2021 إلى 1 يوليو 2021:

	مباني *ألف درهم*	*موجودات بنية تحتية* *ألف درهم*	*معدات نظام التعرفة المرورية* *ألف درهم*	*معدات مكتبية وأثاث* *ألف درهم*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة:						
في 1 يناير 2021	2,438	128,718	49,438	1,657	26,471	208,722
إضافات	–	–	–	–	400	400
في 1 يوليو 2021	2,438	128,718	49,438	1,657	26,871	209,122
الاستهلاك المتراكم:						
في 1 يناير 2021	1,050	45,993	47,900	1,651	–	96,594
الاستهلاك للفترة	52	2,574	373	1	–	3,000
في 1 يوليو 2021	1,102	48,567	48,273	1,652	–	99,594
صافي القيمة الدفترية:						
في 1 يوليو 2021	1,336	80,151	1,165	5	26,871	109,528

14- مصاريف تحسين البرمجيات

إن المصاريف المتكبدة نظير التحسينات على البرمجيات لا تستوفي معايير الرسملة، وتم إدراجها كمصروف في الفترة التي تم فيها تكبد المصاريف. بلغت المصاريف المتكبدة فيما يتعلق بتطوير البرمجيات مبلغ 8.33 مليون درهم و7.03 مليون درهم خلال الفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022، ومن 1 يناير 2021 إلى 1 يوليو 2021، على التوالي.

15- المخزون

فيما يلي تفاصيل المخزون:

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*
بطاقات إعادة تعبئة رصيد سالك	84	78
بطاقات سالك	5,149	15,966
	5,233	16,044

إن المخزون بالكامل عبارة عن بضاعة جاهزة. يتم تضمين تكلفة المخزون المثبتة كمصروف خلال الفترة في تكاليف بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد" في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل المقتطع الموجز المرحلي. لا يتم إدراج أي بنود من المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقيق باعتبارها أقل من التكلفة لجميع السنوات المعروضة. لا يوجد أي مخزون متقادم أو بطيء الحركة. لم يتم إجراء أي شطب للمخزون خلال الفترة / السنة المعروضة. يرجع الانخفاض في المخزون إلى زيادة مبيعات بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد بسبب زيادة الحركة المرورية عقب رفع الحظر المفروض بسبب جائحة كوفيد-19 ونتيجةً لانطلاق فعاليات معرض إكسبو 2020 الذي حدث خلال الفترة من 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022.

16- الذمم المدينة التجارية والأخرى

فيما يلي تفاصيل الذمم المدينة التجارية والأخرى:

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*
المخالفات والغرامات	293,543	292,541
التاكسي	31,367	20,807
الإمارات الأخرى	12,285	21,263
محطات الوقود	10,664	15,105
شركات الاتصالات	5,258	2,882
البنوك	2,281	1,831
أخرى	1	771
ناقصاً: مخصص الخسارة على المخالفات والغرامات	(188,018)	(196,680)
المجموع	167,381	158,520

تُقاس الذمم المدينة التجارية والأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

إن الذمم المدينة التجارية والأخرى من الإمارات الأخرى والتاكسي ومحطات الوقود وشركات الاتصالات والبنوك وغيرها غير مضمونة ولا تترتب عليها فوائد وتكون آجال استحقاقها عادةً من 30 إلى 90 يوماً. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة أو الانخفاض في القيمة المحمل على الذمم المدينة التجارية والأخرى من الإمارات الأخرى والتاكسي ومحطات الوقود وشركات الاتصالات والبنوك وغيرها لا يعد جوهرياً.

16- الذمم المدينة التجارية والأخرى (تتمة)

إن الذمم المدينة من المخالفات والغرامات غير مضمونة ولا تترتب عليها فائدة ويتعين على العملاء عادةً سداد المخالفة خلال 12 شهراً من تاريخ تحريرها. إن الحركة في مخصص الخسارة على الذمم المدينة فيما يتعلق بالمخالفات والغرامات كانت كما يلي:

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*	*كما في 1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
الرصيد في بداية الفترة / السنة / الفترة	196,680	170,401	170,401
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	12,528	26,279	29,051
المشطوبات خلال الفترة / السنة / الفترة	(21,190)	–	–
الرصيد في نهاية الفترة / السنة / الفترة	188,018	196,680	199,452

تم تضمين الانخفاض في قيمة الذمم المدينة في "خسائر الانخفاض في قيمة الذمم المدينة" في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل المقتطع الموجز المرحلي. تقوم الشركة بشطب كافة الذمم المدينة التجارية الناتجة عن مخالفة عندما لا يكون هناك احتمال واقعي على إمكانية الاسترداد، وهو عبارة عن تقدير تجريه الإدارة في نهاية متوسط العمر الإنتاجي للعميل، وهو خمس سنوات.

فيما يلي تحليل لأعمار الذمم المدينة التجارية للشركة من المخالفات باستخدام جدول مخصصات:

1 يوليو 2022 (غير مدققة)	**خسارة الائتمان المتوقعة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**مخصص الخسارة**
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%39	114,277	43,642
1 -90 يوماً	%60-%54	12,404	7,093
91 -180 يوماً	%64-%62	12,903	8,103
180 إلى 365 يوماً	%77-%67	22,306	16,122
أكثر من 365 يوماً	%86	131,653	113,058
المجموع		**293,543**	**188,018**

31 ديسمبر 2021 (مدققة)	**خسارة الائتمان المتوقعة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**مخصص الخسارة**
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%41	106,132	43,693
1 -90 يوماً	%62-%60	13,026	7,797
91 -180 يوماً	%66-%64	12,392	8,079
180 إلى 365 يوماً	%79-%69	32,046	24,542
أكثر من 365 يوماً	%87	128,945	112,569
المجموع		**292,541**	**196,680**

1 يوليو 2021 (غير مدققة)	**خسارة الائتمان المتوقعة**	**إجمالي القيمة الدفترية**	**مخصص الخسارة**
	%	*ألف درهم*	*ألف درهم*
متداولة	%47	106,652	50,205
1 -90 يوماً	%70-%65	8,631	5,793
91 -180 يوماً	%74-%72	28,499	20,824
180 إلى 365 يوماً	%84-%77	24,461	19,606
أكثر من 365 يوماً	%90	114,046	103,024
المجموع		**282,289**	**199,452**

17- النقد وما يعادله

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم
النقد لدى البنوك	4,205,000	-
	4,205,000	-

تمثل الأرصدة لدى البنوك المبالغ المحتفظ بها في الحسابات الجارية لدى بنك الإمارات دبي الوطني العامل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

18- الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة الطرف المسيطر النهائي والمساهم وموظفي الإدارة العليا والشركات التابعة والمشروع المشترك وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يتم التحكم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الطرف المسيطر النهائي أو أعضاء مجلس الإدارة أو التي يمارسون عليها نفوذاً إدارياً جوهرياً. استفادت الشركة من الإعفاء بموجب الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة واعتبرت المنشآت التي تخضع لسيطرة حكومة دبي على أنها منشآت غير مرتبطة باستثناء هيئة الطرق والمواصلات وبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع شركة بترول الإمارات الوطنية (اينوك).

تحصل الشركة على خدمات من الأطراف ذات علاقة وتقدم خدمات لها أثناء سير الأعمال العادية. تشتمل هذه المعاملات على شراء وبيع البضاعة والخدمات أثناء سير الأعمال العادية بالشروط التي تحددها الإدارة. علاوة على ذلك، أبرمت الشركة اتفاقية امتياز خدمة مع هيئة الطرق والمواصلات (راجع الإيضاح 12)، واتفاقية خدمات انتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات (راجع الإيضاح 1) واتفاقية ديون مع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع (راجع الإيضاح 19).

يلخص الجدول التالي أرصدة الأطراف ذات العلاقة للفترة المالية ذات العلاقة.

	إيضاح	كما في 1 يوليو 2022 ألف درهم
الأرصدة لدى الشركات التي تخضع للسيطرة المشتركة لحكومة دبي		
مبالغ مستحقة لهيئة الطرق والمواصلات	12	4,200,000
القروض - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع	19	4,001,736
الأرصدة النقدية لدى البنوك - بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع	17	4,205,000

تتعلق المعاملات مع بنك الإمارات دبي الوطني بالعمولات المكتسبة والبالغة 1.16 مليون درهم و1.07 مليون درهم للفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 و1 يوليو 2021، على التوالي. تتعلق المعاملات وإجمالي العمولة المكتسبة مع شركة اينوك بمبيعات بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد بمبلغ 57.5 مليون درهم و66 مليون درهم للفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 و1 يوليو 2021، على التوالي. ليس لدى الشركة أي معاملات جوهرية أخرى مع الشركات التي تخضع للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو النفوذ الجوهري لحكومة دبي.

رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي

تمثل تحصيل رسوم التعرفة المرورية بواسطة سيارات الأجرة التي تشغلها الأطراف ذات العلاقة داخل إمارة دبي وتعتمد على الرحلات التي تمر من بوابات التعرفة المرورية عند وجود راكب في سيارة الأجرة. تبلغ رسوم التعرفة المرورية المحصلة من قبل مؤسسة تاكسي دبي 31.9 مليون درهم للفترة المنتهية في 1 يوليو 2022 و20.33 مليون درهم للفترة المنتهية في 1 يوليو 2021. في السابق، كان يتم تسوية المبلغ المحصلة بواسطة مؤسسة تاكسي دبي مباشرة مع دائرة المالية في حكومة دبي. ينعكس الأثر الإجمالي لتسوية جزء رسوم التعرفة المرورية من هذه المعاملات في بيان التدفقات النقدية المقتطع الموجز المرحلي كنشاط تمويلي وفي بيان التغيرات في حقوق الملكية المقتطع الموجز المرحلي كصافي توزيعات للشركة الأم. اعتبارًا من 1 يوليو 2022، يتم تحصيل المبالغ من قبل هيئة الطرق والمواصلات نيابةً عن الشركة وسيتم تحويلها إلى الشركة وفقًا لشروط الاتفاقية المبرمة مع الشركة.

18- الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

تخصيص التكاليف المؤسسية

تم تخصيص مصاريف للشركة بمبلغ 40.5 مليون درهم و 45.3 مليون درهم للفترة من 1 يناير 2022 إلى 30 يونيو 2022 ومن 1 يناير 2021 إلى 1 يوليو 2021، على التوالي، من قبل هيئة الطرق والمواصلات. يتم اشتقاق هذه التكاليف من مستويات متعددة من المؤسسة، بما في ذلك المصاريف المؤسسية المشتركة لهيئة الطرق والمواصلات والمصاريف المشتركة للمؤسسة. تتضمن التكاليف المؤسسية المخصصة، على سبيل المثال وليس الحصر، الإشراف التنفيذي والشؤون القانونية والشؤون المالية والموارد البشرية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة تقنية المعلومات، ويتم تخصيصها للشركة لتمثل تكلفة تقديم تلك الخدمات.

كما يتم تضمين تكلفة مجلس المديرين بهيئة الطرق والمواصلات في هذه المبالغ. إن الغرض من تخصيص هذه المبالغ للشركة هو أن تمثل تكاليف تقديم هذه الخدمات، وتعتقد الإدارة أن طرق التخصيص معقولة. ومع ذلك، قد تختلف التكلفة الفعلية للحصول على هذه الخدمات الفردية بشكل كبير، إذا ما كانت الشركة قائمة بذاتها. تم تحديد تكلفة الخدمات المقدمة من هيئة الطرق والمواصلات ومؤسسة المرور والطرق باستخدام طريقة التخصيص الأكثر صلة، وهي في الأساس النسبة المئوية النسبية لعدد الموظفين أو الإيرادات. يتم إدراج هذه التكاليف كمصاريف تخصيص مؤسسية في بيان الأرباح أو الخسائر وبنود الدخل الشامل المقتطع الموجز المرحلي. اعتباراً من 1 يوليو 2022، أبرمت الشركة اتفاقية خدمات انتقالية مع هيئة الطرق والمواصلات، حيث ستقدم هيئة الطرق والمواصلات خدمات إلى سالك لأداء عمليات التعرفة المرورية ومهام مكتب الدعم مثل الشئون المالية وتقنية المعلومات والموارد البشرية والإدارة والتسويق والاتصالات وفقًا لاتفاقية خدمات انتقالية. وبناءً عليه، اعتباراً من تاريخ سريان اتفاقية الخدمات الانتقالية، لن يتم تخصيص أي تكاليف للشركة، بل سيتم تكبد التكاليف للخدمات المذكورة أعلاه وفقاً لاتفاقية الخدمات الانتقالية.

تجميع النقد

تستخدم الشركة العمليات والأنظمة المركزية لهيئة الطرق والمواصلات في إدارة النقد. ونتيجة لذلك، يتم إيداع جميع المبالغ النقدية المستلمة فيما يتعلق بأعمال رسوم التعرفة المرورية مع الأموال العامة لهيئة الطرق والمواصلات وتختلط معها. إن الشركة ليس لديها الحق القانوني في إيداع أو سحب الأموال بشكل مستقل. وتم إيداع جميع المبالغ النقدية التي استلمتها الشركة في الأموال العامة لهيئة الطرق والمواصلات واختلطت بها ولم يتم تخصيصها للشركة على وجه التحديد. ينعكس مجموع صافي تأثير تسوية هذه المعاملات في بيان التدفقات النقدية المقتطع الموجز المرحلي كنشاط تمويلي وفي بيان التغيرات في حقوق الملكية المقتطع الموجز المرحلي كصافي توزيعات للشركة الأم.

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*	*كما في 1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
تجميع النقد والأنشطة العامة	(415,936)	(1,222,255)	(561,206)
الذمم المدينة من هيئة الطرق والمواصلات	(451,296)	(123,560)	(98,406)
عمليات تخصيص التكاليف المؤسسية	40,521	113,076	45,273
صافي النقص في استثمار الشركة الأم	(826,711)	(1,232,739)	(614,339)

اعتبارًا من 1 يوليو 2022، أصبح لدى الشركة حسابًا مصرفيًا خاصًا بها وتوقفت عن استخدام عملية وأنظمة تجميع النقد المركزية الخاصة بهيئة الطرق والمواصلات. وبناءً عليه، سيتم تسوية جميع المعاملات مباشرة مع الحساب المصرفي للشركة بدايةً من هذا التاريخ.

19- القروض

في 30 يونيو 2022، أبرمت الشركة اتفاقية مع بنك الإمارات دبي الوطني لضمان تسهيل ائتماني غير مضمون لمدة 5 سنوات بقيمة 4,200 مليون درهم ("التسهيل"). ينقسم التسهيل إلى التزام تسهيل أجل بقيمة 4,000 مليون درهم والتزام تسهيل متجدد بقيمة 200 مليون درهم. إن الغرض من التسهيل هو أولاً لسداد دفعة مقدمة وفقًا لمتطلبات اتفاقية الامتياز؛ وثانيًا للأغراض العامة للشركة بما في ذلك الرسوم والمصاريف المتعلقة بالتسهيلات.

تترتب على القروض بموجب التسهيل لأجل فائدة متغيرة بسعر إيبور لمدة 3 أشهر بالإضافة إلى هامش بمعدل سنوي قدره 0.82%. الرسوم المدفوعة مقدماً بموجب التسهيل ثابتة بنسبة 0.4% ورسوم الالتزام على التسهيل الائتماني المتجدد بنسبة 0.25% سنويًا، محسوبة على الالتزامات اليومية غير المسحوبة والمتاحة، وتستحق السداد بشكل ربع سنوي على شكل متأخرات. تم خصم تكاليف المعاملة المتكبدة فيما يتعلق بالتسهيل لأجل من مبلغ بند المطلوبات المالي وأخذها في الاعتبار عند احتساب معدل الفائدة الفعلي. تمت رسملة الرسوم المدفوعة مقدماً المخصصة للتسهيل الائتماني المتجدد وسيتم إطفاءها على أساس القسط الثابت على مدى مدة الاتفاقية كما تم الإفصاح عنها كموجودات أخرى في بيان المركز المالي.

19- القروض (تتمة)

ستكون المبالغ الأساسية المستحقة بموجب التسهيل لأجل مستحقة وواجبة السداد بالكامل عند الاستحقاق النهائي الذي هو خمس سنوات من تاريخ اتفاقية التسهيل.

يحتوي التسهيل على إقرارات وضمانات اعتيادية، تخضع للقيود والاستثناءات والتعهدات الاعتيادية التي تقيد قدرة الشركة على الإعلان عن توزيع الأرباح أو إجراء توزيعات في حالة التخلف عن السداد أو التقصير الذي قد يحدث نتيجة لتوزيع تلك الأرباح. كما تطالب الشركة بالامتثال للتعهدات المالية والرافعة المالية (صافي الدين إلى الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء): 5 أضعاف أو أقل يتم اختباره بشكل نصف سنوي، على أن يبدأ الاختبار اعتبارًا من يونيو 2023.

كما في 1 يوليو 2022، فإن مبلغ 3,984 مليون درهم الذي تم الإفصاح عنه في بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي فيما يتعلق "بالقروض طويلة الأجل" يعكس المبالغ المحصلة من السحب بمبلغ 4,000 مليون درهم، بعد تنزيل تكاليف المعاملة البالغة 16.03 مليون درهم. يعكس مبلغ 17.8 مليون درهم المفصح عنه في بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي فيما يتعلق "بالقروض قصير الأجل" المبلغ المستخدم من التسهيل الائتماني المتجدد.

كما في 1 يوليو 2022، بلغ المبلغ غير المستخدم من التسهيل الائتماني المتجدد 182.2 مليون درهم، وتم الإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة المدفوعة على الرسوم المدفوعة مقدماً بمبلغ 0.845 مليون درهم كضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض في بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي.

20- مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

إن الحركات في المخصص المثبت في بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي هي كما يلي:

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*
كما في 1 يناير	**2,377**	2,114
للفترة / للسنة	**143**	263
مطلوبات الموظفين غير المحولة إلى الشركة	**(741)**	–
في نهاية الفترة / السنة	**1,779**	2,377

21- الذمم الدائنة التجارية والأخرى

فيما يلي تفاصيل الذمم الدائنة التجارية والأخرى:

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*
الذمم الدائنة التجارية لمزود خدمات التشغيل والصيانة	**15,085**	–
الذمم الدائنة لاسترداد المخالفات	**2,767**	3,219
مكافآت الموظفين	**1,050**	222
الذمم الدائنة التجارية للأطراف الأخرى	**18**	22
دائنون آخرون	**11,091**	6,211
	30,011	9,674

إن الذمم الدائنة التجارية والأخرى قصيرة الأجل بطبيعتها ولا تترتب عليها فوائد. تُقاس بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

22- مطلوبات العقود

كما في 1 يوليو 2022، فإن مطلوبات العقود المتداولة بمبلغ 276.7 مليون درهم (31 ديسمبر 2021 – 276.6 مليون درهم) ومطلوبات العقود غير المتداولة بمبلغ 40.1 مليون درهم (31 ديسمبر 2021 – 36.7 مليون درهم) تتعلق إما بأرصدة الحسابات المدفوعة مقدماً من قبل العميل أو التي تنشأ عن رسوم تفعيل البطاقات المباعة. تتوقع الشركة أن يتم تثبيت التزامات الأداء غير المحققة هذه كإيرادات على مدى فترة تصل إلى 5 سنوات. وفي نهاية فترة الخمس سنوات، سيتم الإفراج عن أي أرصدة غير نشطة في حسابات العملاء وتثبيتها كإيرادات.

كما في 1 يوليو 2022، سيتم تثبيت مطلوبات العقود البالغة 65.1 مليون درهم، الناتجة عن رسوم تفعيل البطاقات، كإيرادات كما يلي:

السنة المنتهية	ألف درهم
2022 (الربع الثالث إلى الربع الأخير)	12,050
2023	21,857
2024	15,938
2025	11,172
2026	4,081
المجموع	**65,098**

إن الحركات في مطلوبات العقود كما يلي:

	كما في 1 يوليو 2022 (غير مدققة) ألف درهم	*كما في 31 ديسمبر 2021 (مدققة) ألف درهم*	*كما في 1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
الرصيد الافتتاحي	313,345	289,199	289,199
زائداً: إعادة الشحن خلال الفترة / السنة / الفترة	823,315	1,491,141	701,687
زائداً: رسوم تفعيل البطاقات	20,407	35,451	16,648
ناقصاً: الإيرادات المثبتة خلال الفترة / السنة / الفترة – رسوم التعرفة المرورية	(821,340)	(1,466,619)	(688,749)
ناقصاً: الإيرادات المثبتة خلال الفترة / السنة / الفترة – مبيعات البطاقات	(16,131)	(30,458)	(13,349)
ناقصاً: شطب الرصيد غير النشط خلال الفترة / السنة / الفترة	(2,864)	(5,369)	(2,665)
الرصيد الختامي	316,732	313,345	302,771

23- رأس المال

يتألف رأس مال الشركة في 1 يوليو 2022 من 7,500,000,000 سهم (31 ديسمبر 2021 – لا شيء) قيمة كل منها 0.01 درهم. جميع الأسهم مصرح بها ومصدرة ومدفوعة بالكامل.

24- احتياطي إعادة التنظيم

يتعلق احتياطي إعادة التنظيم بإعادة تنظيم رأس المال حيث تم تحويل أعمال نظام سالك للتعرفة المرورية من هيئة الطرق والمواصلات إلى شركة سالك ش.م.ع. خلال الفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022. ويمثل الفرق بين رأس المال المساهم من قبل الشركة الأم (دائرة المالية) وصافي استثمار الشركة الأم الناتج عن تحويل أعمال نظام التعرفة المرورية من هيئة الطرق والمواصلات إلى شركة سالك ش.م.ع.

خلال الفترة من 1 يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022، تتضمن الحركة في صافي استثمار الشركة الأم أثر الممتلكات والمعدات التي لم يتم تحويلها إلى الشركة (إيضاح 13) وأثر بند مطلوبات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين التي لم يتم تحويلها إلى الشركة (إيضاح 20)، وصافي التوزيع إلى الشركة الأم (إيضاح 18) وإجمالي الدخل الشامل للفترة.

في تاريخ تأسيس الشركة، 30 يونيو 2022، ساهمت الشركة الأم بمبلغ 205 مليون درهم في الشركة يتكون من رأس مال بمبلغ 75 مليون درهم (إيضاح 23) ومبلغ 130 مليون درهم المتبقي عبارة عن رأس مال إضافي لن تطالب الشركة الأم بسداده.

بتاريخ 30 يونيو 2022، تمت مقاصة صافي استثمار الشركة الأم الناتج البالغ 146.5 مليون درهم من خلال رأس المال الإضافي الذي ساهمت به الشركة الأم وتم تضمينه في احتياطي إعادة التنظيم.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

24- احتياطي إعادة التنظيم (تتمة)

نظرًا لأن سالك لا تعتبر كيان قانوني منفصل للفترة المنتهية في 1 يوليو 2021 والسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، لم يتم عرض رأس المال المدفوع أو تحليل للاحتياطيات أو عناصر بنود الدخل الشامل الأخرى، والتي يمكن تحديدها بشكل منفصل، في بيان التغيرات في حقوق الملكية المقتطع الموجز المرحلي. يمثل صافي استثمار الشركة الأم في فترة المقارنة صافي الاستثمار التراكمي لهيئة الطرق والمواصلات في الشركة حتى ذلك التاريخ.

25- ربحية السهم

يعكس الجدول التالي بيانات الدخل والأسهم المستخدمة في حسابات ربحية السهم الأساسية والمخففة:

	1 يوليو 2022 *(غير مدققة) ألف درهم*	*1 يوليو 2021 (غير مدققة وغير مراجعة) ألف درهم*
الأرباح العائدة إلى حملة أسهم الشركة العادية (ألف درهم)	**796,748**	634,410
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية لربحية السهم الأساسية والمخففة (ألف سهم)	**7,500,000**	7,500,000
ربحية السهم – الأساسية والمخففة، أرباح الفترة العائدة إلى حملة أسهم الشركة العادية (درهم)	**0.106**	0.085

لم تكن هناك أدوات أو أي عناصر أخرى يمكن أن تسبب تأثيرًا مخففًا على حساب ربحية السهم.

لم يكن شركة سالك موجودة ككيان قانوني مستقل في الفترات السابقة المعروضة. لذلك، ولأغراض مقارنة ربحية السهم، فقد أخذنا في الاعتبار الربح المقتطع للفترة السابقة العائد إلى حملة أسهم الشركة العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية للفترة الحالية.

26- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية لدى الشركة تتوافق مع تلك الواردة في القوائم المالية المقتطعة السنوية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

مخاطر الائتمان

إلى جانب السياسة التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية المقتطعة لأعمال نظام سالك للتعرفة المرورية للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و2020 و2019، فإن الشركة معرضة أيضًا لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالنقد وما يعادله. ومع ذلك، تعتبر المخاطر في أدنى مستوياتها حيث تحتفظ الشركة بحسابها المصرفي لدى بنك مقره في الإمارات العربية المتحدة ويتمتع بتصنيف ائتماني سليم.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تنتج عندما تواجه الشركة صعوبة في الوفاء بمطلوباتها المالية.
إن هدف الشركة هو الحفاظ على توازن بين استمرارية التمويل من المساهم والمرونة من خلال ادارة النقد بكفاءة. تقوم الشركة بالحد من مخاطر السيولة لديها بضمان توفر الأموال الكافية من العمليات وخطوط الائتمان المخصصة.

يحلل الجدول أدناه المطلوبات المالية للشركة في مجموعات استحقاق ذات صلة بناءً على الفترة المتبقية في تاريخ التقرير حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي. المبالغ المبينة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة. تساوي الأرصدة المستحقة خلال 12 شهرًا أرصدتها الدفترية، حيث إن تأثير الخصم ليس جوهريًا

26- أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

		التدفقات النقدية غير المخصومة		
	القيم الدفترية *ألف درهم*	*أقل من سنة واحدة* *ألف درهم*	*بين 2 إلى 5 سنوات* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
كما في 1 يوليو 2022				
القروض (الإيضاح 19)	4,001,736	17,766	4,000,000	4,017,766
المبالغ المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات (الإيضاح 18)	4,200,000	4,200,000	-	4,200,000
ذمم دائنة تجارية وأخرى (الإيضاح 21)	30,011	30,011	-	30,011
	8,231,747	4,247,777	4,000,000	8,247,777
في 31 ديسمبر 2021				
ذمم دائنة تجارية وأخرى (الإيضاح 21)	9,674	9,674	-	9,674

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال في ضمان قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية من أجل توفير عوائد للمساهمين والمزايا للشركاء الآخرين والحفاظ على هيكل رأس المال الأمثل لخفض تكلفة رأس المال.

ومن أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يمكن للشركة تعديل مبلغ الأرباح الموزعة على المساهم أو سداد الدين أو الحصول على تمويل إضافي.

أن الشركة ليس لديها أي مديونيات كما في 1 يوليو 2022 (2021 – لا شيء) نظراً لأن النقد وما يعادله أكبر من إجمالي القروض.

27- القيم العادلة للأدوات المالية

تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية. تتألف الموجودات المالية للشركة من الذمم المدينة التجارية والأخرى والنقد وما يعادله. تتألف المطلوبات المالية للشركة من الذمم الدائنة التجارية والأخرى والقروض (المتداولة وغير المتداولة) والمبالغ المستحقة لهيئة الطرق والمواصلات. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية أدرجت بالمبلغ الذي يمكن به مبادلة الأداة المالية ضمن المعاملات الحالية الجارية بين الأطراف الراغبة، بدلاً من البيع أو التصفية الإجبارية. إن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المذكورة أعلاه تساوي تقريباً القيمة المدرجة بها نظراً لتواريخ الاستحقاق قصيرة الأجل لتلك الأدوات والمبلغ الذي يمكن مقابله استبدال الأداة في معاملة حالية.

28- تسوية الموجودات المالية والمطلوبات المالية

كما في 1 يوليو 2022 و31 ديسمبر 2021، بلغت أرصدة الذمم المدينة المستحقة للشركة لدى محطات الوقود فيما يتعلق بعمليات شراء بطاقات سالك وبطاقات إعادة تعبئة الرصيد مبلغ 10.7 مليون درهم و15.1 مليون درهم، على التوالي. تم تسوية هذه الموجودات المالية مقابل العمولات المستحقة الدفع من الشركة إلى محطات الوقود بمبلغ 561.25 ألف درهم و800 ألف درهم، على التوالي. وتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المقتطع الموجز المرحلي. إن الشركة لديها حق قانوني ملزم بتسوية المبالغ المثبتة وتوجد نية للسداد على أساس الصافي.

29- أثر موسمية النتائج على الأعمال

إن طبيعة أعمال الشركة هي تلك التي يتم فيها تحقيق الدخل وتكبد المصاريف بطريقة لا تتأثر بأي شكلٍ من أشكال الموسمية.

إيضاحات حول القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

30- الأحداث اللاحقة

أعلنت وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 31 يناير 2022 عن تطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادية لأول مرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. من المتوقع صدور قانون ضريبة الشركات الاتحادية قريباً إلى جانب اللوائح التنفيذية للقانون. ومن المتوقع أن يسري مفعول ضريبة الشركات في أو بعد 1 يونيو 2023، وسوف تنطبق على الأرباح المحققة خلال السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2023. ولا يزال الأثر المالي لهذا الحدث غير معروف في الوقت الحالي.

31- الموافقة على القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية

تمت الموافقة على القوائم المالية المقتطعة الموجزة المرحلية من قبل مجلس إدارة شركة سالك ش.م.ع. بتاريخ 22 أغسطس 2022 ووقعت نيابةً عنه من قبل معالي مطر الطاير، المدير العام ورئيس مجلس المديرين لهيئة الطرق والمواصلات، وإبراهيم الحداد، الرئيس التنفيذي.